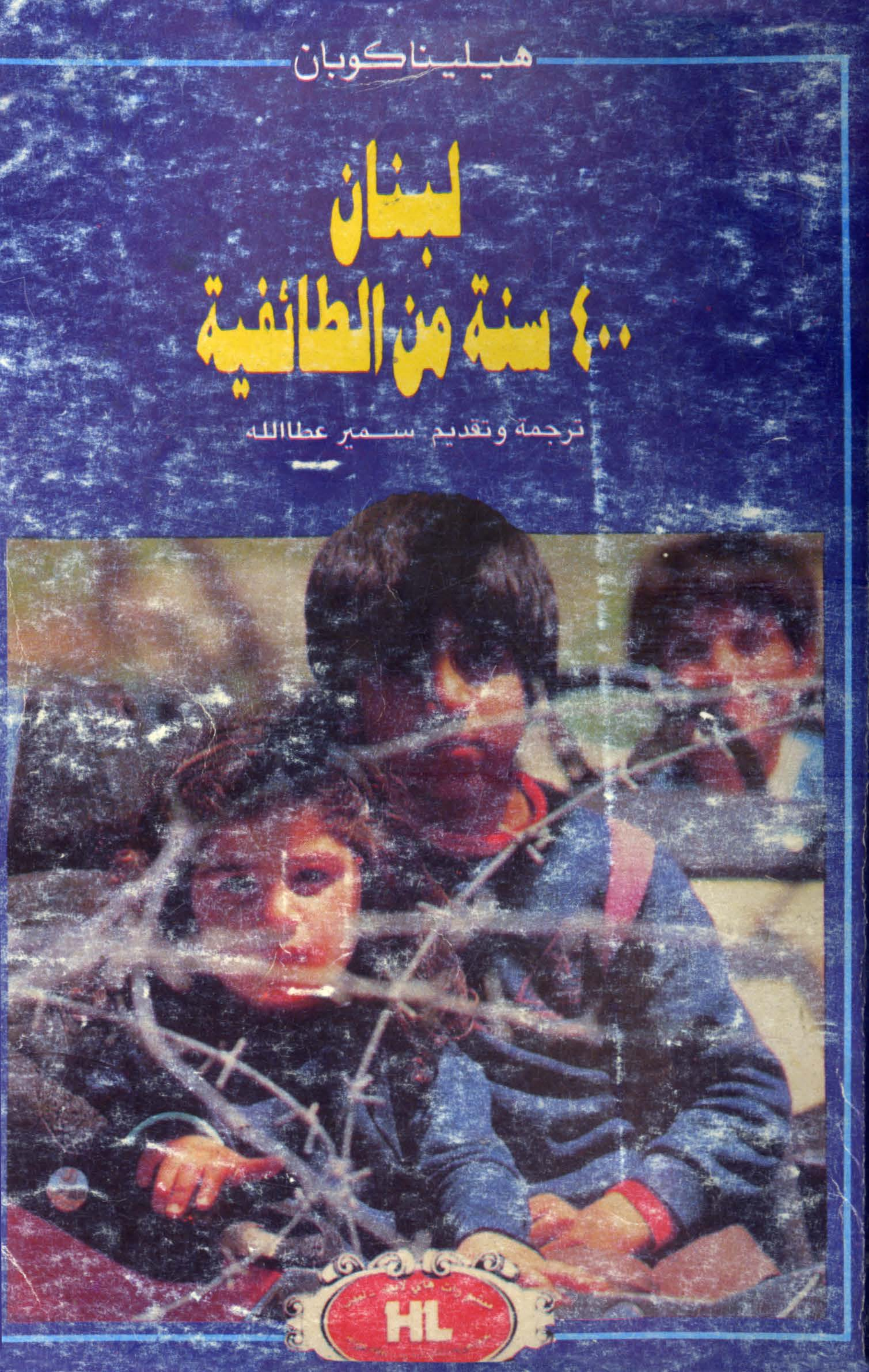

هيلينا كوبان
لبنان
٤٠٠ سنة من الطائفية
ترجمة وتقديم سمير عطاالله
HL


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

هيلينا كوبان

لبنان
٤٠٠ سنة من الطائفية

ترجمة وتقديم: سمير عطاالله



يشرف على اصدارها : فؤاد مطر

الغلاف: علي عثمان
التصميم والاخراج: هاشم سمرجي .
طبع هذا الكتاب على مطابع جامعة اوكسفورد

صدرت الطبعة الانكليزية من هذا الكتاب عن منشورات «هتشنسون كومباني» في اواخر عام ١٩٨٥

الفهرست

مقدمة

اي لبنان تقدم لنا هيلينا كوبان؟

وهل هناك لبنان واحد، متفق عليه، لكي يقدمه المؤرخون الى طالبي المعرفة؟

الم يحرم طلاب لبنان، طوال عقود، من دراسة تاريخ لبنان، لأن الخلاف بين الكبار لم يكن حول الجغرافيا وحدها، بل حول التاريخ ايضا؟ الم يعرف طلاب لبنان، ذات مرحلة، كيف كان ينام نابليون، وكم عشيقة كانت للويس الرابع عشر وكم كان «ميرابو» خطيباً ساحرا، مع انهم منعوا عن سابق تصور، وتصميم، من معرفة الدور الحقيقي الذي لعبه الامراء الشهابيون، او حقيقة التنازع الوطني الذي عاشه فخر الدين؟

ايضا، لابد من سؤال: الم يحمل سكان الجبال من المسيحيين لواء فينيقيا في حين (ولهذا السبب بالذات) تنصل سكان صيدا وصور من الاصول الفينيقية من اجل عروبتهم - مع العلم ان هؤلاء ذوو اصول عربية تاريخيا بمقدار اهل الساحل او اكثر بقليل.

لكن هذا هو قدر لبنان. وهذا هو تاريخه. اي ان يختلف اهله، في كل عصر، على الثوابت والمتغيرات، فتصبح ثوابت اليوم متغيرات الامس والعكس صحيح، وكل عكس صحيح في لبنان.

من هنا احجم اللبنانيون انفسهم عن كتابة تاريخهم. والذين فعلوا، انما عمدوا الى كتابة اجزاء منه او بالاحرى «اوراق» منه كما فعل المؤرخ الكبير يوسف ابراهيم يزبك، طيَّب الله ثراه، ومن قبله عيسى اسكندر المعلوف، ومن بعدهما جواد بولس والبحاثة جوزف نعمة.

وقد تصدى عدد قليل جدا من اهل العلم لكتابة تاريخ لبنان كاملا او وفقاً لتسلسل زمني. ومن هؤلاء الدويهي وصليبي وحتي. ولذا نرى ان هيلينا كوبان قد اعتمدت هؤلاء إلى حد استنفادهم. غير ان هذه الصحافية البريطانية البارزة لم تتردد، كما فعل اللبنانيون، في كتابة التاريخ اللبناني.

انها بلا هواجس وبلا عقد مسبقة وبلا حسيب او عصيب. وهذه ميزة نادرة بقدر ما هي احيانا شهادة ضد الذات. فالحد الفاصل بين الموضوعين وبين الخطأ دقيق جدا في علم التاريخ. واعتقد، متواضعا، ان المؤلفة قد جانبت الخطأ ما استطاعت، وبذلت جهدا واضحا في ان توحد ما بين التحليل والاستنتاج في تصويرها الدقيق «لقيام لبنان الحديث».

لقد بدأت كوبان في وضع كتابها قبل سنوات، اي خلال تغطيتها الصحافية للحرب اللبنانية، وبالتالي من المفترض ان يكون تاليف الكتاب قد انجز قبل عام على

الاقل. واذا ما اخذنا هذا الفاصل الزمني بعين الاعتبار، يتبين لنا الى اي مدى كانت بعيدة النظر في استقراء الاحداث اللبنانية، وخصوصا بالنسبة الى الدور الذي لعبه فيما بعد الاستاذ نبيه بري والاستاذ وليد جنبلاط.

وتنطلق المؤلفة في الاساس من نقطة جوهرية هي اشبه بهيكل مركزي تتجمع حوله فصول الكتاب. اذ ان لبنان الحديث، بالنسبة اليها يبدأ مع قيام «ازدواجية» الطوائف او ما تسميه علميا «نظام تداخل الطوائف».

اي للتبسيط، قيام المشاركة المارونية - الدرزية في حكم جبل لبنان، في عهد الازدواجية الطائفية ثم دخول الطوائف الاخرى في الحكم، مرة عبر الدستور واخرى عبر الميثاق، وبالتالي قيام نظام التعددية الطائفية.

هذا التعدد، لا التعددية في صيغتها المطروحة حاليا، هو الحقيقة التي لم تسقط في تاريخ لبنان، في راي المؤلفة. فقد تنقلب ادوار الطوائف او يتغير مدى نفوذها، لكن التداخل او التفاعل او الترابط فيما بينها، يظل النظام غير المكتوب الذي يقوم عليه لبنان.

وهي تعامل الطوائف كعناصر ثابتة في هيكل متحول. فالموارنة الذين هزموا في الجبل مرتين، في القرن الماضي وفي هذا العقد، هم تاريخيا العنصر الاجتماعي - السياسي الذي اجتذب الى لبنان اعداداً كبرى من الارثوذكس والكاثوليك على الرغم من عروبة الارثوذكس.

اما السنة فقد كانوا، كما ترى المؤلفة، امتدادا للبحر العربي حولهم. وقد تنازلوا عن كونهم امتدادا لهذا البحر في ميثاق ١٩٤٣ لقاء اجتذاب الموارنة الى المحيط العربي والمحافظة على المكاسب التجارية التي تمتعوا بها خلال زمن.

وفي رأي المؤلفة ان الشيعة هادنوا الانتداب والصيغة معا عندما اقر الدستور بدورهم في الحياة السياسية الوطنية واعطاهم الرئاسة الثانية في البلاد بعدما كانوا ابعدوا عمداً طوال ذلك.

إذاً، «لبنان الحديث» ولد في صراع ونشأ في صراع وقام في صراع. والذي يقرأ هيلينا كوبان اليوم لابد ان يقارن بين اللوحات التي ترسمها للبنان الامس ولبنان اليوم: هل من قبيل المصادفة وحدها، مثلا، ان ينقسم الموارنة على بعضهم في الحرب؟ وهل من قبيل المصادفة ان يعتصم الرئيس فرنجية في الشمال كما اعتصم يوسف بك كرم من قبل؟

وهل من قبيل المصادفة ان تجد الدروز صفا واحدا، على الرغم من اختلافاتهم، كما فعلوا قبل ١٤٠ عاما؟

التاريخ يكرر نفسه عند هيلينا كوبان. وهي تذهب اليه، الى الماضي، لكي تستطيع ان تؤرخ جيدا وان تفهم جيدا مرحلة الحرب التي عاشت معظم فصولها. وتتوقف قليلا عند عهد فؤاد شهاب في محاولة لمعرفة مدى تأثير ذلك العهد الاصلاحي على اللبنانيين. كذلك تتوقف عند الصراعات العربية. لكنها تتوقف طويلا عند الصراع العربي - الاسرائيلي والدور الدي لعبته اسرائيل في تدمير سلام لبنان.

ان كتاب «لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية» هو اول محاولة حديثة شبه متكاملة لكتابة تاريخ لبنان الشائك والصعب. وقد يتفق البعض مع هيلينا كوبان كما قد يختلف معها البعض الاخر... اليس هذا تاريخ لبنان؟

سمير عطا الله

لندن نيسان ١٩٨٥

الفصل الأول

ظهور نظام تداخل الطوائف

تعني كلمة لبنان «ابيض بلون الحليب» ويبدو ان البلد اعطي هذا الاسم بسبب الثلوج التي تغمر قمم جباله طوال اكثر من ستة اشهر في العام.

وكم هو ملائم ان يأخذ هذا البلد اسمه من اللقب المعطى لذراه. ذلك، ان هذه المرتفعات الحادة الانحدار هي نفسها التي وفرت، عبر التاريخ، ملجأ لهذه البدعة التي يقوم على اساسها لبنان.

ان للتاريخ اهمية قصوى في لبنان. وهذه الاهمية تتضاعف عندما يحاول المرء التمييز بين التناقضات العلنية التي ظهرت على السطح خلال الاحداث الاخيرة. مثلا: بين العام ١٩٧٥ و١٩٨٢ قتل اثنان في المائة من مجموع سكان لبنان على ايدي ابناء وطنهم من اللبنانيين، ناهيك طبعا بالالاف من الاخرين الذين قتلوا على ايدي الاسرائيليين، والسوريين، والفلسطينيين، والغرباء الاخرين. لقد كانت هذه مرحلة من مراحل الصدمة المزمنة بالنسبة الى معظم اللبنانيين، كما انها كانت مرحلة من مراحل الاضطراب السياسي، والاجتماعي العميق الذي تميز بالعنف الجماعي.

ومع ذلك فانه طوال تلك المرحلة لم تتعرض قاعدة النظام السياسي الاساسية لأي تهديد خطير.

بالتأكيد ثمة جماعات مختلفة رحبت بالفعل، خلال السنوات القليلة الماضية، بتدخل اسرائيل وسوريا في شؤون بلدها. لكن لم يحدث ان دعت اي جماعة لبنانية رئيسية، خلال الفترة كلها، الى دمج بلدها باي من البلدين الاكثر قوة.

لقد كانت هناك جرائم قتل سياسية كثيرة. والجيش نفسه تفكك بصورة كلية مرتين خلال هذه المرحلة. غير ان المحاولة الانقلابية الوحيدة التي حدثت، في اوائل العام ١٩٧٦، كانت في افضل الحالات محاولة خجولة كان هم صاحبها الظهور على المسرح السياسي اكثر مما كان همه ايصال العسكريين الى الحكم.

ولعل الاكثر اثارة للاستغراب من كل ذلك، ليس فقط انه لم يكن هناك خلال هذه الفترة كلها اي تحد جدي لذلك الدستور الليبرالي الديموقراطي الذي حكم لبنان بموجبه منذ العام ١٩٢٦، بل ان البرلمان اللبناني تمكن في العام ١٩٧٦، ثم مرتين في العام ١٩٨٢، من ان يعقد انتخابات رئاسية مطابقة تماما لروح هذا الدستور. مع العلم طبعا ان شرعية البرلمان نفسه اصبحت مطروحة على المحك، لانه منذ انتهاء ولايته الشرعية في العام ١٩٧٦ وهو يمدد لنفسه مرة كل عامين، ومع العلم كذلك ان البرلمان لم يستطع الانعقاد في العام ١٩٧٦ الا بحراسة البنادق السورية كما انعقد في العام ١٩٨٢ بقوة البنادق الاسرائيلية.

لكن على الرغم من كل نقاط الضعف الواضحة في طريقة الاقتراع، فان شرعية

اية من الانتخابات الرئاسية الثلاثة لم تلق تحدياً جديا حتى في خضم الفوضى السياسية التي استمرت بعد انتهاء عمليات التصويت.

إذاً، على الرغم من كل سنوات العنف التي استمرت بعد العام ١٩٧٥، فان التوافق السياسي العميق كان مايزال قائما في لبنان. وهذا لا يعكس فقط الاتفاق الواسع النطاق حول القضية الاساسية، وهي الاستمرار في انفصال لبنان عن جيرانه، بل يعكس ايضا المحافظة على نوع من النظام السياسي الموحد، شرط ان تكون هويته ليبرالية، جمهورية وديموقراطية الى حد ما. ان لبنان لم يكن، بكل وضوح وفي اي وقت من الاوقات، واحدا من «جمهوريات الموز» التي عرفت في بعض انحاء العالم.

اما كيف يمكن ان تفسر التناقضات القائمة بين عناصر التوافق هذا وتمكنها من الاستمرار وسط العنف المستمر، فلابد لنا أنذاك، من العودة الى تاريخ لبنان الطويل، كما نفعل عندما نريد ان نفهم اي تناقض آخر. ولكي نعطي مثالا على ذلك، نأخذ الاحجية الآتية:

كيف يستطيع شاب دون الثلاثين من العمر ان يصبح بين ليلة وضحاها زعيما لاكثر الفئات الاجتماعية محافظة في لبنان على الرغم من كونه قد اصاب الكبار من ابناء طائفته بالذهول عندما تزوج في المرة الاولى ثم عندما اعلن طلاقه؟

ان الجواب، كان يكمن أنذاك (العام ١٩٧٧) ومايزال، في اسم عائلة السياسي الشاب. انه وليد جنبلاط، وريث اسم مزين بثلاثمائة عام من زعامة الطائفة الدرزية.

وهذه الاستمرارية الظاهرة لدى الطائفة الدرزية، كما تتجلى في الحكاية السالفة، تقابلها ايضا عناصر استمرارية مهمة لدى الطوائف الاخرى في البلد. وتيارات الاستمرارية العميقة هذه، على مستوى الطائفة، هي التي امنت تاريخيا الدعم لنظام التعايش الطائفي الذي هو جوهر النظام اللبناني.

ومنذ اكثر من الف عام وهذه الطوائف الرئيسية تعيش في الجبل اللبناني، في عالمها الخاص والمتنوع. وان فكرة التفاعل بين عدد من هذه الطوائف، هي التي تقف وراء فكرة «لبنان» التي بقيت صامدة منذ اواخر القرن السادس عشر حتى الان.

لكن، حتى بعد ظهور «الكيان اللبناني»، استمرت هذه الطوائف في المحافظة على انماط حياتها الخاصة. وحتى منتصف القرن الحالي كان الكثير من مظاهر «الديموقراطية الغربية» التي برزت في لبنان مبنيا في الواقع على اسس طائفية. وهكذا فان الضغوط التي رافقت سنوات الحرب بعد العام ١٩٧٥ ارغمت معظم الاحزاب السياسية على ازالة ما تبقى من اقنعتها «العقائدية». وبذلك، انكشفت التركيبة الطائفية القوية التي كانت مخبأة تحتها.

ان الاحزاب «العقائدية» والصحافة الفعالة، واحيانا البذيئة، وجميع ادوات الديموقراطية الغربية الاخرى ـ بما في ذلك ظهور الديموقراطية نفسها ـ قد تذهب وتعود في لبنان كما حدث غالبا. لكن الطوائف وحدها، وسياسة هذه الطوائف، هي التي تبقى الى الابد.

واذا ما كان التاريخ ضرورياً لفهم لبنان اليوم، فان الاحاطة ببعض حقائق

المعضلة الجغرافية هو ايضا امر مهم. لقد كانت لجبل لبنان دائما علاقة مغرية، وصعبة، مع العالم الذي يحيط به. اذ صحيح ان هذا الجبل كان دائما معقلا ومفزعا. لكنه كان ايضا محاصراً بواقعه الجغرافي، اي كونه قائما في قلب تقاطع شرق المتوسط وسط اكثر طرق التجارة تنافسا واكثر الاماكن استراتيجية في العالم.

وهذا الموقع الحساس لجبل لبنان جعل من الطبيعي لجميع الامبراطوريات التي تصارعت على السلطة حوله ان تحاول دائما معرفة ما يجري فيه. وقد عثر الحكام المسلمون، الذين سيطروا على المنطقة من القرن السابع فصاعدا، بسرعة على طريقة للتعامل مع الجبل الذي الحق اقل مدى ممكناً من الاضرار بمصالحهم، اذ قاموا بحراسة المدن الساحلية، وطرق التجارة البرية الداخلية، تركوا الجبل بصورة عامة لقضاياه، لكنهم كانوا يبقون اهله في حالة حذر دائم عن طريق تحريض قبيلة او فئة على اخرى، بين الحين والآخر.

وعندما جاء الاتراك العثمانيون الى المنطقة في العام ١٥١٦ وجدوا طريقة افضل للتعاطي مع الجبل عندما اعترفوا بسلطة زعيم واحد عليه. وهذا الزعيم اصبح فيما بعد. مدعوما بنظامه الاقطاعي الداخلي، «اميرا» على الجبل.

وكان على الامير ان يتصرف كجاب للضرائب، يدفعها للعثمانيين داخل الجبل، مع اعترافه بالسلطة العليا للاتراك. غير ان قدرة الامير على المساومة في هذه العلاقة كانت تزداد الى حد بعيد بسبب مقدرة الجبل على ان يعصى اي محاولة من الامبراطورية لاخضاعه. وهكذا فان العثمانيين كانوا يعطون امير جبل لبنان من حرية التصرف اكثر بكثير مما يمنحون غيره من جباة الضرائب.

ولو كانت الجيوش الامبراطورية الآتية من دمشق، وبغداد، والقدس، واسطنبول، والقاهرة، قد استطاعت بسهولة اخضاع جبل لبنان، فان لبنان نفسه لم يكن ليرى الوجود. غير ان ارض الجبل الوعرة، عصت حتى على اكبر جنرالات الامبراطورية. (والواقع ان العثمانيين لم يعتقدوا في اي وقت ان مسألة فرض السلطة المباشرة على الجبل تستأهل العناء الذي تتطلبه).

والويل لاي دولة خارجية طموحة ارادت ان تغامر حيث خشي العثمانيون ان يطأوا، او دغدغتها الآمال بتطويع النظام اللبناني وفقا لخططها. انها سرعان ما ستجد نفسها غارقة في تيارات نظام لبناني، معقد على السياسيين كما كان معقداً على العسكريين.

كل واحد من اولئك الغرباء الطامعين، ارغم بدوره، على التراجع عن الخطط التي بدأها في لبنان. وفي الثلاثينات من القرن الماضي امضى حاكم مصر محمد علي ثماني سنوات قبل ان يتخلى هو الاخر عن طموحاته في هذا البلد. وبعد مرور قرن على ذلك، اضطر الفرنسيون الى اضاعة ٢٣ عاما قبل ان يتراجعوا عن لبنان بعدما تعرض نظام «فيشي» لأزمة داخلية. وفي السنوات القليلة الماضية، اجبر كل من السوريين والاسرائيليين والاميركيين على التنازل جذريا وتدريجيا عن الطموحات التي كانت تخالجهم.

بين تلك الفترات الاولى من المداخلات الاجنبية في البلاد، وبعد كل واحدة منها، كان يسود نوع من النظام المحلي، لبناني الجذور. واكثر من ذلك، فان تلك الانظمة اظهرت درجة ملفتة من الاستمرارية التاريخية، مع تغير رئيسي وحيد في النظام هو

الاطاحة بالعائلة الشهابية في العام ١٨٤٢.

وحتى بعد العام ١٨٤٢، استمر بعض الشهابيين في لعب دورهم في الحياة العامة. ومنذ العام ١٩٤٣ اصبح الجنرال فؤاد شهاب مهندسا بارزا من مهندسي الدولة المستقلة. وقد انتخب في العام ١٩٥٨ رئيسا للجمهورية، واستمر تلامذته في ممارسة نفوذ قوي داخل الادارة حتى اوائل الثمانينات. وبالتأكيد، يعود الفضل في معظم الانجازات التي حققها ذلك الشهابي المعاصر الى سعة رؤيته الشخصية. غير ان بذوره العائلية لعبت دورا مهما في وصوله الى دائرة الحكم وفي التجاوب الشعبي الذي لقيه.

وعبر العصور التي شهدت نشوء لبنان، كانت الانظمة اللبنانية عامة تجنح في اتجاه «الواقع الامبريالي»، من خلال اظهار تقدير رمزي للقوة او «للقوى الخارجية الامبريالية». غير ان المقدرة الحقيقية في الدفاع عن النفس لم تنشأ عن ذلك الارتباط وانما من معطيات الجبل الذي كان ايضاً علة وجود عبر الزمن.

وترتفع سلسلة جبال لبنان ذات الطبيعة الكلسية بحدة من ساحل المتوسط تاركة خلفها شريطا رفيعا ومتقطعا من سهل خصب، على طول الشاطيء. وفي طرفها الشمالي تبدأ هذه المرتفعات في سهل عكار، الذي شكل تاريخيا طريق هروب طوعية على الساحل نحو الداخل السوري.

وبعد جنوب عكار مباشرة ترتفع هذه السلسلة بحدة بحيث تصل الى الذروة حين تبلغ اعلى قمة فيها ٣,٥٥٦ مترا (١١,٠٢٥ قدما)، وذلك تماما فوق منتجع الارز. وتستمر متجهة جنوبا حوالي ١٤٠ كيلو مترا (٨٨ ميلا) في سلسلة من التلال المنخفضة التي لا تعلو اكثر من ٢٥ كيلومترا (١٥ ميلا) عن المتوسط. وعند جنوب الطريق التي تربط بيروت بدمشق، تصبح السلسلة ذاتها جبال الشوف، واذ تتقدم نحو الجنوب تعرف باسم جبل عامل (ثم تستمر في الامتداد جنوبا الى داخل اسرائيل الحالية مشكلة منطقة الجليل الاعلى).

وتصطدم الغيوم الممطرة المتنقلة فوق لبنان ابتداءً من المتوسط ببعض القوة بسلسلة الجبال. ويتعدى المعدل السنوي للامطار في بعض المنتجعات الجبلية ١٤٠٠ ملم معظمها من ثلوج الشتاء. وفي الربيع، اذ تذوب الثلوج تتساقط شلالات الامطار بقوة على جانبي السلسلة. وقد حفرت تلك الشلالات عبر الاف السنين اودية عميقة تعصف فيها الرياح المندفعة غربا الى البحر او شرقا نحو وادي البقاع.

وقد اشتهرت تلك التيارات المائية في المعتقدات القديمة للمنطقة، واعتقد الفينيقيون والاغريق الذين عاشوا في منطقة جبيل ان اللون الاحمر القاني الذي يصطبغ به احد الجداول في الربيع ليس سوى دم الصياد المحتضر ادونيس. غير ان الاودية التي حفرت عبر الزمن بفعل اندفاع الشلالات، ساعدت الى حد كبير على جعل القمم العليا للجبال مستعصية على الغزاة.

مثال على ذلك: في امكان اي شخص ان يقف في قرية «رأس المتن» لكي يلوح بيديه الى الاصدقاء في «بعلشميه» التي تبعد ثلاثة كيلومترات. لكن من اجل الانتقال بين القريتين لابد من قطع مسافة تزيد على ٢٠ كيلومترا، اولا في اتجاه الشرق عبر الوادي، ومن ثم الالتفاف صعودا قبل التوجه نحو الغرب. وعلى طول كل

تلك المسافة تقوم مواقع مثالية لكمائن حرب العصابات. وتتكرر الصورة ذاتها مرات عدة على طول الاودية الكثيرة التي تتلوى وتتقاطع مع بعضها البعض على امتداد سلسلة الجبال. وليس من المستغرب ان يضطر الغزاة الخارجيون الى الاتكال بشكل كلي على المرشدين المحليين.

ويقع سهل البقاع، المتاخم لسلسلة جبال لبنان في الجهة الشمالية هو ايضا ضمن حدود لبنان الحالية. ولكنه مايزال يشكل منطقة من اقل مناطق لبنان تطورا. وحتى الان تمر العشائر شبه الرحل بشكل دائم في ذلك السهل الذي لا يتعدى ارتفاعه ابدا عن سطح البحر الف متر. وجميع القرى المنتشرة فيه صغيرة الحجم، وفي اوائل السبعينات بقيت بعض هذه القرى، من دون غيرها في لبنان، غير متصلة بشبكة الطرق العامة في البلاد.

وفي الجهة الشرقية تنحدر سلسلة جبال لبنان بشدة نحو وادي البقاع. والبقاع هو سهل منبسط وخصب يرتفع حوالي الف متر (٣ الاف قدم) عن سطح البحر، ويشكل على ما يبدو امتدادا شماليا لوادي الشق الكبير في افريقيا الشرقية.

وشمال بعلبك تماما، يقسم سد مائي صغير سهل البقاع، والمياه الواقعة في ناحيته الجنوبية تندفع ببطء نحو الجنوب، وتتجمع على نفسها الى ان تشكل نهر الليطاني، وعندها تنفجر في اتجاه الشرق عبر صدع حاد في سلسلة الجبال.

اما المنبسطات الشمالية من البقاع، فهي من اكثر اجزاء البلاد جفافا، بسبب بعدها عن الساحل. ويبلغ معدل المطر هناك حوالي ٢٤٠ ملم فقط سنويا. ولكن البقاع الشمالي يحظى كذلك ببعض الجليد الذائب من اعالي الجبال خلال الربيع. وشمال السد تتدفق تلك المياه شمالا، عابرة الاراضي السورية لكي تصبح نهر العاصي التاريخي.

ويبلغ معدل عرض سهل البقاع من الشرق الى الغرب ١٥ كيلومترا (١٠ اميال)، ولكنه يتسع تدريجيا نحو الشمال. وعلى حافته الشرقية ترتفع سلسلة جبال لبنان الداخلي، التي خطت بمحاذاتها معظم الحدود الشرقية الحالية للبنان مع سوريا.

وفي الطرف الجنوبي لسلسلة جبال لبنان الداخلي ترتفع قمم جبل الشيخ (حرمون)، حيث تتقاطع حاليا الحدود الدولية بين كل من لبنان وسوريا واسرائيل. وتعرف التلال اللبنانية الواقعة على اقدام جبل الشيخ باسم وادي التيم. وتسيل مياه تلك المنطقة التي تؤلف نهري الحاصباني والوزاني الى داخل الحدود الشمالية لاسرائيل.

إذاً من هم ومن اين أتوا، اولئك الناس الذين جعلوا من هذا الجبل الضنين وطنا لهم، ثم استخدموا وعورته وصعوبته فيما بعد للدفاع عن ذلك الكيان السياسي الذي خلقوه منه؟

الاجوبة عن هذا السؤال متعددة تعدد وجهات النظر السياسية التي تتشابك في لبنان الان. ذلك ان تحديد اصل الجماعة او العائلة يعتبر جزءاً اساسيا في عناصر الاسطورة السياسية المحيطة بالبلد.

«اننا فينيقيون» يجيب عدد كبير من اللبنانيين عند سؤالهم عن اجدادهم، او «نحن اغريق» في حالات اخرى. وفي الجوابين ميل نحو التشديد على الاتجاه نحو الغرب، وتأكيد على الهوية المتوسطية. غير ان معظم المسلمين يردون اصلهم الى

العرب وهم قادرون على العودة بهذه الاصول الى القبائل الكبرى في شبه الجزيرة العربية. ويقول آخرون، مسيحيون ومسلمون على السواء. «لقد جئنا من اليمن» وذلك لكي يؤكدوا على عروبتهم الاصيلة.

في الواقع، يقول المؤرخ اللبناني البارز كمال الصليبي وبشكل مقنع الى حد بعيد، ان كل الجماعات الرئيسية التي ماتزال موجودة في لبنان الان، تعود اصولها الى الموجات المتعاقبة من القبائل التي جاءت من شبه الجزيرة العربية، والتي استوطنت المنطقة بين القرنين الخامس والحادي عشر بعد الميلاد. وبالطبع ماتزال الغالبية العظمى من اللبنانيين تشارك شعب الجزيرة وسوريا، ليس فقط البنية الاساسية للغة، وانما ايضا عددا كبيرا من التقاليد الاجتماعية الثابتة والمميزة.

ومعظم الانقسامات القائمة بين الجماعات الدينية المختلفة، التي ماتزال السياسات اللبنانية مبتلية بها حتى الان، بالامكان اعادة اسبابها الى الفترة ذاتها التي حدث فيها الاستيطان العربي داخل البلاد على نطاق واسع.

ويميز الدكتور فؤاد خوري، زميل البروفسور كمال صليبي في الجامعة الاميركية بشكل مفيد بين مفهوم الفئة «الطائفية» وبين مفهوم «الاقلية» عند مناقشة تلك الجماعات الدينية المختلفة في لبنان. وهو يحدد «الطائفة» على انها مجموعة متماسكة جغرافيا، تحافظ بشكل عام على الادوات الضرورية للضبط الاجتماعي خارج دائرة نفوذ السلطة المركزية.

ومن جهة اخرى يحدد الدكتور خوري «الاقلية» من مجتمع الشرق الاوسط على انها مجموعة اكثر انتشارا بكثير من الناحية الجغرافية. وتلك الاقليات في الشرق الاوسط، مثلها مثل «الاقليات» الموجودة في المجتمعات الاوروبية، هي اكثر عرضة لنزوات السلطة المركزية مما هي الحال بالنسبة الى الطوائف المتماسكة والافضل تحصيناً، بشكل عام. والهاجس السياسي الاول لزعماء مجموعة «اقلية» معينة، هو شؤون الدولة في ذاتها، بينما ينصب اهتمام زعماء «الطائفة» في الدرجة الاولى على زيادة امتيازاتها الى الحد الاقصى، حتى عندما تتعارض تلك الامتيازات مع مصالح الدولة.

وقد قامت كل واحدة من تلك «الطوائف» المتنوعة، والمنتشرة، في الشرق العربي بتطوير مركز جغرافي قوي، حيث يعيش بشكل عام اكثر من ٧٠ في المائة من اعضائها باستمرار. ذلك المركز تحول مع مرور الزمن الى ملجأ اول للطائفة، وباتت مواقع عدة منه تحظى بالاحترام والاكرام لارتباطاتها الدينية او التاريخية، واصبحت بذلك اماكن حج يتجه اليها افراد كل طائفة.

واستنادا الى هذا التحديد، يضم المجتمع اللبناني ثلاثة مذاهب من اصل حوالي ١٢ طائفة في الشرق الاوسط، هي المذاهب المارونية، والشيعية، والدرزية.

وبالامكان اعتبار المسلمين «السنة»، وجميع المجموعات الدينية الرئيسية الموجودة في لبنان، انطلاقا من نظرية البروفسور خوري، اقليات اكثر مما هي طوائف. (السنة هم اكثرية عددية على مستوى المنطقة ككل. ولكن ضمن حدود لبنان ليس باستطاعتهم ولا باستطاعة اية مجموعات دينية اخرى الادعاء بانها تشكل الاكثرية).

وفي ما يلي مقدمة موجزة عن كل واحدة من تلك المجموعات الرئيسية.

الموارنة

يبلغ عدد الموارنة في لبنان في الوقت الحاضر اقل من ٨٠٠ الف نسمة، اي حوالي ٢٣ في المائة من المجموع العام.

وبرزت الطائفة المارونية في الاساس في القرن السادس او السابع بعد الميلاد من بين بعض القبائل العربية المتنصرنة التي شقت طريقها الى الاجزاء الشمالية من سوريا الحالية. وبسرعة، وجدت هذه المجموعة المسيحية الاولى نفسها في صراع، ليس فقط مع الجيوش الاسلامية التي اجتاحت المنطقة في العام ٦٣٥ بعد الميلاد، وانما ايضا مع الارثوذكسية الدينية للامبراطورية البيزنطية التي حاولت عبثاً التصدي للزحف الاسلامي في المنطقة.

واذ تعرضوا للضغط من كل جهة، اتجه الموارنة، الذين اصبحوا يعرفون بهذا الاسم تيمناً باول زعمائهم. (القديس الراهب مارون)، نحو المنبسطات الشمالية لجبل لبنان. هناك، استوطنوا، مقتطعين مساحات واسعة من الجلول على امتداد المنحدرات السحيقة للجبل. وانشأوا قاعدة زراعية جعلتهم مكتفين ذاتيا الى حد كبير. ومازال الهندسة التشجيرية المذهلة فوق تلك المنحدرات واضحة للعيان في الاجزاء الشمالية من الجبل حتى الان. ويحمل عدد منها في ايامنا هذه، صفوفا متلاحقة من الاشجار المثمرة، مع ان البعض الاخر قد اهمل.

ورصفت منازل الفلاحين الموارنة، التي بنيت تقليديا من الحجارة باشكال مربعة وذات سقوف ترابية سماكتها حوالي المتر، بالقرب من بعضها البعض في قرى واقعة في اماكن استراتيجية. تضم كل واحدة منها كنيسة واحيانا ديرا. وفي تلك الايام الاولى القاسية، كانت فنون الحرب بالتأكيد، ضرورية من اجل تأمين سلامة السكان ضد الاخطار الخارجية. ولكن هذه الفنون نفسها غالبا ما استخدمت في الصراعات الداخلية القديمة بين العائلات المارونية المختلفة.

وكان الولاء الاول عند الماروني الجبلي الجريء لعائلته المباشرة ويمتد هذا الولاء بعد ذلك في حلقات متسعة، الى فروع اخرى ضمن العائلة نفسها. وكان يعيش معا داخل القرية اعضاء ينتمون الى جماعات مختلفة يتراوح عددها بين ثلاث وعشر. وكانت تندلع بين تلك الجماعات خلافات مزمنة حول مسائل الشرف العائلي او حول استغلال المصادر الطبيعية النادرة، ولكن في اللحظة التي كانت تتعرض فيها القرية لخطر خارجي، كان اعضاؤها يتكتلون ويقفون معاً من اجل مواجهته.

ومع تمركز الاسرة المارونية في لبنان الشمالي. بدأ عددها المتنامي يتطلب منافذ جديدة، وكانت مجموعات من القرى تتجه نحو تشكيل اسر مارونية جديدة خارج تلك المنطقة، اما نحو الشمال والشرق او نحو الجنوب كما كانت الحال معظم الاحيان. واذ اتجهوا جنوبا على امتداد سلسلة جبال لبنان، واجه المستوطنون الموارنة الجدد، قرى قائمة منذ زمن يسكنها بالدرجة الاولى الشيعة. واذ توغلوا اكثر في الجنوب اصطدموا بالقرى التي تسكنها غالبية من الدروز. واستمر زحف للقرويين الموارنة نحو الجنوب عبر القرون، وقفز على امتداد الاراضي العالية لسلسلة جبال لبنان، التي يسهل الدفاع عنها، حتى تلاشى زخمه مع بعض القرى المارونية في الجليل الاعلى التي لا يتجاوز عددها اصابع اليد.

وبعد منتصف القرن التاسع عشر اخذت قوتان جديدتان تؤثران بشكل متعاظم على توزيع الاسرة المارونية. الاولى هي الانجذاب نحو التطور المديني الذي دفع التجار والحرفيين الموارنة نحو مدن المنطقة. والثانية هي اغراء الفرص الابعد. التي ارسلت دفقا من المهاجرين الموارنة الى مصر، وبشكل متزايد ايضا الى الاميركيتين.

ولكن خلال القرن الحالي، طغى الاندفاع نحو بيروت نفسها على سائر موجات الحركة المارونية الاخرى. ومع حلول العام ١٩٨٣، كان اكثر من ٣٠٠ الف ماروني يعيشون في بيروت ومحيطها من الضواحي الفقيرة، على الرغم من العنف الذي كان يلف المدينة.

وافرزت هذه الضغوط الجديدة من اجل حياة المدن انواعاً مختلفة من القوى السياسية داخل الاسرة المارونية. ومنذ اواسط السبعينات وما بعد، بدت تلك القوى الجديدة، وكانها في منافسة مع القيادات القديمة التي ظلت متمركزة بعمق في القرى.

ولكن تبين ان تلك القوى الداخلية الجديدة على المستوى السياسي، كان لها حتى اواسط الثمانينات، اثر ضئيل على اثنتين من اكثر المؤسسات تقليدية وثباتا لدى الموارنة. وهاتان المؤسستان تابعتان بالتساوي للكنيسة المارونية نفسها: من جهة البطريرك، والهيكلية الكهنوتية الخاضعة لاشرافه، ومن جهة اخرى شبكة الاديرة المارونية التي يرأسها «أباتي عام» يدير شؤون الرهبنة.

ولعبت هرميات الكنيسة عبر القرون دورا مهما في نقل حس الهوية الطائفية الى الموارنة. كما لعبت ايضا دورا في حلبة السياسة الزمنية، ولم تتعرض فعاليتها لاي تراجع ملحوظ حتى العصور الحديثة.

وفي القرن الثاني عشر كان البطريرك الماروني نفسه اول من اقام العلاقة مع فرنسا الكاثوليكية. كما قام فيما بعد بتدعيم العلاقات مع كاثوليك اوروبا. عندما اعترف الفاتيكان نفسه «بخصوصية» الطائفة المارونية ضمن الكنيسة الكاثوليكية واقام روابط مستمرة على صعيد المؤسسات مع هرميات الكنيسة المارونية. وهكذا اختلط نوع من التوجه البعيد المدى نحو اوروبا الغربية. بحس الموارنة المستمر بجذورهم العربية الاولى.

وفي الماضي القريب، استمرت هرميات الكنيسة في ممارسة تأثير قوي على التطورات السياسية داخل الاسرة المارونية. وخلال الفتنة الداخلية في العام ١٩٥٨. اقام البطريرك علاقة حذرة مع رئيس الجمهورية الماروني الذي كان في السلطة حينئذ، كميل شمعون: وساعد موقفه هذا على ترجيح كفة الرأي الماروني المعارض لسعي شمعون في التجديد، وفي تأمين انتقال الرئاسة بشكل هادىء الى فؤاد شهاب.

وبينما حافظ البطريرك الماروني في اواخر السبعينات على موقف اقل وضوحا، لعب أباتي الرهبنة المارونية دوراً اقوى. ولعب رئيسان متعاقبان لتلك الرهبنة ادوارا سياسية حيوية خلال تلك السنوات. وكانت المحصلة الواضحة لتدخلهما هي زيادة قوة القوات السياسية والعسكرية الاكثر بأسا والاقدر قتاليا.

الشيعة

اذا كانت الهيكلية الكهنوتية للطائفة المارونية لم تتعرض الى أي اهتزاز، (لا بل زادت قوتها)، نتيجة الاضطرابات التي وقعت في اواخر السبعينات، فان الشيء ذاته ينطبق على الطائفة الشيعية في لبنان.

وكان عدد الشيعة في لبنان يقدر في اوائل الثمانينات بحوالي مليون نسمة، او ما نسبته ثلث المجموع العام للسكان المقيمين. وحتى تلك الفترة كانوا موزعين بشكل متساو وتقريبا على ثلاث مناطق رئيسية: المنطقة الجنوبية، وتضم جبل عامل وميناء صور القديم، الاقسام الشمالية من البقاع وتضم بعلبك، والهرمل. والمنطقة الثالثة الضواحي الجنوبية الممتدة لبيروت.

وبدايات الاستيطان الشيعي في لبنان تعتبر مزامنة الى حد بعيد لاستيطان الموارنة. ويعود «التشيّع» في لبنان الى الايام الاولى من الانفصال الكبير الذي قسم الجماعة الاسلامية في العالم الى «سنة» و «شيعة»، اي الى اواسط القرن السابع بعد الميلاد.

ومنذ العام ٦٦٠ حتى اواسط القرن العاشر، كانت المنطقة الشرقية للمتوسط خاضعة للسلالات «السنية»: وعلى هذا الاساس تحولت الاقسام الوسطى والجنوبية من جبل لبنان، الى نقاط حيوية لجأ اليها الشيعة. ولكن بين عامي ٩٦٩ و١٠٩٩، استطاع الشيعة الخروج من دائرة الظل في سائر انحاء المنطقة، بعدما بدأت سلالة شيعية قوية تزدهر فوق اراضي مصر. وشهدت تلك الفترة ذروة التشيع في لبنان، وبروز ثلاث سلالات شيعية محلية تمركزت في كل من صيدا، وطرابلس، وصور، واستقطبت كل واحدة منها بدورها الاضواء لفترة قصيرة.

لكن نمو «التشيّع» في لبنان توقف فجأة مع وصول الصليبيين القادمين من اوروبا الغربية خلال العام ١٠٩٩. وعندما تم اخيرا اخراج الصليبيين نهائيا، بعد مائتي عام من الغزو، كان الفضل في ذلك لجيوش «السنة» اكثر مما كان لجيوش الشيعة.

ومنذ بزوغ فجر القرن الرابع عشر وحتى اواسط الثمانينات في هذا القرن، ظل «السنة» القوة الاسلامية المسيطرة في الشرق الاوسط. وبقي «الشيعة» في المنطقة فقط كجماعات صغيرة في المعاقل الجبلية. وعاشت اثنتان من تلك الاسر داخل حدود لبنان الحديث، الاولى في جبل عامل، والثانية في البقاع الشمالي.

وتنتمي الاسرتان الى المذهب الاثني عشري. وعلى الرغم من وجود روابط بينهما عبر القرون، قامت كل واحدة منها بتطوير خصائص اجتماعية مميزة لها تماما. والحقيقة ان عددا كبيرا من المراقبين يعتقد ان المجتمع الشيعي في البقاع كان اكثر تشابهاً مع مجتمع جيرانه الشماليين من الموارنة، مما هو مع ابناء الطائفة في جبل عامل.

وحافظ شيعة البقاع على بنية قبلية قوية، واستمر عدد كبير منهم في العيش وفق نمط شبه بدوي كرعاة حتى العصور الحديثة. (وفي القرون الماضية كان قدوم الربيع يشهد اندلاع «حروب ماعز» بين الموارنة وشيعة البقاع، بسبب منافسة الرعاة التابعين لكل الجماعتين على المراعي، بعد ذوبان الثلوج عن اعالي الجبل).

وكانت حياة شيعة البقاع صعبة وقاسية. لكنهم استطاعوا ان ينموا قوة سريعة ومطلقة من اجل التعامل مع المحيط الخارجي المعدائي، فيما اتبعوا في الداخل نظاما حازما فيما يتعلق بالشرف العائلي.

وعاش شيعة جبل عامل تقليديا حياة اكثر استقرارا وثباتا. ومارس اصحاب الاراضي الشلسعة من الاقطاعيين هناك سلطة قوية على سكان قرى بكاملها دفعة واحدة. ولكن حكم الاقطاعيين كان ايضا متوازناً بفضل وجود بنية موازية من رجال الدين الشيعة، المؤمنين وبشدة، بمفهوم العدالة الاجتماعية والحياة المستقيمة.

ولم يؤسس شيعة جبل عامل المدارس الدينية مثل تلك التي نمت في مهد الشيعة الاثني عشرية في جنوب العراق. ولكن عائلات جبل عامل جاهدت، خلال القرون، من اجل ارسال ابنائها الى المدارس، والكليات العراقية، على امل تخرجهم وعودتهم كعلماء. وعبر الاتصالات في العراق، حافظ علماء الشيعة في جبل عامل على اتصالهم باندادهم هناك وفي سائر ارجاء العالم الشيعي.

وكان المستوى العلمي لعلماء جبل عامل محترما غالبا والى حد بعيد. وفي اوائل القرن السادس عشر، مثلا، ادعى حاكم جديد في بلاد فارس البعيدة ان المذهب الشيعي يجب ان يكون دين الدولة الجديدة لبلاده. ولكن معظم الفرس كانوا مايزالون من السنة. وهكذا ومن اجل تفسير فوائد المذهب الجديد وطقوسه بالنسبة اليهم، استقدم الحاكم عددا كبيرا من المدرسين الدينيين المحترمين من جبل عامل. وحتى الان، مايزال عدد كبير من الشيعة الفرس يتذكرون حكمة اولئك المدرسين العامليين الاوائل.

ولم تدخل المنطقتان الشيعيتان في جبل عامل، والبقاع، نطاق النظام السياسي اللبناني، حتى قيام الفرنسيين باعادة تخطيط حدود لبنان في العام ١٩٢٠. وخلال السنوات التي تلت كتب للأسرة الشيعية ان تعاني من مشكلة الزحف على المدينة التي عانى منها الموارنة.

وفي الستينات، تحول الدفق المستمر للشيعة في اتجاه المدن اللبنانية فجأة الى فيضان، وكانت الوجهة الاخيرة لمعظم النازحين، كما يبدو الان واضحا، هي بيروت. وهناك اصطدم القادمون الجدد بالموارنة، الذين كانوا قد وصلوا الى العاصمة قبلهم، ودخلوا معهم في منافسة على المسكن وفرص العمل. وتحولت ثلاث مناطق مميزة بالقرب من بيروت، وبشكل سريع، الى ضاحيات شيعية فقيرة.

وكما هي الحال بالنسبة الى الموارنة، نتج عن عملية الزحف الى المدن بروز قوى سياسية جديدة. ولكنها ادت في الوقت ذاته الى تمتين روابط جديدة من الهوية الجماعية بين ما بدا في السابق انهما جماعتان منفصلتان من الشيعة، وفي المنطقتين الاصليتين للاستيطان.

وكانت هرمية رجال الدين في جبل عامل هي التي انتجت حركة سياسية جديدة سميت «امل». وحاولت الحركة في ما بعد تجنيد سائر الفروع والشعاب التابعة للاسرة الشيعية في لبنان خلف قيادة سياسية واحدة. ولاشك ان صعود الائمة الشيعة الى السلطة في ايران في العام ١٩٧٩، ساعد على بروز حركة «امل» في لبنان. ولكن الاسباب الرئيسية لنمو تلك الحركة تبقى متجذرة وبعمق في التقليد الطويل للمذهب الشيعي في منطقة جبل لبنان ذاتها.

الدروز

بلغ عدد افراد الاسرة الدرزية في لبنان حوالي ٢٥٠ الف نسمة في اواخر السبعينات، اي حوالي ٨ في المائة من المجموع العام. وبالتالي فان الاسرة الدرزية تعتبر الاصغر بين الطوائف الرئيسية الثلاث. لكن في اي حال لعب الدروز دوراً تاريخياً اساسياً في ظهور النظام اللبناني.

والاسرة الدرزية، هي في الاساس، فصيلة شبه زهدية انبثقت من المذهب الشيعي وبرزت الى الوجود في القاهرة في العام ١٠١٧ بعد الميلاد. وخلافا لمعظم المسلمين «السنة» أو «الشيعة»، نما لدى الدروز اعتقاد قوي بـ «التقمص»، ومن خلال هذا المفهوم وغيره، يبدو المذهب الدرزي وكأنه نوع من التوحيد بين التعاليم الاسلامية ومعتقدات الاديان الشرقية وبعض المعتقدات اليونانية وما قبل الاسلامية.

وخلال السنوات الاولى لبروز المذهب الجديد، انتشر اتباعه بشكل واسع. ولقيت دعوتهم الالهية التجاوب الشديد خصوصا في صفوف «الشيعة» الذين كانوا يسيطرون على الاقسام الوسطى من جبل لبنان في ذلك الوقت.

وبعد ذلك، اغلقت الطائفة ابوابها في وجه اي منتسب جديد بسبب الحملات المتصاعدة التي تعرضت لها من اركان «الشيعة». ومنذ ذلك الحين، لم يتم نظريا اي «إهتداء» الى الطائفة او اي خروج عنها. ولعل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان اعتناق «الجنبلاطيين» المذهب الدرزي بعد ذلك التاريخ.

وعبر السنين التي تلت اغلاق ابواب الدعوة الالهية، اختفت بعض الجماعات الدرزية التي برزت لفترات قصيرة في مصر وشمال الهند ومناطق اخرى من العالم الشيعي. وبالاضافة الى قاعدتها الاوسع في الجزء الاوسط من جبل لبنان كانت للاسرة الدرزية مستوطنة مهمة في وادي التيم، (الذي يضم عددا كبيرا من مزارات الطائفة)، بالاضافة الى جماعات اخرى في الجليل الاعلى وفي حوران وجنوب سوريا.

وكما حدث للموارنة من قبل، فان موقع الدروز الصعب في جبل لبنان دفعهم الى تنمية مهارتهم العسكرية والى تشديد تماسكهم الداخلي في وقت واحد. وفي الواقع، باتت مهارة القادة العسكريين الدروز معروفة في كافة ارجاء المنطقة خلال القرون التي تلت.

وفي اوائل القرن السادس عشر، ساعد الزعماء الدروز الاتراك العثمانيين (وهم من المسلمين السنة) على التغلب على المماليك المصريين، (الذين كانوا هم ايضا من السنة). واعترافا بالجميل للدور الذي لعبه اولئك الزعماء قام العثمانيون في العام ١٥١٦ بتعيين احدهم اميرا على جبل لبنان. وقد ادى ذلك التعيين، ومعه مقدرة القادة الدروز على المحافظة على نظام مستقر في الجبل، الى بروز لبنان التعايش الطائفي.

وكانت الوف عدة من المزارعين الدروز تكدح في القرى الواقعة في جبل لبنان ووادي التيم. ولكن التركيبة الاجتماعية في القرى الدرزية ظلت خاضعة لروابط العائلة القوية. وكانت العائلات الدرزية مرتبطة تقليديا ببعضها البعض في بنية هرمية من المجموعات والفصائل، كل واحدة منها خاضعة لواحد من كبار القادة

العسكريين. وكانت تلك العائلات الكبيرة تتمتع بامتيازات اقطاعية مهمة، وتقتطع الضرائب من المزارعين المنتشرين على مجموعات كاملة من القرى، التي كانت تضم فلاحين من الموارنة ومن المجموعات المسيحية الاخرى وكذلك من الدروز.

وعلى الرغم من الاستمرارية التي تحققت على مستوى الامارة، كانت سياسات الزعماء الدروز الكبار ماتزال معرضة للاهتزاز نتيجة سلسلة من الخلافات المزمنة التي قامت بين طرفي الجماعة. ومنذ اوائل القرن الثامن عشر وحتى العهود القريبة، كان الانقسام الرئيسي داخل المجتمع الدرزي هو ذلك القائم بين اليزبكيين والجنبلاطيين.

وقد حافظ الدروز على شعور عميق باهمية العائلة وبالتعقيدات المرتبطة بتقاليدهم الاجتماعية ـ السياسية. ومنذ فترة قصيرة اي في العام ١٩٨٠، استطاع عالمان اجتماعيان وضع لائحة بـ ٣٢٣ اسما من الاسماء التي تحملها العائلات الدرزية حاليا. وكان بينها ٢٩ اسما يشير الى العائلات الارستقراطية بشكل واضح. والملفت اكثر، ان الذين شاركوا في الاستفتاء الذي أجراه العالمان استطاعوا، بشكل ظاهر، تحديد انتماء كل واحدة من العائلات الدرزية الى الحزب اليزبكي او الجنبلاطي. فقط ١٦ عائلة من اصل ٣٢٣ وصفت بانها منقسمة الولاء.

والى جانب البنية العائلية ـ الاقطاعية التي ماتزال مستمرة، تتميز الطائفة بتسلسل هرمي ديني مكون من درجات متنوعة من ملقني الاسرار الخفية للمذهب. وبينما مازال غالبية الدروز وفية للطائفة وتتبع معظم تعاليمها المتعلقة بالسلوك الشخصي المتزمت، فانها لم تلقن ابدا تلك الاسرار. ولكن باستطاعة اي درزي، ذكرا كان ام انثى ويعيش حياة مستقيمة، طلب التعرف الى الاسرار، والارتفاع الى مستويات اعلى في التسلسل الهرمي. غير ان قبولهم مضبوط بشكل صارم من قبل هرمية الملقنين التي يجلس على رأسها اعلى زعيم ديني للطائفة وهو «شيخ العقل».

ويتمتع هذا الشيخ، والهيئة الكاملة للملقنين الدينيين بتأثير مهم داخل الطائفة. والى حد ما، وبسبب الاتجاه الاجتماعي المحافظ لتعاليمهم، لم تدرك حمى التحضر دروز الجبل الى الدرجة ذاتها التي ادركت بها الموارنة او الشيعة. وكان مايزال بالامكان تحديد الاحياء الدرزية المنتشرة في سائر انحاء بيروت الغربية في اواسط الثمانينات وكأنها نماذج منتفخة من القرى الدرزية التي اسست هناك قبل نمو المدينة بزمن بعيد.

وفي اواسط الثمانينات استمرت الهرمية الدينية الدرزية في ممارسة التأثير الواسع عبر تعاليمها كما استمرت في اجتذاب دفق من الملقنين الجدد الطموحين. ولكن في اوقات الشدة ماتزال الطائفة تستند في الدرجة الاولى الى قيمة العمل العسكري اكثر من اعتمادها على خطابية اي كان.

ولهذا السبب، كان الهاجس الاقوى بالنسبة الى الطائفة على الصعيد السياسي، هو السعي الى السيطرة الى اقصى حد ممكن على القوات المسلحة للبلاد، اكثر من اي قطاع آخر في الدولة. وتشديد الطائفة على القيم العسكرية ضَمِنَ كذلك اعطاء الاولوية للزعماء من ذوي النمط الاقطاعي، الذين بقوا حتى الازمنة الحديثة اكثر اعضاء الجماعة قدرة على تجنيد الطائفة بكاملها حول جهد عسكري عندما تدعو الحاجة الى ذلك.

السنة

«السنة» في لبنان هم اكبر «الاقليات» الكثيرة في البلاد، واكثرها قوة، في مقابل الطوائف الثلاث السالفة الذكر. وقد بلغ عددهم في اواخر السبعينات حوالي ٦٠٠ الف نسمة، او ما دون العشرين في المائة من المجموع العام للسكان.

وتمركز العدد الاكبر من السنة في لبنان خلال قرون عدة داخل مدن ساحلية ثلاث وحولها اي بيروت، وطرابلس، وصيدا. والعائلات الكبرى من التجار «السنة» في تلك المدن كانت الوريث الحقيقي والعملي للفنيقيين، الذين انطلقوا في ازمنة سابقة من قواعدهم في جبل لكي يبعثوا بضائعهم في كافة انحاء المتوسط.

ومايزال عدد آخر من «السنة» يعيش حياة المزارعين في القرى الواقعة في سهل عكار الشمالي، والاجزاء الوسطى من البقاع، والاجزاء الداخلية من صيدا واماكن اخرى، كما مايزال هناك قسم محدود من الرعاة «السنة»، الذين يعيشون حياة شبه بدوية يرعى قطعانه عبر البلاد. ويقطع عدد منهم جيئة وذهابا الحدود الطويلة المشتركة مع سوريا.

ويعود وجود المذهب السني في لبنان من دون حدوث اي انقطاع تاريخي. الى دخول الجيوش الاسلامية الاولى المنطقة في العام ٦٣٥ بعد الميلاد ـ بعد سنتين من وفاة النبي محمد (صلعم).

وعبر القرون التي تلت، انسحب الهيئة السنية في شرق المتوسط، (بما في ذلك لبنان)، في المجال بادىء الامر امام العصر الشيعي. ومن ثم امام قدوم الصليبيين. ولكن منذ اوائل القرن الرابع عشر وحتى العصور الحديثة، ظل المذهب السني هو القوة المسيطرة في المنطقة.

وخلال القرون الخمسة التي حكمت فيها الامبراطوريات السنية المنطقة، اقام سنّة لبنان علاقات تجارية مع أندادهم في مختلف اصقاع الامبراطورية وتزاوجوا معهم. وحتى اكثر الحرفيين، او الفلاحين السنة، تواضعا، يلقى التشجيع النفساني من كونه ينتمي الى اهل الحكم في الاوساط الدينية والزمنية على السواء. وشعر سنة لبنان أنهم جزء لا ينفصل عن الجماعة التي بفضلها قامت الامبراطورية. وعلى هذا الاساس استمروا في الانتساب. اولا الى سياسات تلك المجموعة الاوسع، حتى بعدما تقدم دروز المنطقة الداخلية لجبل لبنان وموارنتها اشواطا بعيدة نحو اقامة شكل من اشكال الحكم الجديد والمحلي هناك.

وفي الحرب العالمية الاولى، انهارت الامبراطورية العثمانية، التي كانت آخر امبراطورية سنية عظمى في المنطقة. وانتقلت السيطرة على لبنان الى ايدي الفرنسيين الكاثوليك. وكانت مدن بيروت، وطرابلس، وصيدا، وسهل البقاع، وعكار، من بين المناطق التي ضمها الفرنسيون الى النظام المحلي الذي كان قد نما في الجبل.

ولم يعان السنة ابدا من صدمات التمدن السريع التي عاشها موارنة البلاد وشيعتها. لأنهم كانوا طوال قرون عدة منفتحين على تقاليد المدن. تلك التقاليد كانت مختلفة كثيرا عن التقاليد «القبلية» التي تميز الطوائف اللبنانية الثلاث. وبالطبع بقيت الروابط العائلية مهمة بالنسبة الى سنة لبنان. ولكن كانت هناك انماط عدة

ومختلفة من الانتماءات تتجاوز روابط العائلة المباشرة التي ظلت على حالها لدى الطوائف الاخرى. وتضم تلك الروابط الاضافية الروابط المهنية لدى الحرفيين والتجار السنة والروابط الايديولوجية العلنية التي نشأت من خلال سعي المجموعات السنية المختلفة للتأثير في الحياة السياسية داخل الامبراطورية، وهو امر لم يكن يحلم به افراد الطوائف الاخرى.

وكان زعماء الاسرة السنية يعرفون دائما ان عليهم التنافس على النفوذ في سوق متقبلة بشكل عام للافكار. وكانوا يعرفون ايضا ان ليس في استطاعتهم الاعتماد - كما كان الحال بالنسبة الى اندادهم في الطوائف الاخرى - فقط على ضغوط العائلة من اجل تأمين الدعم اللازم عندما تدعو الحاجة. هذا العامل وغيره من العوامل التاريخية الاخرى كان يعني ان المجتمع السني بقي بشكل عام طليقا اكثر من غيره من الناحية التنظيمية، واكثر تسامحا على المستوى السياسي من الطوائف الثلاث الكبرى في لبنان.

واحتفظ سنة لبنان بتسلسلهم الهرمي الديني المحلي. وفي ظل الحكم الفرنسي، اطلق على مفتي بيروت لقب المفتي الاكبر واوكلت اليه مسؤولية الاشراف على شؤون مفتي طرابلس وصيدا. وكانت المهمة الرئيسية والمستمرة لهؤلاء هي وضع الخطوط العريضة للخطب التي تتلى في كل المساجد السنية ايام الجمعة. واخذت بنية موازية من قضاة السنة، تحت اشراف علماء الافتاء على عاتقها الاهتمام بتفاصيل تسويات الارث والزواج. ولكن بقي دور الهرمية الدينية بشكل عام، اكثر حصرا في المجتمع السني، مما هو الحال بالنسبة الى الموارنة والشيعة.

والافتقار الى وجود هيكلية «دينية» متطورة، دفع رجال الافتاء ايضا، اذا ما ارادوا المشاركة في النفوذ العام، الى المنافسة في «سوق الافكار» ذاتها، التي كان يتبارى فيها السياسيون السنة. وهكذا ظلت المهام السياسية التي مارستها المؤسسات الدينية السنية محصورة النطاق، بالمقارنة مع نظرائهم في الطوائف اللبنانية الثلاث. وافرز التحول المستمر في اتجاهات الرأي العام دورا موازيا واقوى بكثير داخل المجتمع السني مما هي الحال لدى الطوائف الاخرى.

الاقليات الاخرى

ان اي تصنيف امين للمجموعات الدينية الاخرى المعترف بها في لبنان والبالغ عددها ١٣ مجموعة، ستغلب عليه بالتأكيد اسماء تشكيلة متنوعة من الكنائس المسيحية، وهناك اثنان فقط من تلك المجموعات، غير مسيحية وهما الجماعة اليهودية من اهل البلاد الاصليين، والتي انحسر عددها اثناء الاضطرابات التي وقعت في السبعينات، من الفي شخص الى حد الانقراض تقريبا. والاخرى هي الجماعة العلوية من الشيعة، التي تضم بضع مئات في الاجزاء الشمالية في لبنان على مقربة من المنطقة ذات الاكثرية العلوية من سوريا.

وقد تثير اسماء «الاقليات المسيحية الاخرى» في اذهان عدد كبير من القراء الغربيين، ذكريات قراءاتهم الاولى حول الانشقاقات التي حدثت داخل الكنيسة في اول عهدها. اذ هناك النسطوريون واليعاقبة، ونوعان او ثلاثة من الارمن،

واشوريون، وكلدانيون وروم. وقد سبقت اكبر مجموعتين من تلك المجموعات الموارنة الى الاستيطان في لبنان. ولكن اعضاء الجماعات الاخرى جاؤوا الى البلاد خلال القرن الماضي فقط. ووجد هؤلاء ملاذا في الثقافة التي يغلب عليها الطابع الماروني هربا من الاضطهاد في المناطق الاخرى من الشرق الاوسط.

ولعدد كبير من تلك الاقليات المسيحية في الوقت الحاضر مؤسساته الكهنوتية التي لها جذور راسخة في لبنان. ومازال اذكر رحلتي في اوائل السبعينات الى البطريركية المارونية الواقعة على تلة ظليلة حيث عقد «مؤتمر قمة» للبطاركة التابعين لمختلف المجموعات المسيحية اللبنانية، كان هناك تسعة او عشرة منهم. ولبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي فيه اسم جماعي يشير بشكل خاص الى تلك الوفرة من البطاركة.

واكبر هذه المجموعات المسيحية واكثرها اهمية هي الروم الارثوذكس. وقد وصل عدد اعضائها في اواخر السبعينات من القرن الحالي الى حوالي ٣٠٠ الف شخص. وهذه الجماعة (مثلها مثل السنة) يتجاوز عدد اعضائها عدد الدروز. ولكنها مثل السنة ايضا منتشرة على نطاق واسع جغرافيا. وعلى هذا الاساس تعتبر اقلية استنادا الى تحديد البروفسور خوري.

والروم الارثوذكس هم كذلك مثل السنة من اوجه عدة. ويعيشون في الغالب داخل المدن والحواضر. وهناك منطقة واحدة في لبنان مايزال عدد كبير من المزارعين الارثوذكس يحرثون الارض فيها، تلك هي هضبة الكورة، الواقعة جنوب طرابلس تماما، بين نهر ابو علي والشاطيء.

وينتشر اعضاء هذه الكنيسة عبر الدول الاخرى الواقعة شرق المتوسط، اضافة الى لبنان. وعلى الرغم مما يوحي اسمها فان تلك الكنيسة ليست يونانية فعلا باي معنى من المعاني التي تحملها هذه التسمية في الوقت الحاضر. (الاسم الاجنبي Greek Orthodox)، غير انها بالتأكيد ارثوذكسية. وابرشياتها في المنطقة تضم احفاد بعض الذين اهتدوا الى الايمان المسيحي عن طريق يسوع المسيح والقديس بولس مباشرة. وكنيستهم كانت كنيسة الامبراطور قسطنطين وامبراطوريته، وهو الامبراطور الروماني الاول الذي جعل من المسيحية دين دولته. (وهذه الرابطة الرومانية ماتزال ظاهرة حتى اليوم، من خلال الوصف الذي تطلقه المجموعة على نفسها بانها «روم ارثوذكس»).

وارثوذكسيتهم ايضا هي ارثوذكسية بيزنطيا، بعدما اصبحت هي العاصمة الجديدة للامبراطورية الرومانية. وخلال القرون التي سيطرت فيها بيزنطيا سيطرة تامة على شرق المتوسط، استقوت الجماعات الارثوذكسية المتأثرة بالاغريق، اكثر من السابق، لاسيما عندما انضم عدد كبير من القبائل العربية التي استوطنت المنطقة هو ايضا الى كنيستهم.

وفي العام ٦٣٥ خسرت بيزنطيا منطقة سوريا ولبنان التي اصبحت في ايدي المسلمين، ولكن الارثوذكسية التي افرزتها بقيت حية في اليونان وروسيا، والقسم الاكبر من اوروبا الشرقية. وفي آسيا الغربية، استمرت الارثوذكسية عبر «الروم الارثوذكس» الذين نجحوا، بشكل سريع نسبيا، في تكييف انفسهم مع الواقع الجديد، واقع السيطرة الاسلامية.

وكان التصاق المؤمنين من الروم الارثوذكس بمحيطهم العربي من الشدة، بحيث ان معظمهم عارض المحاولات التي بذلتها اوروبا الكاثوليكية خلال الحملات الصليبية من اجل «انقاذ» المسيحية في المنطقة من سيطرة «الكفار» المسلمين. وقد قدر الحكام المسلمون المتعاقبون هذا الولاء الاصيل، ومنحوهم عدة مراكز ادارية عالية.

واشتهر الارثوذكس بمهاراتهم على صعيد المحاسبة والفنون الادارية، التي كان المسلمون بحاجة ماسة اليها.

وهكذا اصبح الروم الارثوذكس وبشكل واسع متكافلين على المستوى السياسي مع «الارثوذكسية» الاسلامية الممتدة في كل المنطقة، والتي كانت خلال القرون الخمسة الماضية سنية الاتجاه. ومن خلال تلك العلاقة برزت امامهم فرص كبيرة لم تتوافر للسنة انفسهم، لتعلم المهارات الدقيقة المتعلقة بفن البقاء كاقلية كلاسيكية. ولاشك ان الحكمة التي جمعها الارثوذكس من خلال تلك المهارات ساهمت في استقرار النظام اللبناني في منعطفات عدة وخطيرة من تاريخه.

وعلى الرغم من مسعاهم الدائم الى التفاوض والتسوية في تعاملهم مع المجموعات الاخرى، حافظ الارثوذكس على حس قوي بهويتهم الخاصة وبالحياة الداخلية للكنيسة. ومايزال افراد الطائفة يتابعون باهتمام انتخابات الاساقفة الارثوذكس وتعيينهم، وهنا فقط تنشب معارك داخلية عدة، يحرص زعماء الطائفة على عدم تسرب اخبارها الى العلن.

وعلى الصعيد العام، قلما برزت مواقف متطرفة وخلافات بين الزعماء الارثوذكس. (وهذا نقيض واضح للضجة الاعلامية التي تحيط بالصراعات الداخلية بين العائلات المختلفة في الطائفتين الدرزية والمارونية). وبسبب هذا الموقف السياسي الليبرالي بصورة عامة استطاع بعض الروم في لبنان وفي انحاء اخرى من المنطقة، القيام بادوار قيادية في الحركات الراديكالية الحديثة والمتنوعة.

اما كنيسة «الروم الكاثوليك» فهي جماعة انشقت عن الروم الارثوذكس العام ١٧٢٤، وخضعت لزعامة الفاتيكان. (والاسم المحلي لهذه الجماعة قد يختلط قليلا على الغربيين: ويطلق اعضاؤها على انفسهم اسم «روم كاثوليك» مستندين في ذلك الى العصور القديمة لروما وبيزنطيا. ولكن هناك ايضا عدد ضئيل من الابرشيات التابعة للاتجاه الكاثوليكي السائد والمؤيد للفاتيكان في البلاد ويسمى اعضاء تلك الابرشيات لاتين وليس روم كاثوليك).

ويبلغ عدد الروم الكاثوليك في لبنان حاليا حوالي ٢٠٠ الف نسمة او ٦ في المائة من مجموع السكان. ومعظم العائلات التابعة للكنيسة الكاثوليكية في لبنان، جاءت من داخل سوريا، بحثا عن ملجأ تحت المظلة المارونية/الكاثوليكية التي كانت تغطي منطقة جبل لبنان لعقود ماضية خلت. والروم الكاثوليك هم في غالبيتهم الساحقة من سكان المدن، ويتمركزون بكثافة في اكبر مدن لبنان وحواضره. وربما كانوا الطائفة الاكثر ازدهارا، بالنسبة الى دخل الفرد، في طول البلاد وعرضها. وبين عدد كبير من رجال الاعمال الناجحين التابعين لتلك الطائفة، نذكر هنري فرعون الذي يملك الحصة الاكبر في اسهم الشركة التي تدير «ميناء بيروت الناشط». وانطوان الصحناوي وغيرهما.

اما الارمن فهم اعضاء امة مسيحية قديمة جاءت الى لبنان في البداية بعد العام ١٩١٥ وباعداد كبيرة. في ذلك العام ارتكبت الوحدات العسكرية التركية، النظامية منها وغير النظامية، مذابح رهيبة ضد الارمن ذهب ضحيتها حوالي ١.٥ مليون نسمة.

وبعد الحرب العالمية الاولى حرص الزعماء الموارنة في لبنان ومساندوهم الفرنسيون على زيادة عدد السكان المسيحيين في المنطقة الخاضعة لسيطرتهم. وعلى هذا الاساس قاموا بتشجيع عمليات اعادة توطين اللاجئين الارمن. ومنحوهم الجنسية اللبنانية كحافز اضافي.

واستوطنت اكبر مجموعة من اللاجئين الارمن حول الضواحي الشمالية من بيروت. وركزوا انفسهم بسرعة في شكل مؤسسات صناعية صغيرة، ازداد الطلب عليها مع تطور المدينة اقتصاديا. واستوطن عدد آخر من الارمن في طرابلس. وفي بلدة عنجر القديمة. بالقرب من الطريق الرئيسية بين بيروت ودمشق. ونمت تلك المنطقة بسرعة بحيث اصبحت حاضرة مزدهرة يسيطر عليها الارمن.

والارمن هم الجماعة الرئيسية الوحيدة التي دخلت النظام اللبناني من دون ان تكون العربية هي لغتها الام. ومن دون ادعاء انتسابها الى جذور قبلية عربية قديمة. وبعد تركزهم في لبنان. حافظ الارمن على لغتهم وتقاليدهم الاخرى عبر شبكة معقدة من المؤسسات الجماعية.

وفي اواسط الستينات اصبح ممكننا ان نشاهد ولادة الجيل الثالث او الرابع من الارمن في مستشفيات ارمنية داخل لبنان او اولئك الذين يتابعون دراستهم في مدارس ارمنية وجامعة ارمنية هناك. كما انصرفوا فيما بعد الى العمل في مؤسسات وشركات يملكها ارمن. من دون ان يكونوا مضطرين الى النطق بكلمة عربية واحدة.

وقد نقل ارمن لبنان معهم انقساماتهم القائمة على الصعيدين السياسي والديني معا. واستمر النزاع بين الحزبين الارمنيين التقليديين ـ الهانشاق وهو يسار الوسط والطاشناق وهو يمين الوسط ـ من دون ان تخف جذوته الاساسية. وكان للحزب الشيوعي الارمني الذي يعتبر اكثر حداثة بكثير من التنظيمين السابقين. نوع من التمثيل داخل البلاد. وانقسم الارمن حول مسائل الكنيسة على طريقة الروم اي الى كنيسة ارثوذكسية واخرى كاثوليكية.

واليعاقبة هم جماعة صغيرة تعرف ايضا باسم «السريان الارثوذكس». وتشكل اقل من نصف في المائة من عدد سكان لبنان. وجماعة اليعاقبة في العالم واعضاؤها هم من تبقى من طائفة ارثوذكسية قديمة اصلها من جنوب تركيا الحالية، منتشرة بين كل من تركيا وسوريا ولبنان والاميركيتين. وجرى نقل الكرسي البطريركي في العام ١٩٥٧ من جنوب تركيا الى دمشق.

والسريان الكاثوليك هم جماعة منشقة من السابقة ومؤيدة للفاتيكان. وكما هي الحال بالنسبة الى عدد كبير من المجموعات الكاثوليكية في الشرق الاوسط. ارتحل قسم كبير من اعضاء تلك الكنيسة الى لبنان خلال السنوات التي شهدت ارتقاء الموارنة وبروزهم. واعاد السريان الكاثوليك في العام ١٩٣٢، تركيز بطريركيتهم في احدى الضواحي الشرقية من بيروت. وهم ايضا يشكلون اقل من واحد في المائة من المجموع العام للسكان في لبنان.

وتضم الاقليات المسيحية الاخرى في لبنان النسطوريين، وتعود جذورهم الى الهرطقة الاولى التي انبثقت من ارثوذكسية بيزنطيا، اضافة الى الكلدانيين وهم تابعون للفاتيكان مثل النسطوريين، وبعض الجامعات البروتستانتية الصغيرة من احفاد الذين اعتنقوا المذاهب الجديدة على ايدي ارساليات غربية من اتجاهات مختلفة. ولكن هذه الجماعات كلها ماتزال محصورة العدد. وادرك اتباعها ان الطريقة الوحيدة التي تسمح لهم بممارسة اي تأثير على الاطلاق على المستوى السياسي الوطني هي تبني سياسة المجموعات التي هي اكبر منها.

هؤلاء إذاً هم اللاعبون المشتركون في «الدراما» التي بدأت تتكشف في لبنان عبر القرون. وصحيح ايضا ان لاعبين خارجيين كبارا هيمنوا عادة على المسرح اللبناني، حاثين، حاضين، ساخرين، وحتى احيانا محققين بروزا قصيرا داخل البلاد. لكن تدخلهم كان دائما يفسح في المجال، في النهاية، امام اعادة بروز القوى الداخلية.

وحدها الطوائف والاقليات التي تحدثنا عنها، بقيت فوق المسرح في لبنان.

والواقع ان الحقيقة الوحيدة التي تبدو مدهشة بالنسبة اليّ هي استمرارية اولئك الممثلين المحليين عبر القرون ـ ولس فقط العقود ـ قروناً كافية، بالتمام، لكي تصبح الف عام كاملة. اذ ان تلك هي الفترة الزمنية التي بقيت فيها كل من الاسرة «المارونية» و «السنية» و «الشيعية» و «الدرزية» و «الارثوذكسية» قائمة في لبنان.

ومنذ اغلاق الدروز «الدعوة الالهية» في العام ١٠٤٣ بعد الميلاد، كان الارمن هم الاضافة الرئيسية الوحيدة التي دخلت لائحة الطوائف في لبنان. ومن خلال تمسك الارمن بالبنية التحتية لجماعتهم التي نقلوها معهم عبر خروجهم الحزين، بقوا دائما والى حد ما على هامش تشابك الجماعات اللبنانية الكبيرة. (وبرزت تلك الهامشية بوضوح خلال الاضطرابات التي وقعت في اواخر السبعينات، وشهدت تلك الفترة هجرة كبيرة من الارمن إلى خارج لبنان في اتجاه الاميركيتين. باحجام تتعدى باشواط هجرة اي جماعة لبنانية اخرى).

اذاً، ما هو الرابط الذي جمع بين تلك الجماعات الخمس التي دامت استمراريتها عبر الف سنة تقريبا؟ وهل استطاعت تلك الجماعات حقا بفعل تلك الاستمرارية والثبات او اي شيء آخر تكوين امة لبنانية واحدة؟

بالتأكيد ليس سهلا على الاطلاق الاجابة عن هذا السؤال. والحقيقة ان النزاع بين اللبنانيين انفسهم حول هذه النقطة بالذات كان السبب في اندلاع اكبر المعارك.

وعندما طرح هذا السؤال على الاباتي بولس نعمان، الراهب الماروني النافذ الذي اصبح مستشارا مقربا من الرئيس المنتخب بشير الجميل الذي اغتيل بعد انتخابه، اجاب بقوة: «لا، نحن شعبان بلغتين وثقافتين. نحن معشر المسيحيين ليس لدينا اي شيء مشترك مع المسلمين».

لكن من جهة اخرى يجيب اهل اليسار: «نعم بالطبع نحن جميعاً امة واحدة. ان الانقسامات القائمة بين الطوائف هي في معظمها مصطنعة، غذتها القوى الامبريالية المعادية التي تسعى الى استغلالها لابقائنا ضعفاء».

بالتأكيد على المستوى الانثروبولوجي البحت، تبدو الطوائف الاساسية والاقليات في لبنان وكأن بينها الكثير من الاشياء والقواسم المشتركة، والى مدى

اقل قليلا مع شعوب سوريا والداخل العربي.

واللغة المستعملة عبر لبنان ماتزال بشكل واضح لهجة عربية. وكما هي الحال بالنسبة الى كل اللهجات العامية خارج الجزيرة العربية، تظهر على اللهجة اللبنانية بوضوح تأثيرات اضافية. تلك الاضافات، في حالة لبنان، لها بعض الارتباطات بالانماط اللغوية الارامية التي سيطرت على المنطقة قبل مجيء الاسلام.

وبالنظر الى تقاليدهم الاجتماعية ايضا، يتميز اللبنانيون بقواسم عدة مشتركة مع المحيط العربي الذي عاشوا فيه خلال القرون الثلاثة عشر الماضية. والاطفال الذكور في لبنان مازالوا يخضعون لطهور روتيني في الايام او الاشهر الاولى بعد الولادة. وظل التزاوج بين ابناء العمومة من اكثر اشكال الزواج شيوعا حتى العصور الحديثة.

ومايزال اللبنانيون يظهرون جزءا كبيرا من تقاليد المجاملة والكياسة ذاتها. والضيافة تجاه الغرباء التي تعتبر من السمات الثابتة للحياة الاجتماعية العربية.

ومن المهم التشديد على ان هذا النوع من التقاليد الانثروبولوجية مشترك بين كل المجموعات الطائفية الرئيسية في لبنان، بما فيها كل المجموعات المسيحية الرئيسية، مع استثناء وحيد هو الارمن.

طبعا هناك اختلافات كثيرة في بعض هذه التقاليد. لكن هذه الاختلافات قائمة ايضا تبعا للمناطق الجغرافية المتنوعة وحتى بين افراد الجماعة نفسها: وعلى سبيل المثال بالامكان بشكل عام التعرف على الدروز في منطقة. من خلال لكنتهم المميزة. غير ان الماروني في الجنوب يتكلم لهجة اقرب الى لهجة جيرانه الشيعة مما هي الحال بالنسبة الى لكنة ابناء طائفته في كسروان. وربما شارك الماروني اخوانه الجنوبيين في تفاصيل عدة خصوصا في تفضيلاته الغذائية.

المأكولات اللبنانية: يبدو من المؤسف حقا الا يكون بالامكان اعتبار المطبخ عاملا بامكانه نهائيا وبشكل جازم، تثبيت مسألة الانتماء الى الامة. اذ لو كان ذلك ممكنا.. لكان في الامكان العثور بسهولة على اروع قاسم مشترك للمواطنين في لبنان.

ويتميز لبنان بنمط متوسطي وافر من الزراعة. وينتج تشكيلة رائعة من الزيتون والحامض والباذنجان والبندورة والسمك الطازج والاعشاب والخضار الطازجة. ولكن كل هذه الاطعمة المتوسطية المشتركة زيدت اليها في لبنان الفواكه الندية الفواحة التي تنتجها المنبسطات العالية من الاراضي، يوازنها من الجهة الاخرى المذاق الحار للداخل الاسيوي القاري. فقط في لبنان يحلم الانسان في تناول طبق مثل الكبة النية، وهو عبارة عن لحم خروف مفروم ومجبول ببقدونس وبصل طازج، يخلط مع البرغل المنقوع بعصير الليمون ويتبل بالسماق والملح والفلفل وتوابل أخرى. والشيء نفسه يقال عن التبولة والفتوش، وهي المفضلة فترة الربيع، عندما تكون الخضار الطازجة والضرورية مكدسة كومات فوق عربات البائعين.

ويا له من مهرجان تنظمه النساء النشيطات في العائلة عندما تكون هناك مناسبة. وربما استلقى الزائر الغافل على كرسيه واسترخى بعد سلسلة المازوات - لكي يسمع مضيفه او مضيفته اللبنانية تقول له: «تلك كانت فقط المقبلات. الآن هذا هو الطبق الرئيسي».

انه لشعب معقد، ذلك الشعب اللبناني، ويصعب على الغريب سبر غوره. هذا

الشعب، الشعب نفسه، قد يكون يوما كريما في ضيافته الى حد الارباك، وعصري النبرة في افكاره. وفي اليوم التالي يعصره الحقد ضد جيرانه، غير عقلاني الى حد بعيد، واحيانا عنيفاً بشكل وحشي.

كيف بالامكان فهم ذلك الشعب؟ هل هناك في الحقيقة اي ايقاع أو نمط فكري مميز له؟

في اعتقادي ان مثل هذا الشيء موجود اذا كان بامكان المرء تمييز الثابت في المجتمع اللبناني من المؤقت.

هذا يعني الارتحال عكسيا في الزمن ابعد من تاريخ استقلال الولايات المتحدة، الى الايام التي كانت فيها النهضة الاوروبية في الذروة خلال القرن السادس عشر بعد الميلاد عندما جرى تحريك عملية تطوير نظام تعدد الطوائف في لبنان. واستمرت تلك العملية فاعلة من ذلك الوقت علماً انه لم تنتج عنها امة حديثة مكتملة، بالمعنى الاوروبي للكلمة. لقد كانت عملية ذات دينامية عظيمة، عملية تميزت عادة بالاثارة للمشتركين فيها محليا وبالاهتمام المفعم للمراقبين الخارجيين. لقد كانت وماتزال هي عملية صنع لبنان.

الفصل الثاني

اسس الدولة الحديثة

حصلت الدولة اللبنانية في الشكل الذي عرفت به عامة خلال القرن العشرين، على حدودها الرسمية العام ١٩٢٠ كما حصلت على دستورها في العام ١٩٢٦.

ولكن النظام السياسي الذي كان، خصوصاً لبنانيا في طبيعته ـ وهذا يعني، كونه مختلفاً عن نظام الحكم لدى جيرانه ومتضمناً عناصر مهمة من التعايش الداخلي بين الطوائف ـ بدأ في التكون داخل جبل لبنان منذ القرن السادس عشر.

ما هو الشيء في حياة جبل لبنان في ذلك الوقت الذي شجع نظاماً من هذا النوع على البروز؟ لابد ان يكون شيء ما قد حدث لكي يشجع عناصر الطائفتين المارونية والدرزية على التحرك نحو اقامة نظام تعدد الطوائف، بدل العمل بالاحرى على التطوير المنفصل لكل طائفة على حدا، كما كان حاصلا خلال السنوات الخمسمائة التي سبقت.

اذا ما الذي حدث؟

الشرط الاول لبروز النظام الذي تطور في جبل لبنان، ينبغي ان يكون في رأيي جواً مميزاً من الاستقرار على الصعيد المحلي وعلى مستوى المنطقة المحيطة في وقت واحد.

ففي العام ١٥١٦ بعد الميلاد انتزع العثمانيون (السنة) جبل لبنان والمنطقة المحيطة به من ابناء طائفتهم السنة في مصر. وخلال السنوات الثلاثمائة التي تلت، لم تواجه سيطرة الاتراك العثمانيين على المنطقة اي تهديد جدي. وفي تلك الحقبة من السلام الذي خيم على المنطقة حوالي ثلاثمائة سنة مد نظام تعدد الطوائف جذوره الاولى ضمن نطاق الجماعتين المارونية والدرزية في جبل لبنان.

ثم في اوائل القرن التاسع عشر، بدأ نظام جديد في مصر يتحدى بشكل مباشر السيادة العثمانية في المنطقة اللبنانية / السورية، وتقدم جيش مصري داخل سوريا وجبل لبنان. وتلا ذلك احتلال مصري دام ثماني سنوات، وادى الى خض النظام في لبنان من جذوره. ولكن الجذور التي طورها النظام خلال السنوات الثلاثمائة التي سبقت، تحت سيطرة العثمانيين، اثبتت في النهاية انها قوية بما فيه الكفاية بحيث تمكن مبدأ تعدد الطوائف من الانتصار.

وقد اتخذ هذا النظام طبيعة مميزة لنفسه بعدما طرأ عليه تغيير كبير اثناء عقود المنافسة العثمانية ـ المصرية خلال القرن التاسع عشر. وانتهت بانتصار هذا النظام بعد ٢٦ عاما من الصراع. اكثر من ذلك، لقد وفرت جوا ازدهرت فيه نهضة ثقافية حقيقية داخل لبنان. هذا الواقع في ذاته يعطي مؤشراً مهماً على صلابة فكرة التعددية الطائفية في لبنان.

ولم يكن الاستقرار على صعيد المنطقة هو وحده المهم لحضانة هذا النظام. فالاستقرار الداخلي في جبل لبنان نفسه، كان هو ايضاً شرطاً مهماً.

لقد كتب المؤرخ الانكليزي ـ اللبناني المميز البرت حوراني بشكل فذ عن بروز النظام اللبناني، وحدد عدداً من المكونات العامة للاستقرار الداخلي في جبل لبنان، الذي سمح للتعددية الطائفية بالنمو هناك: «منذ الحقبة العثمانية الاولى... كانت هناك ثلاثة عناصر قائمة في بنية لبنان: السكان، نظام الاقطاع، واستقلال الحاكم المحلي».

ويضيف حوراني: «وهناك عنصر رابع كان في طور الانبثاق الى الوجود. انه اللغة العربية التي بدأت تصبح اللغة المشتركة برغم ان السريانية ظلت متداولة بين بعض الموارنة...».

ومع حلول العام ١٥١٦ كان النمط القاعدي للسكان في جبل لبنان متمتعا بالاستقرار وذلك منذ جرى اخراج معظم الشيعة من كسروان في اوائل فترة ١٣٠٠ (انظر الفصل الاول). وادى هذا الامر الى جعل الموارنة والدروز اكبر مجموعتين طائفيتين تقطنان الجزء الاوسط من الجبل. وبين هاتين المجموعتين الرئيسيتين تم في ما بعد تطوير نظام التداخل الطائفي.

وعندما باشر العثمانيون في توطيد حكمهم في المنطقة، كان نظام الاقطاع المحلي متطوراً الى درجة ملحوظة بين اهل الجزء الاوسط من الجبل ايضاً.

وكان المزارعون ورعاة الماشية في ذلك الجزء من الجبل، يشكلون انذاك مجموعة ذات استقلالية فكرية كما ذكرنا في الفصل الاول. ولم يكن بالامكان طبعا استبعادهم من قبل اقطاعي واحد كبير او حكم عسكري واحد. كما كان الامر بالنسبة الى سكان السهول المنبسطة او المدن المعرضة للهجمات والغزو.

والضمانة الامنية الاولى بالنسبة الى الفرد في جبل لبنان، كانت دائما قوة عائلته. ولكن عائلات الجبل كانت، ومنذ زمن، قد ارتبطت ببعضها البعض في مجموعات اكبر، على اساس الولاء اما لتجمع القرية او لاقطاعي محلي.

ومن هنا لم يكن ممكناً منع اي جهة من الاستمرار في ممارسة حقوقها كعائلات: حق تغيير الولاء لجماعة اخرى، مثلاً، او حق الانتقال الى جزء آخر من الجبل، اذا دعت الحاجة.

وفي الاجزاء الوسطى من الجبل كان اقوى نوع من التجمع هو ذلك الولاء الذي تمحضه مجموعات من العائلات الى اقطاعي واحد. وكان هذا اللقب يحتفظ به عامة ضمن نطاق عائلة واحدة، وينتقل احيانا من الاب الى الابن وفي بعض الاحيان من الاخ الى اخيه. وقد انطفأ عدد كبير من تلك العائلات الاقطاعية خلال السنوات الاربعمائة الماضية، والعائلة الوحيدة التي بقيت موجودة باستمرار هي عائلة شباب. ولكن الاعوام الممتدة بين ١٥١٦ و ١٧١١ شهدت تغيراً قاعديا طفيفاً في نظام الاقطاعيين في الجبل. وذلك العنصر من الاستقرار المحلي ساهم هو ايضاً في بروز لبنان الذي نعرف.

و «استقلال الحكام المحليين» الذي كتب عنه حوراني، كان دائما محدوداً، والى درجة معينة، نتيجة لسيادة العثمانيين على المنطقة في تلك الحقبة. ولكن ما كان مهما بالنسبة الى بروز نظام تداخل الطوائف في الجبل، هو ان الاقطاعيين على اختلافهم

كانوا مرتبطين بنظام واحد من خلال الولاء لحكم عائلة واحدة. واكثر من ذلك لقد حظيت سيادة عائلة اقطاعية واحدة في الجبل باعتراف عام عبر تلك الحقبة، من قبل العثمانيين وايضاً من قبل غالبية الاقطاعيين الاخرين. ولم يكن بمقدور اي طرف تقويض ذلك الاعتراف عبر السنوات الثلاثمائة بكاملها. وقد اسس سلالة «الاسياد» المحليين او «الاحرار» احد قادة الاقطاع المؤيدين للتقدم العثماني في المنطقة في العام ١٥١٦. كان ذلك فخر الدين المعني، وتقديراً لمساعدته في ذلك العام، أوكل العثمانيون اليه المسؤولية العامة لحكم الاجزاء الوسطى من جبل لبنان. واعترافا بتلك المسؤولية . منح العثمانيون فخر الدين وخلفاءه من عائلة المعنيين لقباً تشريفياً هو لقب «امير».

وربما كان ذلك اللقب ظل فارغا كما ظل النظام الطائفي من دون ولادة لو لم يكن بمقدور المعنيين المحافظة على دعم الاقطاعيين المحليين الاخرين في سبيل اولية مقامهم بالذات. وكانت لدى المعنيين فعلاً مهارة سياسية مكنتهم من تلك الغاية. واستمروا في الحكم متجاوزين التحديات المختلفة من قبل العثمانيين والمنافسين الاخرين من الاقطاعيين المحليين. الى ان انقطع التناسل الذكري في العائلة في العام ١٦٩٧. وعند تلك النقطة بالذات. تعاون العثمانيون والعائلات الاقطاعية الاخرى لتأسيس سلالة او عائلة تخلف المعنيين. يكون جزء من فضيلتها المعترف بها. انها متحدرة من المعنيين عن طريق احدى النساء.

وكان اسم الامير الثالث من الامراء المعنيين فخر الدين الثاني. واستمر في الحكم من العام ١٥٨٥ وحتى العام ١٦٣٥. واستطاع خلال تلك السنوات، وبشكل ملحوظ، توسيع رقعة المنطقة الخاضعة لامارته. ومع اندفاع قواته شمالاً داخل مقاطعة كسروان، جرى طرد القلة المتبقية من السكان الشيعة. وفي الوقت نفسه تم تشجيع الموارنة على الاستيطان هناك. واجبر ذلك الاندفاع الشيعة على التمركز في اطراف جبل لبنان. اي في منطقة جبل عامل الجنوبية وفي البقاع. كما ادى الى ربط مناطق الاستيطان الرئيسية للدروز والموارنة في جبل لبنان ببعضها البعض وبشكل مباشر. مفسحاً في المجال امام بروز نظام التداخل الطائفي بين هذين الفريقين بالدرجة الاولى.

وانعم الامير فخر الدين الثاني، الذي كان درزيا، على رعاياه الموارنة بالكثير. وحتى ذلك الوقت، كان الموارنة، مثلهم مثل جميع السكان غير المسلمين ، يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية داخل الامبراطورية الاسلامية السنية. وقد حرموا بشكل واضح من حمل دلائل التشريف المعهودة داخل المجتمع الاسلامي. وكانت أخر مساهمة يقدمها فخر الدين الثاني في انشاء النظام اللبناني، رفع الموارنة ولأول مرة الى الوضع المدني الشرعي، الذي كانت تتمتع به المجموعة المسيطرة ضمن نطاق اقطاعه اي الدروز.

ويقول مؤرخ ماروني عاش في القرن التاسع عشر: «خلال عهد فخر الدين الثاني رفع المسيحيون رؤوسهم وبنوا الكنائس، وامتطوا الجياد المسروجة، ولبسوا العمائم البيضاء... اذ ان معظم عناصر جيوشه كانت من المسيحيين، وكذلك كان مستشاروه وخدمه». ولم يكن اي من هذه الاعمال مسموحاً به بالنسبة الى المسيحيين الذين خضعوا مباشرة لحكم العثمانيين. ومن خلال منح الموارنة

الواقعين تحت اشرافه، هذه المساواة اكد فخر الدين على مبدأ جديد من المساواة المدنية على الاقل لبعض من الطوائف في الجبل. وكان يؤكد بذلك ايضاً على استقلاله الخاص عن تقاليد العثمانيين.

قد يكون هذا التأكيد على الاستقلال اثار حفيظة عدد من اولئك الموجودين في الادارة العثمانية. ولكن ما ارغم العثمانيين بالفعل اخيراً على التحرك ضد فخر الدين، كانت محاولاته توسيع الرقعة الخاضعة لاشرافه وبشكل ملحوظ الى مابعد حدود الجبل، والتواطؤ من اجل ذلك وعن كثب مع الامراء التجار في ايطاليا. وهم المنافسون الرئيسيون للعثمانيين شرق المتوسط في ذلك الوقت.

وادت الحملات العسكرية المتتالية التي قام بها فخر الدين الى توسيع نطاق امارته الى مدينة تدمر السورية شمالاً والى شبه جزيرة سيناء جنوبا. وبالتأكيد ازعجت تلك الحملات حكامه العثمانيين. ونظموا بعد ذلك حملات عدة ضده واسروه اخيراً في العام ١٦٣٥ واعدموه. ونزعوا من امارته معظم المناطق التي كسبها. ولكن من الملفت، انهم اضطروا الى عدم التعرض لمؤسسة الامارة وتركها على حالها، داخل جبل لبنان. وبعد صراع عنيف على السلطة ضمن نطاق الجبل، بقيت الامارة في النهاية بين ايدي العائلة المعنية، في شخص ابن شقيق الامير فخر الدين، الامير ملحم.

وحكم ملحم وابنه جبلا مصغراً ومستضعفاً. وعندما توفي ابن ملحم من دون ترك عائلة تتسلم الحكم بعده، انتقلت الامارة بشكل هادىء نسبيا الى خليفته الذي كان حفيد اخته. واستناداً الى حوراني، «عندما توفي أخر المعنيين، اجتمع اقطاعيو لبنان باذن من العثمانيين في السمقانية في ١٦٩٧ لاختيار خليفة له، وعندما اختاروا بيت آل شهاب، قررت الحكومة العثمانية هي نفسها ان اي عضو من العائلة ستعترف به اميراً».

ومنذ ذلك الوقت وحتى العام ١٨٤٢، امنت العائلة الشهابية تعاقبا مستمراً من الامراء لجبل لبنان، بما في ذلك معظم مناطقه المسكونة من الدروز وجزء متزايد من اقسامه المارونية. لقد كانت تلك الحقبة عاصفة بالنسبة الى جبل لبنان. ولكن عبر تلك الفترة، كان اي طرف ـ سواء كان مسؤولاً عثمانيا موجوداً في المقاطعة او منافسا محلياً من جبل لبنان ـ يريد تحدي سلطة الامير الشهابي الحاكم، يرى من الحكمة اللجوء الى ذلك باسم او بدعم واحد من الشهابيين الكثر.

وبقيت القاعدة السياسية الاساسية للامارة الشهابية، كما كان الحال بالنسبة الى الامارة المعنية من قبل، تحالف العائلات الاقطاعية في جبل لبنان. وبرغم ان الشهابيين كانوا من المسلمين السنة، فقد كان اقطاعهم التقليدي منطقة وادي التيم الدرزية، ولذلك ظل شائعاً طوال زمن، ان الشهابيين هم في الواقع دروز.

وكان الشهابيون مدعومين من قبل خمس عائلات اقطاعية درزية وثلاث عائلات مارونية: وتلك العائلات مجتمعة شكلت طبقة الزعماء الاقطاعيين الرئيسيين في الجبل.

وكان الاتجاه الرئيسي للعائلة الشهابية النقل التدريجي للسلطة من مؤسسيها الدروز الى الموارنة. وبالطبع كان للمعنيين رعايا موارنة كثر، في منطقة كسروان والاجزاء الاخرى من المقاطعة الخاضعة لسلطانهم. ولكن منطقة العصب التقليدية

للموارنة في اقصى القرى الشمالية من جبل لبنان، بقيت بشكل عام خارج سيطرتهم. وتعرضت لضعف مزمن بسبب الخلافات المريرة التي نشبت عبرها وحولها. والشهابيون هم الذين نجحوا في اخضاع شمال لبنان فعلياً لسلطة امارتهم. وهم الذين قاموا في مابعد بترميم عدد كبير من القرى المارونية المتضررة واعادتها الى سابق حيويتها. وهكذا نما العنصر الماروني في الامارة بشكل اقوى عبر فترة الحكم الشهابي التي امتدت ١٤٥ عاماً.

وفي الجانب الدرزي في تلك الاثناء، شهد العهد الشهابي خلافات قوية ومتتالية قسمت الارستقراطية الدرزية، وتعرضت نتيجتها سيطرة الدروز في جبل لبنان لضعف جدي.

وفصل اول تلك الخلافات التي نشبت بين الدروز، بين تحالف اقطاعي يعرف باسم الحزب «القيسي» وتحالف أخر هو الحزب «اليمني». (وتعود تلك الاسماء الى الايام الاولى من التاريخ الاسلامي، وبرزت عبر القرون داخل عدد كبير من الجماعات ذات الاصول العربية). وكان المعنيون والشهابيون على السواء من مؤيدي الجماعة القيسية. ولكن معارضة اليمنيين للهيمنة القيسية استمرت في داخل المجتمع الدرزي اللبناني حتى العام ١٧١١.

في ذلك العام، انكسرت الجماعة اليمنية بشكل حاسم في معركة عين دارة. واجبر اولئك اليمنيون من الدروز الذين نجوا من المعركة على الالتجاء الى جبل الدروز في سوريا.

ولم يكد القيسيون يحتفلون بانتصارهم حتى نشب في صفوفهم خلاف اخر استمر قائما في المجتمع الدرزي حتى وقتنا المعاصر، ذلك هو الخلاف بين الجماعتين «الجنبلاطية» و «اليزبكية».

والجنبلاطيون هم عائلة متحدرة من زعيم كردي سني نجح في الحصول على حق اللجوء من فخر الدين الثاني في جبل لبنان، خلال القرن السابع عشر. وكاستثناء بين الدروز، قبل الجنبلاطيون اللبنانيون بعد فترة قصيرة اعضاء في تلك الطائفة. وصعد الجنبلاطيون بسرعة الى مركز الصدارة في منطقة العصب في الشوف ضمن جبل لبنان، والتي كانت تعتبر تقليديا مقاطعة خاضعة لسلطان المعنيين انفسهم.

وبعدما انطفأت العائلة المعنية في العام ١٦٩٧، تسلم الجنبلاطيون الزعامة في الشوف. وحتى بعدما خلف الشهابيون المعنيين على الامارة، بقي الشوف منطقة العصب بالنسبة الى الدروز في جبل لبنان ومن هناك استطاع الجنبلاطيون وبسرعة ممارسة تأثير واسع على المناطق الاخرى من الامارة. وليس من المستغرب ان يؤدي نمو نفوذ الجنبلاطيين الى اثارة حفيظة عدد من العائلات الاقطاعية الدرزية الاعرق والاقدم وجوداً. وقد تصدت تلك العائلات لنمو النفوذ الجنبلاطي، باسم عائلة اقطاعية قديمة الجذور تعرف باسم عماد امر يزبك. وعلى هذا الاساس دعوا انفسهم «يزبكيين».

والانشقاقات التي استمرت داخل صفوف الزعماء الدروز منحت الامراء الشهابيين فرصة واسعة لاثارة طرف ضد آخر. وابدى الشهابيون في تلك الاثناء حساسية ازاء التغير الحاصل في الميزان الطائفي داخل امارتهم، كانت في ذاتها كافية لدفع احد الامراء الشهابيين في اواسط القرن الثامن عشر، وهو نفسه سني

مؤمن الى السماح لاولاده بالقبول بدعوات الموارنة الى الانضمام الى صفوفهم وفي العام ١٧٧٠ اصبح احد اولئك الابناء، وهو الامير يوسف، اول شهابي مسيحي يتسلم السلطة. ولكن مثله مثل معظم الشهابيين الاخرين الذين تبعوه داخل الحكم وخارجه، ابقى يوسف متعمداً ولاءه الديني مفتوحاً امام تفسيرات عديدة.

وابرز حاكم شهابي في لبنان كان الامير بشير الثاني، الذي وصل الى السلطة اولاً في العام ١٧٨٨ عندما كان مايزال في الحادية والعشرين من العمر، وامضى سبع فترات متميزة في الحكم امتدت عبر مرحلة زمنية اجمالية لاتقل عن ٥٢ عاما.

واعظم خاصية ميزت حكمه كانت حس التسامح الديني المعترف به عموما «مسيحي بالمعمودية، مسلم لجهة النسب، ودرزي بالمصلحة اكثر مما بالقناعة» هكذا يصفه احد المؤرخين اللبنانيين، وفي الوقت الذي كان ينمي فيه بشكل عام، عقلية التعايش الطائفي، اولى بشير كذلك اهتماما خاصاً لجعل مفهوم التعددية جذابا بالنسبة الى رعاياه، وجرى في ظل حكمه، بناء طرقات جديدة من اجل ربط القرى بالساحل والمرافىء، وفرض منذ البداية، تدبير عزل السفن الاجنبية القادمة الى مرفأ بيروت مدة اربعين يوما، وحاول تنظيم نظام الضرائب بشكل عقلاني، وانقذ فلاحي الامارة من الجشع المتطرف لدى الاقطاعيين

ولكن بشير لم يكن حراً في حكم لبنان كما يحلو له تماما. فمن ضمن النظام العثماني، كان جبل لبنان خاضعا رسمياً لسلطة اثنين من الولاة العثمانيين، وكان يشرف على الشمالية باشا طرابلس، واوكلت مهمة الاشراف على اجزائه الجنوبية الى باشا صيدا، وفي العام ١٧٧٦ عين العثمانيون باشا على صيدا يدعى احمد باشا الملقب بالجزار.

وغالبا ما كان الجزار عنيفا في استيفاء الضرائب المفروضة على منطقته من قبل السلطات المركزية العثمانية، وفي جبل لبنان، ادرك الجزار بسرعة الفائدة من تحريض الزعماء الاقطاعيين الدروز على منافسيهم الشهابيين، ضد اميرهم، وفي ما وراء جبل لبنان، كان الجزار في تلك الاثناء، قادراً، غالباً، على مد سلطته في عمق الداخل السوري، وهكذا بات الجزار الشخصية المسيطرة في كل من جبل لبنان وسوريا، خلال السنوات التي سبقت وفاته في العام ١٨٠٤

وبعد وفاة الجزار، تحرك الامير بشير بسرعة محاولاً اعادة الجبل الى سلطته كأمير، وعاقب جميع الزعماء الدروز الذين ساوره الشك بتواطئهم او ضلوعهم في مؤامرات الجزار، وقام بنفيهم ومصادرة معظم اراضيهم، وحدهم الجنبلاطيون من بين سائر العائلات الدرزية الاقطاعية حافظوا على مكانتهم السابقة، وخلال السنوات الخمس عشرة التالية، بنى الامير بشير الشهابي لنفسه مركزا في السلطة لا منافس له داخل جبل لبنان، بالتحالف مع مسانده الزعيم الدرزي النافذ بشير جنبلاط.

ولكن في العام ١٨٢٠، طالب باشا جديد على صيدا الامير بشير بفرض مبالغ اضافية على الجزية، ولم يكن الامير يجرؤ على اغضاب حليفه الجنبلاطي من خلال محاولة استيفاء ضرائب جديدة من الدروز، فطلب ذلك من الجماعة التي كان يدرك انها الاضعف، اي الموارنة

وكانت قوة انداد الجنبلاطيين بين مجموعة الزعماء الموارنة قد تراجعت حقاً خلال العقود التي مضت. ولكن الخطر الاكبر على سلطتهم كان مصدره داخلياً من ضمن الجماعة: حركة فلاحية منظمة من قبل كهنة ورهبان مؤمنين بالمساواة وتابعين للكنيسة المارونية نفسها. وعندما اعلن الامير بشير عن طلباته المتعلقة باستيفاء ضرائب اعلى من الموارنة انفجرت الحركة على شكل تحد واسع النطاق للسلطة الاقطاعية والاميرية عرفت باسم «الانتفاضة العامة».

وكانت الافكار المحفزة للانتفاضة العامة تعتبر راديكالية بالنسبة الى ذلك الوقت، وهي تعود الى طروحات عدة حول المساواة خاصة بالنسبة الى المجتمع التقليدي للموارنة في القرى الشمالية. واقترحت حركة الانتفاضة العامة معياراً عاماً «للصالح العام» على صعيد المسلك الاجتماعي، مقابل الامتيازات المتجذرة التي كانت قائمة في قصور الزعماء او في دوائر الكنيسة. (ومايزال بعض تلك الافكار يتخلل قطاعات من المجتمع الماروني حتى العصور الحديثة).

واستطاع الامير بشير احباط مناورة زعماء انتفاضة ١٨٢٠. ولكن الحركة الفلاحية المسيحية استمرت في تامين ثقل مواز لسلطة الزعماء داخل الجماعة المارونية، خصوصا داخل القرى الشمالية.

ومن ثم في العام ١٨٢٥، قام الامير بشير بتحرك كان مؤشرا حاسما على نهاية فترة الاعتماد على الزعماء الدروز كدعامة اساسية لامارته، وعلى ادراكه ان انصاره الموارنة باتوا اكثر اهمية.

في ذلك العام، برز الصراع المتزايد على السلطة بين الامير بشير والزعيم الجنبلاطي، اخيرا الى العلن. واصطدمت القوات الموالية لكلا الطرفين في معركة عنيفة في قرية المختارة الواقعة في الشوف، انهزمت فيها القوات الجنبلاطية شر هزيمة. وهكذا انتهى ـ لفترة ـ نفوذ اخر اعظم الاقطاعيين الدروز. واجبرت عائلة جنبلاط ومؤيدوها على الرحيل من البلاد الى المنفى. وجرت مصادرة املاكهم. وغالبا ما سلمت الى المزارعين الموارنة.

وفي العام ١٨٣٢، دخل حكم بشير مرحلة جديدة ومثيرة. فقد تحالف مع محمد علي حاكم مصر الطموح الذي قرر تحدي سلطة الباب العالي بمساندة الفرنسيين. وارسل ابن محمد علي، ابراهيم باشا، على رأس حملة عسكرية من اجل انتزاع ولاية سوريا بكاملها من ايدي العثمانيين. وكان تأييد الامير بشير له في مغامرته مفتاحاً قيماً لانتصاره.

وكانت السنوات الاولى للحكم المصري الجديد على جبل لبنان ـ بالواسطة، كما كان الحال بالنسبة الى الحكم العثماني من قبل، عبر خدمات الامير بشير ـ تعتبر بشكل عام جيدة بالنسبة الى السكان المسيحيين. وشجع المصريون المساواة بين المسيحيين والمسلمين. والحقيقة، انهم فضلوا غالبا المسيحيين في عدد كبير من معاملاتهم.

وظل الدروز الذين بقوا في الجبل، يشعرون بمرارة كبرى بسبب سقوط زعمائهم من السلطة، كما ظلوا ينظرون شزراً الى الثقة الجديدة التي اعطيت للموارنة. واحسوا خصوصاً بالرعب، عندما طلب المصريون من الامير بشير تزويدهم بمئات من المجندين الدروز للخدمة ١٥ سنة في الجيش المصري. وكان هذا يعني ابعاد

الجيل الاكثر صحة من الدروز عن الاراضي المتبقية لهم. ومن مناطق المنفى في كل من وادي التيم وحوران بدأ الزعماء الدروز المبعدون التخطيط للعودة الى مناطقهم والى الانتقام في جبل لبنان.

وفي العام ١٨٣٨ نظم الدروز معاركهم الاولى ضد الوحدات المصرية في حوران. وكان التذمر على المصريين قد بدأ ينمو بسرعة بين الجماعات الاخرى في المنطقة أيضاً. وفي اواخر العام ١٨٣٩ انتفض الشيعة في جبل عامل. وفي العام التالي. اصبح الموارنة انفسهم مرهقين بالطلبات المستمرة للمصريين والمتعلقة برفع الضرائب وعدد المجندين وهم ايضاً تحولوا ضد المصريين وضد الرجل الذي سهل الحكم المصري. اي الامير بشير.

وفي السابع والعشرين من ايار (مايو) ١٨٤٠ اجتمع ممثلون عن الدروز والموارنة والروم الكاثوليك في دير القمر. عاصمة آل شهاب التقليدية في قلب الشوف. واعلنوا هناك معارضتهم المشتركة لكل من الامير بشير والمصريين.

لم تهز الانتفاضة المسلحة التي تلت. ادارة محمد علي في مصر فقط وانما هزت ايضا قلب اكبر مستشاريات اوروبا في ذلك العصر. ذلك ان تحدي محمد علي للامبراطورية العثمانية في سوريا اضاف بعدا جديدا الى قضية عدم استقرار الحكم العثماني . والتي عرفت في اوروبا الغربية بـ «المسألة الشرقية». وكان الفرنسيون ملتزمين الى أقصى حد بدعم محمد علي. لكن البريطانيين والنمساويين من بين الاخرين. ما كانوا يرحبون بهزة لاستقرار الامبراطورية العثمانية في شرق المتوسط.

وفي تموز (يوليو) ١٨٤٠ وقعت كل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا اتفاقا مع العثمانيين عرف بمعاهدة لندن. يحذر محمد علي ويطلب منه التراجع جزئيا عن مغامرته في جبل لبنان والولاية «السورية» الاخرى. ولم تكن نصوص تلك المعاهدة قد قدمت بعد الى حاكم مصر. عندما ظهرت السفن الحربية البريطانية والنمساوية قبالة بيروت من اجل دعم حجج الدولتين ومطالبهما. لكن محمد علي استمر في رفض الانسحاب. وهكذا في شهر ايلول (سبتمبر) انضمت قوات من بريطانيا وفرنسا الى وحدات من الجيش التركي في معركة مفتوحة ضد المصريين في لبنان. بينما ساندت نيران البحرية البريطانية تلك الحملة. وفي اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) كان قد تم اخراج القوات المصرية من آخر موطىء قدم لها في المشرق.

وعند رؤيته نهاية الجيش الذي دعمه في السلطة خلال ثماني سنوات. ترك الامير بشير الشوف، ونقلته سفينة بريطانية الى منفاه في مالطا. وبذلك انتهت مرحلة حكمه التي دامت ٥٢ عاماً.

وقد عمل الامير بشير الثاني الشهابي الكثير، خلال حقبات مختلفة من حكمه، من اجل تطوير نظام تعايش الطوائف في لبنان. ولكنه زرع في الوقت نفسه بذور سقوطه، عندما استعدى تماما دروز جبل لبنان. وفيما اثبتت التجربة على مر الزمن ان بامكان امير لبنان، بشكل عام، البقاء غير منتهك الحرمة داخل جبله من الهجمات المنظمة ضده من الخارج، تبين ان الدروز حتى اثناء انفجارهم غضباً في حوران، لم يكونوا «خارج» النظام. وكانوا بالتأكيد على استعداد لدفع ثمن لم تكن اي جماعة «خارجية» مستعدة لدفعه طوعاً، من اجل اسماع صوتهم من جديد

داخل الجبل.

وكان من المفترض في الامير بشير معرفة ذلك. ولكن مع نهاية الثلاثينات من القرن الثامن عشر اصبح مديناً بالفضل، والى حد بعيد، لمسانديه المصريين بشكل اضطر معه الى القيام بما كان يطلب منه، حتى داخل الجبل. وعلى هذا الاساس كان ينبغي ان يقدم الامير درسا مفيدا الى اي حاكم لبناني، ربما سعى في سنوات لاحقة الى فعل الشيء نفسه: ان يضع نفسه تماما تحت رحمة قوة اجنبية، بدل السعي بالاحرى الى استخدام الاوليات الداخلية القائمة في النظام. اذ ان العوامل «الداخلية» في لبنان هي التي، دائماً، ستنتصر في النهاية.

وخلف الامير بشير الثاني لفترة قصيرة ابن عم اضعف منه بكثير، ويحمل الاسم ذاته. ولكن الحكام العثمانيين الذين استعادوا حديثاً سلطتهم على لبنان، لم يكونوا يريدون عودة بروز امارة شهابية قوية هناك. وكذلك الحال بالنسبة الى الزعماء الدروز العائدين واتباعهم. وعمد الدروز، مستقوين بالانتصار الذي حققوه منذ فترة، الى تثبيت وجودهم في الشوف بالقوة، متحدين الامير بشير الثالث في مقره في دير القمر. واضطر بشير الثالث، بعد محاصرة الدروز له، الى مغادرة البلاد بدوره، في كانون الثاني (يناير) ١٨٤٢

وادخل العثمانيون بعد ذلك شكلا جديدا ومعقدا من الحكم الى جبل لبنان، يعرف باسم القائممقاميتين ومن خلال هذا النظام الذي وضعه المستشار النمساوي مترنيخ تبين انه سوف يصبح للغرب دور مهم في لبنان.

وحتى قبل العام ١٨٤٠، كان قد بدا واضحا الى اي مدى يمكن للعوامل الخارجية ان تؤثر في النظام اللبناني.

ذلك الواقع كان واضحا بشكل مؤلم في الثلاثينات من القرن السابع عشر، في القصة الكاملة لتوسع فخر الدين الثاني خارج نطاقه في الجبل، وسقوطه الذي تلى ذلك. وكان فخر الدين يسعى الى بلوغ اهدافه الاوسع بالتعاون الوثيق مع عائلة آل مديتشي في توسكانا وامراء اخرين من التجار الاقوياء في ايطاليا.

وفي وقت سابق، اثناء الفترة التي نفاه فيها العثمانيون فعلا عن امارته، امضى فخر الدين خمس سنوات كاملة متنقلا بين مدن ايطالية متنوعة. ويبدو انه اعجب خلال وجوده هناك، بالثروة الجديدة المتدفقة على الايطاليين. واغرت الايطاليين بدورهم مسألة الوصول الى طرق التوابل المربحة عبر آسيا، والتي ربما كان بامكان الامير تأمينها لهم.

وهكذا يبدو ان الايطاليين اكدوا للامير فخر الدين مساندتهم له في تحديه السلطات المركزية العثمانية في المنطقة من خلال توسعه. ولكن عندما قام العثمانيون بتنظيم هجوم مضاد ضد فخر الدين، اخلف الايطاليون بوعدهم. وبعد امتداده الواسع في الارض وتلاشي اي امل في الحصول على الدعم الموعود من اصدقائه الايطاليين، وجد فخر الدين نفسه تحت رحمة العثمانيين الذين هيأوا في ما بعد سقوطه.

وفي السبعينات من القرن الثامن عشر، جعلت القوى الاوروبية البعيدة نفوذها ملموساً مرة اخرى في المنطقة. وكان ذلك، هذه المرة، في فلسطين المجاورة، حيث اقتطع زعيم محلي يدعى ظاهر العمر قاعدة قوية لنفسه في الجليل. وقام الروس

الذين كانوا في حرب مع العثمانيين، بدعم ظاهر في تحديه للسلطة العثمانية. ولكن في العام ١٧٧٤، توصل الروس اخيرا الى سلام رسمي مع العثمانيين، وتم قتله. ويشرح المؤرخ اللبناني كمال الصليبي مغزى تلك الحقبة بقوله: «من ١٧٧٠ وما بعد، نادرا ما بقي حدث ما في سوريا او في اي جزء آخر من الامبراطورية العثمانية مجرد اهتمام داخلي للزعماء المحليين والمسؤولين العثمانيين».

وعندما جرى تركيز نظام القائممقاميتين في لبنان العام ١٨٤٢، بات تدخل القوى الاوروبية في الحياة السياسية اللبنانية مباشرا اكثر من الماضي والى حد كبير. وبلغ هذا التدخل درجة التنظيم «الشرعي» عبر الاستشارات الجارية بين الاوروبيين والعثمانيين والتي نمت وانبثقت من معاهدة لندن العام ١٨٤٠.

وعبر العقود التي امتدت من العام ١٨٤٠ وحتى هزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى، توزعت السلطة النهائية في لبنان ـ (الذي مايزال اسميا جزءا من الامبراطورية) ـ بين العثمانيين وبين «تفاهم اوروبي» معين. لكن بعد فترة قصيرة برز نمط ظاهر في العلاقات اللبنانية ـ الاوروبية: فقد دعم الفرنسيون وكذلك النمساويون الموارنة والكاثوليك الاخرين، وساعد البريطانيون الدروز، بينما دعم الروس ابناء طائفتهم من الروم الارثوذكس. وقد تذمر احد الزعماء من هذا الوضع بعد فترة بقوله: «لقد باتت قضايانا من اهتمام بريطانيا وفرنسا. واذا تشاجر رجلان تحولت القضية الى خلاف انكلو ـ فرنسي».[1]

ويشكل نظام القائممقاميتين مثالا قويا اعطانا اياه التاريخ على نظام الكانتونات او اللامركزية السياسية في لبنان. ومنذ البداية، بدا ذلك النظام وكأنه كابوس سياسي. وجرى تقسيم جبل لبنان والمناطق الساحلية المجاورة له الى محافظتين. تقوم الاولى شمال طريق بيروت ـ دمشق الرئيسية، والاخرى جنوب تلك الطريق. على ان تكون المحافظة الشمالية قائممقامية مسيحية والمحافظة الجنوبية قائممقامية درزية. وكانت كلاهما مسؤولتين امام باشا صيدا العثماني الذي نقل مركزه في تلك الفترة الى بيروت.

ذلك التقسيم السهل للبلاد، لم يأخذ في الاعتبار كثيرا ديموغرافية جبل لبنان. اذ ان عددا كبيرا من الدروز كان يقطن المحافظة الشمالية، وكان المسيحيون يتجاوزون عدديا، وبشكل واسع، الدروز الذين يسكنون المحافظة الجنوبية. وساهمت المسألة الحرجة المتعلقة باضطرار المسيحيين الى العيش في ظل قائممقام درزي، والدروز للعيش تحت حكم مسيحي، في انتشار التذمر لدى الفريقين على نطاق واسع.

وخلال السنوات الاولى لنظام القائممقاميتين حاول الباشا اصطناع حل بارع للمشكلة. واقترح ان يكون لكل قائممقام «وكيلان» يخضعان له، احدهما مسيحي والاخر درزي، يهتمان بالشؤون القضائية وما يتعلق منها بالضرائب، كل لدى طائفته.

لكن حتى هذا الاجراء لم يحل كليا مشكلة التمثيل.

ومن المشاكل الاخرى التي واجهت الباشا في محاولته جعل تلك الصيغة عملية، تعنت الزعامة الدرزية من جهة، والخلافات التي برزت بين الزعماء المسيحيين من جهة اخرى. وكان الرجل الذي عين قائممقاما مسيحيا مجرد «امير» شرفي من عائلة

ابي اللمع المارونية. وقد انتقد تعيينه بشدة الموارنة الذين سعوا الى اعادة العائلة الشهابية الى الحكم وكذلك الموارنة الراديكاليون الذين اشعلوا انتفاضة ١٨٢٠ العامة. وعلى هذا الاساس وجد القائمقام المسيحي صعوبات كبيرة في جعل ارادته مقبولة داخل منطقته.

وفي الجانب الدرزي كانت الامور صعبة جدا. فقد عمد المقاتلون الدروز الذين طردوا الامير بشير الثاني الشهابي ومسانديه المصريين خارج البلاد، الى استرجاع اراضيهم واملاكهم السابقة بالقوة. ولكن الامير بشير كان قد وزع خلال السنوات الفائتة عددا كبيرا من تلك الاراضي على مناصريه المسيحيين. وقام العائدون الدروز خلال ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ بحرمان اولئك المستوطنين المسيحيين وتجريدهم بقسوة شديدة.

واصر القناصل الاوروبيون حينئذ على ان يقوم العثمانيون بمعاقبة الدروز على تلك الاعمال. وهكذا تم سجن الزعماء الدروز القياديين ويبلغ عددهم ١٣ زعيما. في بيروت العام ١٨٤١. كما طلب الى الدروز تقديم تعويضات ضخمة الى المسيحيين.

ولكن الدروز كانوا مايزالون يعتبرون انفسهم المحررين الرئيسيين للبنان من الحكم المصري فرفضوا تلك المطالب. وكان ردهم على الضغوط الجديدة عليهم اظهار تماسك وحدوي شديد. وهكذا سمح لهم العثمانيون باختيار قائممقام منهم. والرجل الذي اختاروه كان واحدا من السجناء الثلاثة عشر، وهو «الامير» امين ارسلان. وتم اختياره بالتحديد لأن عائلته كانت ماتزال محايدة في النزاع القائم بين الجنبلاطيين واليزبكيين: وفي السنوات التي تلت اظهر المحازبون لكلا الجماعتين المتنافستين مقدرة ملفتة على العمل معاً.

وفي العام ١٨٤٥ انفجرت التناقضات التي تضمنتها صيغة القائممقاميتين مرة واحدة. وفي شباط (فبراير) من ذلك العام، عقد الزعماء الجنبلاطيون اجتماعا في مقرهم في المختارة، ووجهت الدعوة كذلك الى زعماء بارزين من اليزبكيين. وبدأ بعض الزعماء الموارنة، خوفا مما قد يقع، يعبئون للحرب.

وخلال اسابيع، اخذت المناوشات ما بين الجماعات تتصاعد عبر الجبل. واعطى باشا جديد اكثر تعاطفا مع الجماعة الدرزية، تعليمات الى قواته لتقديم بعض المساعدة الى الدروز في ارض المعارك. وقد مكنت هذه المساعدة الدروز، بالاضافة الى تفرق الموارنة، من شن حملات على المناطق المسيحية.

ومع اشتعال النيران في القرى المسيحية في انحاء الجبل، ضغطت القوى الاوروبية على العثمانيين للقيام بعمل ما. وارسل العثمانيون وزير خارجيتهم فورا الى بيروت، وخلال ستة اسابيع ادخل اصلاحات راديكالية جديدة على صيغة القائممقاميتين. ونصت تلك التعديلات على ان يكون لكل قائممقام مجلس يقدم له المشورة ويضم ممثلين عن سائر الطوائف التي لها وزنها، وليس فقط الموارنة والدروز. وينبغي على المجلسين الحكم عن طريق الاجماع، فاذا تعذر ذلك، تكون للباشا العثماني الكلمة الفصل.

وكانت تلك التدابير الجديدة متطابقة ومنسجمة مع سلسلة كاملة من الاصلاحات الادارية التي عمت تلك الفترة في طول الامبراطورية العثمانية وعرضها، ولكن العائلات القيادية التابعة لكلتا الطائفتين الرئيسيتين في جبل لبنان

رأت فيها تهديدا لسلطتها الخاصة وامتيازاتها. وفشلت البعثتان اللتان ارسلتا من اسطنبول، من اجل تنظيم مسح للاراضي في لبنان واحصاء عدد سكانها بسبب معارضة الزعماء المحليين لهما. وكان باستطاعة القادة الدروز، بشكل خاص، المحافظة على منطقة «محرمة» فعلا في المناطق الخاضعة لهم. وكانوا يجمعون الضرائب المفترض استيفاؤها من الفلاحين التابعين لهم، ويحتفظون بعد ذلك بالعائدات. وكتب مراقب معاصر يقول، انه عندما كان القائممقام الدرزي يرسل مبعوثين للاستفسار عن مصير تلك الاموال، كان هؤلاء يجبرون اما على الانتظار او «يطردون بشكل غير لائق» من مناطق الاقطاع.

هذا النوع من التصرف لم يحسن نظرة العثمانيين الى الدروز. وهكذا في العام ١٨٥٢، فرضت السلطات العثمانية على الدروز التجنيد العام. وفي اواخر الربيع من ذلك العام. بدأ الرجال الدروز مرة اخرى في الخروج من جبل لبنان، عائدين كالمعتاد الى وادي التيم وحوران. وهناك، مرة اخرى ايضا، اعلنوا العصيان المسلح ضد الاتراك.

وارسل العثمانيون حملة ضد المتمردين الدروز ولكنها هزمت. وهكذا اجبرت السلطات العثمانية من جديد على الاستنتاج بانه ربما كان من الافضل التعاون مع الدروز والعمل معهم بدل مناصبتهم العداء.

وفي تلك الاثناء كانت تطورات هائلة قد بدأت تحرك المجتمع الماروني ايضا. فالنمط الشعبي لحركة الفلاحين الذي برز خلال الانتفاضة الكبرى العام ١٨٢٠ لعب هو ايضا دورا في القتال النهائي ضد المصريين العام ١٨٤٠. وخلال السنوات التي تلت، استمرت تلك الحركة في النمو، واصبح لها تنظيمها وايديولوجيتها، لدى مؤيديها في الاديرة والاجنحة الراديكالية الاخرى للكنيسة.

وكانت حركة الفلاحين مقاتلة خصوصا في مقاطعة كسروان والجزء الاوسط من سلسلة جبل لبنان، حيث واجهت سيادة عائلة مارونية اقطاعية هي عائلة آل خازن. وفي تلك الاثناء، في لبنان الشمالي النائي نسبيا، مارس زعيم راديكالي ماروني يتمتع بجاذبية شعبية ويدعى يوسف بك كرم، نفوذا كبيرا خلال الجزء الاكبر من القرن التاسع عشر. وفي المناطق الجنوبية من الجبل، كان يغذي المرارة التي شعر بها الفلاحون الموارنة ضد اسيادهم الاقطاعيين، كون هؤلاء من الدروز.

وفي شتاء ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩ بدأت حركة الفلاحين عصيانا مفتوحا ضد آل خازن في كسروان، وطردت جميع افراد تلك العائلة خارج المنطقة ووزعت اراضيهم من جديد على الفلاحين.

واتجه زخم الحركة الفلاحية في ما بعد نحو الجنوب، في اتجاه الشوف. ولكن هناك، كان الزعماء الدروز متأهبين لمواجهتها. وكانوا قد حذروا الفلاحين الدروز من ان الحركة هي ضد الطائفة الدرزية بكاملها كطائفة. وهكذا اتحدت الاسرة الدرزية في استعدادها لذلك النوع من القتال في الجبال، الذي اثبتت كفاءتها فيه خلال القرون التي سبقت.

وخلال اشهر القتال الدموية عامي ١٨٥٩ و١٨٦٠، نجحت القوات الدرزية التي قدر عددها بحوالي ١٢ الف رجل في هزم القوات المسيحية البالغ عددها ستين الفا، شر هزيمة. وفي الشوف، تمكن الدروز من الاستيلاء على كل الاجزاء المسيحية

في وادي التيم، وتمكنوا من اختراق الدفاعات الحصينة للروم الكاثوليك في مدينة زحلة. وفي فترة اربعة اسابيع في صيف ١٨٦٠، قتل الدروز حوالي ١١ الف مسيحي تقريبا في طول لبنان وعرضه.

واستعدت القوات الدرزية المنتصرة، بعد ذلك، لاكمال اندفاعها داخل القائممقامية المسيحية ذاتها ـ والتي كانت على اي حال مشلولة نتيجة الانتفاضة الاجتماعية الداخلية ـ ومع امتلاء شوارع بيروت بالناجين من المسيحيين المصعوقين بالهزيمة التي حلت بهم على ايدي الدروز. حثت القوات الاوروبية العثمانيين مرة اخرى على التحرك.

وقد اظهرت المحاولة الاولية التي قام بها الباشا المحلي لحل الازمة كقضية داخلية، بعض دلائل النجاح. ودعمت الادارة المركزية العثمانية جهوده بارسال سفينة حربية وتعزيزات عسكرية الى بيروت. ولكن بعد ثلاثة ايام من توقيع الزعماء اللبنانيين المسيحيين والدروز على معاهدة سلام في بيروت. قام المسلمون في دمشق بشكل مفاجيء بمهاجمة الاحياء المسيحية في المدينة. وفي التاسع من تموز (يوليو) ١٨٦٠ وحده، قتل حوالي ٥٠٠٠ مسيحي في تلك المدينة القديمة.

هذه المرة، شعر الاوروبيون انهم لا يستطيعون الوقوف على الحياد. وكان للفرنسيين والبريطانيين وآخرين سفن حربية تبحر على مقربة من لبنان لبضعة اسابيع. وعندما سمع الفرنسيون الانباء الاتية من دمشق. قاموا على الفور بانزال بعض الجنود جنوب بيروت تماما. وكان غرضهم الظاهري «مساعدة» العثمانيين على اعادة النظام الى المنطقة، ولكن الانزال كان يشكل في الواقع تهديدا قويا للعثمانيين بضرورة القيام بانفسهم بما هو مفترض وبسرعة. وتحت هذا الضغط. ارسل العثمانيون مرة اخرى وزير خارجيتهم الى مسرح الاحداث.

وفي دمشق عامل الوزير المعتدين المسلمين بقسوة. واعدم مائة من الضباط والجنود العثمانيين المرابطين هناك لاهمالهم القيام بواجبهم. وامر بتجنيد جميع الذكور من سكان دمشق، الذين كانوا في سن التطوع.

وفي لبنان، وجد انه اصعب بكثير تحديد المسؤوليات بالنسبة الى القتال. وكان قد اعتقل الباشا المحلي والرسميين البارزين التابعين له، اضافة الى القائممقام الدرزي و١٣ قائدا درزيا اخر. (ولكن معظم القادة الدروز هربوا، مرة اخرى، الى منطقة حوران التي يصعب الوصول اليها). وقدم المسيحيون اللبنانيون الى الوزير لائحة ضمت ٤٦٠٠ معتد من الدروز و٣٦٠ من السنة والشيعة. ولكن لم يكن هناك شخص واحد مستعد للشهادة علنا ضد اولئك المشتبه بهم. وهكذا جرى اخيرا، نفي حوالي ٢٤٥ درزيا لفترة الى ليبيا. واعلن الوزير بعد ذلك انه لن يستمع الى شكاوى اضافية لها علاقة بالقتال.

في تلك الاثناء، دعيت لجنة تمثل كلا من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسة الوزير العثماني للاجتماع في بيروت، من اجل صياغة تسوية سياسية للبنان. وانجزت اللجنة مداولاتها اخيرا في حزيران (يونيو) ١٨٦١. وهكذا سحب الفرنسيون قواتهم من لبنان، وبعد اربعة ايام اعلن الحاكم العثماني نظاما جديداً لجبل لبنان، لتطبيقه بضمانة القوى الخمس المتداولة، اضافة الى ايطاليا. ذلك النظام، الذي استمر شكليا جزءاً من الامبراطورية العثمانية، سيدعى

المتصرفية او حكم المقاطعة.

ووضعت اجراءات المتصرفية حدا للاضطرابات التي عصفت بلبنان وخربته منذ العام ١٨٢٠ وما بعد، وافتتحت فترة من السلام المدني في الجبل استمر اكثر من نصف قرن. وخلال تلك الفترة حظي جبل لبنان على سمعة واسعة النطاق، على اعتبار انه «البلاد الافضل من ناحية الحكم في الشرق الادنى، والاكثر ازدهارا وسلما واكتفاءً».

وتضمنت التدابير الجديدة عددا من التغييرات، استهدفت تصحيح اخطاء صيغة القائممقامية. واسقطت فكرة الادارة التوأم في كل من المناطق الجنوبية والشمالية. وبدل ذلك، اعيد توحيد جبل لبنان تحت حكم متصرف واحد. وذكر بشكل واضح ان ذلك المسؤول الجديد ينبغي ان يكون مسيحيا كاثوليكيا من رعايا الحاكم العثماني، على الا يكون من اصل لبناني. وكاعتراف ظاهر بصعوبة دمج المدن الساحلية بالنظام الخاص بالجبل، تم انتزاع تلك المناطق من الكيان اللبناني الجديد. وجرى حكم تلك المناطق ذات الغالبية السنية كاجزاء عادية من الامبراطورية العثمانية.

وتعاقب على حكم جبل لبنان في ظل نظام المتصرفية احد عشر حاكما اقليميا. وكان كل واحد منهم يحظى على مشورة مجلس اداري محلي. وبعد عدد من التعديلات الاولية تم تثبيت عضوية المجلس المذكور في العام ١٨٦٤، على ان يضم اربعة اعضاء موارنة، ثلاثة دروز، اثنين من الروم الارثوذكس وواحدا عن كل من الروم الكاثوليك والسنة والشيعة. والغي نظام الزعامة الاقطاعية، واعلنت مساواة جميع المواطنين اللبنانيين امام القانون.

واكد العثمانيون التزامهم بجعل نظام المتصرفية قابلا للتطبيق من خلال تعيين حكام من مستوى رفيع، وغالبا ما كانوا من الديبلوماسيين السابقين المرموقين. وكان المتصرف الاول على جبل لبنان داوود باشا، وهو ارمني كاثوليكي من اسطنبول. وتحرك بسرعة لاستبدال الخلافات الطائفية السابقة في جبل لبنان بحس جديد من الدراية السياسية والادارية.

وفي السنوات الاولى من المتصرفية، كان الموارنة مايزالون يترنحون بفعل الهزائم التي الحقت بهم في العام ١٨٦٠. وفي منطقة العصب التقليدية للموارنة في شمال لبنان، استمرت حركة تحريرية وحدوية بزعامة يوسف بك كرم، ولفترة، في معارضة اي صيغة للتعايش مع الدروز. ولكن تلك الحركة تلاشت تدريجيا بعد نفي كرم في العام ١٨٦٧. وخلال تلك الفترة، عادت غالبية الموارنة تشعر بالثقة من جديد بفضل القوة النسبية التي كانت تتمتع بها داخل المجلس الاداري، والضمانات الدولية المتعلقة بصيغة المتصرفية.

ومن جانبهم شعر الدروز ان انتصارات ١٨٦٠ ازالت تماما الاهانات التي عانوا منها خلال العقود السابقة، وشعر الدروز ان صيغة المتصرفية قدمت اليهم طريقة جميلة لقبول انحسارهم الى المركز الثاني مع المحافظة على شرفهم من دون اي مساس، اذ انها لم تقر علنا بهيمنة الموارنة بشكل عام وانما باولية عامة الموارنة.

وهكذا انحسر عدد انصار المتطرفين في كلا الجانبين خلال السنوات التالية، وشهدت العقود المتبقية من المتصرفية حالات معزولة فقط من العنف الطائفي. ليس

بالامكان مقارنتها على الاطلاق بما حدث في ١٨٢٥، ١٨٤١ او ١٨٦٠.

وادرك داوود باشا تماما ان الغاء نظام الاقطاعيين من شأنه إثارة التذمر بين عدد كبير من العائلات الاقطاعية السابقة. وعلى هذا الاساس سعى الى استمالة الزعماء الرئيسيين الى جانبه من خلال اعطائهم مسؤوليات رسمية في ادارته الجديدة. ونجاحه في هذه المحاولة كان فاتحة تقليد طويل، قضى باستلام افراد العائلات الاقطاعية التقليدية مراكز رئيسية وحساسة في الادارة اللبنانية.

وخلال عقود من الحكم المستقر الذي امنته المتصرفية لجبل لبنان. اتجهت الطاقات الابداعية للبنانيين بعيدا عن التحزبات السياسية الضيقة، ونحو ميادين مثمرة اكثر. وركز المتصرفون المتعاقبون بشكل خاص. على تطوير المواصلات الداخلية للجبل. وفي العام ١٨٦٣، انجزت شركة فرنسية بناء طريق عامة عبر الجبل، ماتزال حتى يومنا هذا تربط بيروت بالاسواق المهمة لدمشق. وادخلت عمليات شق الطرق في العقود التالية كل المدن الرئيسية في جبل لبنان ضمن شبكة الطرقات الحديثة. وفي العام ١٨٦٣ ايضا ارسلت اول رسالة تلغرافية من بيروت الى اسطنبول. وخلال فترة قصيرة، تم ربط معظم المدن اللبنانية بشبكة البرق. وفي العام ١٨٩٥. افتتحت شركة سكة الحديد خطا يربط بين بيروت وكل من دمشق وحوران.

واستطاع داوود باشا كذلك ـ وعلى عكس اسلافه في نظام القائمقاميتين ـ اجراء كشف لمساحة جبل لبنان والبدء في جمع معلومات ومعطيات تتعلق باحصاء السكان. وتم تنظيم عمليات جمع الضرائب والرسوم الجمركية بشكل دوري، وفي العام ١٨٦٤ اسس مكتبا دائما للمحاسب العام.

هذا النوع من التدابير افسح في المجال امام نمو ثابت للاقتصاد اللبناني. وكان الرابط الاقتصادي الرئيسي لجبل لبنان مع اوروبا الغربية ولفترة طويلة محصولاً فريداً كان يزرع في المنبسطات العليا: لقد كانت بساتين التوت الكثيرة التي يعنى بها هناك، تؤمن امدادا ثابتا من الاوراق الندية التي تغذت منها اجيال عدة ومتعاقبة من دود القز. وكان الحرير المستخرج من الشرانق يباع الى التجار المحليين او الفرنسيين، ويصدر القسم الاكبر منه للتصريف في سوق الحرير الكبرى في مدينة «ليون» الفرنسية.

والاستقرار الجديد الذي عرفه الجبل في ظل نظام المتصرفية، اضاف حينئذ الى تجارة الحرير، انواعا اخرى متعددة من التبادل التجاري مع الغرب. وحققت دور التجارة في بيروت مستويات تنافسية متدنية من الرسوم، وكانت تعتبر منافذ (شرعية وغير شرعية) عبر الجبل الى الاسواق المربحة للداخل السوري ـ العربي الكبير. وتضاعف نشاط المرفأ النامي لبيروت خلال تلك الفترة.

واثرت عائلات التجار المصرفيين في بيروت ـ وعدد كبير منها ينتمي الى طائفتي الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس ـ بفضل التجارة المتسعة النطاق، فيما رزح عدد كبير من العائلات الاقطاعية التقليدية في الجبل تحت وطأة ديون ثقيلة استحقت عليهم لتلك العائلات بالذات. (وبرز وضع مماثل في طرابلس، حيث قام المصرفيون من الروم الارثوذكس باقراض الزعماء الاقطاعيين في عكار بشكل كثيف).

وتم بالطبع استثناء المدن الساحلية بشكل خاص، من المشاركة السياسية في النظام الجديد في الجبل. غير ان الروابط الاقتصادية بين المدن والجبل زادت قوة وبشكل ملحوظ بفضل السياسات الاقتصادية التي انتهجها المتصرفون المتعاقبون. واخذت «الاموال الجديدة» لتجار المدن، بشكل عام، المبادرة الاقتصادية، فيما امن لهم الاستقرار والاستقلال النسبي للنظام في الجبل جوا سياسيا مريحا للعمل.

وعمل الحكام المتعاقبون على جبل لبنان ايضا بجد من اجل نظام تربوي جيد. وبين التجديدات الكثيرة التي ادخلها داوود باشا، كان تأسيس اول مدرسة حديثة للبنين في منطقة الجبل التي تسكنها غالبية درزية، وكذلك انشأ اول مطبعة حكومية على الاطلاق. واستمرت الارساليات الدينية الاوروبية والاميركية في جهودها التربوية او عمدت الى توسيعها. وربما لم تكن دوافعهم في هذا المجال، احيانا كثيرة، محبة الغير فقط. ولكن النتيجة الحقيقية لها ادت الى توقد النهضة التربوية والثقافية داخل البلاد، بشكل اكبر.

ونجم عن الانفجار التربوي وعن تحقيق الامن ازدهار مدارس فكرية عدة في لبنان وبدأت حوالي ٤٠ نشرة دورية، بما في ذلك ١٥ صحيفة، الصدور خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن التاسع عشر. كما طبعت كتب كثيرة. وساهم الدارسون اللبنانيون، بشكل كبير، خلال تلك السنين، في النهضة الثقافية الاقليمية، التي صقلت اللغة العربية الكلاسيكية وجعلت منها اداة تعبير لحمل الافكار الحديثة. (وكان النظام التربوي الاساسي بين مسيحيي لبنان اكثر تطورا من ذلك القائم في المناطق الدرزية او الاسلامية الاخرى. وهكذا، كان المسيحيون في الواقع، هم البارزون بين اللبنانيين في حقل النهضة الثقافية العربية).

والميدان الاساسي الذي حاول فيه الجيل الجديد من الدارسين اللبنانيين تفحص افكار الغرب، وبحماسة، كان ميدان الفكر السياسي. وقد اجتذب مفهوم القومية بالعرف الغربي اهتماما كبيرا، ولكن لم يكن هناك في اي وقت اجماع حول ترجمته بحيث يتناسب مع الاوضاع المحلية.

ووجد بعض الموارنة وعدد من المسيحيين الاخرين انفسهم مشدودين نحو مفهوم يتعلق بالقومية اللبنانية المسيحية المحض. وتأثر عدد كبير من مناصري هذه الفكرة، في الغالب والى حد بعيد، بمثل المساواة الاجتماعية التي تجسدت في الانتفاضة العامة للفلاحين الموارنة خلال العام ١٨٢٠.

وطالب مسيحيون اخرون، من المناطق الوسطى المختلطة والاجزاء الجنوبية من جبل لبنان، بشكل عام، بتعاون مسيحي ـ اسلامي اوسع. وكانوا يدعمون دعوتهم بالقول: انه ليس في امكان الجبل ابدا تحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى الاقتصادي. وعلى هذا الاساس، اذا كان للكيان اللبناني ان يتمتع بقدرة كافية على انتاج الغذاء ويكون له منفذه الخاص على البحر، فان على الغالبية المسيحية في الجبل ان تتعلم التعايش مع الغالبية المسلمة على الشواطيء وفي بعض السهول الخصبة المحيطة بها.

وكان هناك ايضا، مسيحيون ومسلمون، ينظرون الى ابعد من ذلك، اي الى الاسرة الكبرى التي تشمل الولاية السورية التاريخية بكاملها (اي سوريا الحالية ولبنان والاردن وفلسطين). تلك المنطقة الاوسع تضم في الواقع مهد المسيحية

وعددا كبيرا من كنائس العبادة القديمة والمستمرة وبالتالي الجماعات التابعة لها.
وهكذا، فان اللبنانيين الذين يبشرون بنزعة من نزعات القومية السورية الشاملة بينهم غالبية من المسيحيين اللبنانيين.

وخلال العقود الاخيرة من المتصرفية، كان على مؤيدي مثل هذه الافكار الاستعداد للدفاع عنها، ليس فقط في وجه المدافعين عن الارثوذكسية العثمانية السائدة، وانما ايضا ضد تيارات فكرية جديدة بدأت تنتشر عبر المناطق التي يسكنها عرب، والتابعة للامبراطورية العثمانية. وباشرت اجيال جديدة من المفكرين اللبنانيين، كما في ولايات عربية اخرى من الامبراطورية، التفكير وفق مفاهيم القومية العربية الشاملة التي رفضت استمرار حكم العثمانيين الاتراك.

ولكن من جديد، برزت خلافات شديدة حول مفهوم القومية العربية. وكان الرأي الاسلامي هو السائد بين التفسيرات الاولى التي اعطيت للقومية العربية، وقامت داخل العالم الاسلامي كله نقاشات حادة بين التيارات الاحيائية والمحدثة حول دور الحاكم وطبقة الانظمة الخاصة بسياق الحكم.

ولكن فيما بعد نمت اتجاهات علمانية صميمة من القومية العربية، داخل لبنان وفي مناطق عربية اخرى. ومرة اخرى، لعب المسيحيون اللبنانيون دورا كبيرا في تكوين تلك الافكار.

وقد جرت معظم هذه النقاشات بعيدا عن مجتمع جبل لبنان المتماسك. غير ان ابناء تلك القرى كانوا على صلة بهذا الجدل باشكال مختلفة..

فالواقع ان الاعمال الادبية التي وضعها الدارسون اللبنانيون هي التي هيأت المسرح اللغوي لقسم كبير من الجدل الذي دار في العالم العربي. في تلك الاثناء، كان عدد كبير من المثقفين اللبنانيين المسيحيين قد غادر بلده، وتوزع عبر العالم العربي - ولكن بشكل خاص في مصر، حيث كان نظام متطور بحاجة ماسة الى تلك المواهب. واحتك المهاجرون اللبنانيون في مصر عن كثب، بالافكار المختمرة هناك، لاسيما من خلال الصحف الجديدة والنشرات الدورية التي كانوا هم الرواد في تأسيسها. واخيرا لم يكن هناك مؤيد واحد للقومية المسيحية اللبنانية المحض قادرا على وضع افكارد موضع التنفيذ، من دون التفكير ايضا في كيفية التعامل مع المدن التي تسيطر عليها غالبية سنية قوية على امتداد الساحل وفي الداخل السوري.

في ذلك المجتمع الناشط والمتنامي حيوية، انفجرت الحرب العالمية الاولى كقنبلة. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٤، دخلت الامبراطورية العثمانية الصراع الى جانب المانيا. وغرق شرق المتوسط بكامله، بما في ذلك شبكة المصالح المتناقضة والتابعة للعثمانيين واوروبا الغربية، طوعا او كرها، في خضم الحرب.

وفي صيف ١٩١٥، الغت السلطات العثمانية نظام المتصرفية في جبل لبنان ووضعت المنطقة بكاملها تحت حكم عسكري مباشر.

واصدرت السلطات العسكرية على الفور مرسوما اعتبرت بموجبه اي اتصال بالفرنسيين او الحركة القومية العربية المدعومة من قبل البريطانيين والتي يتزعمها الشريف حسين امير مكة، بمثابة عصيان. وفي السادس من ايار (مايو) ١٩١٦، تم شنق ١٤ مسيحيا ومسلما، (معظمهم من المسلمين)، امام الملأ في بيروت بتهمة الخيانة. وشنق ٧ آخرين في اليوم ذاته في دمشق، وللسبب نفسه. وقد تحولت هذه

فيما بعد الى مناسبة وطنية يحتفل بها كل عام في سوريا ولبنان معا (عيد الشهداء).

وقامت السلطات العسكرية العثمانية، التي كانت تعد للحرب، بمصادرة كل ما يقع تحت ايديها من اجل دعم جهودها الحربية المتراخية. وتم تجنيد الشباب اللبناني على عجل بغض النظر عن طوائفهم. وكان الفارون من الخدمة يعاقبون من دون رحمة امام محاكم عسكرية انشئت لهذا الغرض.

وكانت المواشي والمواد الغذائية تصادر من المزارعين او يدفع ثمنها اوراقا نقدية تركية لا قيمة لها. وتمت تعرية مساحات واسعة من منحدرات جبل لبنان من الاشجار، التي قام المجندون العثمانيون بقطعها من اجل مد خطوط السكة الحديد الاستراتيجية.

وتعرضت قرى بكاملها لفقر مدقع، والذين لم يقضوا بالجوع ماتوا بالمرض. وهامت عصب الجياع على وجهها في المنحدرات بحثا عن اللقمة. وهرب من استطاع من الجبل في اتجاه الداخل السوري. ونزح الدروز نحو ملاذهم التقليدي ونزلوا بين ابناء طائفتهم في حوران. ورمى لبنانيون اخرون بانفسهم تحت رحمة بدو الصحراء السورية. وفي نهاية الحرب، بلغ عدد الذين ماتوا جوعا او مرضا رقما مذهلا تعدى مائة الف من اصل ٤٥٠ الفا كانوا يعيشون من قبل في جبل لبنان.

ومع نهاية صيف ١٩١٧، بدأ العثمانيون يتعرضون لضغوط شديدة في المنطقة. وكان البريطانيون وحلفاؤهم يندفعون شمالا في اتجاه بيروت انطلاقا من فلسطين. وفي الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧، انهارت الادارة العثمانية في بيروت. في ذلك الوقت، اعلن وجهاء محليون من المدينة اقامة حكومة عربية، ورفعوا علم الشريف حسين فوق المباني العامة. وتوجه قائد تابع للحسين من الداخل على رأس قوة رمزية لاحتلال المدينة. ثم دعا الى اجتماع المجلس الاداري ذاته الذي كان قائما ايام المتصرفية في جبل لبنان والذي تم حله خلال العام ١٩١٥. وطلب من رئيسه الماروني، حبيب باشا السعد، حكم منطقة لبنان باسم الشريف الحسين.

واعرب الفرنسيون والبريطانيون عن تذمرهم من تلك التطورات. اذ ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانتا قد توصلتا في بداية العام ١٩١٦، الى اتفاق علني، عرف باسم «معاهدة سايكس ـ بيكو»، حول كيفية اقتسام الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية في منطقة الهلال الخصيب. وبموجب تلك المعاهدة، تمارس فرنسا نفوذها على لبنان وسوريا، فيما تسيطر بريطانيا على كل من العراق وفلسطين (اي ما يعرف حاليا بالعراق واسرائيل والاردن). وبالتأكيد لم يكن في نيتهم منح العرب حكما ذاتيا في تلك المناطق.

وبعد ستة ايام من اعلان نظام الحكم الشريفي «نسبة الى الشريف حسين» من بيروت، وصلت الجيوش البريطانية والفرنسية اخيرا الى المدينة. واقدمت على انزال الاعلام المعروفة على المباني العامة، وعين احد الكولونيلات الفرنسيين حاكما عسكريا. وغفرت للمجلس «هفوته» المؤقتة وسمح له ولرئيسه حبيب باشا السعد بالاستمرار في الحكم تحت الاشراف الفرنسي المباشر.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٢٠، عندما توصل الحلفاء المنتصرون الى قرارهم النهائي حول كيفية التصرف ببقايا الامبراطورية العثمانية المهزومة، كان القرار متوافقا «كليا» مع اتفاق سايكس ـ بيكو. ومنحت عصبة الامم التي اسست في تلك

المرحلة، فرنسا حق «الانتداب» على لبنان وسوريا، حتى تصبح الدولتان «اهلا» لنيل استقلالها. (ونالت بريطانيا «انتدابا» موازيا على العراق وفلسطين).

كان انصار الشريف الحسين مايزالون يشرفون على الوضع في العاصمة السورية دمشق. وهكذا ارسلت في تموز (يوليو) ١٩٢٠ حملة عسكرية فرنسية لاخراجهم من المدينة. ونجحت الحملة بسرعة، مما اتاح للسلطات الفرنسية في الشهر التالي اصدار مرسوم يعين حدود الدولتين الجديدتين. واطلق على لبنان بموجب المرسوم المذكور اسم «دولة لبنان الكبير». وضمت تلك الدولة كامل المنطقة التي كانت خاضعة سابقاً لنظام المتصرفية اضافة الى وادي البقاع ومنطقة وادي التيم، وجبل عامل، ومدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور الساحلية ـ اي المنطقة التي عرفت دولياً منذ ذلك الوقت باسم «لبنان».

ومن خلال الاجراءات التي اتخذها الفرنسيون، منذ اعادة رسم الحدود في العام ١٩٢٠ وما بعد، عمدوا الى حقن عناصر جديدة ومختلفة في النظام اللبناني الذي كان يتطور داخل جبل لبنان، عبر العصور. ومع ذلك فان لبنان الانتداب ورث الكثير ايضا من تقاليد النظام السابق.

وعلى رأس عناصر الاستمرارية تلك، كان مبدأ التعايش الذي استندت اليه الدولة الجديدة، كما كانت الحال بالنسبة الى الانظمة التي سبقتها في المنطقة. اي المبدأ الذي على اساسه ينبغي ان يكون «لبنان» شكلا من اشكال التعايش بين التجمعات الدينية التي يتألف منها سكانه على ان تحتفظ هذه الجماعات بجزء كبير من استقلالها الداخلي ضمن اطار نظام سياسي موحد.

وفي العشرينات من القرن الحالي، كان مبدأ «تداخل الطوائف» مايزال السائد في جزء مهم من جبل لبنان بعد ٣٠٠ عام على قيامه. واظهرت الانظمة الحالية التي ارتكزت الى قاعدة ذلك المبدأ درجة ملحوظة من الاستمرارية: لقد حدث فقط تغييران لهما دلالتهما في جبل لبنان منذ العام ١٩١٦.

اول هذين التغييرين في النظام، حدث عبر الفترة الانتقالية الممتدة بين ١٨٤٢ و١٨٦١. ففي العام ١٨٤٢ شهدت العائلة الشهابية نهايتها حين خلع الامير بشير الثالث عن السلطة، وكانت تلك العائلة في اكثر من مجال مجرد استمرار للنظام السابق الذي سيطر عليه المعنيون. وكان ذلك الحدث مؤشرا ليس فقط على نهاية حكم العائلة الشهابية، وانما ايضا على نهاية نظام الامارة بكامله، الذي حكم لبنان منذ العام ١٥١٦.

والاعوام الممتدة بين ١٨٤٢ و١٨٦١، كانت اعواما انتقالية على اكثر من صعيد. كانت سنوات تم خلالها استبدال النظام السياسي الموحد، ولفترة، بنظام لا مركزي، لكن تبين بسرعة ان هذا النظام غير قابل للحياة. وكانت ايضا سنوات، حاول فيها «التفاهم الاوروبي» المتنافر ايجاد طريقة للتعاون مع العثمانيين.

والملفت ان كل المشاكل الرئيسية لتلك السنوات الانتقالية العاصفة، قد حلت من خلال اقامة نظام المتصرفية العام ١٨٦١. فقد وجد الاوروبيون نوعا من التناغم العام فيما بينهم ـ على الاقل ـ في كل ما له علاقة بشؤونهم في لبنان. ووجدوا طريقة مرضية لضم جهودهم الى جهود العثمانيين في حكم مشترك وحقيقي على جبل لبنان. ولعب العثمانيون دورهم بتعيين ما بدا انه اكثر مسؤوليهم اهلية وكفاءة

لاستلام منصب متصرف.

وقد استند الاستقرار العام الذي ميز سنوات المتصرفية الى بروز ميزان جديد ضمن النظام اللبناني. اذ ربما اصبح الشهابيون موارنة في العقود الاخيرة من حكمهم، ومن المحتمل ايضا انهم باتوا في النهاية يمثلون سيادة مارونية جديدة داخل جبل لبنان، لكن نظام الزعامة الذي رأسوه والذي منه استمدوا شريعتهم، كان مايزال متجذرا وبعمق في التقاليد الاجتماعية التي كانت اساسا درزية من حيث الاصل (ضمن محيط جبل لبنان). وعلى هذا الاساس بدا مفهوما ما حدث: اذ كان الزعماء الدروز مشمئزين من الخضوع للسيطرة المارونية، فأنهم كانوا يكرهون وبشكل خاص، ان يروا تلك السيادة متمثلة بنظام الزعامة نفسه، الذي اتبعوه هم انفسهم عبر القرون.

ومنذ العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر، بدأ التوزيع السكاني وبعض الاتجاهات الاجتماعية تزيد الضغط على الزعماء الدروز من اجل التخلي عن قوتهم السياسية لصالح الموارنة. ولكن، وهذا امر مفهوم، بقي اولئك الزعماء مترددين في ذلك، وكان مفهوما ايضا، ان تبدأ القوى الجديدة والمحفزة ضمن المجتمع الماروني بفقدان صبرها من هذا التردد. وخلف العنف كله والاضطرابات التي ميزت السنوات الممتدة بين ١٨٢٥ و١٨٦١، كان الصراع على السلطة، والمتجذر بعمق بين الجماعتين، هو السبب.

وبالامكان النظر، بشكل خاص، الى ذلك المستوى العالي من العنف الدرزي ضد الموارنة والمسيحيين الاخرين في تلك الحقبة، على انه أخر احتجاج بائس من جماعة كانت مسيطرة سابقا، ضد انحسارها الذي لا يرحم، نتيجة مسيرة التاريخ التي بدا من المتعذر ايقافها[٢].

ومع حلول العام ١٨٦١، احيطت اولوية الموارنة. بشكل ظاهر، بنوع من الهالة في نصوص المتصرفية. وقبل الدروز، على العموم، ذلك. والحقيقة انهم انتزعوا لانفسهم، خلال السنين التي تلت، دورا محترما في النظام الذي يسيطر عليه الموارنة، ضامنين انهم سيستمرون في لعب دور مهم فيه ومن ضمنه.

والتقطع الاخر الرئيسي الذي تعرض له النظام في جبل لبنان وقع ابان الحرب العالمية الاولى. فقد ادخل انهاء العثمانيين المفاجيء نظام المتصرفية في لبنان خلال القرون الاربعة الماضية، المحيط لاقليمي العام، الذي نما فيه نظام تداخل الطوائف في لبنان. فهل بامكان لبنان الان البقاء والاستمرار بعد سحب المظلة العثمانية من فوقه؟

التغيير الرئيسي الاخر والواضح في لبنان خلال العام ١٩٢٠، كان ضم جماعات سكنية ذات دلالة الى داخل حدوده، والتي ربما هددت بتقويض القاعدة كلها الخاصة بالتفاهم الماروني ـ الدرزي في الجبل.

وهل كان مبدأ ما بين الطوائف مصانا بشكل عميق بما فيه الكفاية في لبنان العام ١٩٢٠، بحيث يستطيع الصمود في وجه تلك التغييرات الراديكالية الحاصلة؟ هذا هو السؤال الاساسي الذي كان على النظام مواجهته عند دخوله الفصل المقبل من مأساة لبنان.

حواشي:

(١) ورد في المرجع نفسه، ص ٧٩.
(٢) التطابق مع فترة العنف الماروني ضد الشيعة والمسلمين الاخرين من ١٩٧٦ الى ١٩٨٤، يبدو مذهلاً. انظر الفصول من خمسة الى سبعة.

الفصل الثالث

تجربة الاستقلال

في العام ١٩٢٠ وجد الفرنسيون انفسهم ينفردون في حكم لبنان وسوريا، متحررين من قيود اي اتفاق من اتفاقات الحكم المشترك التي حدّت كثيراً من سلطة العثمانيين في لبنان، خلال القرن الماضي. بالتأكيد، لم يكن لـ «عصبة الامم» شكل محدد تماماً، وكانت بعيدة جداً عن التأثير على ما كان يقوم به الفرنسيون فعلاً في كلتا الدولتين، بعد منحهم حق «الانتداب هناك».

وكان للحكم الفرنسي في لبنان ان يستمر الى ان تعرض لتهديد ـ كما حدث للحكم العثماني من قبل ـ ناجم عن التطورات الجغرافية ـ السياسية الاوسع اي الحرب الكونية. وكان من شأن الحرب العالمية الثانية، (كما الحال بالنسبة الى الحرب العالمية الاولى من قبل). التسبب في احداث انقطاع مهم في استمرارية نظام الحكم في لبنان، ملقية البلاد في مرحلة انتقالية اخرى. ولقد اظهر هذا الواقع، مرة اخرى، وبشدة مدى هشاشة نظام سياسي ، (مثل النظام اللبناني)، يقع في منطقة ذات اهمية سياسية ثابتة بالنسبة الى القوى الخارجية الكبرى.

وقد بدأ الحكم الفرنسي في لبنان وانتهى في ما بعد في اضطرابات واسعة شملت المنطقة خلال حربين كبريين. ومع ذلك، استطاع الفرنسيون مابين الحربين تأمين استمرار مبدأ التعاون بين الطوائف. بل اكثر من ذلك فقد نظام تداخل الطوائف في لبنان، خلال سنوات الحكم الفرنسي، بطرق سيكون لها اثر بعيد المدى.

وقد رعى الفرنسيون تطورين في النظام اللبناني، ثبت في مابعد انه سيكون لهما اثر مهم وطويل الامد. الاول هو رسم حدود جديدة للكيان اللبناني، الذي اجتذب منذ العام ١٩٢٠ جماعات سكانية معينة الى داخله. والثاني هو ادخالهم في العام ١٩٢٦، دستوراً حديثاً من اجل ادارة الحياة السياسية للنظام.

وكان كبير المشاركين في وضع الدستور اللبناني مصرفي لبناني ثري من الروم الكاثوليك اسمه ميشال شيحا. وفي الدستور، ذكر ميشال شيحا بشكل واضح ان المراكز في ادارة البلاد ينبغي ان توزع بالانصاف بين الفئات الطائفية المختلفة، (لكنه لم يحدد بشكل دقيق الحصص في هذا المجال).

هذا المبدأ الواضح والمتعلق بمشاركة الحكم مابين الطوائف عرف في لبنان بأسم «الاعتراف بالمشاركة الطائفية». ولكن، من خلال الدعوة الى تطبيق هذا المبدأ، اشار دستور ١٩٢٦، الى انه من المفترض تطبيقه بشكل «مؤقت» فقط، الى ان يتم تطوير نظام غير طائفي تماما في البلاد. وبعد خمسين عاما، خاض مؤيدو النظام اللاطائفي، تحدياً له دلالته، ضد التطبيق «المؤقت» للتوزيع الطائفي للحكم في لبنان. لكن هذا التحدي تعرض للهزيمة. (انظر الفصل السادس والفصل

السابع). واثبت مبدأ الاعتراف بالطوائف قوته و كذلك معظم النصوص الاخرى من دستور العام ١٩٢٦.

وتضمن دستور العام ١٩٢٦ ايضاً مبادىء اخرى عدة سيكون لها اثرها البعيد المدى ضمن النظام اللبناني. فقد اعلنت تلك المبادىء ان البلاد ينبغي ان تكون جمهورية، يتمتع فيها المواطنون جميعاً بحقوق متساوية امام القانون. كما كرست نظاماً ديموقراطياً اساسياً في لبنان، يقوم على انتخاب مجلس تشريعي واحد.

والحقيقة ان النظام الانتخابي الذي امنه الدستور يتجاوز الحدود القائمة بين طوائف البلاد. وعلى هذا الاساس لعب دوراً ملحوظاً، خلال مراحل مختلفة، في خلق حياة سياسية وطنية حقيقية. هذا الاجراء لم ينجح في ازالة اهمية الطوائف تماما. ومع ذلك، ربما كا صحيحاً القول، كما كتب المؤرخ البرت حوراني، ان ذلك المبدأ الانتخابي، «بالامكان النظر اليه ربما على انه اهم مساهمة قدمت للحياة السياسية في لبنان، خلال الفترة الانتدابية».

وربما وافق عدد كبير من اللبنانيين على رأي ذلك المهاجر البارز من اهل بلادهم. واستمر الدستور والنظام الانتخابي صامدين كحصون للاستمرارية - ولو بشكل رمزي - حتى اواسط ١٩٨٤ على الاقل (انظر الفصل الاول). والعنف الذي وقع مابين اللبنانيين، حتى ذلك الوقت، والذي ابتلت به البلاد لمدة عقد تقريبا، قد اختبر عن حق قوة النصوص الانتخابية للدستور! وحتى الان، اجتازت تلك النصوص الامتحان.

واثبت الدستور بسرعة انه عامل ثابت، في دعم نظام تداخل الطوائف في لبنان. (اكثر من ذلك، استطاع الدستور تحقيق هذا الامر، على الرغم من تعليق الفرنسيين له، في الواقع، مدة ثلاث سنوات ونصف خلال الثلاثينات ومرة اخرى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية). والتغيير الرئيسي الاخر الذي ادخله الفرنسيون - ضم مناطق جديدة وجماعات سكانية جديدة الى النظام - لم يكن يعمل دائما لصالح نظام مستقر في مابين الطوائف، كما بدا خلال العقود الاولى التي تلت العام ١٩٢٠.

والمناطق الجديدة التي ضمتها «دولة لبنان الكبير» كانت المدن الساحلية وسهل عكار ووادي البقاع وجبل عامل. وكانت تقطن المنطقتين الاولين غالبية سكانية سنية قوية، فيما ضمت المنطقتين الاخريين غالبية شيعية.

كيف سيكون رد فعل الجماعتين بعد ضمهما الى نظام سيطر عليه الموارنة والدروز قروناً طويلة؟ وفي المقابل، كيف ستكون ردة فعل النظام لانضمامهما اليه؟

لقد اثبتت المرحلة الانتقالية انها صعبة، بشكل خاص، بالنسبة الى السنة. وقد ارتبطت تلك الجماعة ولفترات طويلة بروابط التجارة والسياسة والعائلة مع المدن الاخرى الكبرى في الامبراطورية العثمانية. وكان عليها حاليا، الحد من افاقها، والى درجة كبيرة، من اجل التوافق مع سياسات اهل الجبل في الداخل. وتبين ان عملية التحول من كونها جزءاً من غالبية حاكمة في امبراطورية واسعة الى مجرد اقلية من الدرجة الثانية في دولة جديدة اصغر بكثير، كانت صعبة، خصوصا بالنسبة الى عدد كبير من افرادها. وبقي عدد ضئيل من السنة وفياً للعثمانيين حتى الايام الاخيرة للامبراطورية. وسيطرت الحماسة لانتفاضة الشريف حسين على عدد اكبر منهم، واستمر هؤلاء في الدعوة الى اعادة ترميم صلاتهم التقليدية مع

الداخل السوري. وانطلاقا من هذه الاسباب المختلفة، رفض معظم الرأي العام السني مفهوم لبنان الكبير بكامله لسنوات عدة بعد العام ١٩٢٠. غير ان سيلا متزايداً من الشخصيات السنية اخذ المبادرة تدريجياً في توسيع التعاون مع ادارة الانتداب خلال العشرينات والثلاثينات.

وفي ذلك الوقت، كان على الشيعة في البقاع وجبل عامل ان يعيشوا هم ايضا مرحلتهم الانتقالية، بعدما انضموا الى النظام اللبناني. وكان للبقاع بعض الروابط التقليدية مع المناطق المارونية والدرزية في جبل لبنان، على الرغم من ان تلك المنطقة خضعت ايضاً مرات عدة، لسيطرة دمشق المجاورة. وقد يكون جبل عامل، من الناحية الجغرافية، امتداداً لسلسلة جبل لبنان، لكنه امضى معظم الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى ملتصقاً بشكل اوثق بمرافىء فلسطين الشمالية ومناطقها العليا، اكثر من ارتباطه بالكيان النامي في جبل لبنان.

وبحصافة ، قدم الفرنسيون لزعماء الشيعة في المنطقتين اغراء ايجابياً للاعتراف بالحكم المركزي في بيروت، وذلك عندما قبلوا للمرة الاولى الاعتراف بالطائفة الشيعية كجماعة مستقلة من ضمن النظام. ولم ير الحكام السابقون للبلاد، من العثمانيين السنة، مناسبا منح جماعات اسلامية منشقة «وضعاً شرعياً» منفصلاً كالذي منحوه للجماعات اليهودية والمسيحية. وهكذا قدمت الخطوة الفرنسية لزعماء الاسرة الشيعية طريقة جديدة ومهمة للمشاركة في الحياة السياسية.

وبالنسبة الى عدد من كبار الاقطاعيين الذين كانوا يسيطرون على المناطق الشيعية، اثبت ذلك الاغراء انه كاف للحصول على التزامهم بالنظام القائم في بيروت. واستطاع اولئك الاقطاعيون، خلال سنوات الانتداب، هزم التحديات القليلة التي بدأت تبرز داخل الجماعات التابعة لهم، الى درجة استأثروا معها بالحق شبه المطلق في التحدث باسم تلك الجماعات بكاملها. لقد كان الفرنسيون يحاولون تنفيذ مهمة ضخمة في محاولتهم صهر، ليس طائفة واحدة، (في ذلك المجتمع الذي قام على طائفتين طوال قرون) بل طائفتين جديدتين.

واول رئيس للجمهورية انتخب استناداً الى دستور العام ١٩٢٦ كان شارل دباس، هو روم ارثوذكس. واقترح الفرنسيون ترشيحه، في الدرجة الاولى من اجل تهدئة مخاوف الجماعات الاسلامية المختلفة، من احتمال سيطرة الموارنة على النظام الجديد، نظراً الى تحالف هؤلاء الطويل مع فرنسا. وبذل الدباس بالتأكيد الكثير من اجل تثبيت معيار مهم، وهو ان على رئيس الجمهورية الترفع عن الانقسامات الطائفية للبلاد، والعمل على ضوء المصلحة الوطنية اللبنانية الشاملة والحقيقية.

وخلال وجوده في السلطة، عين الدباس بعض رؤساء الوزراء من الموارنة. ولكن في تلك الاثناء حاول المحافظة على مصداقيته اللبنانية العامة، اذ ان رئاسته حظيت على الدعم المستمر لاول مؤيد سني بارز للجمهورية الجديدة، وهو القاضي محمد الجسر، من طرابلس. وكان الجسر رئيس اول مجلس نواب للجمهورية اللبنانية.

وكانت لاثنين من الرجال الذين خدموا الدباس كرؤساء للوزارة، طموحات في الوصول الى الرئاسة نفسها، وهما اميل اده من بلاد جبيل، وبشارة الخوري من

رشميا. وكانت المنافسة بين هذين الرجلين اكثر من مجرد تضارب في الطباع. لقد كانت استمراراً عصريا لذلك الجدل الاساسي حول جوهر لبنان وهو الجدل الذي عصف بالموارنة خلال القرن السابق.

وقد تمسك اده بمعظم الافكار الوطنية المسيحية الخاصة، التي كانت مسيطرة تقليديا بين القرويين الموارنة الجسوريين في شمال لبنان. (انظر الفصل الثاني). وكان خوري من جهته ممثلاً انموذجياً للموارنة الذين يعيشون في المناطق الجنوبية المختلطة. ومنذ البداية، ركز استراتيجيته السياسية على فكرة اقامة تحالف مسيحي - مسلم قوي بغية تأمين استقرار الامة.

وسيطر التنافس القائم بين الرجلين - وبالتالي بين وجهات النظر المتضاربة والتي كانا يمثلانها - على معظم السياسة المطبقة فترة الانتداب. وانتصرت وجهة نظر بشارة الخوري اخيراً، بعدما بلغ الحكم الفرنسي في لبنان نهايته. لكن التشديد على السيادة المسيحية التي كان اميل اده يدعو اليها، ظل يجتذب عدداً ضخماً من الموارنة.

ومع اقتراب الفترة الرئاسية الثانية لدباس من نهايتها (كانت مدة الولاية ثلاث سنوات). خلال العام ١٩٣٢، بات واضحا ان بامكان خوري الفوز ضد اده في الانتخابات الرئاسية. وبلغت معارضة اده لترشيح خوري من المرارة درجة دفعته الى الانسحاب من المنافسة، وتأييد ترشيح الزعيم السني محمد الجسر في الحملة الانتخابية.

والمحتمل ان اده كان يأمل من خلال عمله هذا، اجبار الفرنسيين على التدخل لصالحه في الانتخابات. غير ان الجسر كان على ما يبدو جدياً، في ما يتعلق بحقه في الترشيح والفوز. وفي بداية العام ١٩٣٢، واستناداً الى صلاحيته كرئيس لمجلس النواب، قام وبسرعة بتنظيم احصاء للسكان داخل البلاد، استهدف تأييد وجود غالبية مسلمة، الامر الذي من شأنه دعم مطالبته بالرئاسة. لكنه فشل. فقد كشف الاحصاء - وهو الاول والاخير في التاريخ الحديث - ان المسيحيين مازالوا يتمتعون بغالبية ضئيلة. وعمد الفرنسيون بعد ذلك الى الغاء الانتخابات الرئاسية بغض النظر، عن المضاعفات من خلال تعليق الدستور.

وخلال السنوات الثلاث ونصف التالية، حكم لبنان رئيس عينه المفوض السامي الفرنسي. الذي كان يتمتع بسلطة واسعة. وفي نهاية العام ١٩٣٥، اعلن المفوض السامي انه سيسمح لمجلس النواب، من جديد، بانتخاب الرئيس. ودخل المتنافسان نفساهما اده وخوري المعركة مرة اخرى. وفاز اده هذه المرة بفارق صوت واحد.

واول عمل قام به اده هو اقالة السياسي السني الذي كان يقوم بمسؤولية مايشبه رئاسة الوزراء، وعين مسيحياً بروتستانتياً رئيساً للوزراء. وكان من المتوقع ان يعرب السنة والمسلمون الاخرون عن نوع من المعارضة لهذا التحرك. غير ان اهتمامهم، خلال تلك الفترة، لم يكن مركزاً على شؤون الجمهورية اللبنانية، ولكن على حركة استقلال كثيفة كانت في طور الظهور بين ابناء دينهم في سوريا.

وفي اذار (مارس) ١٩٣٦ اجتمعت في بيروت هيئة غير رسمية تعرف باسم «مؤتمر الساحل». وكان المشتركون في الاجتماع يمثلون غالبية واسعة من الرأي

العام المسلم في لبنان ـ باستثناء ملفت للنظر حقاً، لاولئك السياسيين السنة والشيعة الذين سبق اجتذابهم الى النظام البرلماني الشكلي ـ وطالب المؤتمر بشكل شبه اجماعي باعادة دمج المناطق الاسلامية في لبنان، ومن جديد بسوريا.

ولم يكن ذلك المطلب صعب التصور آنذاك، كما بدا الامر في مابعد. اذ ان لبنان لم يكن الجزء الوحيد في المنطقة المنتدبة الذي اسس فيه الفرنسيون نظاما منفصلا عن ذلك القائم في العاصمة التاريخية دمشق. ففي الحقيقة، كان الفرنسيون قد انشأوا ، في الاساس، «دولة اخرى» منفصلة تماماً في مدينة حلب، مع قسم تابع يتمتع بحكم شبه ذاتي، انتزع من المنطقة المحيطة بالاسكندرون. وحددوا المنطقة المحيطة بالمرفأ السوري المطل على المتوسط في «اللاذقية» «كدولة للعلويين» واسسوا في حوران «حكومة وطنية درزية».

وفي العام ١٩٢٥، تم دمج دولتي حلب ودمشق في «دولة سوريا الموحدة»، بعد انتزاع منطقة الاسكندرون. ونتج، بعد ذلك، عن الهياج الداعي الى الوحدة في فترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، ضم دولتي حوران واللاذقية بشكل رسمي الى النظام المركزي في دمشق خلال العام ١٩٣٦. وعلى هذا الاساس اعتبر اولئك اللبنانيون الذين كانوا يرمون الى تحقيق غايات موازية في الاتحاد مع دمشق، ان تلك الغايات واقعية تماما.

وفي لبنان لم تحقق حركة ١٩٣٦ التي استهدفت الوحدة مع نظام دمشق اي نجاح. ولكن الحركة الوطنية التي كانت ناشطة داخل سوريا حينئذ، استطاعت ممارسة ضغط شديد على حكومة «الجبهة الشعبية» ذات الميول اليسارية التي كانت في السلطة في فرنسا، مما دفع الفرنسيين في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٦ الى عقد معاهدة رسمية نصت على انهاء الادارة الفرنسية المباشرة في سوريا، لكن على مراحل.

بعد ذلك مباشرة تقريباً، بدأ الفرنسيون مفاوضات مع الرئيس اده من اجل التوصل الى اتفاق مشابه مع لبنان. ومع حلول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، توصل الطرفان الى اتفاق اعترفت فرنسا بموجبه باستقلال لبنان وسيادته. في المقابل، الزم اللبنانيون انفسهم بالتعاون العسكري مع فرنسا، وكذلك اعطاء الفرنسيين تنازلات اخرى خاصة، سياسية واقتصادية، على السواء. وفي ملحق تابع للمعاهدة، اتفق الطرفان مبدئياً على ان الجمهورية اللبنانية ينبغي ان تضمن «التمثيل العادل» لكل الطوائف الموجودة في البلاد داخل الحكومة والادارة العليا.

وتمت الموافقة بسرعة على المعاهدة من قبل جميع اعضاء المجلس النيابي اللبناني، المسيحيون منهم والمسلمون. غير ان الرأي العام المسلم خارج المجلس انتفض غاضباً ضد تكريس المعاهدة للحدود القائمة في البلاد، وضد الامتيازات الخاصة التي ستبقي فرنسا تتمتع بها حتى بعد نيل «الاستقلال». واشعل النقاش الحاد حول المعاهدة تظاهرات واسعة النطاق في المناطق الاسلامية الرئيسية. وفي ضواحي بيروت المتنامية بسرعة، اصطبغ النقاش بصبغة طائفية جديدة، فيما قام الموارنة الناشطون بتنظيم انفسهم وبسرعة داخل جماعات شبه عسكرية، من اجل الدفاع عن نصوص المعاهدة. واطلق الموارنة المتصلبون على جماعتهم اسم «الكتائب اللبنانية».

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، وانسجاماً مع الافكار الواردة في ملحق المعاهدة، دعا الرئيس اده مسلما سنيا لتشكيل الحكومة. وكان هذا التعيين بمثابة سابقة مهمة في الحياة العامة اللبنانية. اذ ان جميع الرؤساء المنتخبين ابتداءً من اده كانوا موارنة، وكان جميع رؤساء الوزراء منذ العام ١٩٣٧ وما بعده من السنة.

□ □ □

وقد كانت فرق «الكتائب اللبنانية» التي برزت الى العلن، لأول مرة، خلال اضطرابات اواخر ١٩٣٦، جزءاً من حركة ماتزال في طفولتها الهشة في تلك الايام. ولكن كان مقدرا لها ان تنمو خلال العقود التالية وان يصبح لها تأثيرها الهائل ضمن الطائفة المارونية. وفي العام ١٩٨٢ انتخب الشيخ امين الجميل، وهو (ابن الشيخ بيار الجميل مؤسس «الكتائب اللبنانية»)، رئيساً سابعاً للبنان المستقل.

واذا قدر لـ «الكتائب اللبنانية» ان تحظى بتلك القوة، فان ذلك عائد الى الزعامة التي جسدها مؤسس الحزب الشيخ بيار الجميل، وأيضاً الى الظروف التي نجح في استغلالها بمهارة. واكثر تلك الظروف مغزى كانت انتقال عدد كبير من الموارنة الى ضواحي بيروت من القرى خلال فترة قصيرة.

وكان الشيخ بيار الجميل قد ولد في بكفيا في جبل لبنان العام ١٩٠٥، في عائلة تتمتع بمركز معين داخل تلك البلدة المؤيدة بشدة للفرنسيين. وبعد اندلاع الحرب العالميه الاولى، اضطرت العائلة للهرب الى مصر. هناك، وبعدها في بيروت حصل الجميل الشاب دروسه وعلومه في المدارس وكليات الآباء اليسوعيين، وتخرج في النهاية صيدلياً من الكلية الفرنسية للطب في بيروت.

ومنذ بداية شبابه كان يبدي اهتماما قويا بالرياضة. وبدا في احدى الصور القديمة التي نشرها ارشيف حزب «الكتائب اللبنانية»، كحكم في مباراة لكرة القدم جرت خلال العام ١٩٢٧ بين فريق محلي من بيروت واخر كان جميع لاعبيه من الجماعة العمالية الصهيونية «هابويل» من فلسطين القريبة. وبعد ذلك بتسع سنوات، كان له ان يتابع اهتمامه الرياضي ـ ولكن بطريقة مختلفة ـ لقد طار الى المانيا لحضور الدورة الاوليمبية في برلين عام ١٩٣٦.

كانت تلك الدورة موضع جدل على النطاق العالمي، لأن مضيفها كان «الحزب النازي» الذي يتزعمه ادولف هتلر. والذي كان قد مضى على وجوده في السلطة ثلاث سنوات. ويبدو ان الجدل القائم لم يثبط كثيراً من عزيمة الجميل: فقد استمتع بالالعاب، ولكنه اعجب بشكل خاص بالطريقة التي كان فيها مضيفوه ينظمون ميليشياتهم. وبعد عودته الى بيروت، حاول السير على خطاهم. وقد استعار اسم المنظمة التي اسسها من التسمية التي أطلقها الجنرال فرانكو على جماعات الفاشية في اسبانيا فكانت «الكتائب اللبنانية».

وبدأت «الكتائب» الاولى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ تمريناتها على السير نظاميا على قرع الطبول في الميدان الرياضي الواقع في بيروت الشرقية والذي كان يستخدمه «نادي السكة الحديد والمرفأ».

ومنذ البداية، كشفت التدريبات هويتها، من خلال التحية الشبيهة بالتحية

النازية. وعبر السنوات التي تلت، قام الجميل بتوحيد «الكتائب» في الحزب السياسي الموحد الذي حمل الاسم نفسه. ومنذ الايام الاولى لولادتها وما بعده حافظت الحركة دائما على قاعدتها القوية بين الموارنة الذين نزحوا حديثاً الى الضواحي المحيطة ببيروت الشرقية. كما حافظت على تشديدها على اللياقة البدنية والتدريب العسكري: واحدى السمات البارزة لحياة حزب الكتائب كانت المخيمات الصيفية المطولة التي ينظمها كل عام، حيث يشحذ الاعضاء مهاراتهم شبه العسكرية.

ووقفت حركة الجميل التي بدأت بالبروز، على الحياد من الجدل الحاد الذي كان يعصف داخل الاسرة المارونية في الثلاثينات ـ اي الصراع الذي كان قائما بين اميل اده وبشارة الخوري. ورفض رئيس الكتائب الشاب تشديد الخوري على ضرورة التعاون مع المسلمين، كما رفض اعتماد اده على الفرنسيين. وبعدما طرح جانبا بعض التقاليد السائدة ضمن عائلته. سعى الجميل الى بناء حركة لبنانية مجردة من اي تأثير فرنسي. على الرغم من انه كان دوما يتكلم، هو شخصياً، الفرنسية بشكل افضل بكثير من العربية.

وطرحت «الكتائب» ـ وفي مابعد حزب «الكتائب اللبنانية» ـ نفسها بشكل عام كقوة معارضة لسلطة جميع زعماء الطوائف في لبنان، بمن فيهم زعماء الموارنة. وفي الحقيقة، اعلنت مرات عدة انها تعارض الاختلافات «الشرعية» القائمة بين الطوائف والناجمة عن تطبيق مبدأ الاعتراف بالطائفية الوارد في الدستور.

غير ان حزب «الكتائب اللبنانية» نادرا ما استطاع ان يعطي صورة مقنعة عن نفسه كحزب غير طائفي. وفي مواقفه وطروحاته العامة كان يبدو احيانا انه يسعى الى تحقيق ذلك. وفي بعض المراحل استطاع اجتذاب عدد محدود من المحاربين من بين صفوف الشبيبة. ولكن في الازمات كانت اعماله تعكس دائماً موقف الموارنة الذين شكلوا هيكله الاساسي. ودائما تقريباً، كان محصلة تلك الاعمال الدفاع ضد اية انتهاكات لهيمنة الموارنة في لبنان.

ومعظم المساعدين الاوائل للجميل، كانوا مثله، من المهنيين الشبان الذين شكلوا الجيل الاول من المهاجرين الى الضواحي. وعبر السنين التي تلت ١٩٣٦، انسحب عدد كبير منهم من الحركة. لكن قسماً متصلبا التصق بالجميل، حتى عندما استمرت غالبية من الموارنة خلال عقود طويلة تنظر الى «الكتائب» على انها ليست اكثر من جناح متطرف. وهكذا خلال الفترات التي كان النظام اللبناني يمر فيها بمرحلة شدة وضغط ـ كما سيحدث خلال العام ١٩٤٥ والعام ١٩٥٨ ثم ابتداء من العام ١٩٧٥ ـ كان الجميل واتباعه من المتصلبين المنظمين، مستعدين للاستفادة من الظروف.

□ □ □

وبموجب نصوص معاهدة ١٩٣٦، كان من المفترض بفرنسا ان تدعم طلب لبنان في الانضمام الى عضوية عصبة الامم، كدولة مستقلة تماما في نهاية العام ١٩٣٩. ولكن، قبل اسابيع فقط من حلول الموعد المحدد، اندلعت حرب عالمية ثانية

وهكذا دخل مسار السياسة اللبنانية المتفائل مرة اخرى في دائرة المصالح الاستراتيجية الاوسع للقوى الامبريالية.

وفي الحادي والعشرين من ايلول (سبتمبر) علق المفوض السامي الدستور اللبناني. وكما حدث في العام ١٩٣٢، ظل الرئيس المنتخب في منصبه كرئيس معين.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٠، اجتاحت الجيوش الالمانية فرنسا، وقامت بدعم الحكومة التي شكلها الجنرال فيليب بيتان في فيشي، بعيداً عن باريس. وفي كانون الاول (ديسمبر) عين نظام فيشي جنرالاً كمفوض سام في بيروت. (ويذكر هذا التحرك بلجوء العثمانيين الى تنصيب حكومة عسكرية في جبل لبنان خلال العام ١٩١٥).

وكما كان الحال خلال الحرب العالمية الاولى، بدأت الامدادات الغذائية تتناقص وتتناقص في طول لبنان وعرضه. وفي نيسان (ابريل) ١٩٤١ طفا التذمر الشعبي ضد الرئيس المعين اده الى السطح، واضطر الفرنسيون الى اقالته، من المنصب الذي كان يعتبر وقتها مجرد رئاسة اسمية.

في تلك الاثناء، كان الوطنيون الفرنسيون عبر العالم، والذين اطلقوا على انفسهم اسم «الفرنسيين الاحرار»، يعملون مع جيوش الحلفاء من اجل تقويض دعائم نظام فيشي ومسانديه الالمان. وفي حزيران (يونيو) ١٩٤١، شق البريطانيون والقوات الحليفة لهم طريقهم صعدا من فلسطين الى داخل لبنان وسوريا. وخلال تقدمهم، القت طائراتهم الاف المنشورات، التي اعلن فيها الفرنسيون الاحرار التزامهم بسيادة الدولتين واستقلالهما. وبعدما سيطرت القوات الحليفة على لبنان وسوريا كلياً في الشهر التالي، كرر الحاكم الاداري الجديد الذي ينتسب الى الفرنسيين الاحرار والذي عين في بيروت، ذلك الالتزام.

من ناحية اخرى، لم يتغير النظام القائم في لبنان كثيراً، بعد سيطرة الحلفاء، وبدا «الفرنسيون الاحرار» مترددين في التحرك بأي سرعة في اتجاه هدفهم المعلن والمتعلق بالحكم الذاتي اللبناني. وكان البريطانيون في الواقع، وليس الفرنسيون الاحرار، هم الذين امنوا معظم القوة اثناء التقدم في لبنان وسوريا. وعلى هذا الاساس كان الامن العسكري في المنطقة شأناً بريطانيا في الدرجة الاولى. وكان احد اهتماماتهم الاولية منع اي ارتفاع مفاجىء في شعور المعارضة المحلي داخل البلدين، والذي من شأنه تقويض دعائم الامن العسكري في المنطقة. وعلى هذا الاساس كان البريطانيون يحثون الفرنسيين الاحرار، في السر والعلن، على التحرك بسرعة اكبر في اتجاه منح الحكم الذاتي للبنان وسوريا.

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٢، عين الميجور جنرال ادوارد سبيرس مفوضاً بريطانيا على سوريا ولبنان، وكانت بيروت مقره الرئيسي. وبعد شهرين من تعيينه بدأ يلح على ضرورة تنظيم انتخابات عامة في كلا البلدين. واشتدت الضغوط المحلية والبريطانية بعد ذلك على الفرنسيين من اجل التعاون في هذا المجال، الى ان وافق المفوض العام الفرنسي في آذار (مارس) ١٩٤٣ اخيراً على اعادة العمل بالدستورين السوري واللبناني.

وسعى الفرنسيون باستمرار الى الحصول على نتائج تصب في صالحهم من خلال الانتخابات، وايدوا تحركاً يمنح المسيحيين ٣٢ مقعداً داخل مجلس النواب

مقابل ٢٢ مقعداً للمسلمين. ولكن بفضل الضغوط البريطانية، تم الاتفاق اخيرا على ان يضم المجلس ٣٠ مقعداً للمسيحيين و ٢٥ للمسلمين. وادت الانتخابات التي جرت على هذا الاساس في اواخر صيف ١٩٤٣ الى وصول بشارة الخوري الى سدة الرئاسة.

وكان بشارة الخوري قد اقام اتصالات جيدة مع البريطانيين خلال الاشهر التي سبقت، ووطد روابطه القديمة مع المسلمين اللبنانيين. وفي ربيع ١٩٤٢، تبنى عدد كبير من الاعضاء البارزين في عائلة الصلح السنية، والمتمركزين في بيروت وصيدا، صيغة جديدة للتعايش المسيحي - المسلم في لبنان عرفت في ما بعد باسم «الميثاق الوطني».

ومباشرة تقريبا بعد انتخابه رئيسا في العام ١٩٤٣، طلب بشارة الخوري من رياض الصلح ان يكون اول رئيس وزراء. وبات الميثاق الوطني - الذي لم يكتب ابداً بشكل رسمي - جزءاً مركزيا وغير رسمي من الدستور اللبناني، خلال السنوات الاربعين الاولى من حياة الجمهورية اللبنانية المستقلة.

وفي ظل الانتداب الفرنسي، كان قد تم توطيد المبدأ الذي بموجبه يكون الرئيس مارونيا ورئيس الوزراء سنياً. وجاء الميثاق الوطني لكي يعطي تقسيم المراكز العليا في الادارة طابعا رسميا. وتم كذلك الاتفاق حسب الميثاق الوطني على ان يكون رئيس مجلس النواب من الشيعة، وقائد الجيش مارونياً ورئيس اركانه درزياً.

وتبنى الميثاق الوطني ايضاً المبدأ الذي كان معمولاً به والذي ينص على ان يكون للطوائف المسيحية في لبنان ستة ممثلين على اي مستوى حكومي مقابل خمسة ممثلين للمسلمين. وعلى هذا الاساس ضمت المجالس النيابية اللبنانية كلها التي انتخبت خلال السنوات الاربعين التي تلت العام ١٩٤٣، عدداً من الاعضاء مضروباً بالرقم ١١ ومقسماً وفق تلك الحصص.

وما ان قام الصلح بتشكيل حكومته الاولى، حتى افتتح اللبنانيون مفاوضات مع الفرنسيين استهدفت انهاء النظام الانتدابي بشكل كامل. وكانت الحكومة اللبنانية ترغب في التوصل الى تعديل لدستور العام ١٩٢٦ يؤدي الى الغاء الامتيازات الخاصة التي منحت للفرنسيين بموجبه. غير ان زعماء الفرنسيين الاحرار ردوا بتعجرف وغضب بأنهم لن يسمحوا بأي تحركات لبنانية من جانب واحد ضد الانتداب. وعلى هذا الاساس، دعا اللبنانيون، الذين كانوا مايزالون، ربما، مدعومين من البريطانيين، الى عقد جلسة خاصة لمجلس النواب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، تمت خلالها الموافقة بالاجماع على التعديلات الدستورية المقترحة. (وبغياب اميل اده الامر الذي لفت الكثيرين).

وفي التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) صدق الرئيس الخوري على المذكرة النيابية. وبعد يومين، قام الجنود الفرنسيون باعتقاله مع عدد من وزرائه البارزين اثناء مداهمة تمت في منتصف الليل، واعلن الحاكم الاداري الفرنسي تعليق الدستور بشكل كامل.

ووحد ذلك العمل الرأي العالم المسيحي والمسلم ضد الفرنسيين. ونجا اثنان من وزراء حكومة الصلح من الاعتقال، واتجها نحو قرية نائية في الشوف حيث اعلنا من هناك استمرار شرعية حكومتهما. وفرض الفرنسيون حظرا مشدداً على التجول.

ولكن هذا الحظر لم يكن كافيا لمنع قيام تظاهرات كثيفة نظمتها الكتائب وتنظيمات مسلمة مشابهة.

واخيراً في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، اضطر الفرنسيون الى التراجع. وتم اطلاق سراح الرئيس الخوري ووزرائه، الذين باتوا ابطالاً وطنيين. وانتهى بذلك الانتداب الفرنسي على لبنان.

□ □ □

وخلال السنوات التي اعقبت انتهاء الانتداب، بدأ المفوض السامي يتنازل تدريجياً عن الصلاحيات السياسية الواسعة التي كان يمارسها لصالح الرئيس اللبناني. واحتفظ الفرنسيون ببعض الامتيازات العسكرية فقط داخل لبنان.

وفي ايار (مايو) ١٩٤٥، ربح الحلفاء اخيراً الحرب في اوروبا. وتوقع اللبنانيون وقتها، ان يقوم الفرنسيون بالتخلي عن صلاحياتهم العسكرية المتبقية داخل البلاد. ولكن خلافاً لذلك، عمد الفرنسيون على الفور الى دعم مواقعهم العسكرية في كل من لبنان وسوريا. وابلغوا الحكومتين في البلدين انهم يريدون احياء المعاهدات الخاصة التي منحت فرنسا سابقا صلاحيات واسعة في التصرف بالشؤون الخارجية والدفاعية والسياسات الاقتصادية.

واغضب التصرف الفرنسي الرأي العام المحلي في البلدين. ووقع عدد من المناوشات المفتوحة بين المواطنين وبين التعزيزات الفرنسية. واخيراً، في نهاية ايار (مايو)، قام الفرنسيون بقصف بعض المعاقل الوطنية في دمشق. وعند هذا الحد، تدخل البريطانيون مرة اخرى. وابلغوا الفرنسيين بلهجة شديدة، ان عليهم التخي عن طموحاتهم في سوريا ولبنان، واعطاء وعد باجلاء جنودهم من هناك.

وكان الفرنسيون قد نجحوا للتو في التحرر من المانيا النازية. ولذلك كانوا مايزالون يعتمدون كثيراً على الدعم العسكري البريطاني في الشرق الاوسط واماكن اخرى. وعندما ادركوا جدية المطالب البريطانية، استجابوا لها بسرعة. وغادروا سوريا في ذلك الصيف من العام ١٩٤٥، ومع نهاية العام ١٩٤٦ كانوا اكملوا انسحابهم من لبنان ايضاً. والمدهش حقاً، انه للمرة الاولى في تاريخ المنطقة، لم تقم القوة الخارجية التي اجبرت الفرنسيين على الانسحاب، بالحلول مكانهم هناك.

ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، تمتع لبنان بعناصر عدة من الاستقلال السياسي. واضيفت الى تلك ـ ولأول مرة في العصور الحديثة ـ السيادة الكاملة لحكومة محلية.

وحصول الجمهورية اللبنانية على الاستقلال والسيادة خلال الاربعينات كان ممكنا بسبب تضافر عوامل خارجية وداخلية معاً.

على الصعيد الخارجي، كان اللبنانيون من ذوي الحظ بسبب تأييد البريطانيين لتحركاتهم نحو الاستقلال والنظر اليها بعطف، علما ان بريطانيا بقيت خلال ذلك العقد القوة الوحيدة والاقوى في منطقة شرق المتوسط. بالطبع لم يكن الحافز البريطاني، على الارجح مرتبطاً، بأي رغبة حقيقية باسداء خدمة الى اللبنانيين. والاولوية البريطانية الاولى في لبنان، خلال تلك الفترة، كانت بالاحرى حرصهم على

منع عودة النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة.

وايا كانت الحوافز والنيات التي تقف وراء التحركات البريطانية، فان قرارهم كان لحسن الحظ في مصلحة اللبنانيين. واكثر من ذلك وعلى وجه الخصوص، كان الهاجس البريطاني الرئيسي على مستوى المنطقة، على مابدا واضحاً بعد سنوات الحرب، هو الحد من التواجد الاستعماري الذي بات منتشرا بشكل واسع واصبح عبئاً حقيقياً، بدل السعي الى مده بشكل هجومي. وهذا يعني بالنسبة الى اللبنانيين، ان السنوات الحساسة الاولى لاستقلال بلادهم، مرت في ظل قوة عالمية، سعت ولحسن حظهم، الى الابتعاد عن تدخلها في نظامهم ضمن الحدود الدنيا.

والتأييد الداخلي الرئيسي الذي بني عليه الاستقلال كان الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣. ويمثل ذلك الميثاق حقبة جديدة ومهمة في نظام تعدد الطوائف الذي تطور داخل لبنان عبر القرون. وفي الوقت الذي لم يكن ذلك الميثاق يتحدى السيادة الواضحة للموارنة ضمن النظام. والتي تمتعوا بها منذ العام ١٨٦١، منح ولأول مرة المركز الثاني داخل النظام ذاته للمسلمين السنة. اكثر من ذلك، كانت نوعيات الموارنة التي وضعها الميثاق في المرتبة الاولى، تتكون في معظمها من التجار والمصرفيين في المدن، وليس من زعماء الاقطاع في الجبل الذي سيطروا على التعاون التاريخي مع الدروز. وكانت الاطراف السنية الرئيسية المشاركة في الميثاق، تمثل في تلك الاثناء، مصالح التجار في المدن، الذي سيطروا دائما على قيادة السنة. وعلى هذا الاساس يشكل الميثاق تحولاً سوسيولوجياً في مضمون التحالف الرئيسي ضمن النظام التعددي في لبنان. وبات التحالف حاليا، وفي الدرجة الاولى، بين المصالح التجارية المدنية. بدل ان يكون بالاحرى تفاهما بين زعماء الاقطاع في الجبل.

وبالتأكيد كانت المصالح التجارية في المدينة تتحرك صعدا داخل لبنان خلال الاعوام الاخيرة من الحرب العالمية الثانية. وكما اشار احد الدارسين فانه خلال الحرب العالمية الاولى عانى لبنان بقدر ما عانى معظم المتحاربين، غير ان الحرب العالمية الثانية لم تقدم له سوى الربح. ومن العام ١٩٤٠ وحتى العام ١٩٤٤، بما في ذلك هذا العام الاخير، بلغت نفقات الحلفاء في لبنان وسوريا ما مجموعه ٧٦ مليون جنيه استرليني. ومن العام ١٩٣٩ حتى العام ١٩٤٥، بما في ذلك هذا العام الاخير. وصل فائض هاتين الدولتين الى ٦٠٧ ملايين ليرة لبنانية ـ سورية بالنسبة الى حسابها الجاري[1] وربما كان امرا سليما المراهنة على ان قسما كبيراً من تلك المصاريف العسكرية انفق في بيروت، التي لعب ميناؤها دوراً حيويا في عمليات امداد «جيوش الحلفاء» في المنطقة.

وقد ازاح الميثاق الوطني الدروز عن «المركز الثاني»، علما ان تماسكهم الاصلي مع الموارنة هو الذي شكل القاعدة التاريخية للنظام التعددي ذاته. غير انه كان في امكان الدروز، على الارجح ـ الذين استمر وزنهم على المستوى السكاني في التراجع ـ التعايش مع هذا الواقع، طالما ان مركزهم داخل جبل لبنان لم يتعرض لأي تهديد. وبدت قوتهم المستمرة داخل الجيش اللبناني، وفق ماورد في الميثاق الوطني، خير ضمانة بالنسبة لهم على هذا الصعيد.

و «الخاسرون» الرئيسيون الاخرون او بالاحرى «غير الرابحين» من نظام الميثاق الوطني كانوا «الشيعة». ولكن بالعودة الى فترة الاربعينات من القرن الحالي، يبدو

ان الشيعة كانوا مايزالون غير قادرين على تشكيل اي تهديد مهم بالنسبة الى الميثاق الوطني.

على اي حال، لم يكن للشيعة وجود ملحوظ في بيروت او جبل لبنان الاوسط، اللذين كانا يعتبران منطقتين رئيسيتين قادرتين على التأثير على السياق السياسي في العاصمة. وبسبب انعزالهم في القرى النائية، كان لابد من الانتظار لكي تقوم الجماهير الشيعية الكبيرة بالمشاركة بدورها، بشكل مباشر، في اي نظام سياسي وطني. وحتى ذلك الوقت، بالكاد طرح اعضاء الجماعة الشيعية على التساؤل حق الزعماء الاقطاعيين في قيادة الجماعة بكاملها. ولم يكن الاقطاعيون الشيعة من جهتهم يشكلون اي تهديد على الاطلاق بالنسبة الى الميثاق الوطني. اذ ان الميثاق، كما كانت الحال بالنسبة الى حكم الانتداب الفرنسي من قبل، ساعدهم على تقوية سيطرتهم على جماعتهم بدل اضعافها.

والحقيقة ان المشكلة الرئيسية المتأصلة في صلب الميثاق الوطني، برزت ليس بسبب «خفض» دور الدروز والشيعة، وانما بسبب رفع مقام السنة.

وحتى العام ١٩٣٦ كان الاجماع، المعبر عنه داخل الاسرة السنية، قد ايد الاندماج مع سوريا. ما الذي جرى اذاً بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٣ وادى الى دفع زعماء السنة الى تغيير ارائهم من هذه المسألة؟

بعض زعماء السنة، خصوصاً في طرابلس والاجزاء القاصية من البلاد، لم يغير في الواقع رأيه. ابدا كانت لأولئك السنة روابط عائلية وتجارية قديمة مع الداخل السوري. وقد وافقوا على السير في ركاب الميثاق الوطني ليس بسبب اي التزام بافاقه ورؤيته، وانما، في الدرجة الاولى، كوسيلة للتخلص من الفرنسيين. وبعد التخلص من الفرنسيين، عاد الهياج الشعبي المؤيد للوحدة مع سوريا الى البروز من جديد في اجزاء عدة من لبنان حيث يقطن سنة (كما حدث ايضا بين اعداد اصغر من الشيعة الراديكاليين واعضاء بعض الطوائف الاخرى).

وكانت للزعماء السنة التجار في بيروت مصالح في الميثاق الوطني اكثر مما لانداذهم في طرابلس. كان لديهم تاريخ طويل ومربح من التعاون في مجال الاعمال مع الموارنة والمسيحيين الاخرين، وباستطاعتهم بالتالي المشاركة في الرؤية المتعلقة باقامة جمهورية تجارية ليبرالية والتي كان يعدهم بها الرئيس الخوري.

ولأكثر من قرن، كان مرفأ بيروت يوسع عملياته وبشكل نسبي على حساب مرفأ طرابلس الاكثر حيوية ونشاطاً، تاريخياً. ومن ثم في اوائل فترة الاربعينات، سمح اعتماد الجيوش الحليفة على ميناء بيروت في معاملتهم بتجاوز المرفأ المذكور سائر منافسيه المحليين. ولا شك ان موجة الارباح الضخمة التي حققتها الدور التجارية الواسعة في بيروت والتابعة للسنة، خلال تلك السنوات، ساعدت الزعماء السنة في الوقوف الى جانب استمرار عملياتهم بعيدا عن منال الحركات الاشتراكية والاستقلالية التي كانت ناشطة في ذلك الوقت في الداخل السوري.

وبالنسبة الى الزعماء السنة في بيروت، كانت التسوية مع الموارنة ـ وحتى التنازل عن السيادة السياسية للموارنة ـ ثمناً ضئيلاً لابد من دفعه مقابل المحافظة على المكاسب التجارية والرأسمالية. وداخل المجتمع الماروني، في تلك الاثناء، تم الترويج للميثاق الوطني من قبل قوى سياسية مشابهة وقدم المصرفيون والتجار

الموارنة وانواع اصغر من رجال الاعمال في بيروت الذين يشكلون الهيكل الرئيسي لحزب الكتائب، قاعدة تأييد رئيسية للرئيس الخوري. وتعبت من دون طائل شكاوى بعض السياسيين الموارنة التقليديين من الجبل الذي اعربوا عن تحفظاتهم حيال مشاركة السنيين في الميثاق.

والنهضة الاقتصادية التي عاشتها بيروت خلال وجود الجيوش الحليفة هناك، كانت مؤشراً واضحا امام الاقتصاد في العاصمة، حول المستقبل الذي في انتظارهم تحت الرعاية البريطانية المستمرة. وخلال الحرب، كان التوسع الضخم الذي شهدته اتصالات بيروت مع الداخل العربي قد فتح امام رجال الاعمال فيها افاقاً جديدة ومتعددة. ورأى هؤلاء بوضوح، ان في عالم ما بعد الحرب، ستكون بريطانيا، وليس بالاحرى فرنسا، هي القوة الرئيسية في طول المنطقة وعرضها. وكم بدا حكيما في ذلك الوقت استمرار اولئك التجار في المراهنة على بريطانيا.

حواشي:

---

(١) شارل عيساوي في نبدر، ١٩٦٦، ص ٧٣

الفصل الرابع

بداية الانهيار (١٩٦٧ - ١٩٧٥)

في اواخر العام ١٩٤٦، حصل لبنان على «استقلاله» الاسمي لأول مرة في العصر الحديث بعد جلاء القوات الفرنسية نهائياً عن اراضيه. ومنذ البداية ادرك السياسيون اللبنانيون وبعمق، القيود الاقتصادية والجغرافية ـ السياسية التي ترافق استقلالهم. وفي ذلك، كانوا اكثر حظا من زعماء بعض دول العالم الثالث، الذين ادركوا تلك القيود فقط بعد السنوات الاولى والصعبة التي تلت استقلالهم السياسي. وكان للبنانيين ايضا شيء آخر يعولون عليه: ففي الوقت الذي نالوا فيه الاستقلال السياسي، كانت لديهم قواعد اساسية لاقامة كيان سياسي وطني، تفوق تلك المتوافرة، وبوضوح، في عدد كبير من الامم الاخرى التي نالت استقلالها حديثا.

ومع حلول العام ١٩٤٦، كان هناك نظام لبناني «خاص» قام داخل جبل لبنان منذ ثلاثمائة وخمسين عاما. وكانت المكونات الاساسية لذلك النظام ذات ميزتين. فقد كان منفصلا عن انظمة جيرانه من جهة وكان يفترض وجود نوع من التعاون بين الطوائف المختلفة المشتركة فيه من جهة اخرى.

ومع حلول العام ١٩٤٦ ايضا، جرت اضافة بعض الاشكال المحسنة الى النظام استنادا الى مفاهيم وتقاليد طويلة. وفي العام ١٩٢٦ حصلت البلاد على دستور، حدد بشكل دقيق نظامها السياسي الذي ينبغي ان يكون جمهوريا برلمانيا وديموقراطيا. واوضح الدستور كذلك وبشكل ادق، ان فرصة المشاركة في الادارة يجب ان توزع بانصاف بين اعضاء الطوائف المختلفة.

لقد بنى الدستور الطابق السياسي الاول وفق الاسس التي وفرتها تقاليد التعددية الطائفية، ومن ثم اقيم الطابق الثاني فوق الاول: وهذا هو بالذات الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، الذي اعطى تحديدات دقيقة حول كيفية توزيع المناصب في جهاز الدولة بشكل منصف، كما نص الدستور. واستنادا الى تلك التحديدات ينبغي ان يكون رئيس البلاد مارونيا، ورئيس الوزراء سنيا ورئيس المجلس النيابي شيعيا. كما يجب توزيع المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين بمعدل ستة الى خمسة. وهكذا دواليك.

هذه المستويات الثلاثة من الاتفاق الداخلي التي تطورت داخل لبنان عبر السنين امنت للبلاد بالتأكيد قاعدة ثابتة، تمكنها من مواجهة تحديات «الاستقلال». واكثر من ذلك فإنه في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات من القرن الحالي شهد لبنان استمرار ذلك النشاط الاقتصادي المتزايد الذي حمله الحلفاء معهم اولا، اثناء الحرب العالمية الثانية. وهكذا لم تغص البلاد ـ كما هو الحال بالنسبة الى عدد كبير

من الدول ذات الاستقلال الحديث في مناطق اخرى من العالم ـ في نوع من الكرب الاقتصادي الذي قد يؤدي الى خنق نظامها السياسي في مهده.

وعلى هذا الاساس كان لبنان المستقل يتمتع بدستور ديموقراطي وبعض التجربة في مجال الممارسة الديموقراطية، ولكن الديموقراطية اللبنانية في بعض اشكالها، ماتزال تحمل بوضوح اثاراً عدة من التقاليد السياسية القديمة.

وقد منح الدستور لبنان نظاما على الطريقة الفرنسية، مع تشديد اولي على دور رئيس الجمهورية، المفترض ان يكون قوياً. واثناء الانتداب الفرنسي كان الرئيس دائما خاضعا للفيتو الفرنسي، (الذي طبق بشدة في مراحل متنوعة). غير ان الدستور ضمن كذلك اجراء انتخابات دورية لاختيار مجلس النواب، الذي انيطت به صلاحية الموافقة على الخطوات الجوهرية التي يتخذها الرئيس.

وظلت الانتخابات النيابية تجري في مواعيد محددة منذ الاستقلال وحتى العام ١٩٧٦، عندما بدأ المجلس تمديد ولايته فترات اضافية بسبب الحرب. وكانت الانتخابات النيابية بشكل عام منزهة، بشكل ملحوظ، عن تدخل الرئيس او الجيش، على الرغم من قدرة رئيس الجمهورية، على التأثير، دوما وبقوة، على وضع المرشحين من خلال اغداق الوعود السياسية المتعددة على هذه الكتلة وتلك.

وعلى الرغم من البدايات الواعدة نسبيا لم يستطع نظام الاحزاب المشابه للانظمة الغربية مد جذوره بعمق في التربة اللبنانية. ولم تستأثر الايديولوجيات الحديثة ولا المصالح الاقتصادية الحديثة الطراز، بالاهتمام الرئيسي للناخبين في اي مرة. وبدل ذلك، عادت التقاليد العائلية والطائفية الاقدم بكثير الى البروز من جديد، مرارا وتكراراً، عند موعد الانتخابات.

وكان المرشحون في الانتخابات النيابية يعتمدون بشكل رئيسي في حملتهم الانتخابية على نوع خاص من القواد او الزعماء المحليين او «المفاتيح»، كما كانوا يلجأون الى القوة احيانا لعرقلة مساعي منافسيهم.

ولا تختلف النشاطات التي يقوم بها الزعماء داخل الارياف والزعماء في المدن عن بعضها إلا بشكل بسيط. غير ان توجهات هذين النوعين من الزعماء كانت نتيجته دائما نحو ولاءات العشيرة او الطائفة. وفي امكان الزعيم الناجح الحصول على شهرة واسعة «كمفتاح» فعال في بعض الاحياء. ولذلك يتنافس المرشحون في الحصول على تأييده ودعمه من خلال تقديم عروض العمل والعقود اليه، من قبل الادارة المنتصرة في الانتخابات، اي في حال فوز الفريق الذي يمثلون.

والوضعية الناشئة عن استمرار نظام الزعامة في لبنان اختصرها بذكاء بحث وضعه عالم الاجتماع الاميركي «الفز ادوارد شيلز» في اواسط الستينات. لقد كتب شيلز في هذا الصدد:

«لا يستطع البرلمان اللبناني تثقيف الرأي العام اللبناني لسببين، أولاً لانه لا يستطيع المناقشة من اجل التوصل الى قرار، وثانيا لأنه ليس هناك جمهور في لبنان. هناك فقط ناخبون يتحددون من خلال ارتباطات ومعتقدات رئيسية، وبامكان المناقشة البرلمانية فقط ان تلعب دوراً ضيقاً في تحديد مصالحهم»[1].

ويستنتج «شيلز» في البحث ذاته، ان النظام السياسي في لبنان، بعد ٢٠ عاما من الاستقلال، مايزال هشا جدا، بالفعل. ويضيف ان هناك شرطين رئيسيين لابد من

توافرهما. لكي يتطور ذلك النظام ويصبح «نظاما ديموقراطيا حقيقيا». الاول هو «استمرار الازدهار اللبناني»، والثاني «همود الحياة السياسية في الشرق الاوسط».

هذه الكلمات التي كتبها «شيلز» نشرت في العام ١٩٦٦، بعدما بدأت الغيوم السوداء التي تسبق العاصفة تتجمع في سماء لبنان في كلا المجالين اللذين ورد ذكرهما، غير ان العاملين اللذين حددهما «شيلز» - اي الازدهار المحلي والهمود الاقليمي - لعبا دورا اساسيا قبل ٢٠ عاما في دعم عملية بروز لبنان المستقل، تلك العملية التي تميزت بنوع من السلاسة النسبية.

وكان بامكان المحيط الاقليمي للبنان، دائما كما لاحظنا في الفصول السابقة، ممارسة تأثير قوي على النظام السياسي المحلي، الذي برز داخل الجبل عبر القرون.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٦، كان المحيط الرئيسي للبنان في شرق المتوسط خاضعا لعملية تمحور واضحة بين الغرب والعرب. (تماما كما شهد في مرحلة سابقة، منافسة شديدة بين اوروبا الغربية والعثمانيين).

وفي العام ١٩٤٦، كانت بريطانيا تمثل القطب الغربي في المنطقة، اذ أن قواتها كانت مسيطرة على شرق المتوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن ثم بعد اشتراك بريطانيا في الغزو الفاشل للسويس خلال العام ١٩٥٦، حلت الولايات المتحدة بسرعة مكان القوة البريطانية. وبطريقة مختلفة قليلا عن الطريقة البريطانية، اصبحت اميركا تمثل بعد ذلك، الجهة الغربية في عملية التمحور داخل المنطقة.

واذا ما كان الاستقطاب الغربي قد سيطرت عليه دولة غربية اولا ثم حلت مكانها دولة اخرى، فان الاستقطاب العربي شغلته جهات عدة. وفي القرن السابق، شكلت المصالح الاوروبية التي واجهت العثمانيين في شرق المتوسط «اتفاقا اوروبيا» كان يعوزه عادة التناغم او بالاحرى الانسجام الداخلي. وبشكل مشابه كانت المصالح العربية التي صارت قطبا مهما بعد الحرب العالمية الثانية تؤلف ايضا تجمعا غير متناغم في بلاد العرب.

وكانت الدول العربية في المنطقة، في اواسط الاربعينات من القرن الحالي ماتزال في طور الخروج من الماضي الاستعماري الى مرحلة الاستقلال الوطني. وفي ايار (مايو) ١٩٤٥ كان لبنان احدى الدول الاعضاء المساهمة في تأسيس جامعة الدول العربية ومنذ الايام الاولى لاستقلاله، ارتبط لبنان على هذا الاساس «بالنظام» السائد بين العرب، وتأثر بالتالي بالتطورات الحاصلة داخله.

وبشكل مبكر، ظهر واضحا ان سوريا هي التي ستكون القوة العربية التي في إمكانها ممارسة التأثير الاكبر على لبنان. وكان هذا التأثير هائلا، ليس اقله بسبب الخناق الذي في إمكانها فرضه على المواصلات البرية المهمة للبنان مع الداخل العربي. (ومنذ العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٧٦، بقيت حدود لبنان الجنوبية مع اسرائيل مغلقة).

ولم تتردد الانظمة السورية المتعاقبة في اظهار النفوذ الذي تتمتع به في لبنان. وفي الفترات التي لم تكن فيها تلك الانظمة راضية عن السياسات المتبعة من قبل بيروت، كانت تظهر عدم رضاها من خلال اغلاق الحدود بكاملها. وكانت المنتوجات الزراعية اللبنانية المعدة للتصريف المربح داخل الاسواق العربية، تبدأ بالتعفن

والفساد وهي ماتزال على الارض او داخل القاطرات الضخمة المبردة.
وكان يتبين بالتالي انه من الافضل للحكومة في بيروت الاصغاء الى دمشق.
وتعقدت علاقات لبنان مع سوريا المستقلة اكثر لأن المعتقد الرئيسي الذي ساور الوطنيين السوريين زمنا طويلا كان ينطلق من اعتبار لبنان جزءاً لا يتجزأ من سوريا. واستمرت الانظمة السورية المتعاقبة بعد الاستقلال في المطالبة بدمج لبنان ايضا. ورددت اصوات عدة داخل لبنان اصداء ذلك الطلب.
واعرب السوريون عن موقفهم الايديولوجي من هذه المسألة، من خلال رفضهم الجازم اقامة علاقات ديبلوماسية رسمية مع بيروت. ومع ذلك استمروا على المستوى العملي، في التعامل مع الادارة اللبنانية بشكل واسع خلال العقود الاولى من الاستقلال اللبناني.
وكان واضحا ان سوريا هي النظام العربي الذي يتمتع باقوى تأثير على لبنان. لكنها لم تكن النظام العربي الوحيد المؤثر هناك. الحقيقة، كانت مصر، على مستوى منطقة شرق المتوسط ككل، اقوى بكثير من سوريا، وكانت هي ايضا تتمتع بوسائل عدة للتأثير على لبنان. وهكذا كانت سوريا ومصر الكمان الاول والثاني في جوقة النغم العربي بالنسبة الى لبنان ما بعد الاستقلال. وكما ساد السلام علاقات هذين الطرفين الخارجيين ببعضهما البعض، وكانت لهما قوة التأثير التي يتمتع بها القطب الغربي، حظي لبنان على الهدوء الاقليمي الذي يحتاج اليه. ولكن عندما كان يفتقد السلام في بعض علاقتهما، كانت المنافسة القائمة بينهما (وكذلك المداخلات الاضافية للانظمة العربية الاخرى كلها، والاقل قوة) تؤدي الى تنافر النغمات داخل لبنان، بشكل يذكر بأسوأ الايام التي مر فيها الاتفاق الاوروبي من قبل. (انظر الفصل الثاني).
آه كم كان لبنان محظوظا، اذاً، ان تتطابق السنوات الاولى من استقلاله مع الفترة التي لم يكن فيها اي واحد من الاقطاب الرئيسية في محيطه الاقليمي قادراً على القيام بسياسة هجومية هناك. وكانت بريطانيا التي احتلت مكانة قطب التأثير الغربي، تجد صعوبة في التكيف مع الوقائع الصعبة التي ميزت الحياة عموما فترة ما بعد الحرب، ولم تكن على الاطلاق متحمسة للقيام بمغامرات امبريالية جديدة. وما ان بدأ التناغم العربي في دوزنة آلاته الدولية في اواسط الاربعينات حتى سحقت معظم انظمته في الصراع العربي - اليهودي في فلسطين خلال العام ١٩٤٨. وقد خرجت الانظمة العربية من ذلك القتال مذلولة مرتبكة.
وقد تأثر لبنان هو ايضا بحرب ١٩٤٨. لكن تلك الحرب لم يكن لها عليه التأثير المزعزع والرهيب الذي تعرضت له كل من مصر وسوريا. ولقرون، كان لبنان يسير وفق نغمة سياسية منفصلة عن تلك التي عرفها جيرانه، على الرغم من استمرار تأثره بقوة بها.
والحقيقة، انه بدل من ان يعاني لبنان من الحرب، كما الحال بالنسبة الى شقيقاته العربيات، استفاد في المحصلة النهائية من عدم الاستقرار الذي مرت فيه تلك الدول في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات. فقد ابقى عدم الاستقرار الاتفاق بين الانظمة العربية ضعيفاً، في الوقت الذي كان تأثير القطب الغربي شرق المتوسط ضعيفا هو ايضا.

اكثر من ذلك، لقد ارسل عدم استقرار العرب خلال تلك السنوات دفقا من الرساميل العربية الهاربة في اتجاه لبنان. وقد وجد الرأسمال العربي الهارب من السيطرة المتنامية للدولة التي بدأت تهيمن على كل من القاهرة ودمشق وبغداد، ملجأً اميناً في الاسواق الحرة والراسخة في بيروت.

وامنت تلك الرساميل العربية الهاربة للبنان المستقل، خلال فترة ولادته، «الازدهار» الذي اعتبره شيلز في ما بعد عاملاً ضروريا من اجل النمو السلس للنظام الديموقراطي في البلاد. لقد كان هذا الازدهار نوعا اخر تماماً من انواع الفورة الاقتصادية، سيطر عليها المصرفيون وتجار الذهب وخبراء الاستثمار المحلي، الذين خبرهم لبنان في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات من هذا القرن. وفوق ذروة تلك الموجة من الازدهار بدأ لبنان المستقل تاريخه.

□ □ □

وفي العام ١٩٤٣، بدأ بشارة الخوري عهده كاول رئيس للجمهورية في لبنان مدعوماً من قاعدة شعبية واسعة. وقد فاز الخوري بالرئاسة اساسا، بسبب التحالف السياسي الذي اقامه، هو كمسيحي ماروني، مع رئيس وزرائه الزعيم السني رياض الصلح. وكان الصلح واحدا من المشتركين في وضع الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، الذي منح الموارنة والسنة المقامين الاول والثاني في سماء السياسة اللبنانية.

على اي حال لعبت تطورات عدة دورا في الحد من شعبية الخوري في نهاية فترة الاربعينات تقريبا. وتمحورت تلك التطورات حول اتهام بعض اصدقائه ومعارفه بكسب مبالغ ضخمة والاثراء خلال السنوات الاولى من عهده.

وفي العام ١٩٤٧، نظمت الجمهورية المستقلة الانتخابات البرلمانية الاولى. بعدها، اتهم بشارة الخوري باستخدام نفوذه الواسع من اجل ضمان انتخاب مجلس ملائم لطموحاته ومؤيد لها. وكان من المؤكد، ان يوافق المجلس بعد سنة تقريبا، على مشروع قانون يسمح للخوري بتجديد فترة رئاسته، التي كان من المفترض ان تنتهي خلال العام ١٩٤٩. هذا التحرك ابعد عن الخوري عدداً من مؤيديه بمن فيهم اقرب المقربين اليه سابقا، خصوصا كميل شمعون وهو عضو ماروني من الكتلة الدستورية الحاكمة كان يأمل في خلافته على كرسي الرئاسة.

وكان عدم الاستقرار في تلك الاثناء ينمو عبر منطقة شرق المتوسط، مما انكر على الامة (المولودة حديثا) والتي ماتزال في مرحلة الطفولة، المسيرة السهلة. وذلك خلال خطواتها الاولى في ميدان الاستقلال. وادى انسحاب بريطانيا من فلسطين العام ١٩٤٨، الى حرب شاملة، اعلن خلالها اليهود تأسيس دولة اسرائيل الجديدة.

وبما ان لبنان كان من الدول المؤسسة للجامعة العربية خلال العام ١٩٤٥، فقد تعرضت الحكومة اللبنانية لبعض الضغوطات للانضمام الى الدول العربية الاخرى التي ارسلت جيوشها في محاولة «لانقاذ» فلسطين العربية. لقد كان باستطاعة السلطات اللبنانية مقاومة تلك الضغوط. ولكن لم يكن بمقدورها منع اولئك اللبنانيين والمتطوعين الاخرين من شق طريقهم عبر جنوب لبنان للالتحاق بميادين

القتال ضد الدولة اليهودية الجديدة.

وخلال العام ١٩٤٩، كان لبنان من بين الحكومات العربية الاولى التي وقعت على معاهدة هدنة مع اسرائيل. ولكن الهدنة لم تؤمن عودة الاف الفلسطينيين العرب الى المناطق المحتلة من فلسطين، والذين انتهى بهم المطاف الى لبنان هربا من القتال الدائر في وطنهم وديارهم. ومعظم اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان والدول الاخرى المحيطة باسرائيل كانوا من المعوزين.

وخلال تجمعهم حول المدن الكبرى بحثاً عن عمل او معونة، بدأوا يتمركزون تدريجيا في مخيمات واسعة للاجئين تحيط بالمناطق المدينية الرئيسية، وتشرف على ادارتها وكالة انشأتها الامم المتحدة خصيصا لهذه الغاية تعرف باسم «الاونروا».

وفي آذار (مارس) ١٩٤٩، اطاح الجيش في سوريا بالنظام الدستوري القائم هناك. وهكذا انغمست جارة لبنان ذات الوزن الثقيل، في سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة استمرت عبر معظم فترة الخمسينات والستينات.

وبوحي من الاحداث التي وقعت في سوريا في تموز (يوليو) ١٩٤٩ حاول اعضاء ينتمون الى مجموعة تآمرية تدعى الحزب «السوري القومي الاجتماعي» تنظيم انقلاب ضد نظام الخوري في لبنان. لكن الانقلاب فشل. وعمدت الحكومة اللبنانية بعد ذلك الى حظر كل التنظيمات شبه العسكرية العاملة في البلاد، اضافة الى الحزب «السوري القوي الاجتماعي» واجبر هذا القرار جماعة «الكتائب اللبنانية» التي يسيطر عليها الموارنة وتنظيما سنياً شبه عسكري موازياً لتلك الجماعة، (النجادة) الذي اسسها النصولي وترأسها بعده عدنان الحكيم، على سحب تأييدها السابق للنظام.

وفي العام ١٩٤٩ ايضا قام كمال جنبلاط وهو شاب متحدر من جماعة الدروز الاقوياء في منطقة الشوف، بتنظيم اتباعه داخل «الحزب التقدمي الاشتراكي»، الذي ناضل بعنف من اجل تحقيق اصلاحات ادارية وسياسية. ومع حلول موعد الانتخابات البرلمانية التالية خلال العام ١٩٥١، كانت تلك القوى المعارضة والنافذة، المناوئة للرئيس، هي التي تركت اثرا واضحا على تركيبة المجلس الجديد.

كانت القوى المعارضة لنظام الشيخ بشارة الخوري ماتزال غير متجانسة، ولكن الكتل الرئيسية المناوئة له تحالفت في جبهة هشة غير متماسكة اطلقت على نفسها تسمية غير دقيقة الى حد بعيد، وعرفت بالجبهة الاشتراكية.

على اي حال، بدت رئاسة بشارة الخوري غير مهددة طوال الفترة التي استمر فيها معتمدا على دعم حليفه المسلم السني رياض الصلح. ومن ثم في صيف ١٩٥١، نجح متآمرون من الحزب السوري القومي في اغتيال الصلح اثناء زيارته الاردن.

وفي السادس عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢، كانت «الجبهة الاشتراكية الوطنية» على استعداد للتحرك. وكان الخوري يواجه سلسلة اخرى من الازمات الحكومية التي عرفها منذ اغتيال احد السوريين القوميين الاجتماعيين رياض الصلح ثأراً لاعدام الزعيم انطوان سعادة، عندما اعلنت الجبهة اضرابا عاما وطالبته بتقديم استقالته. وطلب الخوري من جهته من الجيش التدخل لانهاء الاضراب. غير ان قائد الجيش، وهو احد المتمردين من حكام لبنان السابقين من

امراء آل شهاب ويدعى فؤاد شهاب، رفض تنفيذ طلبه. وفي الثامن عشر من ايلول (سبتمبر)، قدم الخوري استقالته، وبعد خمسة ايام التأم المجلس وانتخب كميل شمعون لخلافته على كرسي الرئاسة.

ولد كميل نمر شمعون في دير القمر في الشوف العام ١٩٠٠. وكان ابوه في العام ١٩١٦ احد الذين نفاهم العثمانيون لاظهارهم نوعاً من التعاطف مع الفرنسيين. وعندما استعاد الفرنسيون نفوذهم في لبنان، بعد انتهاء الحرب العالمية، بات باستطاعة العائلة العودة الى البلاد. وقد انتخب كميل شمعون عضوا في مجلس النواب عن دائرة الشوف خلال السنوات الاولى من الانتداب الفرنسي العام ١٩٢٩. وحافظ على مقعده النيابي منذ ذلك الحين وحتى انتخابه رئيسا للجمهورية في العام ١٩٥٢، ومن جديد منذ العام ١٩٦٨، وحتى اوائل الثمانينات من هذا القرن. واثناء الازمات التي تعرض لها لبنان في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات كان شمعون اكبر زعيم رئيسي للموارنة سناً واطولهم باعاً، كما كان واحدا من اكثر المتعنتين والمتحمسين.

ولا يتحدر كميل شمعون في الواقع من احدى العائلات الحاكمة والعريقة في لبنان. ومنذ العام ١٩٥٢، كان معروفا اساسا بعلاقاته الوطيدة، التي تربطه، على الارجح، بالبريطانيين الاقوياء. وبقي سفيرا لبلاده في لندن منذ العام ١٩٤٤ وحتى العام ١٩٤٧، وعين بعد فترة وجيزة قضاها في الامم المتحدة، ممثلا للبنان في مجلس الجامعة العربية.

وخلال السنوات الست التي قضاها في الرئاسة، تبنى شمعون مواقف متطابقة جدا مع ميوله المؤيدة للغرب، على صعيد السياسة الخارجية. وفي العام ١٩٥٥، ايد قيام «حلف بغداد» وهو عبارة عن محاولة بريطانية استهدفت اقامة حلف عسكري مناوىء للسوفيات يضم الدول الواقعة على امتداد القطاع الاوسط للجناح الجنوبي للاتحاد السوفياتي. (غير انه لم يدخل لبنان في الحلف، خوفا من استثارة الرأي العام العربي).

وفي العام ذاته، اعرب عن عدم رضاه عن القرار الذي اتخذه الحاكم العسكري الجديد لمصر الرئيس جمال عبد الناصر والقاضي بتأميم قناة السويس. وعندما شنت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل حملة عسكرية ضد مصر في العام ١٩٥٦، قاوم الضغوط العربية التي استهدفت قطع العلاقات الديبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا.

تلك السياسات الخارجية كانت لها مضاعفات خطيرة على قدرة الرئيس شمعون على تسيير الشؤون الداخلية، اذ انها اثارت حفيظة جماعات كبيرة من الرأي العام المسلم في لبنان. اما بالنسبة الى المسلمين الشيعة فقد نجح شمعون نسبيا في المحافظة على تحالفات كافية مع زعمائهم الاقطاعيين مما ضمن له تأييد الاسرة الشيعية عموما. ولكنه اضطر وبسرعة الى مواجهة معارضة الجماعات السنية والدرزية ذات النفوذ الاقوى.

ولم يرث اي واحد من الزعماء السنة، الذين رشحوا انفسهم لخلافة رياض الصلح على رئاسة الوزراء بعد مصرعه، النفوذ الواسع ذاته الذي كان يتمتع به هو على الناخبين. وهكذا كان بمقدور شمعون ولفترة، الاختيار بين اربعة او خمسة

زعماء سنة من الدرجة الثانية لاستلام رئاسة الحكومة. ومنحه هذا الامر قوة كبيرة على «تفريق» رعاياه السنة «وحكمهم». وعلى سبيل المثال، عندما رفض شمعون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ الانضمام الى رؤساء الدول العربية في قطع علاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، قام رئيس وزرائه بتقديم استقالته. غير انه كان في استطاعة شمعون استبداله فورا بمرشح سني آخر لرئاسة الوزراء.

وكانت ثقة الاسرة السنية بنفسها على مستوى الرأي العام ـ الشارع السني ـ في تلك الاثناء تنمو وبشكل ملحوظ. وكانت تلك الثقة قد تعرضت بعد تفكك الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى لنكسة خطيرة. وعادت الى الغليان من جديد، خصوصا بعد وصول جمال عبد الناصر الى السلطة في مصر خلال فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، ومن ثم بفضل تحدي الزعيم المصري للقوى الاوروبية. وانجذب الرأي العام السني خلال تلك المرحلة، بما في ذلك قطاعات عدة كانت قد انتفضت في السابق مطالبة بالوحدة مع سوريا، نحو الزعيم الشاب والجسور في القاهرة، ونحو صوته الذي كانت تبثه اذاعة «صوت العرب».

وربما كان في استطاعة كميل شمعون على المستوى الحكومي الرسمي، صرف النظر وباستخفاف عن المطلب، الذي رفعه السياسيون السنة والقاضي بمشاركة المسلمين بشكل اوسع في الحكم داخل لبنان. ولكن ذلك المزيج من الشكاوى الداخلية والاعجاب بالناصرية وضع السنة في لبنان في مسار صدامي مع رئيس الجمهورية.

وعلى صعيد الاسرة الدرزية، اكتشف كمال جنبلاط خلال فترة وجيزة بعد انتخابات العام ١٩٥٢، ان انتصار الحليف المؤقت كميل شمعون لن يوفر له أي نفوذ اضافي. والحقيقة ان شمعون بدا مصمما على تحجيم جاره في الشوف وابعاده عن اي نفوذ فعلي خلال فترة رئاسته. وهكذا ضاعف جنبلاط مطالبه بتحقيق اصلاحات سياسية، وامضى السنوات التي كان شمعون موجودا فيها في السلطة يخطط للانتقام منه. ووضع شمعون المزيد من الملح على جراح جنبلاط، وذلك من خلال منح امتيازات سياسية جديدة لزعيم درزي يزبكي آخر، هو الامير مجيد ارسلان.

وتزعمت عائلة ارسلان في تلك الفترة قيادة الجناح «اليزبكي» للدروز، الذي يكن عداوة تاريخية للجماعة «الجنبلاطية».

وفي العام ١٩٥٧ برزت كل هذه التطورات الى السطح. وفي ايار (مايو) من ذلك العام، اعلن شمعون قبوله بمبدأ «ايزنهاور»، الذي تبنته الادارة الاميركية والقاضي بتقديم المساعدة العسكرية الى الحكومات الصديقة عبر البحار، في حال تعرضها لتهديدات خارجية. وكانت سوريا ومصر رفضتا بسخرية «نظرية ايزنهاور» واعتبرتاها موجهة ضدهما. ووضع قبول شمعون الصريح بذلك المبدأ لبنان في معارضة مفتوحة مع الدولتين العربيتين المؤثرتين والنافذتين داخل العالم العربي.

ولم يكن المؤيدون السنة للقومية العربية الطنانة، التي ينادي بها جمال عبد الناصر، وحدهم الذين انتقدوا شمعون على تركه هذا داخل لبنان. فقد ابدى جنبلاط من جهته ايضاً معارضة متطرفة وكذلك الحال بالنسبة الى عدد من الاصوات النافذة داخل الاسرة المسيحية. وداخل الاسرة المارونية، اعتبر البطريرك

بولس المعوشي، (الكاردينال فيما بعد)، بشكل صريح، انحياز الحكومة اللبنانية ضد سوريا ومصر بتلك الطريقة المفضوحة ضربا من الجنون. واتخذت شخصية مارونية بارزة من الشمال، حميد فرنجية، موقفا مشابها. وكان فرنجية واحدا من النواب السبعة الذين قدموا استقالاتهم احتجاجا على موقف الحكومة اثناء مناقشة «مبدأ ايزنهاور».

وانحصرت القواعد السياسية المؤيدة لشمعون، في تلك الفترة، في جماعتين مسيحيتين كانتا ماتزالان غريبتين عن اللعبة التقليدية اللبنانية المتعلقة بصراع الاقطاب على السلطة. وهاتان الجماعتان هما «حزب الكتائب اللبنانية» والمناوئون القدامى لبشارة الخوري الذين ينتمون الى «الحزب السوري القومي الاجتماعي».

وقد اكتسب «الحزب القومي» اسمه من التسمية التي اطلقها عليه الفرنسيون في الايام التي سبقت انتدابهم على لبنان قبل الحرب. ولكن التسمية المفضلة من قبل اعضاء الحزب انفسهم هي «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، غير ان اعضاءه في لبنان يعرفون باسم: «القوميون السوريون» او «القوميون» فقط.

تم تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في مطلع العام ١٩٣٢، من قبل مهاجر من الروم الارثوذكس (انطوان سعادة) كان عاد لتوه الى لبنان بعد فترة قضاها في اميركا اللاتينية. وكما يوضح اسم الحزب، يتمسك اعضاؤه بفكرة وجود امة سورية. وتضم الامة المذكورة السكان الاصليين لكل من سوريا الحالية ولبنان والاردن وفلسطين والعراق وقبرص واجزاء من تركيا تابعة لسوريا.

ويعتقد اعضاء الحزب الذين ينظرون الى مفهوم تلك الامة بما يقرب التمجيد والوقار، ان سائر الاهتمامات والمصالح الاخرى ينبغي ان تخضع لمحاولة تجسيد ذلك المفهوم بشكل سياسي كامل. ويعارض هؤلاء كلا من العروبة، والشيوعية، والطائفية، والفردانية، بعنف متساو، وكذلك الامبريالية البريطانية. ولكن فقط بصلابة اقل من الامبريالية الفرنسية. واحتفظ اعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، حتى اوائل الثمانينات بتحية على الطراز الفاشستي تقريبا عند القاء السلام الشخصي على بعضهم البعض، يرافقها هتاف طقسي هو «تحيا سوريا». وهم منظمون ضمن خلايا محبكة التنظيم (مفوضية ـ مديرية ـ منفذية ـ مجلس عمد ـ مجلس اعلى ـ مكتب سياسي ـ رئاسة الحزب).

وكانت القاعدة الرئيسية للحزب موجودة دائما تقريبا داخل لبنان، ولكن كانت للحزب ايضا مجموعات ناشطة في كل من سوريا وفلسطين المجاورتين. وفيما استقطب الحزب بعض الاعضاء من الاسر الدينية المتعددة والموجودة في المنطقة كلها، بقي الاشخاص الذين ينتمون الى الكنيسة الارثوذكسية يشكلون صلبه. والحزب المذكور هو وريث احد الميول الفكرية العريقة في الاسرة المسيحية اللبنانية. كما ورد ذلك في الفصل الثاني.

وكانت «الكتائب اللبنانية» ترى نفسها وريثة تقليد فكري لبناني اخر عريق، يدعو بالتحديد الى قومية لبنانية، ويفترض درجة من السيطرة المسيحية على لبنان.

واظهر «الحزب السوري القومي الاجتماعي» بشكل عريض مدى نفوذه في لبنان، عندما اغتال رياض الصلح خلال العام ١٩٥١. ولفترة طويلة بعد ذلك، بقيت «الكتائب اللبنانية» بالاحرى على هامش الحياة السياسية اللبنانية. فقد كانت

تعتبر في القرى المارونية خارجة على الانماط القديمة المتعلقة بالسلطة المحلية. كما كانت تعتبر بالنسبة الى علية القوم بين الموارنة في المدن انها بسيطة وفيها شيء من النهج العمالي. اما القاعدة الرئيسية لحزب «الكتائب اللبنانية» فقد كانت محصورة في الطبقات الوسطى والدنيا من الموارنة المتحضرين حديثا.

وخلال الخمسينات بدأ هؤلاء الذين قدموا الى المدن حديثا، ينمون عدديا بشكل سريع ويبتعدون ببطء عن الروابط السياسية التقليدية لقراهم.

واستنادا الى المساعدة القوية التي قدمها له الاعضاء التابعون لهذين الحزبين قام شمعون باعداد الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران (يونيو) ١٩٥٧. وخسرت الكتل والافراد المناوئة للرئيس بشكل ساحق، في تلك الانتخابات، وكان كمال جنبلاط ورئيس الوزراء الاسبق عبدالله اليافي، من بين عدد كبير من زعماء المعارضة الخاسرين الذين يتمتعون بشعبية واسعة. وقد فقد هؤلاء المقاعد التي احتلوها زمنا طويلا داخل مجلس النواب. واتهمت المعارضة الرئيس شمعون على الفور بالتدخل في عملية الاقتراع من اجل ايصال مجلس نيابي يقوم بتجديد ولايته الرئاسية، التي كان من المفترض انتهاء مدتها العام التالي.

وبعد حرمانهم من منبر فعال داخل المجلس، اتجهت بعض فصائل المعارضة نحو العنف. وباشر عدد من اتباع جنبلاط في الشوف في تفجير الطرقات والجسور. وفي بيروت، زعزعت بعض الانفجارات المجهولة الهدوء المسيطر على عدد كبير من الضواحي.

وفي شباط (فبراير) ١٩٥٨، تم اشعال شرارة اضافية داخل الوضع المتفجر في لبنان. ففي نهاية ذلك الشهر تقريبا، اتجه رسميون سوريون الى مصر من اجل مطالبة الرئيس جمال عبد الناصر باقامة وحدة بين البلدين. وعندما تم الاعلان عن تشكيل «الجمهورية العربية المتحدة» في الثاني و العشرين من شباط (فبراير) قفز نفوذ عبد الناصر في منطقة شرق المتوسط الى ذرى جديدة. وتضاعف التأثير الذي بات بامكانه ممارسته على لبنان، بشكل مذهل، بين ليلة وضحاها.

وبحكمة قام كميل شمعون، بتقديم التهاني الرسمية الى الرئيس جمال عبد الناصر بعد سماعه اخبار الوحدة. ولكنه في الوقت ذاته بدأ يستعد لمواجهة المطالب شبه الحتمية الداعية الى ضرورة انضمام لبنان الى الاتحاد الجديد. وشهدت الاسابيع التي تلت انتفاضات مؤيدة للوحدة بدأت بالتصاعد والانتشار عبر لبنان. وكان مصدرها بشكل خاص المدن الساحلية التي تسيطر عليها اكثرية سنية.

وبعد ذلك في اوائل ايار (مايو) ١٩٥٨، جرى اغتيال صحافي نسيب المتني ناشر صحيفة «التلغراف» اليومية وهو ماروني بارز مقرب من اوساط المعارضة، ووجه اصدقاؤه التهمة الى عملاء الحكومة والسلطة واعلنت المعارضة الهشة، التي شكلها رفض الزعماء الدروز والسنة، وشخصيات سياسية اخرى، من اجل خوض انتخابات السنة الماضية، اضرابا عاما وطالبت الرئيس بتقديم استقالته.. وبشكل شبه فوري تقريبا اشعلت الدعوة الى الاضراب مظاهرات عنيفة في مدينة طرابلس الشمالية التي تسيطر عليها غالبية سنية. ومع ارتفاع حدة المناوشات في طول البلاد وعرضها، قام مناصرو جنبلاط بمهاجمة القصر الجمهوري بالقرب من دير القمر. وما لبث ان تحول الاضراب العام الى انتفاضة وعصيان.

وشهدت الحرب الاهلية التي هزت لبنان خلال العام ١٩٥٨، قوى المعارضة تسيطر وبسرعة على معظم الاراضي اللبنانية. وحظيت الدعوة الموجهة الى الرئيس بتقديم استقالته على دعم تشكيلة واسعة من الشخصيات السياسية التي تنتمي الى سائر الاسر الطائفية داخل لبنان، بما في ذلك الطائفة المارونية.

وعلى الرغم من ذلك تشبث كميل شمعون الذي كان مقتنعا ربما وبصدق بأنه يقوم «بانقاذ الديموقراطية ذات الطراز الغربي في لبنان»، بالسلطة.

ومع اشتداد تهديد المعارضة للقوات الشرعية الخاضعة لاوامره، لم يعد بالامكان تقديم المساندة لشرعية شمعون وفي حالات عدة، الا بالاعتماد على الضغوط والغارات المتكررة التي كان يشنها مقاتلو «الكتائب اللبنانية» والحزب السوري القومي الاجتماعي ضد المتمردين.

غير ان الفتنة في العام ١٩٥٨ لم تشهد الانهيار الكامل للنظام السياسي في لبنان. وعلى مستوى المسرح المباشر للاحداث، يعود الفضل في ذلك الى «الحياد» الذي ميز موقف قائد الجيش فؤاد شهاب من القوى المؤيدة والمناوئة لشمعون في ميدان المعركة. ولكن على مستوى اعمق، تشير السهولة التي تمت بها اعادة تركيز الاجماع السياسي بين القوى السياسية المختلفة داخل البلاد ـ بعد انتهاء ولاية كميل شمعون في ايلول (سبتمبر) ـ الى استمرار فكرة تداخل الطوائف في لبنان.

عندما بدأ العصيان في ايار (مايو) ١٩٥٨، سقطت كل من صيدا، وصور، وطرابلس، بسرعة تحت سيطرة المتمردين. وانقسمت بيروت. وفق خطوط طائفية عريضة، فقد سيطر المتمردون على الاحياء السنية فيما خضعت المناطق المسيحية لاشراف الموالين للرئيس. وهزمت القوات التابعة لجنبلاط مؤيدي الرئيس شمعون في الشوف حتى بدا في مرحلة من المراحل، وكأن كل شيء جاهز لتقدمها المظفر من اعالي الشوف نزولا الى التلال المطلة مباشرة على مطار بيروت. وفي مناطق عدة منبسطة في البقاع وعكار نجحت قوات المتمردين بسهولة في احكام سيطرتها مدعومة في ذلك بمعونة لوجستية كانت تصلها عبر الحدود المشتركة، من سوريا.

ومنذ البداية اتهم شمعون ووزير خارجيته المؤيد للغرب، «الجمهورية العربية المتحدة» بتدبير العصيان متجاهلين تماما اسبابه الداخلية المتعددة. وجرى تقديم الشكاوى والاتهامات اللبنانية اولا الى مجلس الجامعة العربية، ومن ثم الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة في نيويورك. وفي الحادي عشر من حزيران (يونيو) قرر مجلس الامن ارسال بعثة من المراقبين الى لبنان عرفت باسم «اونوجيل» (مجموعة المراقبة التابعة للامم المتحدة في لبنان).

وفي اوائل تموز (يوليو) استطاعت «اونوجيل» ارسال اول تقرير الى مجلس الامن، اوضحت فيه ان اتهامات الحكومة اللبنانية وادعاءاتها ضد الجمهورية العربية المتحدة، «غير مثبتة». ولكن بسبب الوضع المعقد بلبنان لم يكن بامكان «اونوجيل» العمل بشكل فعال.

وفي الرابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٨، انحسرت الازمة اللبنانية فجأة تحت وطأة تطور اهم بالنسبة الى حياة المنطقة ككل. ذلك التطور كان الانقلاب الجمهوري الذي اطاح بالملكية المؤيدة لبريطانيا في العراق. وكان ملك العراق فيصل يعتبر دعامة اساسية في «حلف بغداد» المناهض للسوفيات. وقد اطلق على الحلف اسم

العاصمة العراقية. وخلال الانقلاب قتل الملك فيصل واعضاء عائلته، وسحلت جثة ولي العهد في شوارع بغداد، فيما حاول زعماء الثورة عبثا ضبط انفعالات الجماهير الغاضبة.

وفي اليوم التالي، قام الاسطول الاميركي الذي عمد منذ فترة الى تجميع سفنه الحربية في شرق المتوسط، بانزال الفي عنصر من قوات البحرية على الشواطىء الجنوبية لبيروت، بالقرب من المطار الدولي. وارتفع عدد هذه العناصر خلال الايام القليلة التالية الى ما مجموعه ١٥ الف جندي داخل لبنان.

واوضح الرسميون الاميركيون في ما بعد ان نشر تلك القوات له بالأحرى علاقة بالاحداث الجارية في العراق، واحتمال التدخل العسكري هناك او في الاردن المؤيد للغرب، اكثر من ارتباطه الظاهر باحداث لبنان. غير ان كميل شمعون بالذات هو الذي وفر الحجة المزعومة للانزال الاميركي في لبنان. فقد ارتعب الرئيس اللبناني عندما وصلته التقارير الاولى حول المصير الذي لقيه حليفه المقرب الملك فيصل. واستنادا الى مضمون «نظرية ايزنهاور» المثيرة للجدل، طلب شمعون على الفور من الولايات المتحدة التدخل في لبنان.

غير ان شمعون لم يفكر انه من الضروري ابلاغ قائد الجيش اللواء شهاب، بطلب المساعدة الاميركية. وفي السادس عشر من تموز (يوليو)، اتجهت بعض وحدات «المارينز» نحو بيروت ذاتها، لكنها وجدت طريقها مسدودا من قبل عناصر تابعة للجيش اللبناني. وعندما وصلته اخبار تلك المواجهة اسرع شهاب الى القصر الجمهوري في بعبدا، حيث وجد شمعون مع السفير الاميركي وهو يحاول اقناعه بضرورة الاسراع في ارسال قوات «المارينز»، من اجل حماية المنشآت الحكومية في بيروت.

وتلت ذلك مفاوضات تم خلالها تحديد المهمة الفعلية لقوات «المارينز» في لبنان، والكشف بوضوح عن طبيعتها. ونص الاتفاق النهائي الذي تم التوصل اليه في ذلك اليوم على دخول وحدات، محدودة الحجم، العاصمة اللبنانية بغية حماية السفارة الاميركية، والمنشآت الاميركية الاخرى. وسمح لوحدات اخرى صغيرة بدخول المدينة ايضا وتسيير دوريات في الاحياء التي تسيطر عليها الحكومة، ولكن دائما برفقة عناصر تابعة للجيش اللبناني.

واستنادا الى نصوص الاتفاق المذكور، جرى نشر قوات «المارينز» بالطريقة المتفق عليها، ومن دون وقوع اي حادث يذكر. ومن خلال تدخله في المفاوضات اوضح اللواء فؤاد شهاب للاميركيين ان قواتهم موجودة في لبنان بفضل موافقته على وجودها في الدرجة الاولى. وعلى هذا الاساس بات قائد الجيش الرجل الرئيسي الذي كان عليهم التعامل معه من اجل تأمين سلامة قواتهم في لبنان التي اوكلت اليها على مستوى المنطقة مسؤولية اوسع واهم من مجرد المحافظة على نظام كميل شمعون المهتز داخل ذلك البلد الصغير والممزق.

وعندما تم انزال «المارينز» في بيروت في اواسط تموز (يوليو) ١٩٥٨، قدم شمعون مكرها وعوده الاولى بانه لن يسعى الى تجديد ولايته الرئيسية التي كانت ستنتهي في اواخر ايلول (سبتمبر). غير ان الغالبية الساحقة من الشخصيات السياسية التقليدية في لبنان لم تكن مقتنعة بوعوده. وعلى هذا الاساس ظل السبب

الرئيسي لمعارضتها رئيس الجمهورية قائما.

وتوجه احد وكلاء وزارة الخارجية الاميركية، في ذلك الوقت، روبرت مورفي، الى لبنان محاولا ايجاد مخرج للمأزق السياسي الذي برز هناك منذ بدء انتشار قوات «المارينز». وتوصل بسرعة الى قناعة مفادها انه ينبغي على كميل شمعون عدم السعي الى تجديد ولايته، وايد خلافة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب له على كرسي الرئاسة. وهذا الموقف بالذات كانت قد تبنته قطاعات واسعة من المعارضة اللبنانية، (بينما مال البطريرك المعوشي الى اعادة الشيخ بشارة الخوري الى الحكم).

والملفت ان مجلس النواب ذاته الذي جرى انتخابه السنة الفائتة تحت رعاية شمعون، هو وحده الذي كان يتمتع بالسلطة الدستورية لانتخاب الرئيس الجديد. واقنعت الاحداث التي وقعت في النصف الاول من العام ١٩٥٨، عددا كبيرا من النواب بضرورة الابتعاد عن الطروحات المؤيدة تماما لشمعون، والتي نادى بها هؤلاء خلال الانتخابات التشريعية الماضية. وبعد فترة قصيرة من نزول قوات «المارينز» على شواطيء بيروت، لم يتردد حتى رئيس مجلس النواب عادل عسيران من اعلان احتجاجه، علما انه كان في السابق احد الحلفاء الرئيسيين للرئيس شمعون. واعتبر عسيران الانزال بمثابة «تعد على استقلال لبنان وسيادته».[٢].

وفي الرابع والعشرين من تموز (يوليو) تم على عجل تعيين موعد لانعقاد مجلس النواب من اجل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ولكن عددا من مؤيدي شمعون كان مايزال مترددا في محض ولائه التام لقائد الجيش فؤاد شهاب. وعلى هذا الاساس قرر عسيران تأجيل موعد الجلسة اسبوعا اخر. وكان ذلك كافيا لاقناع كميل شمعون ذاته ولو مكرها، بالقاء ثقله السياسي خلف ترشيح قائد الجيش. وضمنت المعارضة ضمنا لرئيس الجمهورية شمعون ـ عبر وساطة شهاب ـ البقاء في منصبه حتى الاشهر الاخيرة من ولايته.

والمدهش بالنسبة الى لبنان، ان العقبة الرئيسية التي كانت تحول دون انتخاب اللواء فؤاد شهاب كانت تردد المرشح المفضل نفسه في طرح ترشيحه لرئاسة الجمهورية. وبالتأكيد، كان شهاب قد لعب دورا سياسيا مقررا كقائد للجيش اثناء الاحداث التي وقعت في العام ١٩٥٢ وكذلك خلال ازمة العام ١٩٥٨. وربما كان شهاب مقتنعا، وعن حق وبصدق، انه لأهم بكثير ان يبقى العسكري القادر على صنع الرؤساء من ان يصبح رئيسا. (والحقيقة ان مساهمة قوّاد الجيش المتعاقبين، الذين لا يتمتعون بثقل حقيقي، في انهيار النظام اللبناني خلال الازمة التي عصفت بلبنان في نهاية السبعينات، تميل نحو تأييد هذه القناعة).

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٨، وافق فؤاد شهاب اخيرا على ترشيح نفسه لكرسي الرئاسة، ولكن فقط عشية الموعد المحدد لانعقاد جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب الرئيس الجديد. وكان فوزه في الانتخابات امرا محسوما وجرى انتخابه في اليوم التالي باكثرية ٤٨ صوتا. ولم يحصل منافسه ريمون اده، ابن رئيس الجمهورية الاسبق اميل اده، سوى على سبعة اصوات، مع وجود ورقة بيضاء في صندوق الاقتراع وتغيب عشرة نواب عن حضور الجلسة.

وفي الثالث والعشرين ادى شهاب القسم الدستوري كما كان محددا. واعلن في

اليوم التالي تشكيل وزارة برئاسة زعيم طرابلس الشاب رشيد كرامي. وكان كرامي هو المرشح الاول للقوى المناوئة لشمعون من اجل ملء ذلك المنصب. وضمت الحكومة الاولى التي شكلها ستة معارضين اخرين للرئيس السابق وشخصية واحدة بقيت محايدة خلال اسابيع العصيان.

وقد قبل مؤيدو شمعون السابقون على درجات متفاوتة مسألة انهزامهم، قبيل انتخاب شهاب. غير ان حكومة كرامي الاولى واجهت معارضة عنيفة من قبل حلفاء شمعون السابقين اي «الكتائب اللبنانية». وخشيت «الكتائب» ان تقوم القوى المؤيدة لجمال عبد الناصر باستغلال مركزها داخل الحكومة من اجل السيطرة على كامل البلاد، وحتى ربما دفعها للانضمام الى الوحدة المصرية السورية.

وكانت «الكتائب» وقتها مستاءة جدا من قضية اختطاف احد الصحافيين البارزين العاملين في جريدة الحزب (جريدة «العمل») وفي العشرين من ايلول (سبتمبر). اعلنت اضرابا احتجاجا ضد عمليات الخطف، وذلك في المناطق التي كانت تتمتع فيها بنفوذ قوي داخل بيروت الكبرى. وعند سماعها خبر تشكيل الحكومة وسعت نطاق اضرابها ومظاهراتها على شكل تحد مباشر لسلطة الرئيس شهاب.

وشهدت الاسابيع الثلاثة التي تلت تأليف الحكومة مجموعة كبيرة من اعنف الاحداث التي وقعت خلال العام العام ١٩٥٨ والاكثر دموية. واقحمت مناطق عدة في البلاد في اتجاهات طائفية. وتم خطف المتنقلين والسكان الموجودين في المناطق «المختلفة»، وغالبا ما كان المخطوفون يخضعون للتعذيب والقتل. واثبتت «الكتائب اللبنانية» انها قادرة على تفجير المخاوف الطائفية الضخمة. والمخفية، تحت سطح المجتمع الماروني، ورد المتطرفون المسلمون في بعض الاحياء على اعمال «الكتائب» بالمثل.

ومع حلول اواسط تشرين الاول (اكتوبر) كان فؤاد شهاب قد توصل الى حل. قضى بادخال «الكتائب» لاول مرة في الحكومة اللبنانية، وفي الرابع عشر من الشهر ذاته، اعلن كرامي تشكيل حكومة جديدة من اربعة وزراء ضمته وزعيماً سنيا اخر الى كل من مؤسس حزب «الكتائب» بيار الجميل والمرشح الرئاسي الذي فشل في الانتخابات ريمون اده.

وقام حزب «الكتائب اللبنانية» في ما بعد بالتهليل للحل المذكور، واعتبر بمثابة «ثورته المضادة». وعرفت الصيغة التي توصل شهاب من خلالها الى حل المشكلة الناشئة بصيغة «لا غالب ولا مغلوب». وتم دمج هذا المبدأ في الحياة العامة اللبنانية كانجاز اضافي. وبقي قائما وبمنأى عن اي تحد حتى العام ١٩٨٢.

وفي السابع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر)، وعلى هامش الازمة اللبنانية. غادر اخر جندي اميركي الاراضي اللبنانية، بعدما تم تحقيق الغرض الاوسع من انزال «المارينز» على شواطيء بيروت، على مستوى المنطقة ككل. وفي لبنان ذاته، سمحت المهارة الديبلوماسية للمسؤولين الاميركيين بابقاء قوات «المارينز» بعيدة عن اي تدخل مباشر في القتال الدائر محليا. وكانت خسائر تلك القوات خلال فترة وجودها في لبنان قتيلا واحدا، اصيب برصاص القنص.

وكانت رئاسة فؤاد شهاب بداية عهد جديد بالنسبة الى السياسة اللبنانية،

وحاول سليل الامراء السابقين، الذي احتل كرسي الرئاسة، تحقيق هوية وطنية جديدة غير مستندة الى مفهوم الولاء للزعامات الفردية. وفي السنوات الاخيرة، استخدم نعت «شمعوني» للدلالة على الاشخاص الذين مايزالون موالين لكميل شمعون. وكانت تسمية «شهابي» تدل في المقابل على الموالين للنظرة الشمولية المتعلقة ببناء الامة، والتي قرر الرئيس فؤاد شهاب السير وفقها وتنفيذها.

والعهد الشهابي الذي سيطر على لبنان يشمل في الواقع الفترة الرئاسية لفؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) اضافة الى الفترة التي قضاها الرئيس شارل حلو في كرسي الرئاسة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)، وهو خليفة شهاب وأحد مؤيديه. وخلال معظم تلك السنوات ـ او على الاقل حتى تاريخ وقوع التمزقات الاقليمية ابان الحرب العربية الاسرائيلية العام ١٩٦٧ ـ كان الهاجس الرئيسي للحكومة هو تجديد الهياكل السفلية للبلاد وتطويرها على المستويين الميداني والسياسي.

وليس ادل على المناقبية التي ميزت «الشهابية» اكثر من رفض شهاب نفسه ان يصبح محور الولاءات الشخصية. وفي العام ١٩٦٠، ادت الانتخابات التشريعية الجديدة الى احلال مجلس نيابي تسيطر عليه الاتجاهات الداعية الى «بناء الامة»، مكان المجلس السابق المعروف بميوله المؤيدة لشمعون. وبعد ادعائه انه انهى تحقيق اهدافه السياسية بشكل واسع، حاول الرئيس شهاب على الفور تقديم استقالته من منصبه، وهو امر غير معهود سابقا في النظام اللبناني. وانطلقت المظاهرات الموالية، وبسرعة، حول بيروت والمدن الكبرى متمنية على الرئيس البقاء في سدة الرئاسة. وامام هذا التأييد الشعبي الواسع قرر الرئيس شهاب اكمال فترة ولايته الرئيسية التي تمتد ست سنوات كاملة.

ومايزال من غير المعروف حتى الان اذا كان شهاب قد خطط عن قصد لتلك الاستقالة على الطراز المسرحي، خلال العام ١٩٦٠. ولكن من المؤكد ان ذلك التحرك ادى الى دعم مركزه في السلطة ووصايته الشعبية. وفي العام ١٩٦٤ اصر على عدم تمديد ولايته الرئاسية فترة اضافية.

ومع حلول ذلك العام، كانت «الماكينة الادارية» الموالية للرئيس شهاب قد احتلت معظم المراكز تقريبا. وشملت «الماكينة» المذكورة جهاز استخبارات عسكري موسع بشكل ملحوظ، كان يعرف حسب التسمية الفرنسية بـ «المكتب الثاني». وتركزت معظم عمليات ذلك المكتب، للأسف الشديد لغالبية السياسيين من الطراز القديم، على مراقبة نشاطات هؤلاء، والاشراف على تحركاتهم عن كثب. وكانت الطرق المتبعة من قبل شهاب ونهجه تحظى على درجة عالية من التأييد الشعبي ـ وكذلك فعالية المكتب الثاني ـ بحيث سمحت بانتخاب احد مؤيديه شارل حلو لرئاسة الجمهورية وبسهولة خلال العام ١٩٦٤.

وبغية تحقيق الاصلاحات الادارية الملائمة لمثله، اضطر الرئيس فؤاد شهاب الى الاعتماد وبشكل متزايد على الدعم السياسي لكتلتين سياسيتين بسبب قرب افكارهما في مجال عصرنة البلاد من افكاره ومثله. وادى ذلك الى نوع من التقارب المستغرب بين «الكتائب اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يتزعمه كمال جنبلاط. ومنحت «الكتائب» ولسنوات عدة بعد ثورتها« المضادة» العام ١٩٥٨، الرئيس شهاب قاعدة شعبية قيمة داخل الطائفة المارونية، بينما امن كمال جنبلاط

للرئيس تأييد عدد كبير من قوى التحديث داخل الطائفة الدرزية والاسر الاسلامية الاخرى.

وبرزت خلافات واسعة بين هذين الحزبين حول عدد كبير من القضايا المتعلقة بموقف لبنان على الصعيدين الاقليمي والدولي. وكانت «الكتائب اللبنانية» تعارض بشدة صبغ لبنان وتباهيه بالعروبة، وتأييد الانتشار السريع للناصرية والنفوذ السوفياتي، بينما كان الحزب التقدمي الاشتراكي يؤيد تلك التوجهات والطروحات.

وكان لبنان منذ العام ١٩٥٨، وحتى بعد اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية العام ١٩٦٧، بقليل، محظوظا، إذ انه كان موضع اتفاق غير رسمي بين اقوى قوتين مسيطرتين على شرق المتوسط في ذلك الوقت، اي مصر، والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من المخاوف التي ساورت بعض الشخصيات الموالية للغرب امثال كميل شمعون، والعاهل الاردني الملك حسين بن طلال، لم تؤد الاحداث الصاخبة التي وقعت خلال العام ١٩٥٨ في كل من العراق ولبنان الى دعم نفوذ جمال عبد الناصر في المنطقة، بشكل كبير. اذ سرعان ما تبنى النظام الجمهوري الذي ظهر في العراق موقفا علنيا معاديا لعبد الناصر. اما في لبنان، فقد بدا الاميركيون راضين بعض الشيء عن قبول النفوذ المتزايد الذي تمارسه الجمهورية العربية المتحدة على الحكومة هناك، شرط عدم اصرار زعماء الجمهورية على دمج لبنان في اتحادهم. (على اي حال، سرعان ما تعرضت خطط عبد الناصر الوحدوية مع سوريا الى بعض المشاكل، ووقع «الانفصال» بينهما خلال العام ١٩٦١).

وهكذا، تم تجنب الوقوع في اي مواجهة شاملة بين عبد الناصر والاميركيين في كل من العراق ولبنان. ويبدو ان كلا الطرفين كانا مقتنعين بان اي انهيار قد يتعرض له لبنان، لن يكون في مصلحة اي واحد منهما. ورأى الاثنان مباشرة خلال العام ١٩٥٨، الاحتمال الضخم الذي قد يؤدي الى وقوع مواجهة اقليمية واسعة بينهما، في حال تعرض الميزان الداخلي للبنان الى اي اختلال ولو بسيط.

وشهدت السنوات الممتدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٧ نوعا من التفاهم غير الرسمي ولكنه فعال، بين الولايات المتحدة ومصر، حول موضوع الحكم في لبنان. وبلغ نفوذ السفير المصري في بيروت من القوة بحيث صار يشار اليه، خلال تلك الفترة، وبنوع من المزاح، على انه «المفوض السامي». غير ان السفير الاميركي كان يتمتع بنفوذ مماثل، وان كان بشكل مستتر اكثر.

وهكذا، ضمنت رئاسة فؤاد شهاب تأييد القوتين، وابعدت مسألة التحالفات الاقليمية، بشكل واسع. عن جدول الاعمال الفعلي لمسرح الاحداث والشؤون السياسية الداخلية في لبنان.

وعلى هذا الاساس لم تحل الخلافات القائمة بين «الكتائب اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي على مستوى القضايا الاقليمية، دون توصل الطرفين الى اتفاق حول سياسات العصرنة التي كانت الحكومة اللبنانية تنوي تطبيقها في الداخل، وذلك حتى العام ١٩٦٧.

□□□

وكما سبق وذكرنا، كان الهاجس الاول للحكومات الشهابية المتعاقبة تطوير البلاد اقتصاديا. والواقع ان لبنان كان قد خبر تحولا تصاعديا ملحوظا على المستوى الاقتصادي، حتى قبل حصوله على الاستقلال العام ١٩٤٥. ويعود الفضل في ذلك في الدرجة الاولى، الى المصاريف التي كانت جيوش الحلفاء تنفقها، ومن ثم الى المبالغ الضخمة من الرساميل التي تدفقت على بيروت هربا من الاضطراب الذي بدأ يبرز وينتشر في مناطق اخرى من داخل العالم العربي.

وكانت حكومة كل من الرئيس بشارة الخوري والرئيس كميل شمعون قد شهدت استمرار هيمنة كبار رجال الاعمال ـ لاسيما اصحاب المشاريع التجارية والمالية ـ على الاقتصاد اللبناني، كما كانت قد تلاشت ومنذ زمن، صناعة الحرير التي جلبت الازدهار الى معظم اجزاء جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، بعد بروز منافسة شديدة من قبل منتجي الحرائر الارخص والالياف الصناعية الجديدة. غير ان الخبرة التجارية، والمالية، التي تعتبر تقليدا، والتي نمت خلال القرن الماضي، بقيت مستمرة.

واستطاعت تلك الخبرة الاستفادة من الفورة الاقتصادية التي رافقت الحرب العالمية الثانية، ووصول الرساميل العربية الهاربة من دولها. ومع اوائل الخمسينات من القرن الحالي تحولت بيروت الى مركز تجاري ومالي غطى منطقة واسعة شملت معظم الشرق الاوسط، وكذلك انحاء اخرى مترامية خلف حدوده. وكسبت العائلات التجارية الكبرى في بيروت مبالغ ضخمة عن طريق القيام بدور الوسيط في الصفقات والمعاملات التجارية والمالية. وكان في امكان التاجر في بيروت شراء القمح من شيكاغو وبيعه الى الكويت بعد تنظيم عملية الشحن البحري وتمويل الصفقة وضمانها، وذلك قبل الشروع في الاطلاع على مراسلاته في الصباح. واستنادا الى بعض التقديرات، كان ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من تجارة الذهب في العالم تمر عبر لبنان، مع حلول العام ١٩٥١. [٣]

واظهر كل من الرئيس الخوري والرئيس شمعون قدرة ملحوظة على الاستجابة الى الحاجات المتعلقة بالمصالح التجارية الواسعة والجديدة للبنان، وكانت لكلاهما، في الحقيقة، علاقات وطيدة بتلك المصالح. وخلال وجودهما في السلطة عمدا الى رفع الرقابة عن المبادلات الخارجية، وصادقا على القوانين التي ترعى سرية المصارف، واتخاذ خطوات مماثلة استهدفت تسهيل الحركة في الميادين التجارية والمالية.

وابدى الرئيس فؤاد شهاب هو ايضا بدوره اهتماما لابقاء لبنان مرتعا امينا للرأسمالية. لكنه ادرك ان العمليات الحرة للسوق الاقتصادية تعتبر غير كافية من اجل المحافظة على وحدة لبنان الى الابد.

كما هو الحال في سنغافورة وهونغ كونغ. كان لبنان مرتبطا بمناطق داخلية قادرة على ممارسة نفوذ قوي على نظامه. وخلال جولاته داخل البلاد، بصفته قائدا للجيش، اتيحت الفرصة امام شهاب لادراك ان تلك المناطق لم تكن على الاطلاق تحصل على حصتها من الثروة الجديدة للبلاد. وفيما كان الاعضاء البارزون في المجتمع البيروتي يلعبون دور الامتداد الثري للبذخ الدولي الجديد، بقيت قرى عدة في المناطق النائية، غير مرتبطة بشبكة الطرقات الوطنية. وكانت تعاني كذلك من فقدان تمديدات المياه العذبة، والكهرباء، والمدارس والمستشفيات.

وكان فؤاد شهاب مقتنعا ان احد الاسباب الرئيسية لاندلاع العنف في لبنان خلال العام ١٩٥٨ كان عائدا في جذوره الى الغضب المتفجر داخل المحرومين. وعلى هذا الاساس تركز جزء كبير من جهوده الرامية الى اعادة بناء الوحدة الوطنية بعد عام ١٩٥٨. وادت خطط شهاب المتعلقة بالاستثمارات العامة الى زيادة حصة الحكومة في الاستثمار الجديد الى ٣٠ في المائة، بعدما كانت نسبتها العامة لا تتعدى ١٥ في المائة قبل سنوات قليلة فقط.

وعمد من جهة اخرى، الى تأسيس مصرف مركزي لبناني جديد، من اجل الاشراف بشكل افضل على النظام المالي غير المضبوط. كما انشأ هيئة التخطيط المركزي واستقدم خبراء فرنسيين لاعداد خطة اقتصادية متكاملة. وربط كذلك القرى النائية بشبكة الطرقات الوطنية، وأزاد مخصصات المدارس الحكومية وبرنامج الضمان الاجتماعي والجيش.

واستقطب البرنامج الشهابي المتعلق بالانعاش الوطني. ولاء جيل جديد من بناة الامة في لبنان. ولكن هذا البرنامج واجه منذ البداية معارضة قطاعات عدة تابعة للتحالف القديم الذي ضم كلا من التجار والسياسيين المحافظين. ووصف احد المؤرخين الرواد ذلك التحالف انه «اوروليغارسية» رجال الاعمال[١]. ولاشك ان تلك الاوروليغارسية ازدهرت في عهد كل من الرئيس شهاب الذي لم يعتمد على تبادل المصالح السياسية والمحسوبية والنفوذ مع تلك القلة النافذة. كما فعل سلفاه. وبدل ذلك اعتمد على مبدأ تصريف الامور الذي تبناه المحدثون التابعون لكل من حزب الكتائب او الحزب التقدمي الاشتراكي وامثالهم، وكذلك على الاستخبارات العسكرية المعروفة باسم «المكتب الثاني».

ومن السمات البارزة التي لم يكن بالامكان تجنبها خلال العهد الشهابي في لبنان، شعور الشهابيين ان باستطاعتهم تحقيق اهدافهم وغاياتهم فقط من خلال ممارسة سيطرة واسعة على الحياة السياسية للبلاد. والاداة الرئيسية التي كان يأمل هؤلاء بلوغ اهدافهم بواسطتها كانت هي الاداة ذاتها التي استخدمها فؤاد شهاب لضبط مجال نفوذه الاضيق خلال وجوده على رأس الجيش. نجح شهاب في بناء تنظيم موثوق من عملاء الاستخبارات. وكان هؤلاء يطلعونه على اخر التطورات السياسية على المستوى الوطني، مما سمح له باخراج الجيش سالما من الازمات السياسية التي عصفت بلبنان خلال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨. وليس مستغربا اذن. ان يعتمد على الجماعة نفسها ويطلب مساعدتها من اجل تنظيم الادارة التي كان يسيطر عليها زبائن اسلافه ومؤيدوهم، بعدما تسلم منصب الرئاسة. وشعر الشهابيون طوال الفترة التي استمروا فيها في السلطة. انهم معرضون دائما لهجمات متكررة من قبل الاعضاء التابعين لاوروليغارسية رجال الاعمال.

وعندما نجح شهاب في القضاء على محاولة الانقلاب التي قام بها الحلفاء القدماء لشمعون في الحزب السوري القومي الاجتماعي، زادت مخاوف الشهابيين وباتت مبررة. وعلى هذا الاساس استمروا في الاعتماد على «المكتب الثاني»، من اجل التغلغل الى داخل المجموعات المشتبه بانها موالية للاوروليغارسية القديمة، وتنظيم مجموعات منافسة على مستوى الشارع قادرة على سحب التأييد الذي تتمتع به تلك الحفنة من رجال الاعمال الاقوياء، والمحافظة بشكل عام على سيطرة،

ثقيلة الوطأة، على النظام السياسي في لبنان.
ولو كانت مواجهة شهاب مع الجماعات التي كانت في السلطة سابقا من النوع السياسي، لكان الرئيس قد ضمن ربحها على الارجح. لكن برامجه الاقتصادية ألبت ضده، وبسرعة، طبقة التجار القوية. ولم يفهم هؤلاء لماذا ينبغي ان تؤمن الضرائب المستوفاة عن المبالغ الخيالية التي جنوها، النفقات الضرورية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في القرى النائية. وعارضوا مرارا التدابير المقترحة من اجل حماية الصناعات اللبنانية، التي كانت ماتزال في بداياتها، من منافسة السلع المستوردة التي كانت تشكل مصدر ثروتهم الهائلة وازدهارهم. وبات التهرب من دفع الضرائب تقليدا وطنيا تماما، كأكل «التبولة». وبقيت الاستثمارات الصناعية ضمن حدود ضيقة من النمو، على الرغم من النيات الحسنة لشهاب والرامية الى وضع اساس صالح للتطور الصناعي داخل البلاد وقابل للاستمرار.

□ □ □

واستطاعت الحكومات الشهابية تسجيل بعض النجاحات المحدودة على مستوى خططها الاقتصادية، فانشأت مطارا دوليا، وحسنت شبكة الطرقات، ووضعت تنظيما جديدا للبلديات. وباشرت في تنفيذ نظام حديث للري. وساهم البرنامج الخاص ببناء المدارس في منطقتين ريفيتين بعيدتين عن بيروت، في قلب البقاع وجبل عامل حيث يسيطر الشيعة، في زيادة عدد الطلاب المسجلين من ٦٢ الف طالب العام ١٩٥٩ الى اكثر من ٢٢٥ الفا خلال العام ١٩٧٣.
وبسبب استمرار اوليغارسية رجال الاعمال في عرقلة المساعي الحكومية، لم يستطع الشهابيون وضع سياساتهم الاقتصادية موضع التنفيذ بشكل كامل. ولكنهم استمروا في محاولاتهم المتكررة على هذا الصعيد حتى العام ١٩٦٧، متحدين السلطة المتجذرة التي كان يتمتع بها المتهربون من دفع الضرائب وتجار الذهب والمصرفيون وكذلك كبار التجار الاخرين.
ومع حلول العام ١٩٦٧، كان لبنان قد اجتاز ثلاثة عقود من الاستقلال، لم يتعرض خلالها جهاز الدولة كله ابدا، ولا مسألة الانفصال عن الانظمة المجاورة ولا طبيعته المستندة الى مبدأ تعدد الطوائف الى اي مساس. ولم يكن هذا الامر من دون مغزى على الاطلاق، لاسيما عند النظر الى الاحتمالات الهائلة التي كانت قائمة خلال تلك السنوات، امام نمو الحركات الانفصالية او الثورية داخل البلاد.
اكثر من ذلك نجحت البلاد في تجاوز محنتين داخليتين جديتين خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨.
ودلت الطريقة التي تم بواسطتها حل هاتين الازمتين، على مناعة الحدود التي رسمها الفرنسيون «للبنان الكبير» خلال العام ١٩٢٠، وقابليتها على الاستمرار حتى بعد انسحاب المخططين الاجانب من البلاد.
وفي العام ١٩٥٢، قرر تفاهم تم بين رجال الاعمال الموارنة والسنة انه ينبغي عدم حكم لبنان على اساس انه مجرد اقطاع خاص تابع لعائلة الخوري. ومن ثم خلال العام ١٩٥٨، اختار اسياد بيروت الكبار من السنة الوقوف بالاحرى الى

جانب صيغة لبنان بدل تأييد الجمهورية العربية المتحدة، ومن جديد تصدى نوع من الاجماع الماروني لحكم العائلة الواحدة. هذه القرارات كلها اثبتت انها حيوية جدا بالنسبة الى استقرار الوضع في لبنان.

وفي عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨، اضاف الدور الحكيم الذي لعبه فؤاد شهاب كقائد للجيش ثقلاً كبيراً الى القرارات الحكيمة عموما التي توصل اليها السياسيون الذين ينتمون الى الاسر الطائفية المختلفة داخل البلاد. واظهر شهاب حكمته مرة اخرى خلال فترة العهد الشهابي كلها التي امتدت من العام ١٩٥٨ وحتى العام ١٩٦٧.

خلال تلك السنوات، سعى الشهابيون الى ايجاد ميزان جديد بين المصالح المدينية الخاصة ببيروت والتقاليد الاقدم التابعة للجبل. ويتحدر كل من فؤاد شهاب وكمال جنبلاط الذي كان يعتبر واحدة من الدعامتين الرئيسيتين للنظام الشهابي، من عائلتين قديمتين ومحترمتين من عائلات الجبل. وكان كلاهما يبديان اهتماما خاصا بتطوير الحياة في المناطق الواقعة خارج بيروت. ولكن المصالح التجارية للمدينة كانت ماتزال قوية، مما اجبر كلا من شهاب وجنبلاط على التعايش مع تلك المصالح، على الرغم من ان ذلك التعايش قلما كان موفقا وسعيدا.

وقد انجزت الشهابية الكثير في لبنان. لكنها لم تكن قادرة على ايجاد حل نهائي لمسائل قاعدية عدة تتعلق بالسلطة السياسية والاقتصادية داخل لبنان. وفشلت كذلك في حل الازمة الناشئة بين «الجبل» و «المدينة»، وتلك الناجمة عن الهوة القائمة بين فاحشي الثراء من جهة وفقراء المدن والارياف من جهة اخرى. وفشلت الشهابية ايضا في استبدال الهوية الطائفية بولاء جديد للامة اللبنانية.

وبذل الشهابيون جهودا جبارة من اجل حل سائر تلك المشاكل المتشابكة. ولكنهم كانوا مايزالون بحاجة الى وقت اطول لذلك.

وهذا بالذات ما كانوا يفتقدونه. وتوقفت المعركة المستمرة بين الشهابيين ومناوئيهم في الداخل، بشكل مفاجىء وعنيف خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧. بعد نشوب حرب اخرى في الشرق الاوسط. وغيرت تلك الحرب انماط السلطة في طول المنطقة الواقعة شرق المتوسط وعرضها.

وزعزعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ جو الوفاق العام والهش السائد في المنطقة، وهو الذي كان سمح للشهابية بالازدهار في لبنان. وقد انهت الحرب المذكورة «الهدوء» الذي ميز الحياة السياسية في الشرق الاوسط، الذي اعتبرد ادوارد شيلز في بحثه ضروريا لتطور «نظام ديموقراطي اصيل» في لبنان. وخلال السنوات التي تلت ١٩٦٧ وضع عدم الاستقرار الذي ساد المنطقة نتيجة الحرب العربية ـ الاسرائيلية حدا نهائيا للعهد الشهابي في البلاد وحدد الاسس ذاتها التي تستند اليها الدولة الحديثة هناك.

غير ان تجربة بناء الامة التي اخذها الشهابيون على عاتقهم تركت اثرا مهما داخل لبنان. ولم تنجح الشهابية في مساعدة البلاد على الخروج من ازمة ١٩٥٨ فقط، بل قامت ايضا ببناء طابق ثالث في مجال الممارسة السياسية الوطنية فوق الصرح القائم على التقاليد القديمة لما بين الطوائف ودستور العام ١٩٢٦، والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. ومع حلول العام ١٩٦٧، كان جيل سياسي كامل قد نما وخبر

مباشرة وعن كثب قابلية الدولة اللبنانية الحديثة الطراز للبقاء والاستمرار.

وبعد العام ١٩٦٧ نشبت منافسات اقليمية حادة داخل لبنان وفوق اراضيه وعبره، وحوله، ولم يكن للشهابيين الوقت الكافي لحل تلك المسائل التي انفجرت داخل النظام البناني بشكل عنيف جدا.

ومرة اخرى انقضت فترة تميزت ببعض الامل بالنسبة الى النظام اللبناني وذلك من خلال تدخل الصراع القائم بين اطراف اخرى في المنطقة في وضعه.

حواشي:

(١) ادوارد شيلز، مطبوعات بندر، ١٩٦٦ ص ٣. الاستشهادات في المقطع التالي ماخوذة من الصفحة ١١ من الكتاب ذاته.

(٢) ورد في كوبني، ١٩٦١، ص ١٨

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٤) كمال صليبي، «لبنان في عهد فؤاد شهاب ١٩٥٨ - ١٩٦٤» في منشورة ميدل ايست ستاديز (لندن) نيسان (ابريل) ١٩٦٦، ص ٢١٤.

الفصل الخامس

١٨ شهرا من الحرب الأهلية ١٩٧٥ - ١٩٧٦

في بداية حزيران (يونيو) ١٩٦٧ زادت حدة التوتر بسرعة بين اسرائيل وجيرانها العرب. وامر جمال عبد الناصر بسحب القوات التابعة للأمم المتحدة، التي كانت مكلفة بمراقبة جبهة سيناء منذ اندلاع العداوات بين الطرفين في العام ١٩٥٦، كما فرض حصاراً بحرياً على الملاحة المتجهة نحو ميناء «ايلات» الواقع جنوب اسرائيل. وقام الطيران الاسرائيلي على اثر ذلك بشن غارات سريعة ضد القواعد الجوية المصرية والسورية على حد سواء، مما ادى الى تدمير سلاح الجو التابع لكلا الطرفين، وهو مايزال جاثما على الارض. وبعد سيطرة اسرائيل على المجال الجوي في المنطقة بكاملها، تقدمت الوحدات البرية الاسرائيلية بسرعة نحو المواقع الارضية في كل من الجبهة المصرية، والسورية، والاردنية. وخلال ستة ايام فقط كان كل شيء قد انتهى.

وفي نهاية الايام الستة، برزت اسرائيل بوضوح على أنها القوة الوحيدة، والاقوى، في الشرق الاوسط. وقضت بذلك على ميزان القوى الذي كان قائما، في السابق، بين مصر والولايات المتحدة، ومسيطرا على تلك المنطقة.

وعشية الهزيمة الفادحة، التي منيت بها مصر. كان على جمال عبد الناصر بذل جهود جبارة من اجل المحافظة على تماسك شعبه الذي كان يقدر، زمنذاك، بحوالي ٤٠ مليونا. ولم يعد بامكانه تحقيق احلامه وبسط نفوذه على المنطقة كلها.

اما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فقد كانت بعض سفنها الحربية تبحر بمحاذاة ارض المعركة في سيناء. ولكن خلافا للعام ١٩٥٦، لم تتدخل اميركا مباشرة من اجل التأثير على مجرى النزاع. وفي الحقبة الجديدة، والصعبة، من صراع القوى بين اسرائيل والعرب، التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، طرحت واشنطن نفسها حكماً محايداً بين الاطراف المتنازعة، بدل المشاركة مباشرة في صنع الاحداث.

وفي لبنان، اعلنت حكومة شارل حلو، تضامنها الشكلي مع الاطراف العربية المشتركة في الحرب. ولكنها حرصت على عدم زج الجيش اللبناني في المعارك الدائرة او السماح للجيوش العربية باستخدام الاراضي اللبنانية في جهودها ونشاطاتها الحربية.

على اي حال، لم يكن باستطاعة ادهى المفكرين الشهابيين، في ذلك الوقت، الحؤول دون المضاعفات المترتبة على الوضع السياسي الداخلي في لبنان من جراء الحرب. إذ ان المحيط الاقليمي الهادىء الذي خلا من اي تهديد وسمح بالتالي بابعاد القضايا الاقليمية عن طاولة البحث، والنقاش، في لبنان منذ العام ١٩٥٨، لم

يعد موجودا بعد حرب ١٩٦٧. ولم يعد بامكان «الكتائب اللبنانية» والجنبلاطيين على اثر تلك الحرب، تأجيل الخلافات العميقة القائمة بينهما في ما يتعلق بالقضايا الاقليمية، والتي وضعت جانبا لفترة من الزمن إبان العهد الشهابي، بغية التركيز على اعادة بناء الوطن.

ولم تعد القضية الاقليمية الرئيسية المطروحة، وبعمق، على النظام اللبناني بعد العام ١٩٦٧، تتعلق بمسألة الانحياز او عدم الانحياز الى جانب عبد الناصر، إذ ان الوضع على صعيد المسألة الاساسية، في ذلك الوقت كان مرتبطا بالوقوف الى جانب حركة الفدائيين الفلسطينيين او ضدها. وكانت تلك الحركة قد اعلنت عن نفسها عبر العمليات التي قامت بها بعد العام ١٩٦٧.

وفي طول العالم العربي وعرضه، بما في ذلك لبنان، عانت الجماهير العربية مباشرة خلال العام ١٩٦٧، الذل الذي لحق بالجيوش النظامية الجرارة التي امضت الحكومتان المصرية والسورية عقدا كاملاً في بنائها واعدادها. وشاركت هاتان الحكومتان والجيوش التابعة لها والجماهير العربية كلها في تذوق طعم المرارة الناجم عن الخزي العربي خلال تلك الايام المشؤومة.

ومن ثم، في الاسابيع والاشهر التي تلت الحرب، شهد العالم العربي كله بروز التأييد الشعبي الواسع لفكرة العمليات الفدائية ضد اسرائيل، التي اعيد طرحها مع عودة الحركة الوطنية الفلسطينية الى البروز مجددا. وكان الشعور العام هو ان العمليات الفدائية وحدها قد تكون غير كافية من اجل ترجيح كفة الميزان الاستراتيجي من جديد لمصلحة العرب. ولكنها على الاقل قد «تعيد الاعتبار الى العرب»، ذلك الاعتبار الذي فقدته الجيوش العربية النظامية ابان حرب ١٩٦٧ بشكل مشين.

وبرزت موجة من التأييد الشعبي للحركة الفدائية، التي كانت ماتزال في بداياتها، داخل لبنان كما في الدول العربية الاخرى. ولكن لبنان كان الدولة العربية الوحيدة التي اعربت فيها مجموعة مهمة ـ قسم من الموارنة ـ عن تحفظها ازاء الحركة الفلسطينية، بشكل علني ومنذ البداية. وهكذا جرى طرح المسألة الفلسطينية في صلب النظام السياسي اللبناني.

ولم يكن باستطاعة اللبنانيين، هذه المرة، وضع خلافاتهم حول تلك المسألة الحساسة جانبا، كما فعلوا سابقا خلال العام ١٩٥٧ بالنسبة الى «الناصرية». إذ ان الحركة الفلسطينية كانت موجودة داخل لبنان نفسه، بين اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم ربع مليون نسمة، ويشكلون على الاقل عشرة في المائة من المجموع العام للسكان داخل البلاد.

وفي اواخر الخمسينات، كان جمال عبد الناصر قد قبل بالحد، بعض الشيء، من طموحاته في لبنان مقابل نوع من النفوذ غير المحدد بدقة داخل البلاد. وكان قبوله مستندا الى واقع ان حركته الوطنية كانت تستند الى قاعدة شعبية متماسكة داخل مصر. غير ان اللاجئين الفلسطينيين كانوا يفتقرون الى مثل تلك القاعدة، لاسيما بعدما اكمل الاسرائيليون في العام ١٩٦٧ احتلالهم لفلسطين التاريخية بكاملها. ووجد مئات الالاف من الفلسطينيين الموجودين في لبنان وفي مناطق التشرد الاخرى ان العمليات الفدائية تمثل بالنسبة اليهم مسألة حياة أو موت.

وفي الاشهر التي تلت الحرب، بزغت الحركة الفدائية الفلسطينية بين اللاجئين الموجودين في لبنان. ونتيجة ذلك انفجرت القضية الفلسطينية بعنف داخل النظام اللبناني نفسه. وأدى ذلك الى انهيار الائتلاف الداخلي، الذي كان قد اقيم فوقه الصرح الشهابي داخل لبنان. وبعد ثلاث سنوات من انتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، خسر الشهابيون الانتخابات الرئاسية. وقام مزيج من القوى القديمة والجديدة الذي اطاح بالشهابيين عن سدة الحكم، بالقاء البلاد في خضم اكبر من الاضطرابات، وصل الى مرحلة التعقيد الرئيسية الاولى مع اندلاع الحرب الاهلية خلال العام ١٩٧٥.

ومع حلول العام ١٩٧٥، بدا وكأن الشهابية لن تكون الضحية اللبنانية الوحيدة لحرب ١٩٦٧. وخلال احداث العام ١٩٧٥ والاعوام التي تلت، تبين ان الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وحتى دستور ١٩٢٦، كأنما هما ايضا معرضان للخطر في لبنان. ولكن لابد اولا من العودة الى الوراء والنظر بدقة الى الاثر الذي تركته القضية الفلسطينية على لبنان وكيف دفعته الى ذلك الوضع الهش.

□ □ □

تجدر الاشارة اولاً الى ان اللاجئين الفلسطينيين هم في معظمهم من المسلمين السنة. وكانت ديارهم محط انظار المسلمين منذ ايام النبي محمد (صلعم). (وكانت تعتبر قبل ذلك، ارضا مقدسة بالنسبة الى اليهود والمسيحيين ايضا). وكان تأييد الاسر الاسلامية في لبنان للفلسطينيين في نضالهم من اجل العودة الى بلادهم، في المرحلة الاولى، شبه تلقائي. واظهرت الاحداث أن هذا التأييد قابل للاستمرار بشكل ملحوظ. وعلى سبيل المثال، لم تبدأ اعداد كبيرة من المسلمين الشيعة، بالوقوف ضد الفلسطينيين الا بعدما عمد الاسرائيليون في اواخر السبعينات الى ممارسة ضغوط مستمرة على المناطق الجنوبية في لبنان.

ولم يكن العامل المقرر بالنسبة الى القضية الفلسطينية في لبنان مرتبطا بهوية المواطن اذا كان لبنانيا او فلسطينيا، مسلما او مسيحيا، بقدر ما كان متعلقا في الدرجة الاولى بمفهوم كل شخص فيما اذا كان يعتبر نفسه عربيا أم لا. وكان معظم المسلمين «الشيعة» و «السنة» في لبنان يشعرون بشكل عفوي وتلقائي انهم عرب. وكذلك هي الحال بالنسبة الى كمال جنبلاط وعدد كبير من اتباعه ومؤيديه بين الدروز. وينطبق الشيء ذاته على المسيحيين من الروم الارثوذكس وقطاعات كبيرة من الاسر المسيحية في لبنان.

وبالالاف، بدأ اعضاء تابعون لتلك الاسر اللبنانية الاستعداد للانضمام الى التنظيمات الفلسطينية المختلفة التي شرعت في البروز والاعلان عن نفسها، وباعداد كبيرة ايضا عمد زعماء تلك الاسر والمجموعات الى الدفاع علنا عن حق الفلسطينيين في القيام بعمليات فدائية ضد اسرائيل انطلاقا من الاراضي اللبنانية. ونزل الوف المواطنين العاديين التابعين لتلك الجماعات، الى الشوارع مرارا وتكرارا بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥، للتظاهر بغية اجبار الحكومة اللبنانية المترددة على تبني موقفهم.

وقد ارعبت تلك التطورات الموارنة في المناطق التي يسيطرون عليها. وكانت

اتجاهات وتيارات فكرية تقليدية عدة بين الموارنة مناهضة تماما للوجـود الفلسطيني المسلح فوق الاراضي اللبنانية. وبغض النظر عما اذا كانت المسألة متعلقة بالرفاهية داخل جيل مسيحي بالكامل او «بلبنان الكبير» بمزيجه الطائفي، كان المفكرون الموارنة التقليديون مجمعين على ان ذلك الكيان ينبغي الا ينزلق في متاهة القضية الفلسطينية. وتحول هذا الاجماع الشعبي بعد فترة قصيرة، تلت العام ١٩٦٧، الى اجماع بين السياسيين الموارنة الرئيسيين.

ومارس الدعم الذي لقيه الفلسطينيون من قبل «الشارع المسلم» ضغوطا مستمرة على الزعامة الاسلامية الراسخة من اجل تأييد الوجود «الفدائي» في لبنان. ولكن في اواخر الستينات كان الزعماء الراسخون في الاسرتين الشيعية والسنية قد بدأوا يشعرون بشكل متزايد بأن من مصلحتهم المحافظة على سلسلة من التحالفات مع الزعماء الموارنة. هذه التحالفات بالذات ـ أكانت تابعة لفلك الماكينة الشهابية او للفلك المناهض لها ـ هي التي حافظت على تماسك لبنان. وابقت الارباح الهائلة متدفقة على صناعة الخدمات الكثيفة والمتمركزة في بيروت.

وهكذا، وجد الزعماء المسلمون انفسهم في صلب المعضلة مادام الوجود الفدائي الفلسطيني في لبنان يشكل قضية متفجرة داخل الوضع السياسي اللبناني. وفضل عدد منهم، لاسيما اصحاب الزعامات الاقطاعية داخل الطائفة الشيعية، المحافظة على علاقاتهم وروابطهم القائمة مع اندادهم الموارنة. اما الزعماء الاخرون، امثال جنبلاط فقد انحازوا الى جانب الزعامة الفلسطينية. غير ان غالبية الاسياد السنة من الطراز القديم وجدت نفسها محصورة في الوسط غصبا عنها، فاقدة القدرة على الحركة نتيجة الضغوط التي كانت تمارس عليها.

وكان على اولئك الاسياد السنة التحرك بفعالية في اي اتجاه. كان عليهم اما دعم تحالفهم مع الموارنة او زيادة تأييدهم ومساندتهم للفلسطينيين وذلك الشلل الذي اصاب الزعامات السنية التقليدية في السنوات التي تلت ١٩٦٧ اضر بالنظام اللبناني بشكل اعمق من الضرر الذي لحق به نتيجة «مجرد» انهيار الحلف الشهابي الذي استمر قائما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠ داخل لبنان.

وكان من الممكن دائما تصور قيام ائتلاف حاكم جديد مكان الصيغة الشهابية. غير ان الشلل الطويل الامد الذي اصاب الزعامات السنية التقليدية بعد العام ١٩٦٧ طال صلب نظام الميثاق الوطني وبشكل كامل ذلك الميثاق الذي استند اليه استقلال البلاد في ذاته. علما ان الزعماء السنة كانوا احد الطرفين الرئيسيين اللذين اتفقا على الميثاق المذكور منذ العام ١٩٤٣ ووقعا عليه. وفتح الشلل الذي اصابهم المجال امام بروز قوى سياسية جديدة لم تكن مطروحة من ضمن تصور الميثاق الوطني او بالضرورة متلائمة معه.

واول المرشحين لملء الفراغ الذي خلفه ذلك الشلل كان الزعيم الدرزي كمال جنبلاط. ويتحدر الزعيم الدرزي من عائلة جنبلاط القوية التي سيطرت على السياسة الدرزية منذ القرن السابع عشر. وكان الاب حين ولادة الابن، حاكما للمنطقة الدرزية في الشوف، وقبل ذلك التاريخ بشهرين كانت القوات البريطانية والفرنسية قد انتزعت لبنان من ايدي العثمانيين خلال العام ١٩١٧. وبعد اربع سنوات، اغتيل الوالد، وجرى الدفاع عن حق الفتى الصغير في خلافة والده على

كرسي الزعامة الدرزية، بعنف خلال السنوات التي تلت، من قبل والدته السيدة نظيرة، التي عرفت بالقوة والذكاء.

وانتخب كمال جنبلاط نائبا عن الشوف قبل بلوغه السادسة والعشرين، في العام ١٩٤٣. وبعد ثلاث سنوات عين وزيرا، وهكذا استطاع اللحاق في السباق السياسي الرسمي الجاري على المستوى الوطني، بجاره الاكبر سنا كميل شمعون، علما انه بزّ شمعون منذ الولادة من حيث النفوذ العشائري والقبلي داخل الشوف.

وشكلت العلاقات القائمة بين الجارين قضية ثابتة في مجال السياسة اللبنانية حتى مصرع كمال جنبلاط العام ١٩٧٧. وكان جنبلاط يعتبر الزعيم الاقوى داخل الطائفة الدرزية، بينما كان شمعون سياسيا مارونيا ماكرا ويتمتع بقاعدة وطنية اعرض من قاعدة منافسه. وكانت مساندة جنبلاط خلال العام ١٩٥٢، عاملا مهما في نجاح شمعون في الاطاحة بالرئيس بشارة الخوري واخراجه من القصر الجمهوري. واسهمت معارضت جنبلاط في ما بعد في الاطاحة بشمعون نفسه. واستطاع جنبلاط من ثم خلال العهد الشهابي تقوية قواعد السلطة والنفوذ التابعة له بفضل ارتباطه شبه الثابت بالحكم القائم.

ولم يكن كمال جنبلاط على الاطلاق مجرد سياسي لبناني آخر بين انداده السياسيين. كان كمال انتقائيا. حيوياً، ومعقد الشخصية غالبا، وقد اسس فيما بعد اداة قوية التنظيم قاعدته، (التي هي في معظمها من الدروز)، من ضمن المناورات المعقدة للنظام الانتخابي، خلال السنوات الاولى من استقلال لبنان.

ولكن جنبلاط بقي دائما متحمسا لتحقيق المزيد بواسطة الحزب الذي يتزعمه. كان يريد توطيده كحزب اشتراكي اصيل على الطريقة الاوروبية الغربية. وحاول في تلك الاثناء تحقيق نوع من المصالحة بين ادواره المتناقضة كزعيم اقطاعي وقائد اشتراكي من خلال ادخال بعض التدابير التعاونية المعقدة بينه وبين مستأجري الاراضي المملوكة من عائلة جنبلاط والمستخدمين العاملين في المصانع التي تملكها العائلة المذكورة ذاتها.

وانكب الزعيم الدرزي النحيل على تشكيلة واسعة من الاهتمامات الفكرية بنوع من التفاني، وفي ميادين متنوعة شملت النظرية الاشتراكية والاداب الفرنسية والصوفية الهندية. واعتاد الدروز المحافظون على استضافة تشكيلة متنوعة ومختارة من المتخصصين في تلك الميادين والمجالات المختلفة. ومع ارتفاع منزلة جنبلاط على المسرح السياسي العربي اصبح وسيطا مقيما في سائر انواع الخلافات التي كانت تنشأ داخل العالم العربي وخلف حدوده.

وبعد حرب ١٩٦٧، وقف جنبلاط الى جانب الفدائيين الفلسطينيين واصبح حليفا قويا لهم. وبقي حتى العام ١٩٧٠، مؤيدا للنظام الشهابي في لبنان. (وهناك، على ما يبدو بعض الدلائل التي تشير الى ان هذين الموقفين اللذين قام جنبلاط بتبنيهما لم يكونا متناقضين تماما. اذ ان الاستخبارات العسكرية الشهابية ذاتها، كانت خلال فترة معينة من الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠، تقدم نوعا من الدعم الخفي الى الفدائيين، من اجل تقوية مركزها في الصراع الدائر على السلطة بينها وبين المتطرفين الموارنة[1]، وعلى هذا الاساس لم يكن تصرف جنبلاط حتى ذلك الوقت متعارضا تماما مع الغايات والاهداف الشهابية).

وحظي جنبلاط من خلال دعمه الفلسطيني بعد العام ١٩٦٧، على تأييد واسع من قبل الاسرة الاسلامية اللبنانية. وبعد فورة التأييد الاسلامية للفلسطينيين التي تلت العام ١٩٦٧ مباشرة، اعرب عدد كبير من السياسيين المسلمين الاخرين، عن تأييده اللفظي للفدائيين. غير ان معظم الناشطين السياسيين داخل الاسرتين السنية والشيعية شعر بالتحفظ الشديد الذي يساور الزعماء المسلمين التقليديين حيال هذه القضية، اضافة الى قضايا اخرى كانت قد بدأت تثير اهتمامهم خلال تلك الفترة.

والحقيقة، بدت القضية الفلسطينية والقضايا اللبنانية الداخلية، خلال الازمات الحكومية التي نكب لبنان بها منذ العام ١٩٦٨ وما بعده، كأنها متشابكة يصعب فكها عن بعضها البعض او فصلها داخل لبنان.

ورفع الطلاب الراديكاليون داخل حرم الجامعة الاميركية العلم الفلسطيني خلال الاضرابات التى اعلنوها ضد ادارة الجامعة. وفعل الشيعة الشيء نفسه احتجاجا على الغارات الانتقامية الوحشية التي قام بها الاسرائيليون ضد جنوب لبنان. ورفع عمال المصانع في لبنان ايضا البيرق الفلسطيني احتجاجا على ارتفاع نسبة التضخم في بيروت.

ودفعت تلك الحركات المتنوعة وحركات اخرى مساوية لها في اتجاهاتها وميولها الراديكالية سلسلة كاملة وجديدة من الزعامات الراديكالية الى البروز داخل الاسر الشيعية والسنية في لبنان ابتداءً من العام ١٩٦٨ وما بعد.

وتخلى جيل سياسي كامل وجديد، عمليا، عن الزعماء التقليديين وتبع الزعماء الجدد الذين اتخذوا مواقف راديكالية حيال القضايا الداخلية وكانوا مؤيدين لـ «منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلى مستوى الافكار، كان هؤلاء الزعماء يطرحون تشكيلة واسعة ومتنوعة من الاراء ووجهات النظر، بغض النظر عن انتمائهم «الناصري» او «اليساري» او «الاسلامي المتطرف». وكان يجمعهم فقط تأييدهم الصريح لمنظمة التحرير والتحدي الراديكالي للوضع القائم بالنسبة الى النظام السياسي اللبناني.

وفي العام ١٩٦٩، بات بامكان جنبلاط الجمع بين مختلف هذه التنظيمات الراديكالية الى جانب «الحزب التقدمي الاشتراكي»، ضمن تحالف اطلق عليه اسم تحالف «الحركة الوطنية اللبنانية». وبفضل الجماعات المنضوية تحت لوائها، كانت تلك الحركة تتمتع بتأييد واسع النطاق داخل معظم الطوائف الرئيسية في لبنان، باستثناء الطائفة المارونية، وهكذا وفرت «الحركة الوطنية اللبنانية» لجنبلاط اداة قوية وفعالة استطاع بواسطتها تنظيم المؤيدين والانصار على مستوى الوطن بكامله.

وكان كمال جنبلاط في موقع فريد، وربما كان محفزا بشكل فريد ايضا لشد التحالف الراديكالي الى بعضه البعض. وكان مايزال هو بالطبع، جزءاً مهما من الوضع السياسي القائم خلال فترة الستينات وسمح له مركزه داخل الحكومات الشهابية المتعاقبة، وتلك التي شكلت بعد العهد الشهابي، بمنح حماية مهمة الى اعضاء تلك التنظيمات الراديكالية. وفي العام ١٩٧٠، مثلا، استطاع رفع الحظر المفروض على نشاطات الحزب الشيوعي اللبناني.

ولكن على الرغم من ان جنبلاط كان جزءاً من الوضع القائم في لبنان في اواخر الستينات، فانه لم يشعر ابدا ان عليه الالتزام به كليا. اذ ان الامتيازات المنبثقة عن وضعه العائلي ومركزه داخل الطائفة الدرزية، كانت اقدم بكثير من «الشهابية» في لبنان ومن «الميثاق الوطني» و «الدستور اللبناني» المعاصر. لقد كان جنبلاط حليفا قيما بالنسبة الى الشهابيين، وقد حقق هو من جهته مكاسب عدة من خلال تحالفه معهم عبر السنين. ولكنه لم يشعر اطلاقا ان عليه ان يكون وفيا لنظام «الميثاق الوطني» الذي استند اليه، صرح الشهابية في لبنان.

وكان باستطاعة جنبلاط دائما، وفق القوانين التي تتحكم بالميثاق الوطني، ان يكون صانع الرؤساء الرئيسي، كما حدث منذ العام ١٩٥٢. ولكنه كان يدرك انه لا يستطيع ان يكون هو نفسه الرئيس. لكونه غير ماروني. وعلى هذا الاساس بقيت هناك علامة استفهام كبرى حول دوافعه ونياته الكامنة وراء مطالبته المستمرة «بعلمنة النظام اللبناني».

هل كان ذلك المطلب يستهدف التحديث فقط، كما كان يدعي؟ ام انه كان جزءاً من جشعه للسلطة والذي يصعب انكاره؟

هل كان ذلك المطلب مجرد وسيلة تسمح له بالوصول الى سدة الرئاسة في لبنان في يوم من الايام؟

الحقيقة انه من الصعب جدا الاجابة بشكل اكيد عن هذه التساؤلات. لكن هذه التساؤلات كانت تعتبر دائما التهمة المفضلة الموجهة الى جنبلاط من قبل اعدائه السياسيين وما اكثرهم.

وبغض النظر عن الدوافع الشخصية والحقيقية للزعيم الدرزي، يبقى هناك واقع ليس في الامكان انكاره، وهو تزايد نفوذه المستمر في السنوات التي تلت ١٩٦٧، خارج الطائفة الدرزية وابعد من نطاقها. وكان راسخو الجذور من اسياد السياسة داخل الاسرتين الشيعية والسنية الضحايا الرئيسيين للنمو السريع الحاصل في عدد مؤيدي جنبلاط وانصاره.

□ □ □

ولم يمض وقت طويل على صمت مدافع حرب الشرق الاوسط العام ١٩٦٧، حتى برزت المؤشرات الاولى على تلك التطورات. وفي اوائل العام ١٩٦٨ نظم الفدائيون الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيون مأتما عاماً ومهيباً لأول شهيد لبناني يسقط خلال عمله مع الفدائيين (وكان الشهيد في الواقع مسيحياً). ومن خلال تأثره بالتأييد الحماسي للفدائيين داخل لبنان، لم يتردد حتى رئيس الوزراء اللبناني وقتها عبدالله اليافي، في الاعلان صراحة ان على لبنان رفع اجراءات الحظر كلها المفروضة على النشاط الفدائي فوق الاراضي اللبنانية.

وفي العام ١٩٦٨ كانت البلاد على ابواب الدخول في جولة جديدة من الانتخابات النيابية. وشعر زعيم «حزب الكتائب اللبنانية» الشيخ بيار الجميل بموجة الاستياء تتفاعل داخل صفوف الموارنة ازاء الصلاحيات المتزايدة للفدائيين الفلسطينيين في لبنان. وقام على الاثر باتخاذ اهم قرار له منذ العام ١٩٥٨، اي الابتعاد عن نظام الحكم الذي تميز موقفه في ذلك الوقت بصيغة توفيقية ازاء التهديد الفلسطيني

للبنان حسب رأيه. ودفع الجميل كتلة «الكتائب» الى خوض الانتخابات ضد المؤيدين الشهابيين للرئيس حلو، واقامة حلف جديد مع «حزب الاحرار» الذي يتزعمه الرئيس الاسبق كميل شمعون والكتلة الوطنية اللبنانية بقيادة عميدها ريمون اده.

جمع هذا التحالف اهم ثلاثة زعماء سياسيين داخل الطائفة المارونية وعرف باسم «الحلف الثلاثي». والملفت ان الحلف المذكور حظي على تأييد البطريرك الماروني الكاردينال بولس المعوشي. (والمعلوم ان المعوشي كان قد تصدى خلال العام ١٩٥٨ للرئيس شمعون، وحجب عنه بالتالي الجزء الاكبر للشرعية التي كان يبحث عنها داخل الطائفة المارونية). وكان انضمام «الكتائب اللبنانية» الى الحلف المناهض للشهابية بالاهمية ذاتها. اذ انه كان مؤشرا على انهيار الدعامة الاولى بين الدعامتين السياسيتين الرئيسيتين والتقليديتين للشهابيين.

وفشل «الحلف الثلاثي» في تأمين غالبية برلمانية في مجلس النواب بعد الانتخابات التشريعية التي جرت العام ١٩٦٨ ضد الماكينة الشهابية الدقيقة التنظيم. ولكنه نجح في تحقيق مكاسب عدة سمحت له باجبار الرئيس حلو واتباعه الشهابيين على الاصغاء الى مطالبه.

وفي نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، تدخل الاسرائيليون مباشرة في لبنان، ولأول مرة على نطاق واسع، من اجل اجبار الحكومة اللبنانية على تقييد النشاط الفدائي المنطلق من اراضيها، وبعدما اطلق الفدائيون الفلسطينيون بعض الصواريخ على طائرة مدنية اسرائيلية كانت جاثمة على مدرج مطار «اثينا»، قام الاسرائيليون بالرد على تلك العملية، بانزال وحدات كوماندوس في مطار بيروت وتفجير ما لا يقل عن ١٢ طائرة مدنية تابعة لشركة «طيران الشرق الاوسط».

وبعدما انسحبت قوات الكوماندوس الاسرائيلية من دون وقوع اي اصابة في صفوفها، طرح الفلسطينيون ومؤيدوهم اللبنانيون تساؤلات غاضبة حول كيفية سماح الحكومة بتعرض أمن لبنان وسلامته للخطر بهذا الشكل. واتهم هؤلاء الحكومة اللبنانية بالتآمر مع الاسرائيليين في شن تلك الغارة على مطار بيروت. واجبرت المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين التي تلت تلك الحادثة، رئيس الوزراء عبدالله اليافي على تقديم استقالته. وهكذا غرق لبنان منذ بداية العام ١٩٦٩ في اول سلسلة من الازمات العميقة والمتعلقة بالفلسطينيين. وشهد الرئيس شارل حلو تدهورا ملحوظا في سلطته خلال السنتين الاخيرتين من ولايته، اذ ان الحلف السياسي الشهابي كان يخرج بعد كل مواجهة جديدة اضعف من السابق. واستمرت «القضية الفلسطينية» في زعزعة اسس النظام السياسي الدقيق في لبنان حتى اندلاع الحرب الاهلية في العام ١٩٧٥.

□□□

خلال صيف ١٩٦٩ تصاعدت المناوشات بين الجيش اللبناني والفلسطينيين. واقترح رئيس الوزراء الجديد رشيد كرامي ـ وهو نصير شهابي قديم ـ ان تقوم قيادة الجيش بالتنسيق مع «منظمة التحرير الفلسطينية» في مجال العمليات بدل الاقتتال فيما بينهما. واصر السياسيون الموارنة لأشهر عدة على رفضهم تذويب

السيادة اللبنانية بهذه الطريقة، وايد الرئيس شارل حلو علنا موقفهم. غير ان كرامي اصر من جهته على ضرورة «التنسيق» بين الطرفين، واعلن اخيرا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ رفضه تشكيل حكومة من دون الاخذ بهذا المبدأ.

وعمد شارل حلو الى حل ازمة الحكومة الجديدة من خلال الموافقة على مطلب رشيد كرامي. وتم ارسال قائد الجيش اللبناني بسرعة الى القاهرة، من اجل التفاوض والتوصل الى اتفاق مع الرجل الذي تسلم في وقت سابق من تلك السنة رئاسة «منظمة التحرير الفلسطينية» التي لم يكن قد مضى على تأسيسها اكثر من خمس سنوات، اي ياسر عرفات.

وسمح «اتفاق القاهرة» الذي عقد في العام ١٩٦٩ للتنظيمات الفدائية التابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» بالمحافظة على وجود عسكري في لبنان. ولكن الاتفاق المذكور نص، كما هو مفترض، على ضبط ذلك الوجود بشكل دقيق، وعلى الخطوط العريضة التي من شأنها توجيه القيادة العسكرية التابعة لـ «منظمة التحرير» في مجال «التنسيق» مع قيادة الجيش اللبناني.

وكان «اتفاق القاهرة» بالنسبة الى الفلسطينيين في لبنان بمثابة بداية حقبة جديدة شعروا خلالها بحرية التعبير عن احاسيسهم الوطنية بشكل حماسي ظاهر. ومنذ بداية تمركزهم في لبنان في اوائل الخمسينات، كانت المخيمات التابعة لهم خاضعة لاشراف دقيق وصارم من قبل الاستخبارات العسكرية اللبنانية. ولكن «اتفاق القاهرة» جاء لكي ينقل عملية الاشراف هذه الى ايدي زعماء منظمة التحرير الفلسطينية. «من دون المساس بسيادة لبنان الكاملة»، بغض النظر عن المعنى الحقيقي لهذا التعبير.

وكانت التنازلات التي جرى تقديمها بغية التوصل الى «اتفاق القاهرة» بمثابة المسمار الاخير الذي دق في نعش سيطرة الشهابيين على الحكومة اللبنانية منذ وصول فؤاد شهاب الى الحكم العام ١٩٥٨. وخلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام الذي تلى توقيع «اتفاق القاهرة» خسر مرشح الشهابيين الياس سركيس بفارق صوت واحد امام منافسه غير المعروف نسبياً، زعيم احدى العائلات المارونية في شمال لبنان، سليمان فرنجية.

ومن السخرية حقاً، ان يكون كمال جنبلاط هو الذي دق المسمار الاخير في نعش النظام الشهابي. علما انه بقي حتى ذلك التاريخ اشد مؤيد ونصير للشهابيين. واعرابا عن استيائه وغضبه بسبب طلب قيادة الجيش منه. كوزير للداخلية، ارسال وحدات من قوى الامن لمواجهة الفلسطينيين، اذن جنبلاط اخيرا لأربعة من مؤيديه الثمانية داخل البرلمان بالاقتراع الى جانب فرنجية. وهذه الاصوات بالذات هي التي اوصلت فرنجية الى سدة الرئاسة.

□ □ □

يختلف سليمان فرنجية عن اي واحد من سلسلة «السياسيين المعقولين» الذين سبقوه الى سدة الرئاسة. انه الوريث الشاذ لتقليد عريق في لبنان، يقضي باعداد الابن البكر لأي عائلة لديها طموحات سياسية، لكي يكون الخليفة السياسي لزعيمها، بينما توكل الى الابن الثاني مسؤولية الاشراف على «القاعدة المؤيدة

للعائلة في المنطقة التابعة لها».

وفي العصور الحديثة جرى اتباع هذه القاعدة في تقسيم المسؤوليات من قبل اولاد كل من الشيخ بيار الجميل وكميل شمعون. ولكن في ذلك الجيل الاكبر سنا من عائلة فرنجية، كان سليمان هو الابن الثاني.

وآل فرنجية هم احدى العائلات الخمس الرئيسية في بلدة «زغرتا» الواقعة شمال لبنان. وكان الاخ الاكبر لسليمان، حميد، قد اثبت عن حق جدارته وانه شخصية سياسية واعدة، وذلك منذ اوائل الخمسينات، فيما انكب هو على الاهتمامات التقليدية ضمن العائلة.

ومن ثم في العام ١٩٥٧، تعرض حميد فرنجية الى «جلطة» واصيب نتيجتها بالشلل. وبعدما تبين بوضوح انه لن يستعيد عافيته، انتقلت الزعامة السياسية داخل العائلة الى أخيه سليمان. واستطاع هذا الاخير ان يبني لنفسه شهرة واسعة على انه «رجل ماروني قوي» واصيل، وذلك من خلال استخدام الطرق التقليدية «للقبضايات» في لبنان.

وفي العام ١٩٧٠، كان السياسيون الموارنة المحترفون المنضوون تحت لواء «الحلف الثلاثي»، يفتشون عن «رجل ماروني قوي»، قادر على التصدي «للماكينة الشهابية» خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة. ووجد هؤلاء في سليمان فرنجية بقبعته على الطراز «القوقازي»، وابتسامته العريضة الفاتنة، وانتصاراته الماكرة على مستوى السياسة العائلية بين موارنة الشمال، رجلاً يتمتع بالتأكيد بعقلية مستقلة.

واثلجت الاعمال الاولى التي قام بها سليمان فرنجية صدور اولئك السياسيين من الطراز القديم والذين ينتمون الى مختلف الطوائف اللبنانية، والذين ابعدوا عن السلطة لمدة اثني عشر عاما خلال المحاولات الشهابية الرامية الى تحديث الامة وعصرنتها. وقام صائب سلام، وهو اقوى سياسي سني في بيروت، بانتزاع خطوط الهاتف من حائط منزله والتي كانت مراقبة حسب ادعائه من قبل «المكتب الثاني» لسنوات عدة.

وفي العام ١٩٣٦، كان والد صائب سلام هو الذي استضاف «مؤتمر الساحل» الذي طالب فيه زعماء السنة بالانضمام الى سوريا، ولكن في العام ١٩٧٠ كان صائب سلام هو الشخصية السياسية الاولى التي طلب منها رجل الموارنة القوي سليمان فرنجية تشكيل الحكومة اللبنانية.

وكانت العلامة الفارقة بالنسبة الى صائب سلام زهرة قرنفل مشكوكة في عروة سترته، وهي تدل على الرخاء وطول الباع في تحمل اعباء زعامة الاسرة السنية القوية في بيروت. وبالاضافة الى ذلك نجح صائب سلام في بناء قاعدة قوية وفعالة على الطراز الحديث تابعة له، ادت الى دعم المزاعم التقليدية لعائلة سلام في الرئاسة والنفوذ.

وكانت الدعامة الاساسية لقاعدة النفوذ التابعة لسلام مكونة من شبكة من المؤسسات الخيرية السنية تعرف باسم «جمعية المقاصد». وتشرف المقاصد على مدرسة ثانوية في بيروت معروفة بانها افضل مؤسسة تعليمية تلقن اللغة العربية في لبنان. وقد تخرج منها في الواقع عدد كبير من التكنوقراطيين السنة. وتملك الجمعية

المذكورة ايضا مستشفى كبيراً ومبرات خيرية للايتام ومشاريع اجتماعية قادرة على التأثير على قطاعات عدة تابعة للاسرة السنية، داخل بيروت وفي طول البلاد وعرضها ايضا.

وقضت الفكرة الاولى لصائب سلام خلال العام ١٩٧٠ بتشكيل «حكومة شباب» كدلالة رمزية على تحرر لبنان من سيطرة الشهابيين واساليبهم. واضفت تلك الحكومة على البلاد خلال فترة قصيرة، مظهرا من الديناميكية والنشاط.

ولكن حتى ذلك المظهر لم يكن قادرا على اخفاء الخلافات السياسية الفعلية التي استمرت في تمزيق البلاد. وربما كان صحيحا ما اشيع من ان سلام كان يحبذ قيام نظام من المحسوبية دقيق التوازن داخل الادارة. ولكن عددا كبيرا من اعضاء «حكومة الشباب» رأى في عملية الاطاحة بالشهابية فرصة مناسبة للعودة الى نوع من نظام المصالح الذي كان سائدا قبل الحكم الشهابي. واراد هؤلاء تحقيق هذا الهدف بنوع من الانتقام. وبدا ذلك صحيحا. بشكل خاص، بالنسبة الى طوني فرنجية الذي تسلم وزارة البريد والبرق والهاتف طوال ولاية والده، واتهم مرارا بالفساد.

واخيرا، بعدما اجرى نظام فرنجية الجولة الاولى من الانتخابات النيابية في ربيع ١٩٧٢، تخلى سلام عن فكرة «حكومة الشباب». وكانت الحكومة الجديدة التي شكلها تقليدية اكثر من السابقة في توجهاتها.

وبقي البرلمان اللبناني المنتخب بنوابه التسعة والتسعين على حاله خلال السنوات الاثنتي عشرة التالية. غير ان نشاطات واصوات الراديكاليين المؤيدين والمناهضين للفلسطينيين على السواء، بدأت تسمع بنبرة اعلى داخل المجلس خلال العام ١٩٧٢. وفي تلك الاثناء، وجد مؤيدو الرئيس السابق شارل حلو نسبة تمثيلهم داخل البرلمان تتراجع بشكل ملحوظ في عهد فرنجية الذي خلفه على كرسي الرئاسة.

وشهد عاما ١٩٧١ و١٩٧٢ تفاقما مستمرا للقضية الفلسطينية داخل لبنان. وبين شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وحتى تموز (يوليو) ١٩٧١ تصدى نظام الملك حسين بعنف للفدائيين التابعين لمنظمة التحرير التي كانت بدأت باقامة قواعد لها داخل المملكة الهاشمية. صحيح ان كلا من النظام السوري والمصري اعلن التزامه المنفصل بالقومية العربية ونادى بها، ولكن كلاهما اصر على المحافظة على اشراف كامل على حدودهما المشتركة مع اسرائيل.

وترك هذا الامر لبنان بمثابة قاعدة الانطلاق الوحيدة المحتملة للفدائيين الفلسطينيين في عملياتهم ضد اسرائيل. وهكذا انتقلت اعداد كبيرة من المقاتلين الناجين من معارك الاردن الى لبنان، مما ادى الى انتفاخ الوجود الفلسطيني فوق الاراضي اللبنانية.

وادت الغارات الانتقامية التي قامت بها اسرائيل مرة اخرى، في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ضد قواعد الفلسطينيين في لبنان، الى زعزعة صلب النظام اللبناني. في ذلك الشهر، عمدت وحدة كوماندوس اسرائيلية تم انزالها على شواطيء بيروت الى اغتيال ثلاثة من قياديي «منظمة التحرير الفلسطينية» في منازلهم في شارع «فردان» الراقي قبل الانسحاب من دون وقوع اصابات في صفوفها.

ومرة اخرى اتهم الفلسطينيون المرعوبون وحلفاؤهم اللبنانيون قوى «الامن

اللبنانية» بالتآمر مع الاسرائيليين في الاعداد لتلك الغارة. وعلى الفور طالب رئيس الوزراء صائب سلام باستقالة قائد الجيش اللبناني العماد اسكندر غانم الذي كان حليفاً رئيسيا لـ «سليمان فرنجية». وعندما رفض رئيس الجمهورية الاستجابة لهذا الطلب، شعر سلام ان عليه هو تقديم استقالته.

ووجد فرنجية صعوبة في ايجاد سياسي سني من وزن سلام ومنزلته يحل محله. ونجح اخيراً في اقناع احد السياسيين من الدرجة الثانية من اخصام رشيد كرامي، في طرابلس وهو الدكتور امين الحافظ بتشكيل الحكومة الجديدة وملء المنصب الشاغر.

والواقع الناجم عن شعور صائب سلام وجميع زعماء السنة الاخرين بعدم القدرة على التعامل مع الضغوط المتضاربة التي برزت خلال نيسان (ابريل) ١٩٧٣، كان مؤشراً على بداية حقبة جديدة تميزت بوصول رؤساء حكومة ضعفاء الى السلطة. واضعف هذا الامر بالتالي، والى درجة كبيرة، التقليد المرتبط بالميثاق الوطني، والقاضي بوجود نوع من التوازن بين رئيس الجمهورية «الماروني» ورئيس الوزراء «السني».

واستمرت ازمة الامن تتفاعل حتى بعد تعيين امين الحافظ. ومرة اخرى وقعت اشتباكات، ومناوشات، مسلحة بين وحدات الجيش التابعة لـ «منظمة التحرير» و «الجيش» في ضواحي بيروت. وهذه المرة ايضا، كما سبق وحدث خلال العام ١٩٧٩، لم تتوقف الاشتباكات بين الطرفين الى ان تم التوصل الى اتفاق رسمي بينهما، شكل ملحقاً «لاتفاق القاهرة» الموقع خلال العام ١٩٧٩.

وفي العام ١٩٦٩، كان توصل الرئيس شارل حلو الى «اتفاق القاهرة» مع الفلسطينيين،هو الذي اقنع السياسيين الموارنة الرئيسيين بضرورة استبداله برجل «ماروني قوي». اما الان وقد اجبر «الماروني القوي» ذاته على عقد صفقة مع قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية»، فقد بات بحكم المؤكد بالنسبة الى اولئك الزعماء، انه ليس بالامكان فعل اي شيء مهم من ضمن التركيبة القائمة للدولة في لبنان. من اجل ضمان مصالح الموارنة. ومادام انتشار الجيش مرهوناً بموافقة رئيس الوزراء، فقد شعر السياسيون الموارنة انه لن يكون بامكان القوات الرسمية التصدي بحزم للوجود الفلسطيني المسلح فوق الاراضي اللبنانية.

وقرر حزب «الكتائب اللبنانية» انصار كميل شمعون والرئيس فرنجية، على اثر ذلك، ان يقوموا بالمهمة المطلوبة بانفسهم. وعلى هذا الاساس، بدأت تلك الجبهات المارونية منذ اواسط ١٩٧٣ وما بعد، بالاعداد للمواجهة المسلحة مع الفلسطينيين على طريقتها الخاصة[٢].

ولم يكن الزعماء السنة انفسهم في الواقع، راضين عن نتائج الازمة التي برزت في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ وما تلاها. واستمروا في تجنب الضغوط الهائلة التي كانت تواجههم من اجل اتفاق في ما بينهم على استبدال امين الحافظ. ولكنهم بدأوا يشعرون، بعد فترة قصيرة، انهم غير راضين عن مسألة تمثيل السنة في رئاسة الوزراء من قبل شخص يعتبر من الدرجة الثانية فقط داخل الاسرة السنية في لبنان.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٣ نجح الزعماء السنة الكبار في اجبار الحافظ على

تقديم استقالته. واستطاع الرئيس فرنجية اخيرا في ايجاد بديل يرضى عنه الطرفان، في شخص تقي الدين الصلح. وظن الجميع، ان الصلح الذي كان متقدما في السن، لن يحدث اي خضات. وكانت العلامة الفارقة الرئيسية التي تميزه عن غيره لبس الطربوش التركي، علما ان تلك العادة كانت سائدة في بيروت لعقود قليلة مضت. وبما انه عضو في عائلة الصلح المعروفة، التي انجبت المساهم السني المشهور في وضع الميثاق الوطني، رياض الصلح، لم يكن بامكان اي سياسي سني تحدي امتيازاته ومركزه داخل الاسرة السنية، غير ان تقي الدين الصلح، كان ولفترة طويلة الحليف السياسي لفرنجية.

ومع تشكيل اول حكومة برئاسة تقي الدين الصلح، بدا وكأنه تم تجنيب النظام اللبناني انهيارا كاملا. غير ان النزاعات الطائفية والاقتصادية استمرت في وضع الصعاب، والعراقيل، امام لبنان خلال الاشهر الخمسة عشر التي قضاها الصلح في رئاسة الحكومة.

□ □ □

استطاعت حكومة «الشباب» التي شكلها صائب سلام خلال العام ١٩٧٠ الامساك بالاسباب الكامنة وراء الضيق الاجتماعي، والاقتصادي، الذي يعاني منه لبنان. ولكن لم تنجح اي واحدة من الحكومات التي اعقبتها في اصلاح شأن النظام.

ما هي طبيعة ذلك الضيق التي دفعت، اضافة الى وجود الفدائيين الفلسطينيين، جيلا كاملا من اللبنانيين الى الوقوف ضد النظام السياسي القائم في لبنان؟

بالتأكيد، لم تكن هناك مشكلة ظاهرة في شارع الحمراء الراقي في بيروت، حيث كان باستطاعة السيدات ذات التسريحات الانيقة شراء احدث الازياء الاوروبية، او مفكري مقاهي الارصفة، مناقشة القضايا العربية من دون ملل ولساعات، تلك القضايا التي كانت تعكسها وتردد اصداءها صحافة لبنان الحرة والمتحمسة.

وعلى بعد ثلاثة او اربعة اميال من شارع الحمراء كانت تمتد الضواحي الواسعة وغير المنظمة تسكنها مئات الالاف من المواطنين اللبنانيين الذين نزحوا حديثا الى المدينة من الزوايا البعيدة للجمهورية. وقد نمت تلك الضواحي بين سلسلة المخيمات التابعة للاجئين الفلسطينيين المحيطة ببيروت، وخلف نطاقها ايضا. تلك الاحياء كانت تعتبر ضواحي بالاسم، ولكن معظمها في الواقع، كان بمثابة تجمعات فقيرة، تفتقر إلى الخدمات الصحيحة والسليمة. وشكلت تلك الاحياء اضافة الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ما يعرف «بحزام الفقر» الذي كان يلف المدينة.

وكانت «احزمة فقر» اخرى، تلف كذلك بعض المدن اللبنانية. وتعدت نسبة عدد سكان بيروت الكبرى في اواخر الستينات، ربع المجموع العام للسكان في البلاد بكاملها، وسيطرت صناعات الخدمات بسهولة على الاقتصاد اللبناني كله.

ومنذ اواخر الخمسينات، وما بعد... عمدت فرق التخطيط التي اعدها الرئيس فؤاد شهاب الى عقلنة الاقتصاد اللبناني ككل، وكذلك ادخال التنمية المنظمة الى سائر المناطق اللبنانية. ونجح الشهابيون بشكل ملحوظ في تأمين جزء من البنية

التحتية، الضرورية لاحداث تلك التحولات. ومدت تلك الفرق شبكة الطرقات الوطنية الى المناطق النائية جدا ـ وليست هذه بمهمة شاقة في دولة بحجم لبنان ـ وحققت بداية جيدة ببناء مدارس حكومية في معظم انحاء البلاد.

وهذا ابعد مجال كان بامكان الزخم الشهابي، دفع المخططين اليه. وفي مواجهة المعارضة الشديدة من قبل جماعة التجار، والمشرفين على الخدمات في لبنان، لم يستطع كل من الرئيس فؤاد شهاب وشارل حلو المضي بفعالية في الخطوات التالية نحو تحقيق تنمية متوازنة على مستوى المناطق. ولم يجر تنفيذ سوى عدد ضئيل من المصانع، والمشاريع الزراعية القادرة على تنشيط الحياة الاقتصادية في المناطق البعيدة. وهكذا كان للطرقات التي بناها الشهابيون تأثيرها العكسي لما كان مطلوب منها في الاساس. فقد ادت الى دفع المواطنين بقوة اكبر مما هو مفترض، من المناطق البعيدة الى فلك اقتصاد الخدمات في بيروت.

واسهم عامل آخر ايضا، وبشكل متزايد في نزوح عدد كبير من القرويين اللبنانيين نحو بيروت منذ العام ١٩٦٨ وما بعد. وكان ذلك نتيجة الضغوط الرهيبة التي استمر الاسرائيليون في ممارستها على جنوب لبنان من خلال الغارات الانتقامية ضد الفلسطينيين وحلفائهم.

وشن الطيران الاسرائيلي غارات جوية ليس فقط ضد القواعد المشتبه انها تابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» وانما ايضا ضد طرق الامدادات الخاصة بها. وكانت تلك الطرق والجسور هي نفسها التي يستخدمها الفلاحون الجنوبيون من اجل شحن منتوجاتهم الزراعية الى اسواق التصريف. وجرى كذلك نسف منازل المزارعين اللبنانيين وصيادي السمك المشتبه بانهم من مؤيدي «منظمة التحرير» خلال الغارات التي كان يشنها الاسرائيليون، وكان هؤلاء احيانا يخطفونهم، وينقلونهم، الى اسرائيل للاستجواب.

وفي العام ١٩٧٢، شن الجيش الاسرائيلي الهجوم الاول في سلسلة الغزوات الارضية الكثيفة ضد جنوب لبنان، التي تمت على فترات متقطعة طوال العقد الذي تلى. وفيما وقف الجيش اللبناني مكتوف الايدي، او قام بالتصدي بلاحماسة، كانت الدبابات الاسرائيلية تشق طريقها الى معظم المناطق الشيعية في جنوب لبنان. وكانت القوات الاسرائيلية تبقى هناك بضعة ايام احيانا قبل ان تنسحب من جديد الى وراء الحدود.

وفي بيروت، ادى موقف الجيش اللبناني اللامبالي من الغزاة الاسرائيليين في تلك المناسبة الى هياج سياسي آخر بين سلسلة الاضطرابات التي باتت روتينية خلال تلك المرحلة. غير ان التأثير الواضح للاعمال الانتقامية الاسرائيلية في جنوب لبنان، كان زيادة حدة الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، والذي كان قد مضى عليه اكثر من اربع سنوات. واتجه دفق جديد من الجنوبيين نحو العاصمة بيروت بحثاً عن مستوى معيشة افضل.

وشهد قطاع الخدمات في بيروت خلال فترة الستينات واوائل السبعينات فورة كبيرة، سمحت بتوفير فرص عمل لمعظم الآتين الجدد من الريف الى العاصمة والراغبين في العمل، وذلك بشكل مباشر وغير مباشر على السواء. وفيما كانت مئات الالاف من النازحين اللبنانيين تتجه نحو بيروت خلال تلك السنوات، استوعب

الاقتصاد اعداداً ضئيلة فقط من العمال غير المهرة الاتين من الداخل السوري. (وكان هؤلاء يعملون اما في مواقع البناء المتنامية بسرعة كالحفر حول بيروت والمدن الاخرى، او في الاشغال التي تخلى عنها النازحون اللبنانيون داخل القطاع الزراعي).

واذا ما كانت سوق العمالة في بيروت مهيأة لاستقبال ذلك الدفق من النازحين الجدد، فان قطاع الخدمات البلدية لم يكن في الوضعية ذاتها. وفيما كان الشهابيون يلوحون بمشاريع التنمية غير المفيدة في المدن، حول المشرفون على عملية التطوير والتابعون للقطاع الخاص، السهل الساحلي كله حول بيروت الى امتداد للضواحي الفقيرة خلال فترة لا تتجاوز ١٢ عاما، علما ان ذلك السهل كان يطعم المدينة كلها من محاصيله الزراعية.

وجرى وصل خطوط الكهرباء، والهاتف، وانابيب الماء، بالشبكات القائمة اصلا. واغتنى الرسميون في تلك المصالح، والقطاعات الاخرى للخدمات بين ليلة وضحاها من خلال «تلبية» بعض الطلبات على الخدمات الجديدة بسرعة.

كان هذا كله بالطبع على حساب الاشخاص الذين عجزوا عن دفع الرشاوي وضاعت طلباتهم في تعقيدات النظام، سنوات عدة. وكان ايضا في المحصلة الاخيرة حساب المستهلكين المستفيدين من الخدمات الحيوية، والذين كانوا يعانون من تقنين المياه ساعات عدة من يوم الى اخر خلال فصل الصيف. هذا اضافة الى انقطاع التيار الكهربائي مرارا. وتعطل شبكة الهاتف.

ولم ينحصر تأثير عملية التحضر السريعة التي شهدها لبنان خلال فترة الستينات، واوائل السبعينات فقط، في نوعية الحياة المادية للنازحين الجدد، بل ادى في الواقع الى حدوث تغيير جذري في الاطار الاجتماعي والسياسي، الذي يستند اليه اولئك النازحون.

وكانت نسبة عالية من سكان الضواحي تنتمي الى كل من الطائفة المارونية والشيعية. وخلال وجودهم في قراهم الاصلية، كانت مواقفهم السياسية خاضعة بالاحرى الى اعتبارات عائلية اكثر من خضوعها الى اعتبارات الطائفة. «وخلافا للعائلة، لا تكتسي الطائفة سوى اهمية ضئيلة في سياسة الضيعة»، هذا ما لاحظه عالم الانتروبولوجيا، فؤاد خوري، في بحثه حول عملية التحضر في لبنان[٣].

على اي حال عندما انتقل القرويون السابقون الى الضواحي، وجدوا انفسهم فجأة منقطعين عن العائلات الكبيرة التي كانت تشكل الدعامة الاساسية لولائهم الاجتماعي، والسياسي، في القرية. ولم يعد للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في قراهم اي قيمة بعد انتقالهم الى المحيط الجديد. وهكذا شعر سكان الضواحي انهم غير قادرين فعلا على المساهمة في السياسة الخاصة بالمناطق الجديدة لتواجدهم استنادا الى سياسة العائلة التي كانت سائدة اصلا هناك. ولم يرحب السكان الاصليون للمناطق التي باتت تعتبر ضواحي، والتي تحولت من مجرد قرى صغيرة الى ضواح واسعة خلال فترة لا تتعدى نصف حياة الفرد، بمشاركة الاتين الجدد في سياساتهم المحلية.

والطريقة التي استطاع من خلالها هؤلاء القادمون الجدد تجاوز العراقيل التي واجهتهم كانت بتحويل ولائهم لعائلاتهم التي باتت حاليا مجزأة، الى الجماعة

الاوسع التي تشكل الطائفة الدينية.

وبالنسبة الى الشيعة جرى تركيز هذا التحول في توسيع نطاق الاحتفالات العامة السنوية بذكرى «عاشوراء». (وفي قرى شيعية عدة كان يجري الاحتفال بتلك الذكرى في الجو الداخلي الحميم للعائلة). اما بالنسبة الى النازحين الموارنة، فقد وجد سكان الضواحي الجدد منهم ان بامكانهم المشاركة بشكل فعال في السياسية المحلية للسكان الاصليين من خلال تحالفهم وانتمائهم الى حزب «الكتائب اللبنانية» وفروعه. هذا التحرك كانت له صيغة طائفية مميزة وواضحة.

ومع حلول اوائل العام ١٩٧٠، كان التأييد الهائل لحزب «الكتائب» في معظم الضواحي المارونية لبيروت ظاهرا تماما. غير ان الانتماء المتزايد لعدد كبير من سكان الضواحي الشيعة لهويتهم الطائفية الخاصة بهم، كان اقل وضوحا وبروزا، إذ انه كان مايزال مختبئا وراء نوع من الراديكالية اليسارية الايديولوجية.

وبرز هذا التحول نحو اليسار خلال الفترة التي تلت العام ١٩٦٧، داخل الطائفة الشيعية في لبنان، في ضواحي بيروت وكذلك في كل من الجنوب والبقاع. وخلال تلك المرحلة، سجلت الاحزاب اليسارية ايضا نموا كبيرا في عدد المنتمين والمؤيدين لها، التابعين الى كل من الروم الارثوذكس والارمن، كما حققت مكاسب اقل بين عدد من المفكرين والمثقفين الموارنة.

وفي تلك الاثناء، كان نفوذ الاحزاب القومية العربية الراديكالية المختلفة يمتد امتداد النار في الهشيم داخل صفوف السنة من سكان المدن. وهكذا، كانت غالبية الناشطين السياسيين من الجيل الجديد في سائر الاسر الرئيسية في لبنان، باستثناء الاسرة المارونية، تدور في اواخر الستينات واوائل السبعينات في الفلك المناصر لكمال جنبلاط، من خلال مشاركتها في الاحزاب المختلفة المنضوية تحت لواء «الحركة الوطنية اللبنانية».

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، اندلعت حرب عربية ـ اسرائيلية اخرى. وحققت الدولتان العربيتان الرئيسيتان اللتان خططتا للحرب انتصارات ملحوظة خلال الايام الاولى لهجومهما ضد اسرائيل. ولكن تبين بسرعة ان الرئيس الجديد لمصر انور السادات، راغب بالاحرى في استخدام زخم الحرب من اجل التوصل الى تسوية ديبلوماسية مع اسرائيل، بدل الاستفادة القصوى من الانتصار العسكري الكامل. وبعدما توقفت المعارك على كلا الجبهتين المصرية والسورية، تم استبدال التحالف بين هاتين الدولتين العربيتين بمنافسة محمومة حاولت خلاله كل واحدة منها تأمين المركز التفاوضي الافضل.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ اضرم المصريون مخاوف السوريين في احتمال حدوث خيانة، بعدما وقع الطرف المصري اول اتفاق ثنائي لفض الاشتباك مع اسرائيل. وفي تموز (يوليو) ١٩٧٤ انزلق السوريون بدورهم في الديبلوماسية المكوكية المسعورة التي قادها وزير الخارجية الاميركية حينئذ هنري كيسنجر. ووقعوا على اتفاق ثنائي خاص بهم لفك الارتباط مع القوات الاسرائيلية على الجبهة السورية.

وبعد ذلك زاد الصراع على النفوذ بين مصر وسوريا حدة، فيما كان كل طرف يراقب بقلق الخطوة التالية التى قد يقوم بها الطرف الاخر. وكان كل طرف يحاول

ايضا التأكد من انه لن يبقى خارج المفاوضات التي قد تعقد في المرحلة المقبلة. والحقيقة كانت الخطط المتعلقة بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي شامل حول مشكلة الشرق الاوسط في «جنيف» ماتزال مطروحة. غير ان كل من مصر وسوريا كانت تدرس على حدا المكاسب التي بالامكان تحقيقها بشكل منفرد، عبر صفقات ثنائية مع اسرائيل.

وسعت كل واحدة منها ايضا الى دعم مركزها التفاوضي من خلال انتزاع المزيد من التأييد العربي الى جانبها. والمكان الوحيد الذي رأت كلا الدولتين ان باستطاعتها المبارزة بسهولة على النفوذ في ما بينها، كان لبنان، إذ كان المجتمع اللبناني منقسما على ذاته حول قضية الوجود الفلسطيني

وجذبت المنافسة العربية على النفوذ داخل لبنان، خلال السنوات التي تلت (حرب تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٧٣)، جهات عربية اخرى مثل العراق الذي «رفض» حتى مجرد التفكير بفتح محادثات سلمية مع اسرائيل. واضافة الى المنافسة على النفوذ داخل النظام اللبناني، كانت الاطراف العربية تتنافس ايضا على مسألة الاشراف على «الحركة الوطنية الفلسطينية»، التي وجدت آخر معقل مستقل لها، تقريبا، في لبنان. ولاشك ان عملية ضبط، او بالاحرى الاشراف على، «الوجود الفلسطيني المسلح» يمكن ان تكون ورقة قيمة في اية مفاوضات في بسط نفوذها على لبنان.

ودفع الاحتمال الجديد المتعلق بعقد مفاوضات سلمية شاملة، والذي برز بعد (حرب تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٧٣)، الحكومة الاسرائيلية الى التصلب في موقفها الرافض تماما مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اي تسوية على هذا الصعيد. وعلى هذا الاساس استمر الجيش الاسرائيلي في شن هجمات، وغارات انتقامية ضد قواعد الفدائيين الفلسطينيين وحلفائهم في لبنان. حتى بعدما تم التوصل الى فك الارتباط بينه وبين القوات المصرية والسورية على حد سواء.

وهكذا بدأت الخلافات العربية - العربية والصراع الاسرائيلي - الفلسطيني تعشش كلها في لبنان في اعقاب «حرب اكتوبر ١٩٧٣».

□ □ □

في تلك الاثناء استمرت عملية تدريب سائر الاطراف المعنية مباشرة بالصراع على النفوذ داخل لبنان وتسليحها بشكل ثقيل وكثيف، في السير وفق نمط متسارع. وفي تموز (يوليو) ١٩٧٤ ادى خلاف نشأ بين اثنين من المهربين الى وقوع اشتباكات عنيفة بين وحدات تابعة لميليشيا «الكتائب اللبنانية» ومقاتلين ينتمون الى «منظمة التحرير الفلسطينية» ويتخذون من مخيم اللاجئين في «تل الزعتر» الواقع شرق بيروت قواعد لهم. وبعد مرور شهرين نشب الخلاف بين «الجنبلاطيين» و «الكتائب» حول بعض «المناطق». نجمت عنه معارك بين الطرفين في الجبل شرق بيروت، ذهب ضحيتها ثلاثة قتلى

وفي اواسط ١٩٧٤ نجح كمال جنبلاط في تحقيق تماسك قوي بين الاحزاب والتنظيمات التابعة لـ «الحركة الوطنية» الراديكالية التي يتزعمها، وفي التنسيق مع زعماء «منظمة التحرير» مما دعم مركزه على الساحة اللبنانية اكثر بكثير من

السابق. وعلى مستوى الحكومة، كانت مساندة كمال جنبلاط تعتبر عاملا حيويا لبقاء تقي الدين الصلح في رئاسة الوزراء، وهو حليف قديم للرئيس سليمان فرنجية. وعلى هذا الاساس وجد الزعيم الدرزي نفسه في موقع جيد نسبيا يسنح له بتحقيق حلمه في علمنة النظام اللبناني وتحديثه، ولكن من دون ان يعلم احد مسبقا اي ثمن يجب دفعه.

ونظر الزغماء التقليديون السنة بقيادة رئيس الوزراء البيروتي السابق صائب سلام بنوع من المرارة الى النفوذ المتزايد لجنبلاط. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤، اعترف رئيس الحكومة تقي الدين الصلح صراحة انه عاجز عن وقف التدهور الامني الحاصل داخل البلاد، وقدم على الاثر استقالته. واستجاب صائب سلام بحماسة ظاهرة لدعوة سليمان فرنجية الى تشكيل حكومة جديدة والحلول مكان الصلح على رأسها. ولكنه اصر هذه المرة وبشدة على السماح له بتشكيل الحكومة التي يراها مناسبة وتسيير شؤونها وفق الطريقة التي يعتبرها ملائمة.

والحقيقة ان سليمان فرنجية لم يكن مستعدا على الاطلاق لتقديم هذا النوع من التنازل لـ «صائب سلام». وكانت الكتلة المؤيدة لرئيس الجمهورية داخل مجلس النواب تتمتع باصوات كافية من اجل عرقلة اي تشكيلة وزارية لا يرضى عنها سليمان فرنجية نفسه.

ورفض صائب سلام من جهته اي تسوية توفيقية بالنسبة الى كل ما له علاقة بصلاحياته كرئيس للحكومة. وتماما كما فعل خلال العام ١٩٧٢، تخلى فرنجية عن سلام مجددا، لكي يثبت له ان بامكانه تشكيل حكومة لبنانية بالاعتماد على سياسي سني من الدرجة الثانية دونما الحاجة الى تأييد سلام له.

وكما حدث خلال العام ١٩٧٢، تم مجددا اختيار شخصية تنتمي الى عائلة الصلح من اجل تشكيل الحكومة الجديدة. وكان رئيس الوزراء الجديد هو رشيد الصلح، وهو ايضا من اقرباء رياض الصلح، وكان اصغر سنا من تقي الدين. ومما اثار حفيظة سلام، ان رشيد الصلح، نجح في الوصول الى مجلس النواب سابقا بفضل دعم جنبلاط وتأييده، وهو العدو اللدود لرئيس الحكومة السابق. واراد فرنجية من خلال هذا الاختيار ان يثبت للجميع انه مايزال قادرا، بالتعاون مع جنبلاط، على ايصال اي سياسي يلي المركز الاول التابع للسنة داخل النظام اللبناني، متحديا بذلك الزعماء السنة التقليديين بشكل واضح وصريح.

ومع نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٥ وقعت سلسلة جديدة من التطورات ادت الى احداث ردات فعل عنيفة داخل السنة تعبر عن قلقهم البالغ ازاء تأسيس شركة تجارية مساهمة هي «شركة البروتين»، التي تستهدف استغلال الثروة السمكية في لبنان باستخدام التكنولوجيا الحديثة. وكان يرأس الشركة المذكورة الرئيس اللبناني السابق والماروني الراسخ كميل شمعون. وخشي صيادو الاسماك في صيدا ان يؤدي هذا الامر الى دفعهم الى البطالة، ونظموا حملات واسعة النطاق من اجل اقناع الحكومة، بسحب رخصة العمل التي منحتها للشركة الجديدة.

وفي السادس والعشرين من شباط (فبراير) نظم صيادو الاسماك ومؤيدوهم مسيرة سلمية عبر وسط المدينة المكتظة بالناس في صيدا. وقاد المسيرة نائب محلي يتمتع بشعبية واسعة ومعروف بانتمائه الناصري هو معروف سعد. وعندما وصل

المشاركون في المسيرة الى مقربة من رجال الجيش والشرطة. اطلق مجهول رصاصة قاتلة اصابت سعدا في رأسه. ونشبت على الفور معارك بالايدي بين المتظاهرين ورجال قوى الامن. وخلال الايام التي تلت تلك الحادثة، انتشرت الاضرابات، ومظاهرات التأييد لصيادي الاسماك. عبر معظم المدن الساحلية للبنان. وادى اشتباك مسلح وقع بالقرب من احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على اطراف صيدا، في التاسع والعشرين من شباط (فبراير) الى مقتل خمسة جنود و١١ مدنيا.

تلك السلسلة من المواجهات المفتوحة بين «الناصريين» ومؤيديهم الفلسطينيين واللبنانيين التابعين للحركة الوطنية من جهة وبين الجيش وقوى الامن من جهة اخرى، تتفاعل داخل لبنان منذ العام ١٩٧٥. وفرح الزعماء السنة التقليديون للمأزق الذي وقع فيه رشيد الصلح، لاسيما بعدما رفض قائد الجيش، تماما، تنفيذ اوامره. واستمر هؤلاء في ممارسة ضغوطهم خلال الاسابيع التالية، مطالبين باقالة الصلح وقائد الجيش على السواء. غير ان جنبلاط وفرنجية تمكنا فيما بينهما من تجنب العاصفة.

في تلك الاثناء، تحلقت معظم القطاعات داخل الطائفة المارونية حول الجيش للدفاع عنه. وعندما نظم حزب «الكتائب اللبنانية» التظاهرات في بيروت الشرقية بغية «الاعراب عن تأييده للجيش» انضمت اليها الاف عدة من الموارنة المنتشرين في الضواحي.

وبقيت الاجواء الداخلية في البلاد متوترة بشدة ولاسابيع عدة. ومن ثم في الثالث عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٥، قام مجهول اخر باطلاق الرصاص على اربعة من حراس زعيم «الكتائب اللبنانية» الشيخ بيار الجميل في «عين الرمانة» المنطقة الشرقية في بيروت. وعمد مؤيدو الجميل الغاضبون على اثر ذلك، الى نصب كمين لباص في «حي المراية» داخل «عين الرمانة» كان ينقل بعض الفلسطينيين الى مخيم «تل الزعتر» القريب. وسقط نتيجته ٢٧ قتيلا و٢٠ جريحا.

ولم يعد بامكان النظام اللبناني، بعد تلك الازمة التي نشبت استعادة عافيته والوقوف على رجليه من جديد. وانغمست البلاد كلها منذ ذلك التاريخ في هاوية الاضطرابات المدنية، التي لم تستطع الخروج منها لسنوات عدة تلت.

□ □ □

اثرت الاختلالات الاقليمية الناجمة عن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بشكل تراكمي على النظام اللبناني. ودفع تسليح الفلسطينيين في لبنان بعد العام ١٩٦٧، القضايا الاقليمية الى صلب النظام. وانكر هذا الامر على الشهابيين امكانية عزل لبنان نسبيا عن الصراعات، والخلافات الدائرة على النفوذ داخل المنطقة، والذي استند اليه حكمهم في البلاد. وبرزت على اثر ذلك، الى العلن الخلافات الواسعة حول القضايا الاقليمية، التي قسمت الشهابيين الى ركيزتين اثنتين رئيسيتين: «الجنبلاطيون»، و «الكتائبيون».

ولم يكن الاجماع الشهابي الحاكم هو وحده الذي تأثر بعدم الاستقرار الذي تعرضت له منطقة الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٦٧. فقد مارس الاختلال الاقليمي ضغوطا شديدة وملحوظة على نظام الميثاق الوطني ذاته لعام ١٩٤٣.

وقد استند ذلك الميثاق الى اتفاق باقتسام النفوذ بين الطرفين الرئيسيين في لبنان، اي «الموارنة» و «السنة». وعلى هذا الاساس كانت مسألة المحافظة عليه مرتبطة باستمرار الدعم الداخلي لواحدة من هاتين الجماعتين الاجتماعيتين المهمتين له.

ونتيجة الصدامات المتعددة، التي وقعت في السنوات التي تلت العام ١٩٦٧، حدث تصلبٌ في الرأي العام الماروني تجسد في دعم الحصرية المارونية، التي كانت متغلغلة في نفوس المؤيدين المتطرفين لـ «الكتائب اللبنانية» من سكان الضواحي. وعلى هذا الاساس مال الميزان القائم داخل الطائفة المارونية بعيدا عن الصيغة المتعلقة بـ : «المشاركة في الحكم»، خلال تلك السنوات. وانحاز عدد كبير من السياسيين الموارنة الى جانب التيارات الحصرية او الانعزالية المارونية.

وخلافا لما هو حاصل بين صفوف الموارنة، استمر الزعماء التقليديون من السنة في تحديد مصالحهم على اساس نظام الميثاق الوطني. وبموقفهم هذا خسروا اعدادا كبيرة من مؤيديهم لصالح الاتجاهات الراديكالية الجديدة التي كان يتزعمها كمال جنبلاط. وقام الزعماء السنة بمحاولات محدودة للمزايدة على جنبلاط بالنسبة الى القضية الفلسطينية الحيوية والحساسة اضافة الى قضية «المشاركة». لكنهم بقوا حريصين على عدم حرق الجسور المدودة في اتجاه الطائفة المارونية والتي كان نظام الميثاق الوطني مستندا اليها. وبعد ازدياد الضغوط التي كانت تمارس عليهم بشكل لا يرحم، من قبل الجنبلاطيين من جهة وزعماء الموارنة من جهة اخرى، بدأ دورهم السياسي ينحسر بشكل مأساوي ويضعف.

والحقيقة، ان المزج بين قيادة مارونية قوية وزعامة سنية ضعيفة لم يؤمن لنظام الميثاق الوطني قاعدة مستقرة. ومع اشتداد الازمة السياسية في البلاد، بدأت جميع الاسر، والاحزاب الرئيسية تسليح اعضائها ابتداء من اوائل السبعينات وما بعد. وفي العام ١٩٧٥، عندما تم اضرام الشرارة الاولى للعنف السياسي، كان لبنان بمثابة برميل البارود.

حواشي:

---

(١) صليبي ١٩٧٦، ص ٢٧

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠

(٣) الاستدلالات، والاستشهادات الواردة في هذا المقطع والمقاطع الاربعة الاخرى ماخوذة من مقال خوري. «الولاء الطائفي بين النازحين من اهل المدن في ضاحيتين لبنانيتين: مرحلة بين الولاء العائلي والوطني».

مطبوعات انطون حريق، ١٩٧٢، ص ١٩٨ ـ ٢٠٩.

جرى توثيق نتائج الابحاث التي قام بها خوري بشكل كامل في كتابه:

«من القرية الى الضاحية: نظام وتغير في بيروت الكبرى»، (شيكاغو ولندن: شيكاغو يونيفرسيتي بريس، ١٩٧٥).

الفصل السادس

اضطراب الخطوط الحمر (١٩٧٧ - ١٩٨٢)

الطلقات التي لعلعت في «عين الرمانة» في الثالث عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ادت في الواقع الى مصرع ٢٧ فلسطينياً كانوا في طريقهم الى مخيم اللاجئين القريب في «تل الزعتر». تلك الطلقات كانت ايضاً الشرارة التي اشعلت سلسلة المواجهات المسلحة التي عرفت في ما بعد بحرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

وكانت كل من «عين الرمانة» و «تل الزعتر» في العام ١٩٧٦ عبارة عن رابط في «حزام البؤس» الذي بدأ يلف بكثافة وسط بيروت المتألق بذخاً وثراء.

وضاحية «عين الرمانة» هي في الحقيقة اكثر من تل الزعتر ازدحاما، وكانت الشقق المتلاصقة مسكونة بشكل رئيسي من الموارنة، الذين ينتمون الى الجيل الثاني او الثالث المنحدر من القرويين النازحين الى المدن. ومع اوائل السبعينات، بدأت المخاوف المتزايدة تساور هؤلاء. فعلى الجهة الشرقية لـ «عين الرمانة» تقع ضاحية فقيرة كان يسكنها في السابق الموارنة ايضاً، وهي «الشياح». ولكن في اوائل الستينات غرق السكان الموارنة في «الشياح»، في لجة الدفق المتنامي من النازحين الشيعة، الهاربين من الفقر، وعدم الاستقرار، اللذين يسيطران على قراهم في البقاع والجنوب.

وكان هؤلاء النازحون من الشيعة جماعة نشيطة ومستقيمة. لكنهم كانوا يمثلون بالنسبة الى الموارنة الذين سبقوهم الى الشياح نوعاً من الخطر الداهم. وقد حمل الشيعة معهم الى الضواحي التي حلوا فيها العادات الريفية المعهودة، وبينها تكاثر الولادات، التي كان سكان المدن من الموارنة قد تخلوا عنها لجيل او جيلين سابقين. وفي الشياح بدأ أذان المؤذنين وصلواتهم المرتفعة من قباب المساجد الجديدة يطغى على اجراس كنيسة مارميخائيل.

وصمم موارنة «عين الرمانة» على عدم تعريض وضعهم للمصير ذاته. ومع حلول العام ١٩٧٦، كان المتطرفون في حزب الكتائب اللبنانية قد اقاموا لانفسهم قاعدة قوية هناك. وكذلك الحال بالنسبة الى الرئيس الاسبق كميل شمعون، الذي باتت وجهات نظره تصطبغ «بصبغة مارونية» اشد واقوى من السابق، خصوصاً وانه قد عانى الامرين في السنة الاخيرة من ولايته كرئيس للجمهورية اللبنانية عندما اندلعت فتنة ١٩٥٨.

وعلى الطرف الآخر من «نهر بيروت» في «تل الزعتر» بالذات، كان اكثر من ٣٠ الف شخص في تلك الاثناء يعيشون بكثافة في اكواخ، وملاجيء، مؤلفة من طابق واحد. وكانت تلك المنطقة تعتبر منذ العام ١٩٥٢ مخيماً للاجئين الفلسطينيين،

تشرف عليه «منظمة الغوث» التابعة للامم المتحدة. «الاونروا» ولكن منذ التوقيع على «اتفاق القاهرة» بين «منظمة التحرير الفلسطينية» و «الحكومة اللبنانية» في العام ١٩٦٩، باتت الشؤون والقضايا الامنية داخل المخيم محصورة في ايدي «المنظمة». ومع حلول العام ١٩٧٦ كان المخيم المذكور يضم العائلات الفلسطينية التي عاشت وتكاثرت فيه منذ اوائل الخمسينات اضافة الى عدد كبير من اللبنانيين الفقراء النازحين من جنوب لبنان، ومعظمهم من الشيعة.

وامتد مخيم «تل الزعتر»، على هذا الاساس، صعداً وعلى طول الطريق الرئيسية التي تربط ضواحي بيروت الشرقية بالقطاع الاوسط لجبل لبنان، الذي تعيش فيه اكثرية ساحقة من الموارنة. وبين المخيم، والطريق، نمت منذ اوائل الخمسينات سلسلة من المصانع الكبرى التي حاولت الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة، التي كان يؤمنها سكان المخيم من اجل انتاج ما نسبته ربع الانتاج الصناعي العام للبلاد تقريباً.

وكان من الطبيعي ان يستقبل فلسطينيو «تل الزعتر»، كاخوانهم في المناطق اللبنانية الاخرى، بالترحاب «الحركة الوطنية الفلسطينية» التي امتدت شعبيتها بسرعة وكثافة، بعد الهزيمة التي مني بها العرب خلال حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وبعد التوقيع على «اتفاق القاهرة» انضمت اعداد كبيرة منهم تقدر بالآلاف الى «المقاومة» التابعة لـ «منظمة التحرير». ووجد هؤلاء ان في امكانهم التخفيف من الضغوط الشديدة الناجمة عن تكاثرهم المتزايد من خلال التوسع خارج المحيط الاصلي للمخيم، والانتقال الى بعض الشقق التابعة للابنية التي بدأت تنتشر حولهم.

وهذا الانتشار الملحوظ لسكان مخيم «تل الزعتر» اثار حفيظة الموارنة الذين يشكلون الغالبية في ضاحية «الدكوانة» القريبة والمكتظة بالناس. ومنذ العام ١٩٦٩ تميزت الاجواء والعلاقات السائدة بين هاتين الضاحيتين المتجاورتين بالتوتر. وادى هذا التوتر مرات عدة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٥ الى نشوب اشتباكات مسلحة وعلنية بين الطرفين. وفي الثالث عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ادت حادثة «عين الرمانة» الى تفجير المعارك، وعلى نطاق واسع، في المنطقة المحيطة بـ «تل الزعتر» و «الدكوانة». واستخدمت خلال المعارك، ولأول مرة، المدفعية الثقيلة من قبل الطرفين.

وتم ضبط القتال المستعر بين «تل الزعتر» و «الدكوانة» بفضل وساطة «الجامعة العربية» في السادس عشر من الشهر نفسه. غير ان المواجهة بين الموارنة والفلسطينيين كانت قد عرضت الميزان الداخلي الهش في لبنان، مرة اخرى للاختلال بشكل واسع وخطير. واتهم الزعيم الدرزي المؤيد للفلسطينيين، كمال جنبلاط، «حزب الكتائب اللبنانية» بتدبير حادثة «عين الرمانة» ومن ثم مساندة المقاتلين الموارنة في «عين الرمانة» ضد سكان «تل الزعتر».

وحاول جنبلاط استغلال تلك التهمة بغية ابعاد «الكتائب» تماما عن دوائر صنع القرار السياسي في لبنان. وفي السادس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٧٥ اقرت «الحركة الوطنية اللبنانية» ذات الميول اليسارية، والتي يتزعمها جنبلاط نفسه، توصية دعت فيها الى فرض حظر لبناني وعربي كامل على التعامل مع «الكتائب». او

ماصار يسمى بـ «العزل».

وعمد «حزب الكتائب» على الفور الى احراج جنبلاط ووضعه امام الامتحان الصعب. وعلى هذا الاساس قدم الوزيران الكتائبيان استقالتهما من حكومة رشيد الصلح، التي لم يكن قد مضى على تشكيلها ستة اشهر. وحذا اربعة وزراء آخرين مناهضين للزعيم الدرزي حذوهم.

وطرح هذا الموقف على رئيس الحكومة تحدياً كبيراً. وكان رشيد الصلح يعتبر في الواقع مجرد شخصية سياسية تحظى بحماية كمال جنبلاط. وبعدما رأى رئيس الوزراء ان حكومته بدأت تتفكك، وتنهار من الداخل، عرض على الرئيس سليمان فرنجية تقديم استقالته في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٧٥. وبعد ذلك كان السؤال الرئيسي الذي طرح على البحث، والنقاش، يتعلق باحتمال قيامه هو شخصياً او حليف آخر لجنبلاط بتشكيل حكومة جديدة من دون دعوة «الكتائب» الى الانضمام اليها.

واذا كان كمال جنبلاط قد ظن ان في امكانه ايجاد بعض السياسيين الموارنة المستعدين للمشاركة في حكومة محظورة على «الكتائب»، فقد اثبت الواقع انه كان مخطئاً. والحقيقة ان «المؤسسة» المارونية بكاملها تحلقت حول «الكتائب» منذ اللحظة التي اعلن فيها جنبلاط قرار «العزل»، بحيث بات من المتعذر التوصل الى حل للازمة الحكومية استناداً الى الشروط التي وضعها الزعيم الدرزي. من جهة أخرى، كان تأثير جنبلاط على الاسرة الاسلامية في لبنان على مستوى الشارع، من القوة بحيث لم يكن بالامكان ايجاد زعيم سني واحد مستعد لتشكيل حكومة لا تأخذ شروطه في الاعتبار.

وفي الثالث والعشرين من ايار (مايو) ١٩٧٥، قام سليمان فرنجية بتحرك مفاجىء، قضى بتعيين حكومة مؤلفة بشكل رئيسي من ضباط الجيش. وطلب من عميد سني متقاعد، هو نور الدين الرفاعي، رئاسة الحكومة الجديدة.

والواقع ان هذا التحرك، لم يكن مجرد تحايل «تقني» استهدف كسر الجمود الناجم عن «الانذار الجنبلاطي» المناهض لـ «الكتائب». فقد كان الرئيس «الماروني القوي» يدرك تماما ان معظم المسلمين اللبنانيين يعارضون تشكيل حكومة عسكرية، بقدر ما يرحب الحلفاء «الموارنة الاقوياء» بتأليفها. فما يزال المسلمون على اختلاف انتماءاتهم المذهبية يتذكرون، بمرارة، الخطوات التي لجأت اليها قوات السلطة في مواجهة صيادي الاسماك المضربين في صيدا، خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٥ بينما كان الموارنة المتطرفون بالكاد يخفون املهم في دخول الجيش، الذي يسيطر عليه الموارنة، حلبة الصراع المستمر ما بين الطوائف، وبالتالي ان يقف الى جانبهم.

وعلى هذا الاساس كان تحرك فرنجية بمثابة تحد قوي وظاهر لمعظم القطاعات الاسلامية في لبنان. ورد الزعماء المسلمون على ذلك التحدي باظهار ولاء غير معهود لفريقهم. وتقرب كمال جنبلاط من مناوئه الرئيسي في الاسرة السنية، صائب سلام، واعلن الاثنان معا ادانتهما للحكومة الجديدة. وكان على العميد الرفاعي الانتظار ثلاثة ايام قبل ان يكتشف ان ليس هناك سني واحد مستعد لدعم رئاسته. وهكذا قدم استقالته بدوره. لقد فشلت الحيلة التي لجأ اليها فرنجية من خلال تشكيل

حكومة مصغرة من العسكريين، وبدأ العنف الداخلي اللبناني الذي اصطبغ بصبغة طائفية جديدة، يتصاعد في تلك الاثناء في ضواحي بيروت. وشعر فرنجية حينئذ انه مضطر الى دعوة زعيم سني له وزنه لتشكيل حكومة تكون قادرة على ضبط الوضع المتفجر. ووقع اختياره على رشيد كرامي، وهو سليل احدى العائلات السنية القيادية، والبارزة، في مدينة طرابلس. وكان كرامي قد تسلم مرات عدة رئاسة الحكومة في الماضي، واظهر بعض الكفاءة. وبقي رئيساً للوزراء مدة اربع سنوات خلال عهد فؤاد شهاب.

وسعى كرامي جاهداً خلال الشهر التالي، الى تشكيل حكومة تكون قادرة على المحافظة على وحدة البلاد وتماسكها. وخلال مسعاه هذا، بدأت المناوشات، والاشتباكات، بين الطوائف المختلفة تتصاعد في كل المناطق. وكان اعنف قتال ذلك الدائر بين الموارنة والشيعة في الضواحي الواقعة شرق بيروت. وفي الشمال بدأ احتمال انفجار العداوات بين الرئيس فرنجية ورئيس حكومته يقوى ويشتد، بعدما اندلعت المعارك خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٥ بين مسقط رأس فرنجية، زغرتا، ومدينة طرابلس التي تشكل القاعدة الاساسية لزعامة كرامي.

وفي الثلاثين من حزيران (يونيو) ١٩٧٥ اعلن كرامي اخيراً تشكيل حكومة من ستة اعضاء، بعدما ابعد عنها «الجنبلاطيين» و «الكتائب» على السواء. وكانت الحكومة الجديدة تقليدية الى درجة انها ضمت على الاقل ثلاث شخصيات دخلت الوزارة الاولى التي جرى تشكيلها بعد نيل لبنان استقلاله العام ١٩٤٣ وتم تعيين الرئيس الاسبق كميل شمعون وزيراً للداخلية، واعطي صلاحية الاشراف على نشر رجال الشرطة وقوى الامن فوق الاراضي اللبنانية.

من جهة اخرى، اصر رشيد كرامي على تسلم حقيبة وزارة الدفاع. وكان يخشى فعلا ان يعمد الموارنة المتطرفون الى زج الجيش في القتال الدائر ودفعه الى الوقوف الى جانبهم. كما كان مقتنعاً ان هذا الامر في حال حدوثه سيؤدي حتما الى انقسام الجيش، ويستتبع ذلك بالتالي القضاء على اي امل في تحقيق المصالحة الوطنية. وعلى هذا الاساس اراد رشيد كرامي الاحتفاظ لنفسه بمسؤولية الاشراف على نشر القوات المسلحة.

وفي اليوم التالي، لاعلان رشيد كرامي تشكيل حكومته، تم التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار بين قائد الجيش اللبناني، ورئيس «منظمة التحرير الفلسطينية» ياسر عرفات، بحضور وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية ١٩٧٥، استطاع ياسر عرفات ابقاء الوحدات التابعة لـ «منظمة التحرير» والموالية له خارج حلبة القتال الدائر في لبنان، علما ان بعض تلك الوحدات كانت تتمتع بقدرات قتالية كبيرة.

ومنح اتفاق وقف اطلاق النار، الموقع في الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٥ ضواحي بيروت خلال الشهرين التاليين سلاماً كانت بحاجة ماسة اليه. ولكن قلة من اللبنانيين فقط ظنت ان المشاكل السياسية المعقدة، والعميقة، التي تعاني منها البلاد، قد حلت حقا. وامضت الميليشيات اللبنانية، ومعظم التنظيمات، والفصائل الفلسطينية المشتركة في القتال، فترة الهدنة، في اعادة تسليح نفسها استعداداً للجولة المقبلة.

وكانت طبول الحرب تقرع من جديد في نهاية شهر آب (اغسطس) ١٩٧٥ تقريباً، لكن خارج بيروت هذه المرة. ودخلت مدينة «زحلة» التي يسيطر عليها الروم الكاثوليك، والواقعة في قلب البقاع، في اشتباكات مسلحة مع جيرانها من الشيعة والفلسطينيين. وانفجر محور زغرتا ـ طرابلس في شمال لبنان مرة اخرى. واندلعت المعارك بين الميليشيات التابعة للرئيس سليمان فرنجية والخاضعة لاشراف ابنه طوني وبين المقاتلين الناصريين، المتمركزين في طرابلس، والتي تسيطر عليها غالبية سنية.

وفي ذلك الوقت، كرر السياسيون الموارنة الرئيسيون توجيه نداء بضرورة ارسال الجيش للفصل بين المتنازعين في طرابلس وزغرتا. واقتنع كرامي بأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح له باعادة ضبط الموقف، والوضع، في مسقط رأسه. غير ان رئيس الحكومة كان يشارك بقية المسلمين رأيهم بأن قائد الجيش حينئذ كان مقرباً جداً من الرئيس فرنجية، مما يجعل من الصعب عليه تبني موقف محايد من النزاع القائم بين الطرفين.

وتوصل فرنجية وكرامي، على اثر ذلك، الى اتفاق. فقد قبل رئيس الجمهورية استبدال قائد الجيش بضابط ماروني آخر يعتبر اقل تحزباً، وانحيازاً من سلفه. ووافق كرامي في المقابل على ارسال الجيش للفصل بين المتقاتلين في الشمال. ومن ثم في الثالث عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ قامت قوات الجيش المشرفة على الامن بقتل ١٣ عنصراً تابعاً للميليشيات الناصرية في طرابلس خلال تقدمهم في اتجاه ناد تملكه عائلة فرنجية، ويقع على شاطيء البحر. وقرر «سيد» الناصريين على المستوى الوطني، كمال جنبلاط، دعوة «الحركة الوطنية اللبنانية» الى اعلان اضراب عام في طول البلاد وعرضها، احتجاجاً على انحياز الجيش في الشمال.

ومع اقتراب موعد الاضراب، بدأت الاجواء المسيطرة فوق بيروت تزداد توتراً. وكانت الميليشيات التابعة للموارنة والمسلمين داخل المدينة امضت فصل الصيف تتدرب على القتال بشكل مكثف. وتخلى اعضاؤها عن اقنعتهم التي كانت تخفي هويتهم الحقيقية تحفظاً من اي هزيمة قد تلحق بهم. واستبدلوا لباسهم المؤقت بثياب القتال. واتخذوا المواقع القتالية القائمة على زوايا الشوارع واسطح البنايات العالية والجسور الاستراتيجية.

وبعد ذلك، وفي اللحظة الاخيرة دعا جنبلاط الى الغاء الاضراب العام. ولكن دعوته جاءت متأخرة لكي تحول دون اندلاع العنف من جديد داخل بيروت. واتسمت المعارك التي نشبت في الازقة اللولبية الضيقة في وسط العاصمة التجارية، بالعنف والشدة. وشكلت تلك المنطقة، لقرن كامل، المكان الرئيسي الذي تلتقي فيه مصالح المسيحيين بمصالح المسلمين في بيروت.

ومع امتداد المعارك الى الضواحي المحيطة بالمدينة، بدأت الوحدات الكتائبية المرابطة في القطاع الاسفل في السابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، قصفاً مركزا لمنطقة الاسواق استمر اربعة ايام. وادى ذلك الى اشتعال الحرائق في بقايا الابنية، والدمار، الذي خلفه القصف المدفعي الكتائبي. وتلاشت مع ذلك الآمال بعودة الحياة الى حالتها الطبيعية داخل البلاد.

وكان من الصعب جداً معرفة الدوافع الكامنة وراء هذا القصف العنيف الذي

شنه الكتائبيون من فوهات مدافعهم. واوضح احد المؤرخين اللبنانيين البارزين ان ذلك كان «مؤشراً على تصميم الحزب... على اظهار استعداد المسيحيين اللبنانيين لتدمير البلاد بأيديهم او دفعها نحو التقسيم، على القبول بتقديم التنازلات في اي مجال...»[1].

واضافة الى ذلك، ربما استهدف الكتائبيون من خلال قصفهم المدفعي، كما يشير المؤرخ ذاته، جر الجيش الى جانبهم في القتال. غير ان رئيس الحكومة تمسك بصلاحياته كوزير للدفاع، ورفض توقيع الاوامر الضرورية في هذا الشأن.

وعجل قصف «الكتائب» لمنطقة الاسواق في حضور وزير الخارجية السوري الى العاصمة اللبنانية، وتمت تحت اشرافه، دعوة «لجنة الحوار الوطني» المكونة من ٢٠ عضواً، للانعقاد. وحضر جنبلاط ذلك الاجتماع الى جانب زعيم «حزب الكتائب اللبنانية» الشيخ بيار الجميل وعدد أخر من الزعماء المسلمين والمسيحيين على السواء. غير ان كمال جنبلاط اصر خلال الاجتماع المذكور على ضرورة قيام الهيئة المشكلة حديثاً بمناقشة خطة للاصلاح السياسي. كانت قد اقترحتها «الحركة الوطنية اللبنانية» في آب (اغسطس) الفائت، فيما شدد بيار الجميل من جهته على ضرورة احلال الامن قبل البحث في اية اصلاحات على الاطلاق. وهكذا انتهت اجتماعات «لجنة الحوار» بسرعة الى طريق مسدودة.

وحاول حزب «الكتائب اللبنانية» بعد ذلك، دعم مركزه داخل النظام اللبناني من خلال اعطاء دور كبير للتيار المحافظ المتعاطف معه، والذي بدأ ينتشر بسرعة داخل العالم العربي. واستجابة لدعوة وجهها «حزب الكتائب اللبنانية» تم عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة في اواسط تشرين الاول (اكتوبر) من اجل مناقشة الازمة اللبنانية. غير ان كلا من سوريا، وليبيا، و «منظمة التحرير الفلسطينية» عمدت الى مقاطعة الاجتماع المذكور، وعلى هذا الاساس فشل المجتمعون في التوصل الى اية توصيات ملموسة وفعالة. وحوالي نهاية الشهر ذاته، اتجه الوضع الامني في لبنان نحو الاسوأ. وشعر «الناصريون» في بيروت، وبعض حلفائهم من الفلسطينيين ان موقفهم زاد قوة ومناعة بعد فشل «مؤتمر القاهرة». وشنوا على هذا الاساس هجوما عنيفا داخل بيروت الغربية، واخرجوا القوات الكتائبية من حي «القنطاري» الفخم، ومن «منطقة الفنادق» القريبة منه. واتخذت المعارك العنيفة في شوارع بيروت ابعادا ثلاثة، فيما كانت مدافع الناصريين في «برج المر» الذي يبلغ علوه ٣٢ طابقا تتبادل النيران مع مدافع المورتر التابعة للوحدات الكتائبية المرابطة في منطقة الفنادق. وخلال فترة قصيرة سقطت الفنادق هي ايضاً في ايدي الناصريين. وكانت تلك المنطقة تعتبر في السابق رمز الحداثة، والرفاه الاقتصادي للعاصمة اللبنانية. واستطاع الناصريون، واليساريون، والفلسطينيون، في الاسابيع التي تلت دفع «الكتائب» في اتجاه الشرق نحو مرفأ بيروت وساحة الشهداء.

تلك المعارك المتتالية صيّرت الابنية التجارية المتراصة، والفاصلة، بين المتقاتلين دماراً مهجوراً، منخوراً بالرصاص، محروقاً ومنهوباً. وسيطر الدمار على كل المنطقة التجارية، وسط المدينة بعرض كيلومتر تقريباً. وكان «الخط الاخضر» الفاصل بين «الميليشيات الكتائبية» في بيروت الشرقية، ومناوئيها في بيروت الغربية يسير متعرجاً

داخل منطقة الدمار المعشوشبة ومع تعرض الضواحي الجنوبية لبيروت لمزيد من الاستقطاب بين الفئات. والفصائل المتصارعة. امتد الخط الاخضر مسافة اطول في اتجاه الاجزاء الجنوبية للمدينة

لقد دمر العنف قلب المنطقة التجارية. ونجم عن سلسلة الانتكاسات التي تعرضت لها اتفاقات وقف اطلاق النار. انشطار المدينة الى قسمين

واستمر القتال في بيروت. والمناطق الاخرى. في البلاد خلال تشرين الثاني (نوفمبر) كله واوائل (ديسمبر). وادى ذلك الى وصول بعثات الوساطة من حلفاء لبنان القدامى. مثل فرنسا. والفاتيكان. وبناء على نصيحة احد رؤساء الحكومة الفرنسيين السابقين. قرر زعيم «حزب الكتائب» بيار الجميل التوجه الى سوريا. والتباحث مع المسؤولين الرسميين فيها في السبل الكفيلة بوضع حد للعنف.

وتوجه الجميل فعلاً الى العاصمة السورية في السادس من كانون الاول (ديسمبر). وفي الصباح ذاته وجدت جثث اربعة من المحاربين «الكتائبيين» مرمية في احد انحاء بيروت الشرقية. وحتى من دون انتظار عودة الجميل من دمشق. عمدت «الميليشيات الكتائبية» و «التنظيمات المارونية» الاخرى الى زرع الدمار. والخراب. في الاجزاء الواقعة تحت سيطرتها من العاصمة بيروت. كما اعتقلت في منطقة المرفأ والمناطق الاخرى. العمال والمارة من المسلمين الذين وقعوا تحت ايديها وقتلتهم على الفور. وبلغ عدد الضحايا من المواطنين المسلمين في ذلك اليوم وحده. الذي عرف بأسم «السبت الاسود». على الاقل ٧٠ شخصاً. وربما اكثر من هذا الرقم بكثير. لا لعلة على الاطلاق. الا بسبب «انتمائهم المذهبي» المدون على بطائق الهوية.

ومع انتشار اخبار هذه المجازر في طول البلاد وعرضها. اشتعلت نقاط المواجهة من جديد دفعة واحدة.

ومع حلول الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) تم بالكاد ضبط الوضع داخل بيروت ووقف القتال. غير ان «الكتائب» وحلفاءها قاموا في ذلك اليوم بتحرك من نوع جديد. ترك انعكاسات خطيرة على مستقبل البلاد كلها. كانت المناطق التي تشرف عليها الميليشيات المارونية. تضم حتى ذلك التاريخ. عدداً كبيراً من السكان المسلمين . (تماما كما كانت الحال بالنسبة الى اعداد كبيرة من المسيحيين الذين كانوا ما يزالون يقطنون المناطق الخاضعة لسلطة «الناصريين» والاحزاب الاخرى التابعة لـ «الحركة الوطنية اللبنانية»). غير ان تلك الميليشيات عمدت الى ما يسمى «تنظيف» المناطق التابعة لها. اي طرد ما تبقى من السكان المسلمين هناك.

وفي الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) دخل المقاتلون الموارنة ضاحية شيعية في شمال بيروت تدعى «حارة الغوارنة»، وطلب من بعض الصحافيين الجريئين أخذ صور مثيرة عن اعتقال جميع الرجال الذين يقطنون هناك وهم يرفعون ايديهم فوق رؤوسهم وتم على الفور طرد جميع سكان «حي الغوارنة» الى بيروت الغربية.

ومع ذلك، بقيت تجمعات كبيرة من المسلمين موجودة داخل بيروت الشرقية التي كانت خاضعة لاشراف الميليشيات المارونية. ففي الجهة الشرقية لنهر بيروت كان هناك مخيم «تل الزعتر»، وعلى مقربة منه كان يقع مخيم أخر للاجئين ايضاً، اصغر

منه حجماً هو مخيم «جسر الباشا».

وكذلك في الجهة الشرقية للنهر، في السهل الواقع بين مخيم «تل الزعتر» والبحر، كانت تقوم ضاحية «النبعة» التي كانت تضم حوالي مائة الف شيعي. وشمال غرب «النبعة»، المحاصرة من البحر من جهة والمرفأ من جهة اخرى، كانت تمتد الاكواخ الفقيرة للشيعة في كل من «الكرنتينا» و «المسلخ». وكان منظر تلك الاكواخ مضراً الى درجة اضطرت السلطات معها الى بناء جدار عال لحجبها عن ابصار المتنقلين على طول الطريق الساحلية الرئيسية. وعمدت الميليشيات المارونية الى «تنظيف» تلك المناطق واحدة تلو الاخرى.

وفي الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ فرض المقاتلون الموارنة حصاراً حول «تل الزعتر» و «جسر الباشا»، وطرح هذا العمل معضلة جديدة على رئيس «منظمة التحرير الفلسطينية» ياسر عرفات. اذ انه حاول جاهداً منذ التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار في اوائل شهر تموز (يوليو) الفائت ابقاء الجزء الاكبر من القوات التابعة للمنظمة خارج دائرة القتال في لبنان.

وكانت القاعدة السياسية الرئيسية لـ «ياسر عرفات» محصورة في حركة «فتح»، التي اسهم هو شخصياً في تأسيسها خلال فترة الخمسينات، والتي باتت تشكل في تلك الفترة الهيكل العظمي للتحالف القائم بين التنظيمات الفلسطينية المختلفة داخل «منظمة التحرير الفلسطينية». ومنذ اواسط العام ١٩٧٤ بدأت «فتح» والتنظيمات الاخرى تميل نحو ايجاد تسوية لقضيتها الوطنية عبر الاشتراك في محادثات السلام المزمعة في «جنيف». وظل عرفات وبقية الزعماء في «منظمة التحرير» حريصين على عدم الانزلاق في الازمة اللبنانية، التي ربما ادت الى استنزاف قوتهم حتى قبل وصولهم الى «جنيف».

ولكن لم تكن كل التنظيمات التابعة لـ «منظمة التحرير» موافقة على استراتيجية ياسر عرفات. وفي اواخر العام ١٩٧٤، شكلت اربعة تنظيمات فلسطينية هي الاكثر راديكالية ـ ولكنها مجتمعة اصغر حجماً من حركة «فتح» ـ جبهة معارضة داخل «منظمة التحرير» واطلقت على نفسها اسم «جبهة الرفض». وركزت تلك الجبهة، المدعومة من العراق، اهتمامها على الحؤول دون التوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات.

ودعمت معظم التنظيمات التابعة لـ «جبهة الرفض» زيادة التطرف العام القائم على المسرح السياسي العربي، في لبنان كما في دول اخرى. وعلى هذا الاساس استمرت بعض الوحدات التابعة للجبهة تسهم في القتال الدائر في لبنان الى جانب «الحركة الوطنية اللبنانية» بزعامة كمال جنبلاط، خلال العام ١٩٧٥ كله، وحتى اثناء قيام عرفات بابقاء القسم الاكبر من الوحدات الخاضعة لـ «فتح» خارج النزاع.

ولكن، عندما تمت محاصرة الاعداد الكبيرة من الفلسطينيين داخل مخيم «تل الزعتر» في اوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، زادت الضغوط على ياسر عرفات من اجل دفع الوحدات الفلسطينية المسلحة تسليحاً ثقيلاً والتابعة «لفتح»، الى ميدان المعركة في بيروت.

وفي الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) دخلت الميليشيات المارونية مخيم

«ضبيه» الصغير، الذي يقع على بعد خمسة اميال فقط شمال بيروت. وكان المخيم يضم غالبية من الفلسطينيين المسيحيين. ولكن حتى هؤلاء لم ينجوا من بعض المقاتلين الموارنة، الذين طردوهم بصلافة الى بيروت الغربية.

بعد ذلك، بات في امكان «منظمة التحرير» وزعمائها استشراف ماتخبئه «الكتائب اللبنانية» لكل من «تل الزعتر» و «جسر الباشا». ومنذ اواسط العام ١٩٧٦ وما بعده، استدرجت القوات التابعة للحركة الرئيسية في «منظمة التحرير» للغوص في مستنقع الازمة اللبنانية، على الرغم من المحاولات التي بذلها عرفات والتي استهدفت فصلها عنها.

وبعد سقوط مخيم «ضبيه» في ايديهم، حول المقاتلون الموارنة انظارهم الى الاحياء الفقيرة في «المسلخ» و «الكرنتينا». وردت «الحركة الوطنية اللبنانية» وحلفاؤها الفلسطينيون بتطويق مدينة «الدامور» المارونية الواقعة على الطريق الساحلية جنوب بيروت. وكانت «الدامور» تعتبر في الماضي قاعدة سياسية رئيسية ومؤيدة للرئيس الاسبق كميل شمعون، الذي كان يقطن في مقر قريب منها.

هل كانت «منظمة التحرير الفلسطينية» و «الحركة الوطنية اللبنانية» تستهدفان الضغط على الموارنة من اجل تخفيف حدة التوتر حول «المسلخ» و «الكرنتينا»، مقابل تخفيف الطوق المضروب حول الدامور؟ بالطبع، حاول رئيس الوزراء اللبناني حينئذ رشيد كرامي بذل جهود جدية من اجل تحقيق وقف لأطلاق النار على كل الجبهات معا. ولكن آماله تعرضت لانتكاسة حقيقية.

ففي الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ تمكنت الميليشيات المارونية اخيراً من اخضاع المنطقتين المسلمتين الفقيرتين، وتم ابعاد سكانها الى بيروت الغربية. واثناء رحيلهم استقدم المنتصرون جرافات ضخمة وعمدوا بواسطتها الى مسح الاكواخ والمساكن القائمة تماما.

على اثر ذلك، اعلن رشيد كرامي استقالته. لكن هذا الحدث على اهميته كان عاجزاً عن استقطاب الانتباه الذي يستحقه نظرا الى التدهور الامني المزري الذي وصل اليه الوضع في البلاد. واتجهت الانظار كلها نحو الدامور، حيث تم القضاء على آخر مظهر للمقاومة في تلك المدينة الساحلية في العشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. وسقط على ارض المعركة اكثر من خمسمائة شخص. ولكن طائرات الهليكوبتر التابعة للجيش اخلت معظم السكان المسيحيين من هناك. ونقلتهم الى مدينة «جونيه» التي تبعد حوالي عشرة اميال شمال بيروت. وتركت المعارك العنيفة وعمليات النزوح التي وقعت في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ مضاعفات مهمة ومتعددة. وفي الحادي والثلاثين من الشهر ذاته، اجتمع سبعة زعماء من المتطرفين الموارنة بالقرب من «جونيه» من اجل تأسيس جبهة مشتركة عرفت في مابعد بأسم «الجبهة اللبنانية». وكان كل من الرئيس اللبناني الاسبق كميل شمعون، وزعيم «حزب الكتائب اللبنانية» بيار الجميل من الاعضاء المؤسسين للجبهة. ومارست الجبهة المذكورة اشرافها وسيطرتها على المناطق الخاضعة لنفوذ الميليشيات المارونية منذ العام ١٩٧٦ وحتى اواسط الثمانينات متجاوزة انشقاقات عدة وقعت داخلها.

وفي الطرف الاخر شهد الحادي والعشرون من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦

موجة رئيسية من الانشقاقات داخل الجيش اللبناني، بالتحاق اعداد كبيرة من الجنود والضباط بالفئة الموالية لجنبلاط. وقد تزعم تلك الردة ملازم اول سني يدعى احمد الخطيب، الذي شكا من استخدام الطائرات الحربية التابعة لسلاح الجو اللبناني في الغارات الجوية التي امرت قيادة الجيش بشنها ضد مواقع قوات «الحركة الوطنية اللبنانية»، التي كانت تحاصر الدامور.

وادرج الخطيب المؤيدين والموالين له في تنظيم اطلق عليه اسم «جيش لبنان العربي». غير ان الردة المنظمة التي استند اليها جيش لبنان العربي كانت في الواقع بداية سلسلة من الانشقاقات داخل الجيش اللبناني منها المؤيد للجماعات المارونية وأخر مناوىء لها.

ومع ازدياد حدة الاستقطاب بين هذين الطرفين المتنازعين، وما تلاها من احداث في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، توجه وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام على عجل الى بيروت محاولاً ايجاد حل سياسي للازمة. وبغية دعم جهده وتحركاته بشكل خفي وعن بعد، دخلت بعض الوحدات الفلسطينية الموالية بالاحرى لسوريا وليس لعرفات، شمال لبنان في التاسع عشر والعشرين من الشهر ذاته.

وحققت جهود وزير الخارجية السوري على مايبدو نجاحاً سريعاً. وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) اعلن مكتب الرئيس فرنجية عن توصل جميع الاطراف المشتركة في القتال الى اتفاق لوقف اطلاق النار، تشرف عليه لجنة تضم ممثلين عن الحكومتين اللبنانية والسورية، اضافة الى «منظمة التحرير». وتم في اليوم التالي فتح مطار بيروت، الذي ظل مغلقاً طوال اسبوع. وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه، سحب رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي استقالته. ومع استمرار وقف اطلاق النار قام فرنجية وكرامي معاً، بعد اسبوعين، بزيارة رسمية الى دمشق.

وخلال وجوده في دمشق، ناقش الرئيس سليمان فرنجية برنامجاً شاملاً من الاصلاحات الخاصة ببلاده مع مضيفيه. وفي الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٧٦، اي بعد اسبوع من عودته الى لبنان، كشف الرئيس اللبناني عن مضمون «الوثيقة الدستورية»، التي كان من المفترض بها تحديث نصوص الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣.

وقدمت «الوثيقة الدستورية» تنازلات عدة الى المسلمين على مستوى المشاركة في شؤون الحكم داخل الدولة اللبنانية. كما نصت على توزيع المقاعد البرلمانية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين بدل النسبة المعمول بها سابقا وفق الميثاق الوطني وهي ٦ الى ٥. ولم يعد بالامكان اصدار المراسيم، والتشريعات الجديدة الا بعد اتفاق رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء. وينبغي ان تحمل التشريعات المذكورة ايضاً توقيع الاثنين معاً، وليس توقيع الرئيس بمفرده، كما درجت العادة في الماضي. غير ان «الوثيقة الدستورية»، احتفظت بعدد كبير من النصوص التي تضمنها الميثاق الوطني، والتي كانت موضوع انتقاد عنيف من قبل كمال جنبلاط والزعماء المسلمين المتطرفين. فقد ابقت الوثيقة المذكورة رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب موزعة على كل من الطائفة المارونية والطائفة

السنية والطائفة الشيعية على التوالي. ولم تأت اطلاقا على ذكر قيادة الجيش، التي كانت محصورة في ايدي الموارنة. واوضح نص الوثيقة الدستورية بشكل صريح، انه لن يطبق اياً من الاصلاحات المقترحة قبل انسحاب القوات الفلسطينية التابعة لـ «منظمة التحرير» الى الحدود المعينة لها في «اتفاق القاهرة»، وهذا الامر من شأنه بالطبع اضعاف موقف «الحركة الوطنية اللبنانية» خلال الفترة الدقيقة والحرجة لتطبيق بنود الوثيقة.

ولم يكن اي من السياسيين اللبنانيين راضياً تماماً عن البنود الواردة في الوثيقة الدستورية. ولكن في النهاية، كانت اعنف معارضة لها صادرة عن كمال جنبلاط نفسه، الذي دعا الى عودة التئام لجنة الحوار الوطني المنفرطة، والتي كانت قد شكلت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ من اجل مناقشة بنود الوثيقة التي لم تكن تحظى على رضاه.

واستمرت المناقشات في طوال البلاد وعرضها، حول كيفية دفع عملية المصالحة التي بدأها السوريون، خطوة الى الامام. وفي الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٦ قام القائد العسكري لموقع بيروت بأحتلال محطة التلفزيون الرسمية في بيروت الغربية وطلب في البيان الذي القاه على الشاشة الصغيرة من الرئيس فرنجية تقديم استقالته! وكان هذا اقرب ما يكون الى انقلاب عسكري، وربما كان الوحيد الذي خبره لبنان خلال السنوات الثلاثين من حياته السياسية منذ نيله الاستقلال!

ولم يكن الضابط المتمرد سوى العميد عزيز الاحدب، وهو ابن اول رئيس وزراء سني للبنان. وكان الاحدب من المقربين جداً من الرئيس اللبناني الاسبق فؤاد شهاب طوال فترة خدمته في الجيش تقريبا. وخلال العام ١٩٥٨ كان هو الضابط اللبناني المكلف بشؤون الامن في مطار بيروت، والذي عارض بشدة محاولات الوحدات الاميركية التي وصلت لتوها الى لبنان، والرامية الى اقصائه عن منطقة نفوذه وصلاحياته. وقد كافأه شهاب في ما بعد على حسه الوطني وعينه مديراً عاما للشرطة. ومع حلول اذار (مارس) ١٩٧٦، كان الاحدب مايزال محتفظاً بالقسم الاكبر من اتصالاته الشهابية، ولكنه كان قد اكتسب ايضا اصدقاء جدداً. فمسؤول الامن في «فتح»، هو الذي امن له فرقة الحماية التي رافقته الى مبنى التلفزيون في بيروت الغربية لالقاء بيانه!

وكان تحرك الاحدب يعكس بالتأكيد عدم رضا الفلسطينيين عن فرنجية، علماً انه شدد دائما على ان محاولته ليست حركة انقلابية تماما. كان يعبر ايضاً عن الشعور المنتشر بين اللبنانيين انفسهم بأن العقبة الرئيسية في طريق المصالحة الوطنية هي بقاء فرنجية في الرئاسة.

وقد حظي الاحدب على دعم عام لموقفه ووجهة نظره من المسلمين وزعماء «الحركة الوطنية اللبنانية» على الرغم من ان عدداً منهم، بمن فيهم كمال جنبلاط، اعرب عن تحفظه ازاء الاسلوب الذي استخدمه.

وفي البداية حصل الاحدب كذلك على تأيد تنظيمين متطرفين من التنظيمات المارونية. غير ان «الكتائب» و «الشمعونيين» كانوا مايزالون يمثلون اقوى جماعتين داخل «الجبهة اللبنانية» المارونية. وفي الايام التي تلت تحرك الاحدب، وقفت هاتان الجماعتان بقوة خلف الرئيس سليمان فرنجية، واصرتا على ضرورة السماح له

بانهاء ولايته الرئاسية، التي كان من المفترض ان تنتهي. على اي حال، في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦.

وحظيت دعوة الاحدب الموجهة الى الرئيس فرنجية بتقديم استقالته، على تأييد اكثر من ثلثي اعضاء مجلس النواب، وهو النصاب القانوني المطلوب لانتخاب رئيس الجمهورية غير ان الزعيم الصلب، الآتي من «زغرتا» تشبث بموقفه داخل القصر الرئاسي في بعبدا المطلة على بيروت.

ومع حلول الرابع عشر من آذار (مارس) ١٩٧٦ تخطى كمال جنبلاط على مايبدو التحفظات التي اعرب عنها للاحدب حول مسألة استخدام الجيش. وعلى الاثر دعا الى «حل عسكري» من اجل تجاوز الطريق المسدودة مع الرئيس. وفي اليوم التالي، التحقت وحدات تابعة لـ «جيش لبنان العربي» بالقوى الموالية للاحدب خلال تقدمها في اتجاه القصر الجمهوري في بعبدا. ولكن تم اعتراضها على مشارف بيروت من قبل وحدات فلسطينية موالية لسوريا.

وبذلك، اشارت سوريا الى عزمها على دعم سليمان فرنجية في منصبه. واستمرت في موقفها هذا حتى اليوم الاخير من ولايته، اي بعد مرور ستة اشهر كاملة على ذلك التحرك. غير ان الحكومة البعثية في دمشق، لم تقم فقط بدعم الرئيس اللبناني خلال تلك المرحلة، بل عمدت ايضاً الى مساندة التنظيمات المارونية التابعة لـ «الجبهة اللبنانية» والمتحالفة مع سليمان فرنجية. وفي مناسبات عدة خلال الاشهر التي تلت، اشترك السوريون الى جانب الميليشيات التابعة للجبهة المذكورة في المعارك الدائرة ضد القوات اليسارية الموالية لكمال جنبلاط وحلفائه الفلسطينيين.

ما هو السبب الذي دفع حكومة يسيطر عليها قوميون عرب متطرفون ينتمون الى فصيلة من فصائل «البعث»، الى لعب هذا الدور؟

لقد حاول الرئيس البعثي حافظ الاسد، الذي حكم سوريا منذ العام ١٩٧٠، شرح هذا الموقف عندما اعرب عن حرص سوريا على المحافظة على الوحدة الوطنية للبنان. واوضح ان تدخله الى جانب فرنجية «والجبهة اللبنانية» كان ضرورياً من اجل الحؤول دون وصول الموارنة الى درجة من اليأس يضطرون معها الى التوجه نحو اسرائيل بغية طلب المساندة والعون. والواقع، ان الاسد كان على الارجح سعيدا للحصول على ولاء رئيس لبناني ضعيف واعتماده شبه الكامل عليه. وربما جعلته التطورات الجارية في المنطقة، يشعر انه من المجدي اثارة حفيظة جنبلاط والتيارات الفلسطينية الرئيسية مقابل ادراك الغاية التي يصبو اليها.

وفي ربيع ١٩٧٦ كان الرئيس السوري مايزال مشغولاً في جمع حجارة التفاوض من اجل استئناف محادثات السلام في جنيف، ولا سيما تلك التي بامكانها دعم موقف سوريا مقابل موقف مصر. وعندما قامت مصر بالتوقيع على اتفاق ثان لفك الاشتباك العسكري مع اسرائيل خلال ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، زادت مخاوف حافظ الاسد من احتمال وقوع خيانة مصرية جديدة للقضية العربية.

ومع حلول العام ١٩٧٥، كان الاسد قد خطا خطوات واسعة في مجال حل الخلافات السابقة مع الاردن. واذا ما نجح في ربح رئيس لبناني مدين له بالجميل، فان ذلك من شأنه وضع سوريا في موقف يسمح لها الحؤول دون حدوث انزلاق مصري اضافي.

على اي حال، كان الرئيس السوري قد سئم التعامل مع كمال جنبلاط وعقليته المستقلة، والذي لم يكن على الاطلاق ميالاً نحو وضع خدماته طوعا في تصرف القضية العربية التي ينادي بها البعثيون.

وفي الثالث والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٦، بدأت الميليشيات اليسارية وقوات «جيش لبنان العربي»، قصف القصر الجمهوري في منطقة بعبدا، حيث كان سليمان فرنجية متشبثاً بموقعه. وبعد يومين فر الرئيس تاركاً قاعات القصر الرخامية الباردة، وانتقل الى منزل مؤقت بالقرب من جونيه في قلب المنطقة التي تسيطر عليها الميليشيات المارونية. وبعد مرور يومين على تلك الحادثة، توجه كمال جنبلاط الى دمشق حيث اجتمع الى الرئيس حافظ الاسد في آخر محاولة لحل الخلافات القائمة بينهما.

وفي دمشق اشار جنبلاط الى ان غالبية المواطنين والنواب تؤيد مطلبه القاضي بضرورة استقالة فرنجية، ورفض التخلي او التراجع عن هذا المطلب، (ربما كان كمال جنبلاط يأمل في حال نجاحه في بلوغ هذا الهدف، طرح الميثاق الوطني على البحث من جديد، بحيث يسمح له بالحلول شخصياً مكان فرنجية).

غير ان الاسد كان مصراً على بقاء سليمان فرنجية في منصبه. وبعد تسع ساعات من المحادثات المفصلة مع الاسد، عاد جنبلاط الى بيروت من دون التوصل الى حل القضية الاساسية. وباتت المسألة مسألة وقت فقط قبل ان تعمد القوات الموالية لكل من جنبلاط وسوريا الى حل تلك المشكلة في ميدان المعركة.

ووضعت القطيعة التي حدثت بين جنبلاط والاسد، الزعماء الفلسطينيين امام معضلة صعبة، اذ ان هؤلاء كانوا يعتبرون العلاقات القائمة بينهم وبين السوريين و «الحركة الوطنية اللبنانية» على السواء ذات اهمية رئيسية. ولم يكن في امكان العدد الاكبر من المقاتلين التابعين لـ «منظمة التحرير» تجنب اتخاذ موقف من كلا الطرفين في حال اشتداد النزاع بينهما. وعلى هذا الاساس حاول رئيس «المنظمة» ياسر عرفات بذل جهود كبيرة للحؤول دون وقوع انشقاق تام بين سوريا و «الحركة الوطنية اللبنانية»، ولكن من دون جدوى. ولم يمض وقت طويل حتى برزت الى العلن الانعكاسات الجديدة للقطيعة الحاصلة بين سوريا و «الحركة الوطنية اللبنانية». وكان لسوريا الاف عدة من المقاتلين منتشرين داخل لبنان، تحت ستار «المنظمات الفلسطينية» المختلفة الموالية لها. وفي اوائل نيسان (ابريل) بدأت تلك المنظمات دعم قواتها ووحداتها المرابطة في انحاء متعددة من لبنان.

وفي الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٧٦ دخلت فرق تابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» ومؤيدة لسوريا مطار بيروت وسائر الموانىء البحرية التي كانت تحصل «الحركة الوطنية اللبنانية» عبرها على احتياجاتها من الاسلحة والعتاد. وفي التاسع من الشهر نفسه دخلت وحدات اضافية موالية لسوريا ايضاً الاراضي اللبنانية مجتازة الحدود المشتركة، وانتشرت على طول الطريق الدولية التي تربط بيروت بدمشق. وبعد ثلاثة ايام فقط تقدمت هذه القوات في اتجاه ضهر البيدر، منتظرة الاشارة المواتية للانقضاض على بيروت، اذا ما دعت الحاجة.

وانضم الرئيس سليمان فرنجية الى زعماء «الجبهة اللبنانية» المارونية مؤيداً علنا التدخل السوري. غير ان السوريين كانوا مايزالون يحاولون التوصل الى حل

توفيقي لمسألة بقاء فرنجية في كرسي الرئاسة. وفي العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٦ توجه عدد كبير من النواب المؤيدين لسوريا من اصل ٩٠ نائبا، الى المبنى المؤقت للبرلمان الواقع تماما على الخط الاخضر الذي يقسم بيروت الى شرقية وغربية. وكان على جدول اعمال النواب المجتمعين موضوع واحد. فقد صدق هؤلاء على تعديل دستوري غير اعتيادي يسمح في حالات مشابهة، بإجراء الانتخابات الرئاسية قبل ستة اشهر من انتهاء ولاية الرئيس واستمر الرئيس في تأجيل موعد التوقيع على المرسوم الصادر ووجد في النهاية انه من غير المجدي التشبث لفترة اطول بموقفه، خصوصاً وقد اطمأن في اي حال بانه سيبقى في منصبه حتى انتهاء ولايته ، على الرغم من الانتخابات المبكرة. وهكذا صدق في الرابع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٧٦ على المرسوم. وتحولت الانظار على الفور الى النواب من جديد، لمعرفة الشخصية التي سيختارونها لخلافة سليمان فرنجية.

ومنذ البداية، كانت الحملة الانتخابية بمثابة استمرار للصراع على السلطة بين سوريا و «الحركة الوطنية اللبنانية». وكان مرشح سوريا حاكم المصرف المركزي في لبنان الياس سركيس.

وقد شغل الياس سركيس في الماضي، ولسنوات عدة، منصب مدير شؤون الرئاسة في عهد الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو، وعلى هذا الاساس كان معروفا بولائه لـ «الشهابية» . والى جانب الدعم المفتوح له من قبل سوريا وبعض حلفائها في لبنان مثل رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي، استقطب الياس سركيس تأييد «الكتائب» وعدداً كبيراً من حلفائها داخل «الجبهة اللبنانية».

اما مرشح جنبلاط و «الحركة الوطنية اللبنانية» فقد كان زعيم حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية» العميد ريمون اده. ومثله مثل الياس سركيس، كان ريمون اده مارونيا. وهو معروف بمعارضته الطويلة والشديدة لأي تدخل اجنبي في شؤون لبنان، اكان من جانب السوريين، او الاسرائيليين، او الفلسطينيين. وعلى هذا الاساس كان يعتبر مرشحاً قوياً وجذاباً بالنسبة الى اليساريين اللبنانيين.

وتم تحديد الموعد الحاسم لاجتماع مجلس النواب في السادس من ايار (مايو) ١٩٧٦ . وفرض السوريون حزاما امنيا مشددا حول المبنى المؤقت لمجلس النواب. وبذلوا جهودا واضحة بغية تأمين حضور ٦٦ نائبا على الاقل، وهو العدد الضروري لتأمين النصاب القانوني من اجل اختيار الرئيس. ولكن من دون جدوى، اذ لم ينجح مؤيدو الياس سركيس الا في تأمين حضور ٦٣ نائباً فقط في الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية.

ولكن في النهاية صوتت كتلة كميل شمعون التي تضم اربعة نواب الى جانب الياس سركيس. وفي الثامن من ايار (مايو) ١٩٧٦ جرى مرة اخرى وعلى عجل دعوة مجلس النواب لعقد جلسة خاصة. وفي محاولة اخيرة للحؤول دون حضور النواب الجلسة، فتحت بطاريات المدفعية التابعة لليساريين نيرانها في اتجاه مجلس النواب في الوقت الذي كان النواب يستعدون لافتتاح الجلسة. غير ان اليساريين فشلوا في تحقيق غرضهم. فحضور كتلة كميل شمعون كان كافياً لتأمين النصاب القانوني المطلوب. ولم يعد هناك ادنى شك انه بات بامكان الياس سركيس الحصول على غالبية الاصوات والفوز برئاسة الجمهورية.

وبعد ايام قليلة من اجراء الانتخابات دخل كمال جنبلاط في محادثات مباشرة مع الرئيس المنتخب. واقترح الاخير الدعوة الى «مؤتمر وطني» يستهدف جمع الاطراف المتنازعة حول طاولة مستديرة. ولكن لم يكن من السهل على الاطلاق تحقيق المصالحة بين كمال جنبلاط والسوريين، وفشلت وساطة الياس سركيس على هذا الصعيد.

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، كانت الميليشيات التابعة لـ «الحركة الوطنية اللبنانية» قد نجحت في التقدم شمالاً من منطقة الجبل الدرزية التقليدية في الشوف صوب المنطقة الدرزية - المارونية المختلطة المعروفة بالمتن الاعلى. وفي ايار (مايو) ١٩٧٦، اتمت تلك الميليشيات سيطرتها على منطقة بارزة تمتد مسافة ١٢ ميلا في اتجاه الشمال الى داخل المتن الاعلى ابتداء من طريق بيروت - دمشق الدولية. حينئذ ، وبعد انتخاب الياس سركيس رئيساً، تقدم المقاتلون اليساريون مسافة قصيرة اضافية في اتجاه الشمال ايضاً، قاطعين طريقاً فرعية تربط بيروت بدمشق وتمر عبر «فاريا» و «عيون السيمان».

القى قيام «الحركة الوطنية اللبنانية» باستئناف «هجوم الجبل» الرعب في قلب الطائفة المارونية. فقد رأى الموارنة، بعد قطع طريق «عيون السيمان»، ان الرابط المباشر القائم بينهم وبين اصدقائهم الجدد في دمشق قد انتهى. وبات الخط الساحلي كله الذي يربط معقل الموارنة بالعالم الخارجي، في مطال مدافع اليساريين المرابطين في الجبل المطل على الساحل.

وحتى ذلك التاريخ، كان عدد كبير من الموارنة - وربما الغالبية بينهم - يتساءل حول جدوى التكتيك العدواني المطبق من قبل «الكتائب» و «الشمعونيين»، والدوافع الكامنة وراءه. اما الآن، فقد بدأ الموارنة يشعرون بالخطر المباشر الذي يهدد بقاء طائفتهم داخل معقلها في جبل لبنان. ولم يكن الجيش اللبناني يشكل اي ضمانة او امل بالنسبة الى حمايتهم. اذ مع حلول ايار (مايو) كانت الانشقاقات التي بدأت في كانون الثاني (يناير) قد حولته الى اداة عاجزة عن فعل اي شيء. وباستثناء اليساريين الملتزمين بينهم، وجد الموارنة كلهم في الميليشيات «الكتائبية» و «الشمعونية» الامل الوحيد لخلاصهم.

وكان السوريون هم ايضاً مصممين على وقف الهجوم اليساري. وكانت هناك وحدات عدة موالية لهم تقاتل داخل صفوف «منظمة التحرير» و «الحركة الوطنية اللبنانية». ولكنها لم تكن قوية بما فيه الكفاية من اجل التأثير على القرارات الصادرة عن قيادة كل من الجماعتين المذكورتين، واقناعها بالتخلي عن المواجهة التي كان جنبلاط عازما على المضي فيها، على مايبدو. وهكذا في ليلة الحادي والثلاثين من ايار (مايو) والاول من حزيران (يونيو) اجتاز الف جندي سوري الحدود المشتركة ودخلوا «سهل عكار»، شمال لبنان. ولحق بهم في اليوم التالي اربعة الاف جندي تقدموا في سهل البقاع على طول الطريق الدولية التي تربط بيروت بالعاصمة السورية دمشق. وفي البقاع كانت العناصر المؤيدة لسوريا داخل «الحركة الوطنية اللبنانية» قوية بما يكفي لمنع الحركة من مقاومة التقدم السوري بعنف او التصدي له. غير ان الوحدات السورية اتجهت غربا انطلاقا من البقاع وتقدمت صوب بيروت

وصيدا، وصادفت هناك تجمعات تابعة لـ «الحركة الوطنية اللبنانية» كانت اكثر ولاء لجنبلاط.

مع عبور القوات السورية مواقع اليساريين، ادركت قيادة «منظمة التحرير» ان عليها اتخاذ القرار الصعب الذي طالما حاولت تجنبه حتى الان. وكانت الوحدات التابعة لـ «المنظمة» في لبنان هي القوات الوحيدة التي مايزال الزعماء الفلسطينيون يسيطرون عليها بشكل مستقل. وكان عليهم الاجابة وبسرعة عن السؤال المطروح امامهم: هل ينبغي نشر الوحدات التابعة لهم من اجل دعم حليفهم القديم كمال جنبلاط؟ ام يجب استخدامها لمساندة سوريا التي كانت ماتزال على المستوى العربي العام تعتبر مساندة عسكريا، وديبلوماسيا مهما بالنسبة الى «منظمة التحرير»؟ الحقيقة انه لم يكن هناك خيار وسط.

وكانت تلك المعضلة من الشدة والعنف، بحيث كادت تؤدي الى شق القيادة التاريخية التابعة لـ «فتح» بزعامة ياسر عرفات داخل «المنظمة». غير ان زعماء «فتح» كانوا يتمتعون ميدانيا في لبنان بقوة كافية داخل «المنظمة»، من اجل فرض قرارهم على بقية اعضائها. وكان القرار يقضي بدعم جنبلاط ضد السوريين. وعلى هذا الاساس قامت قيادة «المنظمة» بكاملها في لبنان بالقاء ثقلها خلف «الحركة الوطنية اللبنانية» في المناطق التي كانت تدافع عنها. وعمدت بذلك الى تقوية عملية مقاومة التقدم السوري.

وفي السابع من حزيران (يونيو)، عندما وصلت القوافل السورية الى مشارف صيدا والضواحي الجنوبية لـ بيروت. تمكنت «الحركة الوطنية اللبنانية» وحلفاؤها الفلسطينيون من التصدي لها واجبارها على وقف زحفها.

اما القافلة التي كانت تتقدم مباشرة على طول الطريق الدولية التي تربط بيروت بدمشق فقد وصلت الى تلال جبل لبنان، لكنها عجزت عن تجاوز مدينة «صوفر» الواقعة على بعد ميلين تقريبا شرق تلك التلال. وبقيت «الحركة الوطنية اللبنانية» مسيطرة على الطرقات الجبلية التي تمتد متعرجة صعداً بين بيروت الغربية. والمنطقة البارزة في المتن الاعلى. علماً ان بعض هذه الطرقات كان يمر تماماً تحت المنحدرات الصخرية العمودية الكائنة بالقرب من «صوفر»، حيث كانت تتمركز المدافع السورية.

في تلك الاثناء استطاعت «الحركة الوطنية اللبنانية» في الضواحي الجنوبية - الغربية من بيروت تطويق اعداد كبيرة من القوات الموالية لسوريا وعلى مقربة من مطار بيروت الدولي. غير ان كامل المعقل اليساري بما في ذلك بيروت الغربية. والمنطقة المشرفة في المتن الاعلى، كان محاصراً من قبل السوريين والميليشيات المارونية.

وفي الثامن من حزيران (يونيو) دعت «الجامعة العربية» الى عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، لمناقشة الازمة اللبنانية. وليس من المستغرب ان تنظر الاطراف المتصارعة فوق الاراضي اللبنانية، الى هذا الاجتماع على انه الامل القادر على اخراجها من الوضع المعقد المحيط بها.

ودعا الوزراء المجتمعون الى وقف اطلاق النار فورا، وارسال قوات سلام عربية الى لبنان لكي تحل مكان القوات السورية، وتكون في تصرف رئيس الجمهورية

المنتخب الياس سركيس، بشكل كامل.

وقام السوريون بدهن عدد كبير من دباباتهم، بما في ذلك تلك المحاصرة بالقرب من مطار بيروت، باللون الابيض الخاص بقوات السلام العربية. وبعد ذلك في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) سحبوا قواتهم من منطقة المطار تحت هذا الستار. وبعد اخراج رهائنهم ونقلها الى مكان امين، اعلن الرئيس السوري حافظ الاسد ان قواته المرابطة في لبنان لن تكون بعد اليوم في تصرف الرئيس اللبناني المنتخب، وانما بأمرة الرئيس فرنجية.

وفي تلك المرحلة كان فرنجية قد بدأ الاشتراك بشكل علني في اجتماعات «الجبهة اللبنانية» المارونية. وفي السادس عشر من حزيران (يونيو) عمد الى توسيع الدور الرسمي لـ «كميل شمعون»، الذي كان حينئذ زعيما للجبهة ووزيراً للداخلية. وعينه كذلك وزيرا للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء. والمرجح ان هذه التعيينات كانت شكلية تماما، اذ ان الحكومة الوطنية كانت قد توقفت منذ فترة طويلة عن ممارسة صلاحياتها. وعلى الرغم من ذلك اثارت تلك التعيينات حفيظة عدد كبير من المسلمين وانتقاداتهم، اذ دلت على عزم فرنجية على «اختطاف» رموز الشرعية اللبنانية، ومحاصرتها داخل المعقل الماروني.

وفيما كان السوريون يعيدون تجميع قواتهم بغية استئناف قتالهم ضد الجنبلاطيين، شعر المقاتلون التابعون لـ «الجبهة اللبنانية» من جديد بثقة كافية لشن هجوم ضد الطرف الاخر. وفي الثاني والعشرين من حزيران «يونيو» انضمت الميليشيات الشمعونية الى الجنود المنشقين عن الجيش والموالين للرئيس سليمان فرنجية، وشنت سلسلة من الهجمات ضد المراكز السكنية المتبقية للفلسطينيين والمسلمين داخل بيروت الشرقية. وبعد خمسة ايام التحقت «القوات الكتائبية» الاقوى بتلك الحملات العسكرية. وفي اليوم التالي شنت الميليشيات التابعة لـ «الجبهة اللبنانية» والقوات السورية هجوما مشتركا في الجبل من اجل اعادة فتح الطريق الجبلية الاستراتيجية في «عيون السيمان».

وفي التاسع والعشرين من الشهر ذاته نجحت الميليشيات اليمينية في الانقضاض على مخيم اللاجئين الصغير في «جسر الباشا» والواقع في نطاق بيروت الشرقية، ودخوله. وفي مخيم تل بيروت الشرقية لم يبق هناك سوى مخيم «تل الزعتر» ومنطقة «النبعة» التي تسكنها اكثرية شيعية. مستمرين في مقاومة السيطرة المارونية التامة. وبعد ستة اسابيع من القتال العنيف في بيروت الشرقية، تمكنت الميليشيات المارونية اخيرا من السيطرة على «النبعة» في السادس من آب (اغسطس).

وادعى اليساريون، في ما بعد ان النبعة لم تكن لتسقط لولا خيانة احدى الجماعات المحلية. ولكن ذلك لم يؤثر على الاطلاق على موقف العدد الاكبر من المؤيدين للامام الصدر في «النبعة». وتم طرد هؤلاء الى جانب بقية سكان المنطقة المذكورة البالغ عددهم ١٠٠ الف نسمة بشكل مشين، الى بيروت الغربية للتفتيش عن مأوى لهم هناك، فيما عمد مقاتلو «الجبهة اللبنانية» الى زرع الخراب في المباني والشقق المنخورة بالرصاص، والتي كان يقطنها النازحون الجدد.

وتجمعت الميليشيات كلها بعد ذلك حول «تل الزعتر». ومن «دير مار شعيا» المطل

على المخيم المذكور من جهة الشرق، بدأ الزعماء العسكريون للميليشيات اليمينة التخطيط لشن الهجوم الاخير عليه.

وفي تلك الاثناء، كان قد مضى على الاف العائلات التي تقطن مخيم «تل الزعتر» سبعة اشهر من الحصار. وخلال الهجوم العنيف الذي شنته ميليشيات «الجبهة اللبنانية»، والذي استمر شهرين كاملين، لجأ السكان الى ملاجىء تحت الارض فيما عمد المقاتلون الى الدفاع عن محيط المخيم الذي بدأ ينكمش ويضيق. وكان السكان بحاجة في الدرجة الاولى، الى الماء، الذي كان بامكانهم الحصول عليه من الانابيب فقط من خلال المغامرة بحياتهم وتعريضها للخطر بسبب رصاص القنص. ومع موت عشرات الاطفال عطشا داخل المخيم، وافقت قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» اخيرا في الحادي عشر من آب (اغسطس) على مطالب «الجبهة اللبنانية» باخلاء مخيم «تل الزعتر» كليا.

ولم يستطع المقاتلون الشباب التابعون للجبهة المذكورة تمالك اعصابهم بعدما ادركوا انه تم «تنظيف» بيروت الشرقية تماما من الوجود الفلسطيني والمسلم. وكانوا هم ايضا قد تعرضوا لخسائر فادحة جدا ـ وصلت وفق بعض التقديرات الى ٨٠٠ مقاتل ـ خلال عمليات «التنظيف» المتعاقبة. واكبر خسارة كانت سقوط القائد القديم لميليشيات «الكتائب اللبنانية» وليام حاوي.

وخلف وليام حاوي على رأس الميليشيا الكتائبية قائد عسكري شاب وجذاب من الجيل الجديد، اقرب سنا من الشبيبة التي كانت قد تدفقت للدفاع عن الطائفة المارونية خلال العام ١٩٧٦، والتي كانت في مرحلة المراهقة، او بداية العشرينات من العمر. وعندما تسلم القيادة العسكرية لميليشيا «الكتائب اللبنانية» كان الابن الاصغر لزعيم «الكتائب اللبنانية»، الشيخ بشير الجميل، في الثامنة والعشرين فقط.

وتحت قيادة بشير الجميل وداني شمعون نجحت ميليشيات «الجبهة اللبنانية» في «تنظيف» «تل الزعتر». وخلال نزوح النساء والاطفال، الذي بات منظرا عاديا، عن مخيم «تل الزعتر» في شاحنات مكتظة، عمد المقاتلون اليمينيون المنتصرون الى اعتقال الرجال الذين وقعوا تحت ايديهم وقتلهم على الفور. ويبلغ عدد ضحايا المخيم المذكور في ذلك اليوم ١٥٠٠ نسمة من اصل ٢٢٠٠ سقطوا خلال فترة الحصار كلها.

وفي الثالث عشر من آب (اغسطس) رافق كل من الشيخ بشير الجميل، وداني شمعون الصحافيين الغربيين في جولة داخل المخيم، حيث وقعت المجازر الرهيبة. واستبق بشير الجميل الجولة بالقول صراحة: انه «فخور» بان يرافقنا ويعرض علينا ما سنشاهده باعيننا. ومرة اخرى، كما حدث سابقا لكل من «المسلخ» و «الكرنتينا»، قامت الجرافات التي استقدمتها «الجبهة» بتسوية المخيم مع الارض، بعدما سمحت لمقاتليها بتنظيف كافة محتوياته تماما. وبعد سقوط مخيم «تل الزعتر» استمر القتال على مشارف المنطقتين اللتين كانتا خاضعتين حتى الان لسيطرة القوات التابعة لكل من «الحركة الوطنية اللبنانية» و «منظمة التحرير الفلسطينية». وكانت المنطقة الاولى تضم كلا من بيروت وصيدا، والمنطقة المشرفة من الجبل. وشملت المنطقة الاخرى اطراف طرابلس في الشمال. وعمدت ميليشيات «الجبهة» و «السوريون» الى اغلاق المنافذ البرية امام هذين المعقلين. وقامت

السفن الحربية الاسرائيلية والسورية بفرض حصار بحري عليها.

وفي الثالث والعشرين من ايلول (سبتمبر) تخلى الرئيس سليمان فرنجية عن منصبه لخليفته المنتخب. وفي الاحتفال الذي جرى في مدينة «شتورة» في البقاع، قام الجيش السوري بكل قوته بتأمين الحماية اللازمة لسبعة وستين نائبا لبنانيا جاؤوا لحضور مراسم تأدية القسم الدستوري للرئيس المنتخب. وكان بين المتغيبين الرئيسيين عن ذلك الاحتفال، رئيس الوزراء رشيد كرامي والزعيم الدرزي كمال جنبلاط، والمرشح الذي خسر الانتخابات الرئاسية العميد ريمون اده ـ الذين اعترضوا على ما يبدو، على النفوذ الذي باتت سوريا تملكه داخل لبنان.

ومع اقتراب ولاية سليمان فرنجية من النهاية، ساور السوريين امل بأنه ربما كان في استطاعتهم مد نفوذهم وتأثيرهم الى المعقلين الاخرين اللذين كانا مايزالان يخضعان لسيطرة «الحركة الوطنية اللبنانية» و «منظمة التحرير» وفي الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦ اجتاحت القوات السورية موقعهما في المنطقة الجبلية المشرفة والواقعة في المتن الاعلى. واستمرت الخلافات في تلك الاثناء، تعصف داخل قيادة «منظمة التحرير»، حول ما اذا كان من الحكمة اتخاذ القرار السابق القاضي بالوقوف الى جانب كمال جنبلاط ضد السوريين. وبعد فترة قصيرة من سقوط مخيم «تل الزعتر»، مال الميزان داخل اللجنة المركزية لحركة «فتح» لصالح اولئك الداعين الى فك ارتباط «منظمة التحرير»، بالمستنقع اللبناني وعُقده.

وعلى هذا الاساس، عندما شن السوريون في اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦ هجومهم ضد مواقع «الحركة الوطنية اللبنانية» و «منظمة التحرير» في المنطقة المشرفة من المتن الاعلى، انسحبت «القوات الفلسطينية» بسرعة في اتجاه طريق بيروت ـ دمشق الدولية الى مدينة بحمدون، في «قتال تراجعي». وبما ان ميليشيات «الحركة الوطنية» كانت عاجزة بمفردها عن الدفاع عن مواقعها هناك فقد اضطرت هي ايضا الى التراجع عن المتن الاعلى.

وفي الثالث عشر من تشرين الاول (اكتوبر) حاول السوريون فتح الطريق المؤدية الى بيروت انطلاقا من بحمدون، وكذلك التقدم ابعد في اتجاه الجنوب نحو صيدا. وفي تلك الاثناء كان زعماء «منظمة التحرير الفلسطينية» اتفقوا على ضرورة فك ارتباط قواتهم بالازمة اللبنانية. لكنهم ارادوا في الوقت ذاته ان ينكروا على السوريين انتصارا حاسما داخل لبنان. وعلى هذا الاساس استمر مقاتلو «المنظمة» في صد الجيش السوري بالقرب من بحمدون ومحيطها، في الوقت الذي سعى ديبلوماسيو «فتح» الى اقناع المساندين الماليين لسوريا في المملكة العربية السعودية بممارسة ضغوط على السوريين.

وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، لم يكن السوريون قد اخترقوا بعد مدينة بحمدون. في ذلك اليوم اعلن السعوديون عن عقد قمة مصغرة خلال اليوم التالي في العاصمة السعودية، الرياض، تضم رؤساء الدول في كل من السعودية والكويت ومصر وسوريا ولبنان، اضافة الى رئيس «منظمة التحرير».

ولم يكن للعائلة المالكة في السعودية اي اهتمام مباشر بما كان يجري داخل لبنان. غير ان المسؤولين السعوديين وزعماء «منظمة التحرير» كانوا يخشون ان

يؤدي الصراع على الزعامة الدائر بين سوريا ومصر، والذي انعكس في احد وجوهه صراعا عنيفا في لبنان، الى استمرار عملية التشرذم والاستقطاب داخل العالم العربي. وكان السعوديون يحاولون جاهدين مصالحة المصريين والسوريين، مما يسمح للجميع باستئناف عملية السلام في الشرق الاوسط. وهذا الامر يقضي بالطبع بوقف القتال المستمر في لبنان، من دون ان تحقق سوريا او مصر نصرا حاسما هناك.

وكان انعقاد القمة المصغرة في الرياض، بمثابة بداية النهاية للحرب الاهلية في لبنان التي اندلعت خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

كيف بالامكان وقف ذلك الصراع المعقد الذي نشب في لبنان بمجرد صدور قرار او مرسوم عن رؤساء دول اجنبية خلال اجتماعهم على بعد ٩٠٠ ميل من العاصمة اللبنانية؟ لم يكن هذا الواقع مستغربا بالنسبة الى اكثرية اللبنانيين. لقد كانوا يدركون ومنذ زمن بعيد هشاشة النظام الذي استنبطوه حيال القرارات المتخذة من قبل الاجانب في عواصم بعيدة عنهم.

وقد اتضح مع بدايات المناقشات التي عقدت في الرياض ان «منظمة التحرير» مستعدة لسحب تأييدها، ودعمها، لحلفائها اللبنانيين. وكذلك الحال بالنسبة الى سوريا.

ومن الدوافع الاساسية التي حفزت السوريين على دعم الميليشيات المارونية في تصديها للزحف الجنبلاطي، الحؤول دون توجه تلك الميليشيات نحو اسرائيل طلباً للعون. ولكن مع حلول اواسط آب (اغسطس) ١٩٧٦، كانت هناك اثباتات وقرائن واضحة حول تعامل الزعماء الموارنة مع الاسرائيليين. وقد اتخذ ذلك التعاون شكل امدادات اسلحة واتصالات مارونية اسرائيلية سرية. وهكذا ابدى السوريون خلال تشرين الاول (اكتوبر) رغبة كبيرة وواضحة في ايجاد حل للازمة اللبنانية، يسمح باعادة احلال النظام والقانون مكان حكم الميليشيات اليمينية واليسارية على السواء.

وصادف ذلك دعوة السعوديين الى عقد قمة مصغرة، وهذا ما دفع السوريين و «منظمة التحرير» الى تبني موقف ايجابي منها. ومن خلال فك ارتباط هذين الطرفين الرئيسيين بالازمة اللبنانية، بدا واضحا ان الفئات المحلية المختلفة باتت مرهقة وغير قادرة على الاستمرار في القتال بمفردها من دون اي دعم خارجي. علما انها غرقت في مستنقع الاضطرابات دفاعاً عن وجهات النظر المتضاربة لبعض الاطراف الخارجية وتأييدا لها.

وتم التصديق على القرارات الصادرة عن القمة المصغرة في الرياض من قبل قمة عربية شاملة عقدت في وقت لاحق من ذلك الشهر في العاصمة المصرية. القاهرة. ودعت القرارات المذكورة الى وقف فوري لاطلاق النار في لبنان مع بقاء المتنازعين في مواقعهم الحالية على ان يستتبع ذلك نشر قوات عربية فوق الاراضي اللبنانية تكون بأمرة الرئيس الياس سركيس الى حين اعادة بناء الجيش اللبناني.

وخلافا للقوات العربية التي ارسلت على عجل الى لبنان في شهر حزيران (يونيو) السابق زودت الوحدات الجديدة بصلاحية ردع المشاغبين، والمحرضين، على الفتنة والاضطرابات. واطلق عليها اسم «قوات الردع العربية» وليس «قوات

السلام». وكما حدث في السابق، عمد السوريون هذه المرة ايضا الى اطلاق الاسم الجديد على معظم قواتهم المرابطة والعاملة في لبنان. ووضعت تلك القوات ٢٢ الف عنصر سوري من اصل ٣٠ الف جندي كان من المفترض ان يرابطوا في مناطق مختلفة من الاراضي اللبنانية، (وقدمت تشكيلة واسعة من الدول العربية الاخرى العدد المتبقي. ولكن القوات التابعة لها بدات تنسحب تدريجيا خلال السنوات التالية، تاركة قوات «الردع» في ايدي السوريين وحدهم).

واعادت قرارات القمة العربية التأكيد على «اتفاق القاهرة»، الذي تم التوقيع عليه بين «منظمة التحرير» والحكومة اللبنانية خلال العام ١٩٦٩. ودعا المجتمعون الى التطبيق الفوري لبنود الاتفاق، اي عودة القوات التابعة لـ «منظمة التحرير» الى الحدود المنصوص عليها صراحة في الاتفاق المذكور، على ان يتم هذا الامر باشراف لجنة تضم ممثلين عن كل من السعودية والكويت ومصر وسوريا.

وباختصار كان من المفترض ان يعود النظام في لبنان الى الوضع القائم الذي كان سائدا قبل اندلاع الحرب الاهلية، مع فارق مهم وهو امل سوريا في السيطرة على ذلك النظام، من خلال مشاركتها في قوات «الردع».

وبين العاشر والثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦، تم نشر قوات «الردع» العربية في كل انحاء لبنان. وفي الثامن من كانون الاول (ديسمبر)، عين الرئيس الياس سركيس الدكتور سليم الحص رئيسا للحكومة، وهو رجل اقتصاد عمل معه عن قرب في النظام المصرفي اللبناني. وفي اليوم التالي اعلن الحص تشكيل حكومة من ثمانية وزراء. وكان هؤلاء جميعاً يتمتعون بمؤهلات اختصاصية في حقول مختلفة، ويتميز بعضهم بنهج فكري شهابي ملائم لميول الياس سركيس السابقة. وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه، منح مجلس النواب بالاجماع ثقته للحكومة الجديدة خلال جلسة حضرها ٧٢ نائبا، ومنحها كذلك صلاحيات خاصة لمدة ستة اشهر.

واستنادا الى هذا التأييد الواسع من قبل مجلس النواب، وكذلك دعم السوريين في «قوات الردع العربية»، حاول الرئيس سركيس تضميد الجراح الدامية التي خلفتها الحرب الاهلية، واعادة اللحمة الى لبنان من جديد.

مرت الحرب اللبنانية، في الواقع، بمراحل عدة. فقد بدأت في نيسان (ابريل) ١٩٧٥ بمواجهة بين الموارنة والفلسطينيين. ثم قام القسم الاكبر من الوحدات الفلسطينية بفك الارتباط بالازمة اللبنانية. غير ان الميزان الداخلي للبلاد كان من الدقة وسرعة العطب، بحيث ان سلسلة من المعارك اشتعلت وفي ما بعد بين الاطراف اللبنانية وحدها. واستمرت تلك المعارك خلال صيف ١٩٧٥ كله. ووقفت الميليشيات المارونية في مواجهة تشكيلة واسعة من التنظيمات السنية، والشيعية، وكذلك الاحزاب اليسارية. والقاسم المشترك الذي كان قائما بين مختلف هذه التنظيمات والاحزاب هو انتماؤها الى التحالف الذي كان يقوده الزعيم الدرزي واليساري كمال جنبلاط.

وفي الاشهر التي تلت ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، سعى الموارنة المتطرفون جاهدين الى جر الجيش اللبناني الى جانبهم في الازمة القائمة. غير ان رئيس الوزراء رشيد كرامي اهتدى بالسوابق التي رسخها فؤاد شهاب خلال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨،

وحال دون حدوث هذا الامر، (وفي ما بعد، عندما حاول المتطرفون في قيادة الجيش زج القوات المسلحة في المعارك الدائرة، انقسم الجيش على ذاته وانهار).

وفي الاشهر الاخيرة من العام ١٩٧٥، بدأ كمال جنبلاط تقدمه بشكل جدي نحو مواقع القوات المارونية في قلب معقلها الجبلي التقليدي. وكان يسعى من خلال ذلك الى السيطرة على النظام اللبناني بكامله.

وشن جنبلاط هجوم الجبل باسم المثال الذي يرتدي صبغة عصرية حديثة، والداعي الى علمنة النظام اللبناني. ولو نجح في مسعاه، لكان تخلص من نظام الموازين الطائفية المعقد، الذي جرى ترسيخه بشكل رسمي في لبنان في بنود الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. كما كان هذا الامر قد فتح الطريق امامه شخصيا للوصول الى قصر الرئاسة في بعبدا والتربع على كرسي الرئيس.

وفي شهر كانون الثاني (يناير) ردت الميليشيات اليمينية بشن هجوم مضاد في بيروت. واجبرت هذه الهجمات التنظيمات الرئيسية في «منظمة التحرير» على دخول المعارك الى جانب جنبلاط. ولاشك ان هذا الامر دعم تصميم الزعيم اليساري وقناعته بان الصراع على السلطة في لبنان ينبغي ان يحل وفقاً لشروطه.

وخلال تلك المرحلة بالذات بدا التحول الحاصل في مواقف السوريين واضحا.

لسنوات عدة قبل اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية، كان الحكم البعثي في سوريا يعتبر جنبلاط حليفا له داخل لبنان. ولكن منذ بداية «هجوم الجبل»، اخذت دمشق تبتعد عن طموحات الزعيم اليساري. ولابد ان تكون هناك اسباب عدة لهذا التحول الحاصل في المواقف السورية. وربما كان احد هذه الاسباب لجوء الزعماء السوريين الى سياسة واقعية وعملية، واستيائهم من موقف جنبلاط المتمرد، وتفضيلهم التحالف مع رئيس لبناني ضعيف قدر الامكان، قد يستمر في الاعتماد عليهم فترة طويلة.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٦، بدأ السوريون، بالتنسيق مع الميليشيات المارونية، التحضير لحسم الموقف بشكل علني ومفتوح مع جنبلاط. وعندما حان موعد الحسم، بعد شهرين تقريبا، وقف السوريون والمقاتلون الموارنة ضد الجنبلاطيين وحلفائهم الفلسطينيين داخل «منظمة التحرير».

تلك المواجهة ظلت معلقة وغير محسومة. ومنذ شهر حزيران (يونيو) الى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، لم يكن بامكان السوريين والموارنة اختراق المعقلين اللذين كانا خاضعين لاشراف مناوئيهم. ولكن جنبلاط فشل هو ايضا، من جهة، في اكمال تقدمه في اتجاه المناطق التي يسيطر عليها الموارنة في الجبل.

هل كان من الممكن ان يكتب له النجاح على الاطلاق؟ المرجح ان يكون الجواب سلبيا عن هذا السؤال. صحيح، ربما كان جنبلاط على حق عندما اعلن في اوائل العام ١٩٧٦، ان غالبية الشعب اللبناني تؤيده وتدعمه ضد فرنجية. غير ان قسما مهما من الموارنة المنظمين كان مصمما على التصدي له. وكان من المفترض بجنبلاط ان يدرك هذا الامر.

يضاف الى ذلك ان مقاومة المتطرفين الموارنة كانت مدعومة من قبل الجيران المباشرين للبنان والاكثر قوة، الذين كانوا يشاركون الزعماء المسيحيين حرصهم على منع جنبلاط من السيطرة على النظام اللبناني. وكان من المفترض بالزعيم

الدرزي مرة اخرى، ادراك هذه الحقيقة، استنادا الى الخبرة الطويلة التي اكتسبها عبر السنين، والمتعلقة بالشؤون العربية الاقليمية.

لو لم تقم سوريا باحباط مشاريع جنبلاط لكانت اسرائيل فعلت ذلك بالتأكيد. وفي اي من الحالتين كان هناك امل ضئيل ـ كما بدا لجنبلاط نفسه ـ في ان يهب المصريون البعيدون او العراقيون الى نجدته.

لقد كان مكتوبا لمحاولة جنبلاط للسيطرة على النظام اللبناني، الفشل منذ البداية. ولذلك، لن يكون بامكان التاريخ ابدا معرفة ما اذا كان من المؤكد ان يشهد لبنان الخاضع لسيطرة جنبلاط اقامة دولة حديثة وغير طائفية كما كان الزعيم الدرزي يبشر بذلك، او دولة من طراز مختلف تماما.

على اي حال، استطاع نظام «الميثاق الوطني» في لبنان تجاوز التحدي الذي كان يطرحه كمال جنبلاط، والمحافظة على المبدأين الرئيسيين الخاصين به: تقسيم الحصص بين الطوائف وبشكل رسمي على مستوى المشاركة في الحكم، واستمرار السيطرة المارونية داخل النظام المذكور على ما هي عليه ومن دون تعرضها لاي اهتزاز او انتقاص. والحقيقة انه جرى تعديل بعض التفاصيل الخاصة ببنود الميثاق بشكل طفيف في الوثيقة الدستورية الموضوعة في شباط (فبراير) ١٩٧٦. غير انه تم من جهة اخرى، التأكيد على المبادىء الاساسية للميثاق في الوثيقة ذاتها. والواقع ان تدخل سوريا ضد محاولات جنبلاط نجحت في تحقيق هذا كله.

ولكن ما لم يستطع التدخل السوري حله، هو الازمة المزمنة للزعامة السنية التقليدية، التي كانت الطرف الرئيسي الثاني، بعد الموارنة، المشارك في وضع «الميثاق الوطني». وحتى بعد فشل التحدي الجنبلاطي لهم، ظل الزعماء السنة يشعرون انهم مضغوطون ومحاصرون بين تطرفين متعارضين.

فهناك من جهة التطرف الذي يقوده الموارنة المتطرفون، والذي استمر ينمو وينتعش خلال السنوات التي تلت العام ١٩٧٦ وهناك التطرف الجنبلاطي الذي افسح من جهة اخرى في المجال امام بروز تطرف آخر، اكثر حداثة بكثير بالنسبة الى المشتركين والمشاركين في النظام اللبناني، مما كان عليه تطرف جنبلاط. وكانت تلك القوى الجديدة متمثلة في التطرف الطائفي للجماعات الشيعية التي اهملت مصالحها فترة طويلة داخل البلاد. وسيثبت بروز التطرف الشيعي انه شأن رئيسي، خلال السنوات التي تلت العام ١٩٧٦.

□ □ □

ربما ادت الحرب الاهلية اللبنانية خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الى اعادة التأكيد على الوضع السياسي الذي كان قائما من قبل في لبنان، على المستوى الداخلي. ولكن على المستوى الخارجي، شهدت الحرب الاهلية بروز ظاهرة جديدة مهمة وهي التدخل الرئيسي والمباشر لاسرائيل في شؤون لبنان.

ومنذ العام ١٩٦٧، ركزت الدولة اليهودية نفسها كأهم قوة في منطقة الشرق الاوسط. وفي الاعوام التي تلت، كان لها تأثير هائل داخل لبنان، بفضل انتهاجها سياسة الرد الانتقامي العنيف ضد «منظمة التحرير الفلسطينية» التي بدأت تبرز هناك وتركز قواعدها. غير ان الاسرائيليين انتظروا تسعة اعوام اضافية بعد

انتصارهم في حرب ١٩٦٧، قبل التدخل مباشرة في النظام اللبناني.

وابتداء من اواسط ١٩٧٦، اتخذ هذا التدخل شكلين. فقد قامت الحكومة الاسرائيلية بتقديم الدعم العسكري الى الميليشيات المارونية التي كانت تقاتل داخل العاصمة اللبنانية وحولها. كما انها استنبطت وسائل وطرقاً جديدة للتأثير على الوضع في جنوب لبنان، وذلك من خلال تطبيق سياسة «الجدار الطيب» هناك.

ومع انتهاء الحرب الاهلية، كان الاسرائيليون قد اقاموا سلسلة من الالتزامات مع حلفائهم المحليين في لبنان، لاسيما الموارنة المتطرفين. وابدوا اهتماما كبيرا بعدما اكتشفوا الامكانات الهائلة المتوافرة داخل لبنان، والتي تسمح لهم بتقوية مركزهم وموقعهم في الصراع المستمر ضد سوريا.

ومنذ العام ١٩٧٦ وما بعد، عاش لبنان في الظل اليومي للمنافسة الاقليمية الحادة القائمة بين اسرائيل وسوريا. وربما لم يثر هذا الامر قلق العديد من اللبنانيين في البداية، اذ استطاعت بلادهم تجاوز مراحل عدة من المنافسة الاقليمية الشديدة من قبل. وبين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٧ مثلا، شهدت منطقة الشرق الاوسط تجاذبا واستقطابا بين مصر والولايات المتحدة. وتمكن لبنان في الواقع خلال الفترة الاولى من ذلك النزاع من الاستمرار والازدهار. وقد حكم باتفاق ضمني بين تلك القوتين اللتين كانت تتصارعان للسيطرة على المنطقة، واستطاع على الرغم من ذلك الاستفادة من الوضع.

لكن النزاع الجديد كان مختلفا عن السابق. فقد تحول لبنان الى حلبة صراع عنيف بين اسرائيل وسوريا. وكانت كل واحدة من الدولتين تحاول ما استطاعت كسر عظم الاخرى، وادمائها على طريقة صراع الديوك. ونجحت كل منهما في تحقيق مبتغاها ولكنهما ادميتا خلال قتالهما الشرس، لبنان ايضا وبشكل اسوأ بكثير مما لحق بهما.

وكان لابد من مرور بعض الوقت قبل التعرف على القوانين والشروط المتحكمة بالمواجهة الاسرائيلية ـ السورية في لبنان. وعلى سبيل المثال، كان من الاهمية بمكان التنبه الى ان التحركات المتتالية التي قامت بها سوريا داخل لبنان خلال الحرب الاهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، لم تثر سوى معارضة محدودة على مستوى الدوائر الرسمية في اسرائيل. وحتى عندما كانت سوريا تستعد لهجوم عسكري واسع النطاق في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٦، كتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية التي تصدر باللغة الانكليزية، تشير الى وجود «تعاون سوري ـ اميركي ـ اسرائيلي ضمني» في لبنان،[٢] ومنذ حزيران (يونيو) وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، كان السوريون والاسرائيليون على السواء يقدمون بعض انواع الدعم العسكري الى المقاتلين الموارنة.

وكان اهتمام الاسرائيليين الرئيسي منصباً على عدم تجاوز السوريين حدودا معينة في لبنان، اطلقت عليها اسم «الخط الاحمر». وقد اشار المسؤولون الاسرائيليون مرارا الى ذلك الخط. لكن السوريين لم يوافقوا عليه ابدا بشكل علني وقلما اعترفوا به. ولكن حتى العام ١٩٨١، كان السوريون يتراجعون دائما وبسرعة خلف «الخط الاحمر»، كلما صدر تحذير لهم من جانب الاسرائيليين، بواسطة الوسطاء الاميركيين عادة، بانهم اقتربوا منه اكثر من اللزوم.

ومما جعل مهمة السوريين اكثر تعقيدا، عدم تحديد مسار «الخط الاحمر» وطبيعته بشكل رسمي. وعلى هذا الاساس، كان بامكان واضعيه الاسرائيليين اعادة تحديده على ضوء التطورات المستجدة والمستمرة.

والاعتبار الرئيسي الذي كان يتبعه الاسرائيليون في تحديد «الخط الاحمر»، منذ العام ١٩٧٦ وما بعد، هو عدم السماح للقوات السورية بالانتشار او المرابطة على بعد ٢٥ ميلا من الحدود اللبنانية المشتركة مع اسرائيل في الجنوب اللبناني. كما ينبغي على السوريين عدم التفوق الجوي الذي حققته اسرائيل بوضوح داخل المجال الجوي اللبناني. واخيرا بدا، منذ العام ١٩٧٦ وما بعد، ان بامكان كلتا القوتين اقتسام مناطق السيطرة التابعة لهما داخل المياه الاقليمية اللبنانية من دون اي مشكلة.

والحقيقة انه منذ العام ١٩٧٤ اظهر كل من السوريين، والاسرائيليين، قدرة على التوصل الى اتفاق لفك الارتباط بين قواتهما على الحدود المشتركة بينهما في «الجولان». وعبر ترتيبات «الخط الاحمر» التي تمت خلال العام ١٩٧٦، قام الطرفان بتمديد خط «فك الاشتباك» القائم، بحيث يمر عبر الاقسام الجنوبية من لبنان الممزق بالنزاعات وصولا الى عمق المتوسط.

وابقت تلك الترتيبات، في الواقع، اجزاء كبيرة من جنوب لبنان خارج منطقة النفوذ السورية. وفي الاشهر التي اعقبت انتهاء الحرب الاهلية، اصبحت تلك المنطقة خالية من تراشق النيران بين الاسرائيليين، ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك بين المؤيدين لكلا الطرفين. وخلال عهد الياس سركيس ادى عدم الاستقرار الذي سيطر على الجنوب، وبدأ يتصاعد بعد ذلك، الى زعزعة استقرار الحكومة المركزية ذاتها في بيروت. ولكن حتى تلك الفترة، ومع انتهاء العام ١٩٧٦، بقيت ترتيبات «الخط الاحمر» تسمح للسوريين بالسيطرة بشكل حاسم على الادارة التي عمد الرئيس سركيس الى تشكيلها في بيروت. واعطى اللاعبون الرئيسيون الاخرون في جوقة النغم العربية، موافقتهم الضمنية على هذا الوضع، خلال مؤتمري القمة اللذين عقدا في كل من «الرياض» و «القاهرة».

ولكن هيمنة سوريا على النظام اللبناني لن تبقى طويلا من دون تحدٍ. وكان المتحدي الجديد، اسرائيل، قد قام بالتحركات الاولى على هذا الصعيد.

حواشي:

---

(١) صليبي ١٩٧٦ ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) ورد في «بطائق العالم العربي» رقم ١٧٩٨، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١.

الفصل السابع

معارك بيروت (١٩٨٢ - ١٩٨٤)

وصل عدد الضحايا الذين سقطوا خلال حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الى ٣٠ الف شخص. وخلفت المعارك وراءها اكثر من ربع مليون مواطن بحاجة الى مساعدة مباشرة، وفرّقت حوالي ٦٠٠ الف نسمة، وشردتهم من منازلهم. وبلغت قيمة الاضرار المادية التي وقعت ٧.٥ مليار ليرة لبنانية أي حوالي ثلاثة مليارات دولار.[١٠]

والرجل الذي انيطت به مسؤولية اعادة اللحمة الى البلاد كان رئيس الجمهورية السابق الياس سركيس. وقد كسر الياس سركيس «قالب» تحدر رؤساء الجمهورية من العائلات الكبرى اكثر مما فعل شمعون قبل ٢٤ عاماً تقريبا. وعندما وصل الى كرسي الرئاسة، كان في الثانية والخمسين. اعزب. تكنوقراطياً دقيقاً. وقد حصل على خبرته في «المدرسة الشهابية» لاعادة بناء الامة.

ولكن، لماذا كان الياس سركيس عاجزاً بعد العام ١٩٧٦، عن تكرار تحقيق الانجازات السياسية المذهلة التي سجلها الرئيس فؤاد شهاب بعد فتنة صيف ١٩٥٨؟

في رأيي، ان تاريخ لبنان ينبغي ان يدون استنادا الى الرجال، والنساء، الذين صنعوه الى جانب «القوى» التاريخية المجردة. صحيح ان التعامل مع المحيط الاقليمي للبنان خلال العام ١٩٧٦، كان اشد صعوبة مما كان عليه خلال العام ١٩٥٨. وصحيح ايضا ان تطورات تاريخية، وديموغرافية. عميقة كانت تشق طريقها داخل لبنان خلال العام ١٩٧٦، متحدية بشراسة الوضع القائم، مقارنة الى ما حدث خلال العام ١٩٥٨. ولكن ظني هو ان الياس سركيس نفسه اسهم والى حد بعيد، في الانهيار الذي حدث اثناء وجوده في السلطة وبعد ذلك ايضا.

واثبت الياس سركيس الذي يتحدر من بلدة «الشبانية» (قرب حمانا) مارونية صغيرة ومتواضعة، انه يفتقر الى الرؤية المفترضة للأمة اللبنانية، تلك الامة التي كانت واحدة من القوى الرئيسية المحركة بالنسبة الى سيده. حتى ولو اعتلى فؤاد شهاب نفسه كرسي الرئاسة العام ١٩٧٦، لما استطاع تحقيق ما حققه للبنان في العام ١٩٥٨ وما بعد. ولكنه ما كان فشل من جهة اخرى بالشكل الذي فشل فيه الياس سركيس. وفي الفترات الحرجة التي كانت تتطلب قرارات حاسمة، لما كان فؤاد شهاب اظهر، كما فعل الياس سركيس، ضعفاً في الشخصية، دفعه الى الانحدار نحو خيارات قد تبدو «اسهل» على المدى القريب، ولكنها مسيئة للغاية بالنسبة الى البلاد على المدى البعيد. والخيار «السهل» الذي طرح على سركيس بقوة، وعزم، خلال سنوات حكمه، كان «الخيار الطائفي الماروني». و «كشهابي» كان الواحد يأمل ان يتحلى الياس سركيس بادراك كاف وقوة بين ناخبيه بشكل يسمح له برفض

ذلك الخيار. لكن سركيس لم يفعل. والداعية الرئيسي للخيار الماروني في عهد الياس سركيس كان الشيخ بشير الجميل، ذلك الشاب الذي اصبح في تموز (يوليو) ١٩٧٦ قائدا لميليشيا الكتائب اللبنانية ثم فيما بعد رئيسا لـ «القوات اللبنانية».

وولد الشيخ بشير الجميل في العام ١٩٤٧، وهو الابن الثاني، لمؤسس حزب الكتائب اللبنانية وزعيمه الشيخ بيار الجميل. ولم يجر ابدا اعداد الشيخ بشير لتسلم منصب سياسي رفيع: هذا عملا بالتقليد الشائع بين العائلات الكبرى في لبنان، الذي يحفظ شرف تبوء هذا المنصب للابن البكر، أي الشيخ امين الجميل في هذه الحالة.

ويسود لدى المرء انطباع مميز وهو ان بشيراً امضى سنواته التحضيرية الاولى في ظل اخيه الشيخ امين الناجح والمعقول. ولم يكن الشيخ بشير يأمل على الاطلاق منافسة اخيه الذي يتمتع بحذاقة اهل المدن، وبوسامة جذابة. وهما من السمات التي عرف كيف يستفيد منهما بالكامل، لاسيما بعد انتخابه نائبا في البرلمان اللبناني، وهو بعد في العشرينات من عمره، (على اثر وفاة خاله لامه الشيخ موريس الجميل)، ونمّى الشيخ بشير في المقابل موقفا عمليا واقعيا من الناس، تمخض في ما بعد عن مزاج مرح.

ولاشك ان هذه الصورة، كانت تنمو، وتتطور، شخصية كشفت القساوة فيها نهماً نحو السلطة. ومع نهاية آب (اغسطس) ١٩٧٦، شكل تحالف السياسيين الموارنة المتطرفين الذي يطلق على نفسه اسم «الجبهة اللبنانية» قيادة عسكرية مشتركة من اجل التنسيق بين نشاطات الميليشيات المارونية. سميت «القوات اللبنانية» وحظي الشيخ بشير على قوة جديدة عندما عين رئيسا لهذه «القوات». وبفضل هذا المركز الجديد، دعي كذلك للانضمام الى الزعامة السياسية لـ «الجبهة اللبنانية» ونظرا الى صغر سنه كان يمثل تناقضاً مدهشاً مع الشخصيات الاخرى المسنة اثناء اجتماعات «الجبهة اللبنانية»، اذ أنه لم يكن يتعدى يومها الثامنة والعشرين.

وخلال صيف ١٩٧٦ ايضا، عمل الشيخ بشير مع المناضلين الشباب الذين كان يمثلهم داخل الحزب والميليشيا، بجد ونشاط، على اقامة شبكة من المؤسسات الاجتماعية داخل المعقل الذي تسيطر عليه «القوات اللبنانية». وضمت تلك المؤسسات تعاونيات استهلاكية، ومستوصفات مجانية، وخط باصات، يصل بيروت الشرقية بالمناطق الداخلية في الجبل، اضافة الى تنظيم اكثر مأساوية دعي «جهاز امن الكتائب».

وكان حرف «أس» اللاتيني في شعار الجهاز مرسوماً على شكل قصف الرعد، مذكرا باحرف «أس أس» الخاصة بفرق الاقتحام النازية خلال الثلاثينات. وحتى اثناء المعارك الطاحنة التي شهدتها الحرب الاهلية في لبنان، استطاع الشيخ بشير ايجاد التمويل اللازم لتزويد الوحدات التابعة الى جهاز الامن الكتائبي بزي انيق ذي لون رصاصي. وخلال الاشهر الاخيرة من الحرب، بدأت الوحدات الجوالة التابعة للجهاز المذكور، تنتقل في سيارات مجهزة برشاشات متوسطة داخل المعقل الماروني، من اجل فرض الحكم الكتائبي واستيفاء «الضرائب» المرهقة المفروضة من قيادة الميليشيا الكتائبية على السكان.

وهكذا... جرى في حمى الحرب، تأسيس «دولة بشير الجميل داخل الدولة اللبنانية». واستمرت رمزاً قائماً للتحدي العلني لسلطة المؤسسات الشرعية للبلاد حتى اواسط الثمانينات. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦، زحفت الوحدات السورية التابعة لقوات «الردع العربية» التي انشئت حديثا نحو الجبل، محاولة توسيع نطاق حكم الياس سركيس ومده الى داخل بيروت الشرقية، (كما فعلت في بيروت الغربية). واستقبل عدد كبير من المواطنين في شقي البلد قوات «الردع» بالترحاب، ظناً منهم انها التباشير الاولى لنهاية العنف داخل البلاد. ولكن الشيخ بشير الجميل وحلفاءه لم يكونوا مستعدين للتخلي عن السيطرة الاجتماعية الكاملة التي فرضوها داخل المعقل الماروني، بمساندة ميليشيا «الكتائب اللبنانية» (التي دمجت تماما في «القوات اللبنانية») وجهاز امنها. ولم يكن رجال الشيخ بشير يتمتعون على الاطلاق بقوة كافية تسمح لهم بالحؤول دون انتشار قوات ظاهرة، فراحوا يحاولون التخطيط لتحركهم المقبل.

تسلم الياس سركيس الرئاسة أملا في تطبيق نوع من «الحل الشهابي» على المشاكل السياسية الداخلية، التي كان يعاني منها لبنان. اذ اثبت ذلك الحل انه كان فعلا ناجحا في مصالحة الاطراف المتنازعة، والمتعارضة، على الساحة اللبنانية بعد احداث عام ١٩٥٨. والطرفان الرئيسيان اللذان حكم فؤاد شهاب بواسطتهما لبنان في نهاية الخمسينات، وفي الستينات، كانا «الكتائب اللبنانية» و «الجنبلاطيين»، وربما بدا لـ «الياس سركيس، للوهلة الاولى ان هذين الحزبين نفسيهما قد خرجا من معارك ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ اقوى من الماضي، داخل مناطق نفوذهما.

ومن المحتمل جداً ان تكون عملية جمعهما من جديد في ائتلاف حكومي على «الطريقة الشهابية»، هي الهدف الفعلي، والنهائي، لـ سركيس. ولكن بما انه كان معتمدا اعتمادا كليا على السوريين، فقد كان عليه التصرف بحذر، اذ ان دمشق لم تكن تحبذ على الاطلاق منح دور مهم لـ «الكتائب اللبنانية» داخل لبنان، ولا حتى لـ كمال جنبلاط، الذي اظهر استقلالية واضحة عنها خلال عام ١٩٧٦ ورفض تنفيذ ارادتها.

وفي البداية لعب الياس سركيس لعبة سياسية حذرة. واختار لرئاسة الحكومة مصرفيا ورجل اقتصاد سنيا هو الدكتور سليم الحص. وفي بداية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦، شكل سركيس والحص حكومة ضمت عددا من التكنوقراطيين المحايدين سياسيا.

وركزت تلك الحكومة جهودها واهتمامها على مهمات مستوحاة من النهج الشهابي. وكانت تلك المهمات ضرورية بالنسبة الى المرحلة التي تلت الحرب الاهلية ومضاعفاتها. وبعد تشكيلها بفترة قصيرة، حصلت حكومة الحص من المجلس النيابي على صلاحيات استثنائية تخولها اصدار مراسيم اشتراعية لمدة ستة اشهر. ومع نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، اسست حكومة الحص داراً مصرفية جديدة عرفت بـ «معهد ضمان الاستثمار»، اضافة الى هيئة تخطيط مركزية جديدة، من المفترض ان تكون قوية ومؤثرة.

وفي اوائل شباط (فبراير) ١٩٧٧، وجهت الحكومة اهتمامها نحو المسألة

الحساسة، والحيوية، المتعلقة باعادة بناء الجيش الوطني. ومنح الضباط، الذين كانوا يشعرون بعدم الرضا، ويرفضون الخدمة في ظل حكم الياس سركيس، فرصة تقديم استقالتهم مع المحافظة على مكاسبهم ومن دون اي مساس بها. وطلب من الآخرين الالتحاق بمراكزهم بأسرع وقت ممكن. وهكذا، بدا وكأن حكومة الياس سركيس بدأت تجمع بين يديها بعض الزخم الحذر للانطلاق بلبنان من جديد. ولكن في شهر آذار (مارس) ١٩٧٧، حدث تطوران مهمان تأكدت معهما استحالة تطبيق أي مخطط سياسي شهابي في لبنان.

كان الحدث الاول، هو اغتيال كمال جنبلاط. وقد قتل الارستقراطي الاشتراكي، الذي كان يتزعم الطائفة الدرزية، والتحالف اليساري في لبنان، («الحركة الوطنية اللبنانية»)، في السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٧٧ في كمين نصب له في الشوف بالقرب من منزله. وكردة فعل غاضبة على هذه الحادثة قام القرويون الدروز بقتل اكثر من ١٤٠ مسيحياً من سكان المنطقة بشكل عشوائي ووحشي. ولم تشر ظروف اغتيال جنبلاط الى اي طرف مسيحي بل الى السوريين، الذين تصدى لهم جنبلاط بعنف خلال السنة الاخيرة من حياته.

ولم يتأخر مشايخ عائلة جنبلاط في مبايعة ابنه وليد خليفة له على زعامة العائلة، ولم يكن بعد قد تجاوز السابعة والعشرين. وجعلت منه هذه الخلافة بشكل تلقائي رئيسا لاتحاد العشائر الجنبلاطية، التي تشكل التجمع المسيطر داخل الطائفة الدرزية.

وخلف وليد في ما بعد والده، على زعامة «الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي اسسه كمال جنبلاط، ثم خلفه كذلك في زعامة «الحركة الوطنية اللبنانية» ذات الميول اليسارية.

لكن وليد جنبلاط كان يفتقر في البداية الى سعة التجربة السياسية التي اكتسبها والده. وخلال السنوات الاولى لخلافته، استطاع وليد جنبلاط تقوية قاعدته الخاصة داخل الطائفة الدرزية. ولكنه ظل خارج نطاق الطائفة يفتقر الى الجاذبية الشخصية، والطموح الجسور، اللذين سمحا لوالده باستقطاب اتباع ومؤيدين على النطاق الوطني.

وكان من مظاهر الضعف، ان تتحكم بتحالف «الحركة الوطنية اللبنانية» القاعدة القديمة المتعلقة بخلافة العائلة بالنسبة الى مسألة انتقال الزعامة في حالة وفاة كمال جنبلاط، واظهرت عملية اغتيال جنبلاط، بشكل حازم، مدى اهمية الدعم الذي يمثله الزعيم الارستقراطي الدرزي بالنسبة الى هيكل ذلك البناء «اليساري» غير المتماسك.

وظلت «الحركة الوطنية اللبنانية» محافظة على مظهر التماسك، والتنظيم، الى ان توقفت عن اصدار صحيفتها المركزية في العام ١٩٨١. غير ان التحالف الذي كانت تمثله بدأ ينهار تدريجيا وبعنف، وتعرض الى التمزق بسبب اعتماد بعض زعمائه، والى حد بعيد، على اموال النفط المقدمة من قبل بعض الانظمة «الوطنية» العربية، ومحاولة هذه الانظمة استغلال الافرقاء المتصارعين على الساحة اللبنانية، من دون اي حرص على النتائج المترتبة على ذلك.

قلة هم الزعماء الذين كانوا في وضع افضل من كمال جنبلاط في ايامه، يمكنهم

من فهم انقسام الانظمة الوطنية العربية التقدمية وكيفية التعامل معها. ذلك انه كان منغمساً في اجوائها السياسية منذ الحرب العالمية الثانية. فقد تعامل مع معظم الزعماء الوطنيين والتقدميين العرب وتوسط في نزاعاتهم، حتى قبل وصول عدد كبير منهم الى السلطة. وعلى هذا الاساس كان باستطاعته، طالما هو على قيد الحياة، التصدي بنوع من السلطة لتحركات تلك الانظمة واعمالها التي من شأنها تهديد سلامة «الحركة الوطنية اللبنانية» ووحدتها.

ولكن مع غياب كمال جنبلاط، لم تعد للاحزاب، والتنظيمات المتنافسة داخل «الحركة الوطنية اللبنانية» شخصية واحدة ذات سلطة وطنية وقادرة على التوسط في نزاعاتها المتعددة. واستمر اكثر اللبنانيين اخلاصا بين الذين استوحوا من كمال جنبلاط هدفه القاضي باقامة دولة علمانية ديموقراطية في لبنان، لبضع سنوات، في المحافظة على تماسك التحالف الذي اسسه الزعيم الدرزي اليساري. ولكنهم ابعدوا في النهاية من قبل القوى الجديدة الفاعلة التي برزت داخل بقايا «الحركة الوطنية اللبنانية» وخارجها، تلك هي القوى الطائفية الدرزية والشيعية. كان من المحتمل جدا ان تتفكك «الحركة الوطنية اللبنانية» مع الوقت، حتى ولو بقي كمال جنبلاط حيا، غير ان اغتياله عجل من دون شك، وبشكل مفاجيء في عملية التفكك.

لقد سدد موت كمال جنبلاط ضربة قاضية الى الفرص المتاحة امام الياس سركيس لايجاد محاور مسلم قوي يكون على استعداد لدخول تحالف على «الطراز الشهابي» يضم عددا من القيادات السياسية. وبعد اسبوعين من مقتل كمال جنبلاط، باتت اية خطط سياسية يزمع الياس سركيس تطبيقها استنادا الى المعايير الشهابية، معرضة الى ضربة قاصمة اخرى، من قبل الاسرة المارونية هذه المرة. وفي الثامن والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٧ وكجزء من الخطة التي تستهدف اعادة بناء الجيش. عين الياس سركيس قائدا جديدا للجيش. وكان الرئيس بحاجة الى شخص موال له تماما ومقبول من الزعماء المسلمين الرئيسيين، ويتمتع بامتيازات قوية مؤيدة للشهابيين. وقد وجد سركيس الرجل المنشود في شخص العميد فيكتور خوري.

ولم يكن فيكتور خوري مقبولاً من الميليشيات الكتائبية، وفي ذلك المساء، هز انفجار المبنى الفخم الذي يضم شقة وزير الدفاع اللبناني في حكومة سركيس. وفي اليوم التالي دعا الشيخ بشير الجميل في مقر «الجبهة اللبنانية» الى اعلان الاضراب احتجاجا على تحرك الحكومة. وكانت هذه الدعوة نقطة تحول رئيسية في ميزان القوى داخل الطائفة المارونية. ولم يجر انتقادها بشكل علني إلا من قبل والده الشيخ بيار الجميل. ولكن على الرغم من ذلك لم يتراجع عنها.

وكان على سكان المعقل المسيحي، (ومعظمهم من الموارنة)، الاختيار بين دعوة الشيخ بشير الى اعلان التمرد العلني ضد الحكومة، أو دعوة والده الى ضرورة انتهاج موقف اكثر حذراً. وفي الازقة الخلفية لبيروت الشرقية، التي هي على شكل متاهات، لم يعط رجال الشيخ بشير السكان فرصة كبيرة للاختيار. ومن خلال تسللهم بحذر بين مواقع قوات «الردع العربية» التي كانت تسيطر على العاصمة، اجبر هؤلاء تجار بيروت الشرقية على القبول بالاضراب. وفي نهاية اليوم، لم يسجل بشير الجميل انتصارا ملحوظا على حكومة الياس سركيس فقط التي استمرت في

خططها المتعلقة بالجيش بغض النظر عن كل شيء، بل كان الانتصار الاكبر ضد والده. واثبت انه لم يعد مجرد زعيم للميليشيا التي يشرف عليها حزب والده، وانما بات شخصية سياسية لها تطلعاتها الخاصة واستقلالها.

وشكل تحدي الشيخ بشير لوالده في ذلك اليوم، صدعا مزدوجا في التقاليد المطبقة على مستوى سياسة العائلة اللبنانية. ذلك ان تصدي أي شخصية لبنانية عامة بشكل علني لسلطة الوالد، كان يعتبر خروجا واضحا على نظام الولاء العائلي المتبع في لبنان. وكان الابن الاصغر في هذه الحالة هو الذي اعلن التمرد.

وفي العقود التي سبقت، قام شخص آخر على الساحة اللبنانية، وهو سليمان فرنجية بالخروج على الدور المناط به تقليديا، نتيجة مرض اخيه، ونجح في الوصول الى سدة الرئاسة خلال العام ١٩٧٠. وفي اوائل العام ١٩٧٧، حطم الشيخ بشير الجميل القالب التقليدي للابن الاصغر بالقوة. وبالاعتماد على جهاز الميليشيا الذي كان تابعا له تحدى بشكل مباشر سلطة ابيه وكذلك الجهاز السياسي للحزب بكامله، الذي كان من المفترض بالميليشيا الخضوع له، ونجح في غرضه.

وحتى بعد شهر آذار (مارس) ١٩٧٧، كان الشيخ بشير مايزال يفتقر الى المصداقية السياسية الواسعة. فقد كان بعد يافعاً! كان شخصا متحمسا وطائشا! هذا هو رأي عدد كبير من السياسيين به. وكان هؤلاء يأملون باقتراب اليوم الذي يستطيع فيه والده ضبطه من جديد. غير ان الشيخ بشير كان يحظى بدعم شخصية سياسية لها وزنها السياسي، ساعدته على كسب مصداقية وفق شروطه ومن دون الاعتذار من والده. تلك الشخصية ليست سوى رئيس الجمهورية الاسبق كميل شمعون، الذي شجع المواقف المارونية المتصلبة التي كان ينادي بها الشيخ بشير ابتداء من عام ١٩٧٦ وما بعد.

وكميل شمعون المحنك (٨٥ عاما)، ما استطاعت السنون تليينه، بل على العكس من ذلك. ففي اواخر السبعينات، زادت حماسته وحقده عما كانا عليه خلال عام ١٩٥٨، عندما دفعت مواقفه المارونية تلك الامة الحديثة الاستقلال الى اول فتنة طائفية. والحقيقة ان ميليشيا «النمور» التي كان يقودها ابن شمعون الاصغر المهندس داني، لم تصل ابدا الى الخبرة التقنية التي كسبتها ميليشيا «الكتائب اللبنانية». ولذلك، بدا شمعون الاب راضيا بين عامي ١٩٧٦، ١٩٨٠، عن إلقاء ثقله السياسي الواسع وراء التيار الماروني المتطرف الذي كان يتزعمه الشيخ بشير نفسه.

وخلال الاشهر التي تلت آذار (مارس) ١٩٧٧، مارس كل من الشيخ بيار الجميل وابنه الاصغر الشيخ بشير لعبة القط والفأر للسيطرة على «الكتائب» والقضية التي تنادي بها. وكانت لهذه اللعبة بالتأكيد آثار سياسية، اذ ان الجميل الاب، كان اكثر استعدادا للتعاون مع نظام الياس سركيس من ابنه الشيخ بشير.

وكان عدد كبير من الحلفاء السياسيين القدامى لـ بيار الجميل في القيادة السياسية لحزب «الكتائب اللبنانية» يقاومون تحدي الشيخ بشير ومعاونيه في «الجبهة اللبنانية». ورد الشيخ بشير على هذا التصدي لزعامته بتأسيس هيكل سياسي كامل تحت جناح الجهاز العسكري الذي كان يشرف عليه هو شخصيا. ومن ثم، خلال السنوات التي تلت ١٩٧٧، استطاع بث اعضاء رئيسيين تابعين الى

ذلك الهيكل التنظيمي، وبشكل تدريجي، داخل القيادة الرسمية لحزب «الكتائب» ذاته. وبعدما رأى الشيخ بيار الجميل نفسه محاصرا، قرر في النهاية مد يد المصالحة الى ابنه الشيخ بشير والموافقة على طموحاته. وتبنى بذلك الاهداف السياسية المتطرفة التي كان ينادي بها الزعيم الشاب والمتحمس.

وخلال السنوات الاولى من عهد الياس سركيس، بدأ الشيخ بشير الجميل يمارس سلطته متجاوزا سلطة والده والزعامة السياسية المسيطرة على «الجبهة اللبنانية».

وكانت هذه العملية في بدايتها، في ذلك اليوم من اواخر آذار (مارس) ١٩٧٧، عندما نظم الشيخ بشير اضرابا في بيروت الشرقية ضاربا عرض الحائط برغبة والده في هذا الشأن وكان نجاح الاضراب المذكور ايذانا بأن قوى جديدة، واكثر تطرفا بدأت تزعزع القيادة القديمة، والمتمرسة، للآلة السياسية الكتائبية.

هذا التطور، مثله مثل الانهيار الذي اصاب «الماكينة الجنبلاطية» بعد مقتل الزعيم كمال جنبلاط في وقت سابق من الشهر ذاته، كان نذير شؤم بالنسبة الى الياس سركيس والفرصة المتاحة امامه من اجل اعادة بناء ائتلاف سياسي شهابي في لبنان.

وحملت الاشهر الاولى من العام ١٩٧٧ علامات الشؤم الاولى التي انذرت النظام اللبناني بالمشاكل التي تنتظره. وعلى الرغم من ذلك، اصطبغت تلك الفترة بالامل بالنسبة الى تلك المناطق التي تعرضت لاضرار فادحة خلال الحرب الاهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. (وكانت موجة الولادات الجديدة ابتداء من نهاية ١٩٧٧ وما بعد، شاهدا على نفحة الامل التي رافقت الاشهر السابقة).

وخلافا لهذا، دخلت التلال المشمسة والاودية العاصفة وبساتين الحمضيات في الجنوب مرحلة جديدة من العنف المتصاعدة مع بداية عهد الياس سركيس.

وكانت الاشهر الاولى من حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، هادئة نسبيا بالنسبة الى سكان جنوب لبنان. غير ان وضعهم بدأ يتدهور بسرعة بعد بداية التدخل السوري الواسع النطاق في لبنان في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٦.

ولم يسمح الاسرائيليون على الاطلاق للسوريين بنشر قواتهم جنوب «الخط الاحمر» الذي رسموه لهم، والذي كان يمتد نحو الداخل ابتداء من نقطة ما على الشاطىء تقع في منتصف الطريق بين صيدا وصور. ومن حزيران (يونيو) الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، توتر الوضع في المنطقة الواقعة جنوب «الخط الاحمر»، الذي كان يسيطر عليه التحالف القائم بين «منظمة التحرير الفلسطينية» و «القوات المشتركة» التابعة الى «الحركة الوطنية اللبنانية» والى جانب بقية المعقل اليساري، بدأت القوى المعادية تتضافر في جنوب لبنان ابتداء من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وحتى نهاية الحرب الاهلية. فسوريا كانت تقف في جهة الشرق، واسرائيل في الجنوب والغرب، وكانت الموانىء الساحلية واقعة هي ايضا تحت الحصار البحري الذي فرضته البحرية الاسرائيلية.

وكان قرويو الجنوب اكثر المتأثرين بذلك الحصار. فقد شحت المواد الغذائية، والوقود، والامدادات الطبية، الى درجة كبيرة، وعزل المزارعون، والتجار، في جنوب لبنان عن الاسواق التقليدية التي كانت تستوعب منتوجاتهم الزراعية من

حمضيات وتبغ ومحاصيل. وبينما كان انتباه الزعماء الفلسطينيين، واليساريين، موجها نحو المعارك الدائرة في المناطق الممتدة في اتجاه الشمال، عاث بعض الاعضاء غير المنضبطين فسادا في الجنوب، مرهقين السكان بمطالبهم. وكمثال على ذلك، اختفت الاموال التي ارسلها العقيد معمر القذافي من اجل شراء محاصيل التبغ من قرويي الجنوب في جيوب ضباط «جيش لبنان العربي» المكلفين بتوزيعها على اولئك المساكين.

ولم تذكر الصحافة اللبنانية شيئا عن التحول الحاصل في وضع الجنوب اللبناني إلا في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٧٦.

ولاكثر من عقد كامل، كان الاحتكاك الرئيسي لمعظم القرويين في الجنوب مع جيرانهم الاسرائيليين محصورا في الغارات الانتقامية، التي كان يشنها الجيش الاسرائيلي ضد اللاجئين الفلسطينيين هناك. واحدثت تلك الغارات اضرارا جسيمة بين السكان الاصليين في الجنوب.

غير ان الاسرائيليين بدوا، حينئذ، مستعدين لمد يد الصداقة الى القرويين الجنوبيين في ساعة الحاجة والشدة. وفتحوا منفذين جديدين في السياج الالكتروني على الحدود وسمحوا للجنوبيين عبرهما بالتوجه الى اسرائيل ووضعوا في خدمتهم العيادات الطبية المتنقلة، والخاصة، التي كانت تضم الامدادات الرئيسية، كما كانوا يمدونهم بالسيولة النقدية مقابل العمل في المزارع الاسرائيلية.

وبسرعة، اعطت سياسة «الجدار الطيب» ثمارها بالنسبة الى الاسرائيليين. ويضم الجنوب اللبناني غالبية من «الشيعة»، الى جانب مجموعات اصغر بكثير من «الموارنة» والمسيحيين الاخرين (روم كاثوليك وروم ارثوذكس) والمسلمين «السنة». غير ان هناك ايضا ست قرى مسيحية تقريبا تقع على مقربة من الحدود المشتركة مع اسرائيل. وخلال اشهر قليلة بعد فتح «الجدار الطيب»، قام ابناء معظم هذه القرى بانشاء وحدات من الميليشيا المارونية المسلحة والمجهزة من قبل اسرائيل.

وتركت مهمة صهر هذه المجموعات المحلية في قوة واحدة ومتماسكة لضابط من طائفة الروم الكاثوليك، هو الرائد سعد حداد. الذي يتميز بشخصية فوارة، وكان يتولى قيادة مركز الجيش في اواسط عام ١٩٧٦، في بلدة «القليعة» المارونية، المتصلة ببلدته «مرجعيون». وعندما بدا أن الوضع العام كان يتحسن في بقية انحاء البلاد. كان سعد حداد يستعد الى التحرك في الجنوب. وفي شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، زحفت القوات الخاضعة لامرته نحو الشمال الشرقي انطلاقا من القليعة واستولت بسهولة على الثكنة العسكرية في «مرجعيون»، مركز قيادة الفوج الاول في الجيش اللبناني، حيث كان باستطاعة المقاتلين التابعين له والمؤيدين لاسرائيل السيطرة على طريق الامدادات الرئيسية التي كانت تربط بين قواعد الفدائيين الفلسطينيين في «قلعة الشقيف».

وبعد سيطرة سعد حداد على «مرجعيون» بفترة قصيرة، بات بامكان قوات «الردع العربية» الخاضعة للقيادة السورية الانتشار في المناطق الاخرى من لبنان. لكن تلك «القوات» بقيت خارج الجنوب نتيجة اصرار الاسرائيليين المستمر على عدم السماح لها بتجاوز «الخط الاحمر».

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، تقدمت وحدات تابعة لقوات «الردع العربية»

بحذر في اتجاه محيط «النبطية»، على بعد ستة اميال شمال غرب «مرجعيون». واحتج الاسرائيليون على الفور عبر الاميركيين، وقام السوريون على اثر ذلك بالتراجع الى «نهر الزهراني». وتحولت «النبطية»، كبقية جنوب لبنان، الى منطقة اشتباك، حيث كان بامكان الاسرائيليين وحلفائهم التصدي لـ منظمة التحرير الفلسطينية ولحلفائها من «الحركة الوطنية اللبنانية» ومن دون تدخل اي سلطة محلية شرعية.

ولم يكن الاسرائيليون غير راضين تاما عن هذه النتيجة والوضع المستجد. وكان يراس حكومة اسرائيل حينئذ، اسحق رابين. وقد كتب رابين في مذكراته:

(... بسبب منع السوريين من التقدم جنوب «الخط الاحمر»، تحول جنوب لبنان الى ملجأ للاهاربيين التابعين لـ «منظمة التحرير». ولقد اكتشفنا بروز مثل هذا الوضع، وفضلناه على اشراف السوريين عسكريا على المنطقة المحاذية لاراضينا).

ولم تكن منطقة «الاشتباك الحر» منفصلة عن المأساة السياسية المستمرة في بيروت. بل بعكس ذلك تماما. ومنذ البداية كانت تلك المنطقة تشكل احتمالا قويا لممارسة ضغط على تطور الاحداث في العاصمة. ويبدو ان الاطراف الرئيسية، الداخلية والخارجية على السواء، المشتركة في المأساة اللبنانية كانت تفهم هذا الامر بوضوح تام. وكانوا يأملون في تحقيق ذلك، معتقدين ان تغيير الميزان ميدانيا في الجنوب، من شأنه التأثير على ميزان القوى السياسية في بيروت.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٧، حاول السوريون انفسهم استخدام هذا التوازن الدقيق في الجنوب من خلال حث «منظمة التحرير» و «الحركة الوطنية اللبنانية» على القيام بهجوم مضاد ومحدود، سمح لهما باستعادة جزء صغير من المنطقة التي كان الرائد سعد حداد قد استولى عليها. وبعد سنة جاء دور الاسرائيليين، الذين حاولوا ممارسة ضغوط اكبر من تلك التي مارسها السوريون.

ومع اقتراب شهر تموز (يوليو) ١٩٧٧، بدا وكأن الرئيس الياس سركيس توصل الى صيغة لفك الارتباط في الجنوب اللبناني. وكانت تلك الصيغة جزءاً من اتفاق عرف بـ «اتفاق شتورة»، تيمناً باسم المدينة الجذابة في البقاع، التي ماتزال تشكل مركزا رئيسيا للنفوذ السوري في لبنان، حيث عقد الاتفاق المذكور.

وقد اشتركت كل من الحكومة السورية، و «منظمة التحرير الفلسطينية» و «الحكومة اللبنانية» في «اتفاق شتورة» الذي دعا الى اعادة تطبيق التدابير التي فرضها «اتفاق القاهرة» على الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان. وكان من المفترض، استنادا الى الاتفاق المذكور، عودة الوحدات التابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» والمرابطة في جنوب لبنان وبعض المناطق الاخرى، الى «مخيمات اللاجئين». وفي المقابل، طلب من الميليشيات اللبنانية على اختلاف انتماءاتها فك الاشتباك في ما بينها، ونزع السلاح من ايدي افرادها وفتح المجال امام عودة انتشار الجيش اللبناني الشرعي في الجنوب.

وتم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات الاولية من اجل تطبيق بنود الاتفاق. ولكن تبين بعد فترة قصيرة، ان تحقيق اي نجاح مرهون ببروز اتفاق جرى بين الفئات المتنازعة والتي كانت مختلفة على مسألة:

من هو الطرف المفترض به اولاً تنفيذ الاتفاق؟

وتحجج زعماء «الجبهة اللبنانية» بأنه لا يجوز ان تتخلى الميليشيات التابعة لهم عن سلاحها مادامت «منظمة التحرير» لم تطبق بعد بنود «اتفاق القاهرة» الذي ينظم وجودها على الاراضي اللبنانية. وادعى الزعماء اليساريون، والمسلمون، من جهتهم انهم لا يستطيعون دعوة ميليشياتهم الى وضع السلاح جانبا طالما ماتزال الميليشيات اليمينية متمسكة بموقفها المتعنت هذا. واوضح الزعماء الفلسطينيون انهم لا يستطيعون سحب قواتهم الى المخيمات قبل نشر الجيش اللبناني في محيطها وتأمين الحماية اللازمة لها.

وكانت هذه الاطراف المختلفة ماتزال تعاني من المآسي، والتجارب الصعبة، التي مرت بها خلال حرب السنتين. ولم تكن أي جهة منها مستعدة على الاطلاق لبذل جهود صادقة وجدية ومساعدة على اعادة بناء القوة الوحيدة، التي بامكانها، نظرياً على الاقل، الوقوف يوما ما على الحياد، بينها وبين الجهات الاخرى. وتلك القوة لم تكن بالطبع سوى «الجيش الوطني اللبناني». والحقيقة ان الرئيس الياس سركيس، كان عاجزا عن تقديم اية رؤية وطنية شاملة قادرة على اقناع الاطراف المختلفة بالتخلي عن مواقفها المتشددة.

وكان الرائد سعد حداد اشد المنتقدين لـ «اتفاق شتورة». وكان متمسكاً برتبته ويدعي أنه مايزال تابعاً لقيادة الجيش اللبناني. وكان زعماء «الجبهة اللبنانية» يدعمون هذا الادعاء بقوة تؤيدهم في ذلك قيادة الجيش نفسها التي استمرت في دفع مرتبه خلال السنوات التي تلت.

غير ان الزعماء اليساريين واليمينيين، ابدوا انزعاجهم ازاء هذا الوضع، بعدما تم فصل الضابط السني احمد الخطيب من الجيش، بسبب تزعمه اول انشقاق يحدث في صفوف الجيش اللبناني. وصدر قرار الفصل في الايام الاولى لتسلم الياس سركيس رئاسة الجمهورية. وادعى اولئك السياسيون ان خروج الملازم احمد الخطيب على النظام، والانضباط العسكري، لا يختلف عن خروج الرائد سعد حداد، وعلى هذا الاساس لابد من احالة الضابط الجنوبي هو ايضا الى المحكمة العسكرية. وقد نكبت السياسة الوطنية في لبنان بمسألة سعد حداد ووضعه الحقيقي في الجيش حتى وفاته عام ١٩٨٣. وقد حاول الرئيس الياس سركيس في الواقع تجنب البحث في هذه المسألة بشكل مباشر.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧، جرى دعم القوات التابعة لـ الرائد سعد حداد ببعض التعزيزات التي ارسلت اليها من المناطق الواقعة تحت سيطرة «الجبهة اللبنانية» شمال بيروت. وانتقلت هذه التعزيزات الى منطقة الجنوب عبر الموانئ الاسرائيلية. وفي الثاني عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ بدأت مدفعية سعد حداد قصف مدينة «النبطية» التي تقطنها غالبية «شيعية»، وبعد يومين شنت القوات التابعة له هجوما ارضيا غرب «مرجعيون». ومع حلول الثامن عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ كشفت التقارير الصادرة عن فرقة المراقبة التابعة للامم المتحدة، التي كانت ترابط على امتداد الحدود الفاصلة بين لبنان واسرائيل منذ الايام الاولى لتوقيع معاهدة الهدنة بين البلدين، عبور بعض الفرق العسكرية الاسرائيلية الحدود الدولية في اتجاه الاراضي اللبنانية من اجل دعم هجوم سعد حداد، بشكل

مباشر.

وناشدت الحكومة اللبنانية الولايات المتحدة العمل على اقناع الاسرائيليين بسحب قواتهم من الجنوب. واستطاعت واشنطن اخيرا في السادس عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ اقناع تل ابيب بوقف اطلاق النار. ولكن بعد مرور بضعة اسابيع، اندلعت المعارك من جديد في جنوب لبنان. وباتت تلك المنطقة المسكينة وسيلة ضغط تستخدمها الاطراف المتنازعة للتأثير ليس فقط على اللعبة السياسية اللبنانية، وانما ايضا على الاوضاع السائدة في الشرق الاوسط بكامله، اذ انها تحولت في ما بعد الى جزء من المشكلة الاوسع، والمتعلقة بالمواجهة القائمة هناك.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، وصل الوضع المتفجر في جنوب لبنان الى حافة الانفجار من جديد. وفي صبيحة الحادي عشر من أذار (مارس) ١٩٧٨ اخترقت مجموعة فدائية فلسطينية تتكون من ثمانية مقاتلين تابعة لحركة «فتح»، التي يتزعمها ياسر عرفات، المنطقة الشمالية في اسرائيل عن طريق البحر مستخدمة قوارب مطاط عمدت الى اختطاف باص توجهت به الى «تل ابيب» وسقط اثناء الاشتباك ٣١ قتيلا اسرائيليا وستة من الفدائيين.

واحدث ذلك الهجوم هزة عنيفة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي. وكانت الحكومة الاسرائيلية التي تضم كتلة «ليكود» المعروفة باتجاهاتها اليمينية المتطرفة، والتي يتزعمها مناحيم بيغن، قد نجحت في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٧ في الوصول الى السلطة، بفضل موقفها المتشدد من الاعمال الارهابية. ووعدت الناخبين بالمحافظة على هذا الموقف الذي اتسمت به كذلك سياسة الحكومة السابقة.

وفي الرابع عشر من أذار (مارس) ١٩٧٨ ردت القوات الاسرائيلية بعنف على ذلك الهجوم. ففي الوقت الذي امطرت فيه الطائرات والسفن الحربية الاسرائيلية قواعد الفدائيين الفلسطينيين وحلفائهم اليساريين في جنوب لبنان بوابل من القنابل، محاولة تدمير معاقلهم وطرق امداداتهم، تقدمت بعض الوحدات الارضية التي ضمت ٢٥ الف جندي في اتجاه الشمال نحو «نهر الليطاني». ومع حلول الحادي والعشرين من أذار (مارس) ١٩٧٨ كانت تلك القوات قد وصلت الى مشارف «حاصبيا» جنوب ـ شرق لبنان، واحتلت كامل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني باستثناء جيب ساحلي ضيق يصل الى مدينة صور.

وتجاوز عدد الاصابات التي وقعت في صفوف المدنيين اللبنانيين نتيجة الغزو الذي قامت به اسرائيل خلال عام ١٩٧٨، واستنادا الى احد المصادر الغربية المطلعة، الفي شخص. وسقط اثناء المعارك التي وقعت بين المهاجمين والمدافعين بين ١٥٠ و٤٠٠ مقاتل تابعين للتحالف الفلسطيني ـ اليساري وحوالي ٢٤ جنديا اسرائيليا. ونزح عدد كبير من القرويين الجنوبيين في اتجاه الشمال هربا من المعارك، وبلغ هذا الرقم مئات الالاف تقريبا. ووجد بعضهم انه لم يعد لهم مأوى يلجأون اليه، بعدما دمر القصف الاسرائيلي منازلهم، وتبين للجنة التابعة للامم المتحدة التي زارت جنوب لبنان بعد فترة قصيرة من انتهاء المعارك ان عدد المنازل المدمرة تدميرا كاملا داخل مائة قرية جنوبية لبنانية تقريبا تعدى ٢٥٠٠ منزل. وتجاوز هذا الرقم الضعف بالنسبة الى المنازل المتضررة من جراء الغزو الاسرائيلي.

واشارت اللجنة ذاتها الى ان عددا من البساتين المزروعة قد حرثتها جنازير الدبابات الاسرائيلية، او حرقتها القنابل الفوسفورية. وشملت الاضرار كذلك الآبار، وانابيب المياه وخطوط الكهرباء، التي لم تعد صالحة للاستعمال. وكشف باحث ديموغرافي ان حوالي ١٤١ الف شيعي لبناني من الذين تركوا منازلهم على اثر الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان خلال عام ١٩٧٨، كانوا يعيشون في حالة من الفقر المدقع داخل بيروت وفي جوارها.[٣]

ومنذ بداية الازمة، دعت الحكومة اللبنانية مجلس الامن الدولي، وبشكل طارىء، الى العمل على وقف التقدم الاسرائيلي. وفي التاسع عشر من آذار (مارس) تبنى مجلس الامن القرار رقم ٤٢٥، الداعي الى وقف اطلاق النار في لبنان والى انسحاب الاسرائيليين فوراً من الاراضي اللبنانية. كما دعا القرار ايضا الى ارسال حوالي ستة الاف جندي تابعين للامم المتحدة، للحلول مكان القوات الاسرائيلية في الجنوب، واطلق على تلك الوحدات اسم «يونيفيل».

وكان لابد من الانتظار قليلا قبل ان يصبح وقف اطلاق النار ساري المفعول في الجنوب. غير ان اسرائيل و «منظمة التحرير الفلسطينية» وافقتا في الثامن والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٨ على احترامه، والعمل على تقيد حلفائهما به.

وبدأ الاسرائيليون انسحابهم بعد اسبوعين من التصويت على القرار المذكور. وشمل الانسحاب في المرحلة الاولى سبع قرى واقعة في القطاع الشرقي من المنطقة المحتلة. وبعد ثلاثة ايام من هذا الانسحاب جلت الوحدات الاسرائيلية عن بضعة مواقع اخرى تبعد قليلاً عن المواقع الاولى. وفي الثلاثين من نيسان (ابريل) ١٩٧٨ تراجع الاسرائيليون مسافة اطول متخلين عن ٣٠ في المائة تقريبا من الاراضي التي احتلوها خلال غزوهم.

وخلال الاسابيع التالية، مورست ضغوط دولية متزايدة من اجل ارغام الاسرائيليين على اكمال انسحابهم. وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٧٨ اتم الجيش الاسرائيلي فعلا انسحابه من الاراضي اللبنانية، ولكن ١٤ موقعاً فقط من المواقع التي جلت عنها القوات الاسرائيلية، جرى تسليمها الى قوات «اليونيفيل».

وانيطت مسؤولية الاشراف على المواقع الاخرى بالرائد سعد حداد صديق اسرائيل وحليفها القديم. واستهدفت «تل ابيب» من وراء ذلك المحافظة على «حزام أمني» يمتد مسافة تتراوح بين ثلاثة وستة اميال داخل الاراضي اللبنانية وعلى امتداد الحدود المشتركة الفاصلة بين لبنان واسرائيل.

حاول السوريون بشكل جدي عدم الانزلاق في معمعة المعارك التي نشبت اثناء الغزو الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٨، على الرغم من الضربات الصاعقة التي حلت بـ «منظمة التحرير الفلسطينية» وحلفائها من «القوات المشتركة» التابعة لـ «الحركة الوطنية اللبنانية». وقد لفت هذا الامر نظر العاصمة اللبنانية بيروت. واسرعت بعض الاطراف الى الاستنتاج بأن نفوذ سوريا في لبنان لم يعد بذلك الامتداد، والاتساع، كما بدا للوهلة الاولى مع نهاية عام ١٩٧٨. وقد تحدى الاسرائيليون بغزو الجنوب الهيمنة السورية على لبنان، ولم تتحرك دمشق للدفاع عن مركزها.

وفي الفترة التي تلت شهر اذار (مارس) ١٩٧٨، شعر اولئك اللبنانيون الراغبون في تحرير حكومتهم من السيطرة السورية بجرأة، وحماسة ملفتة، وعمدوا الى

تكثيف جهودهم الرامية الى تحقيق ذلك الغرض. وقد تزعمت هذه الجهود «القوات اللبنانية» التابعة لـ «الجبهة اللبنانية» بقيادة الشيخ بشير الجميل وشهدت الاشهر التي تلت اذار (مارس) ١٩٧٨ سلسلة من الاشتباكات، والمناوشات، التي وقعت بين «القوات السورية» و «القوات اللبنانية» في بيروت الشرقية.

وبرزت المؤشرات الاولى للمشاكل التي قد يتعرض لها السوريون في بيروت الشرقية في اوائل شباط (فبراير) ١٩٧٨. فقد تحول الجدال الذي نشب حينئذ بين عدد من الجنود اللبنانيين وبعض الوحدات العسكرية التابعة لقوات «الردع العربية»، بسرعة، الى معركة مفتوحة في منطقة «الفياضية» حيث المدرسة الحربية، وانضمت الى الجيش اللبناني بعض المجموعات المقاتلة التابعة لميليشيا «حزب الوطنيين الاحرار» الذي يتزعمه الرئيس الاسبق كميل شمعون. وفي محاولة منهم لمعاقبة الشمعونيين، عمد السوريون الى قصف بيروت الشرقية، مما ادى الى مصرع مائة من سكانها خلال يومين.

وتم تجاوز هذه الحادثة ولفلفة القضية، بتشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في ملابساتها. ولكن بعد مرور شهرين فقط. وبالتحديد في اواسط نيسان (ابريل) ١٩٧٨، تم استدراج القوات السورية من جديد الى خوض معركة مفتوحة مع الميليشيات اليمينية في بيروت الشرقية. وكانت الحكومة اللبنانية ماتزال يومها تضمد جراحها، نتيجة الغزو الاسرائيلي لمنطقة الجنوب. ومرة اخرى وجه السوريون نيران مدفعيتهم الثقيلة نحو احدى ضواحي بيروت الشرقية، ونجم عن القصف السوري مقتل ٦٠ شخصاً.

وادت هذه الجولة الثانية من المعارك الى انتصار الميليشيات المسيحية التي نجحت في تحقيق الغلبة، وبشكل ملحوظ على القوات السورية. فقد وافق السوريون على اثر ذلك على سحب جنودهم من بيروت الشرقية، لكي تحل مكانهم بعض الوحدات السودانية، والسعودية التابعة لقوات «الردع العربية».

وفي تلك الاثناء، بدأ الرئيس كميل شمعون يدعو علناً الى انسحاب الجيش السوري كليا من لبنان. واعلن الشيخ بشير الجميل من جهته، بعد الاشتباكات التي وقعت في شهر نيسان (ابريل)، ان الميليشيات المسيحية ستكون هي المسؤولة، من الآن فصاعداً، عن مهمة الاشراف على الاوضاع الامنية في المناطق الخاضعة لها من دون حاجة الى مساعدة قوات «الردع العربية» او قوى الامن التابعة للحكومة المركزية في بيروت. واوضح الشيخ بشير موقفه على هذا الصعيد شارحاً:

حينما توجد مراكز شرطة، سنقوم طبعاً بدعمها، او قد يكون بامكان هذه المراكز دعمنا، شرط ان يتم ذلك دائما تحت سلطتنا واشرافنا، وحيثما يكون باستطاعتنا دعم سلطتنا، سنقوم بفعل ذلك فوراً.[٤]

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حول الشيخ بشير الجميل اهتمامه عن القوات السورية، لكي يركزه هذه المرة على جماعة مختلفة من المنافسين له. وكانت تلك الجماعة تضم رجالاً جبليين موارنة من منطقة «زغرتا» الشمالية، يؤيدون احد ابرز زعمائها، الا وهو رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية.

وخلافا لـ «الشيخ بشير»، لم ينس فرنجية فضل السوريين ومساعدتهم له خلال الايام الحالكة التي مرت على حكمه خلال عام ١٩٧٦. ويعود تقديره لسوريا الى عام

١٩٥٧، عندما التجأ اليها بعد حادث داخل كنيسة في بلدة «ميزيارة».

واضافة الى ذلك، سرت في ذلك الوقت شائعات عدة مفادها ان ابن فرنجية البكر طوني، الذي شغل منصب وزير البرق والبريد والهاتف في عهد والده، كان على علاقة قوية ووطيدة بشقيق الرئيس السوري، رفعت الاسد تعدت الامور السياسية الى امور اخرى. وطوال عام ١٩٧٧ واوائل ١٩٧٨، حاول سليمان فرنجية باستمرار نصح زملائه في «الجبهة اللبنانية» بضرورة تجنب القطيعة مع سوريا لكنهم لم يستمعوا الى نصحه، وعلى هذا الاساس توقف في شهر ايار (مايو) ١٩٧٨ عن حضور اجتماعات «الجبهة». وبدأت تبرز في الافق دلائل واضحة حول استعداد كل من جماعة سليمان فرنجية والميليشيات التابعة لحلفاء الامس، لشن معركة طاحنة من اجل السيطرة على الجزء الشمالي من جبل لبنان.

ولم يكن الهدف من وراء تلك المعركة مجرد السيطرة على جزء اضافي من الاراضي المتنازع عليها، بل اكثر من ذلك بكثير. فالجزء الشمالي من الجبل في الواقع المعقل الاصلي للطائفة المارونية في لبنان. ومن نجح في السيطرة عليه، استطاع الادعاء، وعن حق، انه يحظى بتأييد الموارنة ودعمهم، وانه حامي التقاليد المارونية العريقة التي من شأنها من دون شك، تعزيز موقعه ومركزه.

وقرر الشيخ بشير الجميل الاستفادة من هول المفاجأة في تصديه لجماعة سليمان فرنجية فقرر مصارعتهم في عقر دارهم. وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ارسل الشيخ بشير مجموعة تضم مائة مقاتل الى مقر آل فرنجية الصيفي في «اهدن». وقبل انبثاق الفجر اطلق المسلحون وابلاً من الرصاص على كل من طوني فرنجية وزوجته وابنتهما البالغة من العمر ثلاث سنوات فقط، اضافة الى اثنين من خدم العائلة و ٢٩ شخصاً من سكان «اهدن»، الذين كانوا يغطون في نوم عميق.

ذلك العمل لم يكن مجرد جريمة في نظر الرئيس سليمان فرنجية، بل كان انتهاكا للحرمة، وتدنيسا لاقدس المقدسات. [٥] وعلى الفور انحى الزعيم الزغرتاوي باللائمة على الشيخ بشير وحمله مسؤولية ذلك الهجوم، وقطع بذلك آخر علاقة له بـ «الجبهة اللبنانية». واتهم على الاثر زعماءها بالتنسيق مع اسرائيل والعمل على تقسيم لبنان. ومع نهاية آب (اغسطس) ١٩٧٨ كان قد دخل في تحالف رسمي مع وليد جنبلاط، ومع زعيم طرابلس الرئيس رشيد كرامي، وزاد من حدة تأييده العلني لسوريا وقوات «الردع العربية».

وقد نزع انشقاق سليمان فرنجية عن «الجبهة اللبنانية»، المعقل التاريخي للموارنة عن نطاق السيطرة اليمينية المسيحية ووضعه بوضوح في الفلك السوري. وفي الاسابيع التي تلت جريمة «اهدن»، قامت «قوات الردع العربية» بتنظيف مراكز النفوذ الكتائبي في المنطقة تنظيفاً كاملاً وابعدتها الى شمال «جبيل». وقد صفق «المردة» (ميليشيات زغرتا) لهذا العمل ودعمت الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقد اربكت العملية التي قام بها الشيخ بشير الجميل، جميع السياسيين من الطراز القديم داخل المعقل الذي تسيطر عليه الميليشيات اليمينية، بمن في ذلك زعيم «حزب الكتائب اللبنانية» الشيخ بيار الجميل. فقتل الوريث في احدى

العائلات السياسية المهمة، كان يعتبر خروجاً واضحاً على التقاليد اللبنانية. وكان من الصعب على زعماء التنظيمات، والاحزاب اللبنانية المختلفة التنبؤ مسبقاً بما سيكون عليه موقف الحلفاء من يوم الى آخر. فحليف اليوم قد ينقلب الى عدو الغد، والعكس صحيح ايضاً... وقد ميز هذا الوضع التاريخ اللبناني كله. ولذلك قلما لجأ واحد منهم الى قتل منافسيه والتخلص منهم بالقوة. وغالباً ما كانت الضربة توجه الى «الشعب المسكين» الواقع بين شاقوفين، كما يقولون، والمؤيد للاطراف المتصارعة.

ولكن الشيخ بشير استطاع مرة اخرى الخروج عن التقاليد من دون اثارة ضجة كبرى حوله. ولا شك ان قدرته على المحافظة على الزخم الذي ميز تصديه للسوريين سمح له بتحقيق غرضه.

وفي الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٨، اعلنت «الجبهة اللبنانية» اضراباً عاماً ليوم واحد احتجاجاً على الوجود السوري داخل لبنان. وادى الاضراب الى جولة جديدة من الاشتباكات بين القوات السورية وميليشيات «الجبهة اللبنانية» في بيروت الشرقية.

ومنذ المناوشات التي وقعت في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٨ اعيد توزيع القوات السورية التي كانت ما تزال مرابطة في بيروت الشرقية، وحصرت في مبنى متعدد الطبقات، مما سمح لها بالاشراف استراتيجياً على ذلك الجزء المتمرد من العاصمة. ولكن كان من الصعب ضبط النشاطات التي كانت تقوم بها الميليشيات اليمينية داخل شبكة الشوارع والازقة الملتوية، ومتاهات الابنية المنتشرة في كل مكان. وتركز اهتمام الوحدات التابعة للجيش، الذي كان في مرحلة اعادة البناء والتنظيم، على بعض الشؤون الهامشية مثل الاشراف على المرور، والمهمات الاخرى المتفرعة عنه، وذلك تحت مراقبة الميليشيات التي كانت تسيطر تماماً على المنطقة. وسيطر الخوف على الوحدات السودانية، والسعودية، التابعة لقوات «الردع العربية»، الى درجة ان افرادها كانوا يتجنبون الاعلان عن وجودهم خلال المناوشات التي كانت تقع من وقت الى اخر. (وقد انسحبت الوحدات السودانية كليا من قوات «الردع»، بعد ذلك التاريخ بقليل تلتها الوحدات «السعودية» في اوائل ١٩٧٩).

وكالمعتاد، كان من الصعب معرفة البادىء في فتح المعركة في لبنان. وكان من المستحيل الكشف عن هوية الطرف الذي ضغط على الزناد في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨. ولكن في الفترة الممتدة بين الواحد والسابع من تموز (يوليو)، غرقت بيروت الشرقية من جديد في جحيم المعارك، والاشتباكات. وامطر السوريون المتمركزون في المبنى الاستراتيجي، المنطقة الواقعة ضمن مداهم بوابل من الصواريخ التي سقطت عشوائيا على اهداف مختلفة، فيما فتحت المدفعية والدبابات التابعة لهم والمرابطة على اطراف بيروت الشرقية، نيرانها على المنطقة السكنية المكتظة بالمواطنين والابنية الفخمة التي كانت تواجههم، وكانت تفصل بين الطرفين ارض مقفرة دمرتها المعارك وتركت اثارها الظاهرة عليها.

ومع حلول السابع من تموز (يوليو) ١٩٧٨ لم يعد الرئيس الياس سركيس يرى اي حل في الافق القريب. وتوجه وزير خارجيته الى دمشق من اجل مناشدة السوريين العمل على وقف قصفهم ولكن من دون جدوى. وعلى هذا الاساس قرر

الياس سركيس الظهور على شاشة التلفزيون والاعلان عن عزمه على تقديم استقالته.

والقى الاسرائيليون من جهتهم بدلوهم في الساحة، في ذلك اليوم من شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨ وكانوا قد اكتفوا حتى ذلك التاريخ باصدار بيانات، وتصريحات، تتهم السوريين بالعمل على «ذبح» المسيحيين في لبنان، وضرورة القيام بتحرك ما، من اجل الحؤول دون وقوع المجزرة المنتظرة. وفي السابع من الشهر ذاته قرر الاسرائيليون اخيراً التدخل فعلياً، فقامت بعض طائراتهم بالتحليق على علو منخفض فوق بيروت الغربية، مخترقة جدار الصوت، وملامسة تقريباً سطوح البنايات الشاهقة في منطقة «كورنيش المزرعة». ومع سقوط زجاج الشبابيك كالمطر، فوق السيارات المارة في الشوارع، حدثت اصطدامات عدة ووقع على اثر ذلك عدد من المدنيين ضحية حوادث السير.

وقد ابلغ الاسرائيليون عبر تلك الغارة القوات السورية التي كانت تقصف بعنف المنطقة الشرقية في بيروت، ان دباباتها، ومدفعيتها، معرضة هي ايضاً للضرب، متى قررت القيادة الاسرائيلية القيام بذلك. وخلال ساعات فقط صمتت بطاريات المدفعية السورية من جديد. وبقيت على صمتها حوالي ستة اسابيع. غير ان الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ شهد تجدد القتال بين «الجبهة اللبنانية» و «السوريين»، على نطاق اوسع واكثر ضراوة من السابق هذه المرة. وكشفت التقارير الصادرة عن «منظمة الصليب الاحمر الدولي» عن مقتل ٤٠٠ شخص تقريباً من سكان المناطق الخاضعة لسيطرة «القوات اللبنانية»، خلال ذلك الاسبوع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨، معظمهم كالمعتاد من المدنيين، اضافة الى تدمير حوالي خمسة آلاف شقة في بيروت الشرقية. وفي الخامس من الشهر ذاته، قامت السفن الحربية الاسرائيلية بقصف بيروت الغربية. وبعد يومين بدأ تطبيق وقف اطلاق النار. وتجدر الاشارة الى ان المعارك التي وقعت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨. كانت الى حد ما نتيجة المعركة السياسية المتعلقة بالتجديد لقوات «الردع العربية»، والتي كان من المفترض ان تنتهي فترة بقائها في لبنان في وقت لاحق من ذلك الشهر. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٨ اجتمع وزراء الخارجية للدول العربية المساهمة بالمال والرجال، في قوات «الردع»، في قصر «بيت الدين» الجبلي الواقع في منطقة الشوف. وحصلت سوريا على التجديد، الذي كانت تريده والقاضي ببقاء قواتها في لبنان فترة اضافية. ولكن كان عليها دفع ثمن لقاء ذلك، وهو سحب قواتها من المبنى التي كانت ماتزال متمركزة فيه في بيروت الشرقية.

وكان الشيخ بشير الجميل وحلفاؤه في «الجبهة اللبنانية» راضين الى حد ما عن النتيجة التي تمخض عنها اجتماع بيت الدين. فقد شددوا بذلك سيطرتهم بشكل رسمي وفعال على منطقة محرمة تغطي بيروت الشرقية بكاملها. واستمروا بالدعوة الى ضرورة انسحاب القوات السورية بشكل كامل من الاراضي اللبنانية. غير ان بعض الرجال التابعين لـ «الجبهة اللبنانية» كانوا اكثر صدقاً مع انفسهم، واعترفوا بان بيروت الشرقية، والمنطقة الداخلية في جبل لبنان، كانا يشكلان كل ما بأستطاعتهم السيطرة عليه بأنفسهم، من دون الاعتماد على الخارج. ومن تلك

القاعدة، التي نجحوا في انتزاعها، بات لديهم الوقت الكافي للتخطيط من اجل مد سيطرتهم الى المناطق الاخرى في لبنان:

ولم يحقق الرئيس الياس سركيس في تلك الفترة اي تقدم على الاطلاق على مستوى الخطط الموضوعة من اجل اعادة توحيد البلاد، وانعاش ادارتها من جديد. وانتشرت المرافىء غير الشرعية على امتداد الساحل، وكان المشرفون عليها يتقاضون الرسوم الجمركية، التي كان من المفترض استيفاؤها من قبل الدولة، وتغذية الخزانة الوطنية بها. (وكان اكبر مرفأ بينها، ذلك الواقع في قلب العاصمة. حيث كان رجال الشيخ بشير الجميل، يسيطرون على الحوض الخامس التابع لميناء بيروت الدولي).

وكان «الكتائبيون» و «الناصريون» يبثون برامجهم الاذاعية عبر اذاعات خاصة (صوت لبنان «للكتائب» و«صوت لبنان العربي» لـ «الناصريين») واستمر الطرفان في اطلاق التهديدات، فترة طويلة، باقامة محطة للبث التلفزيوني. ومع تصاعد حدة الاستقطاب بين طرفي العاصمة، غاب تأثير الحكومة المركزية تماماً، ولم يعد احد يشعر به. وكان بعض وزراء الحكومة الرسمية في ذلك الجزء من العاصمة، لا يعترف بالوثائق، والمستندات الصادرة عن وزراء «موجودين في الجزء الاخر».

وسحب الرئيس الياس سركيس تهديده بتقديم الاستقالة بعد انحسار الازمة التي وقعت في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨. ولكن في نهاية ذلك الشهر، واجهت خطط الرئيس انتكاسة جديدة. واصدر مجلس الامن التابع للامم المتحدة قراراً آخر، غير القرار المتعلق بأنشاء قوات «اليونيفيل»، دعا فيه لبنان الى نشر بعض الوحدات التابعة للجيش اللبناني الى جانب القوات الدولية في اقرب وقت ممكن. وفي الحادي والثلاثين من تموز (يوليو) ١٩٧٨. بذل الياس سركيس اول محاولة لتحقيق هذا الهدف.

وتقضي خطة الرئيس بنشر فرقة من الجيش اللبناني تضم ٦٥٠ جندياً داخل منطقة تواجد قوات «اليونيفيل». وكان من المقرر ان تسلك الفرقة المذكورة طريقاً محاذية لمنطقة البقاع التي يسيطر عليها السوريون بغية بلوغ هدفها. وكانت الطريق المذكورة تمر عبر منطقة تقع جنوب «الخط الاحمر» وتشرف عليها القرات الفلسطينية واليسارية، ثم تسير على امتداد جزء من الطريق العامة، تشرف عليه قوات سعد حداد.

وتم اختيار هذه الطريق من اجل التأكيد على وحدة البلاد. على الرغم من استمرار وجود مناطق نفوذ عدة تسيطر عليها فئات مختلفة ومتنازعة. لكن باءت بالفشل، اذ عمدت قوات سعد حداد الى قصف الفرقة العسكرية التابعة للجيش اللبناني. فيما كانت تهم بدخول منطقة تواجدها.

بعد خمسة اسابيع، ونتيجة جدال مهم على النطاق الوطني، تركز حول مناقشة تلك القضية الحساسة، وافقت الحكومة اللبنانية اخيراً على اعفاء سعد حداد من مسؤولياته وجرت في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ محاكمته امام المحكمة العسكرية بتهمة «تعاونه مع العدو»، وتم بعد ذلك طرده من الجيش في كانون الثاني (يناير) التالي.

ولكن الجدل حول وضع الرائد سعد حداد استمر مستعراً. وفي شهر نيسان

(ابريل) ١٩٧٩، استطاعت قيادة الجيش اخيراً نشر بضع مئات من الجنود في المنطقة التي كانت توجد فيها قوات «اليونيفيل»، بعدما ارسلتهم عبر الطريق الساحلية الى صور. ومرة اخرى، قام رجال الرائد سعد حداد بقصف القوات التابعة للجيش الوطني اللبناني. ومرة اخرى، جرت محاكمته امام المحكمة العسكرية من قبل قيادة الجيش. ومرة اخرى ايضاً تم طرده، كما هو مفترض، من صفوف القوات المسلحة والنظامية. ولكن على الرغم من ذلك كله، استمر سعد حداد في الادعاء بانه مايزال عضواً وفياً للمؤسسة العسكرية. وعادت قيادة الجيش ترسل اليه مرتبه من جديد، وتمد رجاله بما يحتاجون اليه، بعد فترات انقطاع قصيرة. ولا شك ان النجاح الذي حققه الجيش اللبناني من خلال انتشاره في الجنوب في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩ كان محدوداً. ولكنه اعطى كلا من الرئيس سركيس و الرئيس سليم الحص ثقة جديدة كانا بحاجة ملحة اليها من اجل تنفيذ الخطوة، او بالاحرى المرحلة التالية من خطتهم السياسية التي تشمل البلاد كلها. وكان لابد، على هذا الاساس، من تشكيل حكومة سياسية بالمعنى الصحيح تحل مكان حكومة التكنوقراطيين التي يتزعمها الحص، ويكون بامكانها ربط الزعماء السياسيين في لبنان بمسؤولية اعادة تأكيد سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية.

واتخذ الرئيس الحص الخطوة الاولى على هذا الصعيد، وذلك بتقديم استقالته الى رئيس الجمهورية في اواسط ايار (مايو) ١٩٧٩. ولكن بعد ستة اسابيع من المشاورات، فشل الياس سركيس في ايجاد سياسي سني صالح للحلول مكان الحص. ولذلك طلب من رئيس الوزراء المستقيل مرة اخرى تشكيل حكومة يطغى عليها الطابع السياسي قدر الامكان.

ونجح الحص اخيراً في اواسط تموز (يوليو) ١٩٧٩ في تحقيق رغبة الرئيس الياس سركيس. ومن اصل الوزراء الاثني عشر الذين ضمتهم الحكومة الجديدة، كان هناك اثنان من المقربين جدا من «الجبهة اللبنانية» واثنان آخران محسوبان على «الجنبلاطيين»، واثنان من «جماعة سوريا». (وقد قدم احد الوزراء المحسوبين على «الجبهة» استقالته قبل تقديم البيان الوزاري الى مجلس النواب للحصول على الثقة. وبقي مقعده شاغراً. والوزير المقصود هنا هو رئيس الجمهورية الاسبق شارل حلو).

وعندما نوقش البيان الوزاري في مجلس النواب في اوائل آب (اغسطس) ١٩٧٩ لم يتعد عدد النواب الذين صوتوا الى جانب الحكومة ٥٤ نائباً مقابل تسعة من المعارضين، وغياب ٣٢ نائباً. والحقيقة ان الحكومة السياسية الجديدة لم تستطع ابداً تحقيق اكثر مما حققته حكومة التكنوقراطيين التي سبقتها.

□ □ □

وكان سبب الشلل الذي اعترى الحكومة فترة طويلة، التناقض الحاد الحاصل بين الضغوط المتضاربة التي كانت تمارسها سوريا من جهة والشيخ بشير الجميل من جهة اخرى. وفي تموز (يوليو) ١٩٨٠ زاد الشيخ بشير ضغوطه ونفوذه على الحكومة، بعدما نجح في تصفية ميليشيا «النمور» التابعة لحزب «الوطنيين

الاحرار» الذي يتزعمه الرئيس الاسبق كميل شمعون داخل المعقل الماروني.

والعملية التي اعتمدها مقاتلو «الجبهة اللبنانية» بقيادة بشير الجميل للتخلص من ميليشيا «الوطنيين الاحرار» تذكر بالهجوم الذي شنوه ضد عائلة سليمان فرنجية في «اهدن». ففي صبيحة السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٠، حاصر رجال الشيخ بشير قواعد «النمور» في بيروت الشرقية، وعلى امتداد الخط الساحلي الذي يصل الى الشمال، وعينوا الساعة الثامنة صباحاً موعداً للانقضاض، بغية فتح المجال امام قائد الميليشيا الشمعونية المهندس داني شمعون للهرب، وعدم سفك دمه، كما حدث لطوني فرنجية من قبل. وبعدما غادر داني وعائلته منزلهم الحصين الواقع على شاطيء البحر، هاجم رجال الشيخ بشير سائر المواقع التابعة لـ «النمور» دفعة واحدة وفي وقت واحد.

ومع حلول المساء، كان كل شيء قد انتهى. وكان كميل شمعون قد اعترف منذ زمن طويل بان «النمور» كانوا متخلفين عسكرياً والى حد بعيد، عن رجال الشيخ بشير الجميل، وكاد الهجوم يقضي على الميليشيا الشمعونية كليا ويؤدي الى تصفيتها. فقط بضع فرق استطاعت النجاة واعادة تجميع قواها في احدى ضواحي بيروت المؤيدة لشمعون، في «عين الرمانة» بالذات. وقامت بعض الوحدات التابعة للجيش اللبناني والمرابطة هناك بتأمين الحماية اللازمة لها، ضد المزيد من الغضب الذي قد ينصب عليها من قبل رجال الشيخ بشير الجميل.

ويتراوح عدد الضحايا الذين سقطوا نتيجة اعمال العنف بين التنظيمات المارونية، بين مائة ومائة وخمسين قتيلاً. وكان بين القتلى ٤٠ باكستانياً من العاملين في المرافيء غير الشرعية، التي كان يسيطر عليها «النمور»، اضافة الى عدد لابأس به من المدنيين اللبنانيين التعيسي الحظ.

وبرزت الآثار السياسية لهذه المعركة بسرعة ووضوح، فقد اظهر الشيخ بشير الجميل مرة اخرى بطشاً عنيفاً واستعداداً لتوجيه غضبه بشكل نزوي ضد بعض الحلفاء السابقين. وباتت سيطرته على المعقل الماروني كاملة ولم يعد هناك اي منازع. وقد كتب الصحافي الاميركي المميز «جوناثان راندل» معلقاً على ذلك:

بعد حرب السنتين مباشرة كان الياس سركيس يستشير كلا من الشيخ بيار الجميل وكميل شمعون، في عام ١٩٧٨ بات يستشير الشيخ بشير والرئيس كميل شمعون، ولكن بعد السابع من تموز (يوليو) كان الشيخ بشير يصعد بمفرده الى قصر بعبدا، عندما كان الياس سركيس يبحث عن دعم في المعقل الماروني [٦]

لقد عامل كميل شمعون، ولفترة طويلة، الشيخ بشير كما لو كان نسيباً سياسياً قيماً. ولم يكن بحاجة الى مرور وقت طويل لكي يغفر له ويتبنى نهجه. وقد شعر ابنه داني بحزن اعمق من والده حيال الخسائر التي منيت بها قوات «النمور».: وتمثلت ردة فعله الاولى ازاء مجزرة السابع من تموز (يوليو) (أو ٧ مكررة) (١٩٨٠/٧/٧) التوجه الى زغرتا للتشاور مع سليمان فرنجية. ولكن خلال السنوات التي تلت، عاد هو ايضاً بدوره الى دعم الشيخ بشير، لاسيما بعدما تأكد له ان ليس بالامكان وقف اندفاع الشيخ بشير ومسيرته الرابحة.

ومعارك «٧ مكررة» ادت مرة اخرى الى تعطيل مناورة دقيقة كان كل من الياس سركيس وسليم الحص يحاولان تنفيذها على المستوى الحكومي. وكان الحص قد

قدم، قبل شهر فقط، استقالته الى رئيس الجمهورية. وكان يأمل من خلال ذلك فتح الطريق امام حكومة «سياسية». ولكن الياس سركيس، الذي كان ينسق مع رئيس وزرائه في ذلك الوقت، وضع الاستقالة على الرف، بانتظار ما ستسفر عنه المشاورات المتعلقة بتشكيل حكومة سياسية.

ولم تكن تلك المشاورات قد اسفرت بعد عن اية نتائج ايجابية عندما وقعت معارك السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٠. وفي السادس عشر من تموز (يوليو) ١٩٨٠، فاجأ الياس سركيس جميع السياسيين اللبنانيين (بأستثناء بشير الجميل ربما...)، بقبول استقالة الحص التي كانت ماتزال سارية المفعول. بعد اربعة ايام، طلب رئيس الجمهورية من احد رؤساء الحكومة السابقين تقي الدين الصلح، تشكيل حكومة تضم وزراء مقربين من الفئات المتقاتلة. ولكن اللائحة الحكومية التي تقدم بها تقي الصلح واجهت معارضة من سائر الاطراف، وكذلك من سوريا. وهكذا اعلن رئيس الحكومة المكلف في التاسع من آب (اغسطس) ١٩٨٠ تخليه عن مهمة تشكيل الحكومة. وكان لابد من انتظار شهرين ونصف الشهر قبل ان يتمكن الياس سركيس من حل الازمة التي كان هو وراءها. واخيراً في الثاني والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ ومن دون سابق انذار، كلف رئيس الجمهورية، رئيس «المجلس الاسلامي الاعلى»، شفيق الوزان، بتشكيل الحكومة الجديدة.

وكان شفيق الوزان الذي يتميز بشخصية فذة، ولكن من دون اتجاه واضح. يعتبر خياراً غير مقبول فقط من قلة محدودة من الناس في لبنان. وهذا بالذات ما كان مطلوباً في تلك المرحلة، ولكن الوزان كان مايزال بين السياسيين «السنة» الذين يحتلون المرتبة الثانية لابل الثالثة بين اقرانهم. وبما ان اختياره لتشكيل الحكومة بقي من دون منازع من قبل اي سياسي سني من الدرجة الاولى، فان ذلك كان بمثابة دلالة واضحة على استمرار ازمة الثقة التي كان الزعماء «السنة» في لبنان يعانون منها.

وخلال ثلاثة ايام فقط، نجح شفيق الوزان في تشكيل حكومة من ٢٢ وزيراً. كانت مشابهة الى حد بعيد للحكومة الثانية التي ترأسها الحص والتي سبقتها الى الحكم. اي انها ضمت وزراء مقربين من سائر الفئات الرئيسية المتنازعة، من دون ان يكون هؤلاء من الاعضاء البارزين او بالاحرى الحياديين. وبما ان حكومة شفيق الوزان استطاعت البقاء في السلطة، حتى بعد استقالة ثلاثة من الوزراء «الشيعة» من اصل اربعة، فان ذلك يدل بوضوح على اي مدى كانت تلك الحكومة هامشية بالنسبة الى سير الاحداث المتسارع في لبنان.

وبعد ايام قليلة فقط من تشكيل حكومة الوزان اطلق بشير الجميل رصاصة الرحمة على «النمور». فقد ازاح المقاتلون التابعون له وحدات الجيش المدافعة عن الميليشيا الشمعونية ونحّوها جانباً، من اجل اكمال عملية التصفية النهائية التي كانوا قد بدأوها في السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٠.

وكان قائد «النمور» الذي نجا بحياته يدرك تماماً المصير الذي ينتظر رجاله على ايدي جماعة الشيخ بشير. وكان مقاتلو «النمور» قد رأوا بأم العين ماذا حدث لرفاقهم الذي وقعوا في الاسر في شهر تموز (يوليو). وعندما ادرك هؤلاء استحالة صمودهم امام اندفاع ميليشيا «الكتائب اللبنانية»، قرروا قطع الخط الاخضر

واللجوء الى بيروت الغربية، واضعين رقابهم تحت رحمة «منظمة التحرير الفلسطينية»، بدل الاستسلام الى الشيخ بشير الجميل. وكان عدد المقاتلين الذين توجهوا الى القسم الغربي من العاصمة يناهز المائتين، (وقد قدم لهم جهاز الامن الفلسطيني الحماية خلال وجودهم في احد فنادق بيروت الغربية. ثم جرى ترحيلهم الى منطقة البقاع من اجل القيام ببعض الاعمال المعادية لحزب «الكتائب اللبنانية»). واظهرت وحدات الجيش المرابطة في «عين الرمانة» ضعفاً ملحوظاً في التصدي لقوات الشيخ بشير الجميل اثناء تقدمها، مما زعزع جهود الرئيس الياس سركيس الرامية الى اظهار الجيش اللبناني، الذي كان يسعى الى اعادة بنائه بمساعدة الاميركيين، بمظهر المؤسسة او بالاحرى القوة الحيادية من الناحية السياسية، والتي تمتاز بتعددية طوائفها.

وهكذا، تلاشت الآمال التي كانت تعلقها الحكومة على قدرة الجيش على الانتشار بسرعة وقوة في الجنوب، والحلول بشكل نهائي مكان «قوات الردع العربية» في طول البلاد وعرضها.

□ □ □

وفي آذار (مارس) ١٩٨١، بدأ الشيخ بشير يستعد لشن هجوم جديد على جبهة اخرى. وطوال ذلك الشهر عمد رجاله الى تعزيز مواقعهم داخل مدينة «زحلة» وحولها، الواقعة في وادي البقاع، والتي تشكل مركز تجمع رئيسي بالنسبة الى الروم الكاثوليك في لبنان.

وكبقية المناطق، والمدن، في البقاع، كانت «زحلة» تقع داخل نطاق الاشراف السوري. وبفضل الحنكة السياسية نجح زعماؤها في عقد صفقة مع السوريين، قضت بان ترابط القوات السورية على مداخلها الرئيسية من دون ان تدخل اليها.

ومع اقتراب نهاية شهر آذار (مارس) ١٩٨١ نصب رجال الشيخ بشير كميناً ضخماً للقوات السورية التي كانت تسير دوريات بالقرب من مدينة «زحلة». وطلب السوريون، الذين كانوا مايزالون يعملون ضمن النطاق الشرعي لقوات «الردع العربية»، من زعماء المدينة، تسليم المسؤولين عن نصب الكمين. لكن جماعة الشيخ بشير رفضت تسليمهم، واقامت خطاً دفاعياً حول «زحلة» بغية منع القوات السورية من دخولها.

وتراجع السوريون الى الوراء استعداداً لاستخدام التكتيك ذاته الذي سبق ان نفذوه بشكل غير ناجح ضد بيروت الشرقية خلال عام ١٩٧٨: وبدأوا قصفاً ارضياً كثيفاً ضد مدينة «زحلة». ونجم عن ذلك وقوع اصابات عدة بين الاهالي، مما زاد في حقدهم ضد السوريين.

واستمر القتال حول زحلة مدة عشرة ايام اضافية. ونجحت المملكة العربية السعودية اخيراً في التوسط لتطبيق وقف لاطلاق النار. ولكن بعض المناوشات المتقطعة، كانت تندلع من وقت الى آخر حول المدينة. وخلال اسابيع دفعت المعارك التي وقعت هناك المأساة اللبنانية اللامتناهية الى قمة الديبلوماسية العالمية.

وقد فقد السوريون طائرات هليكوبتر عدة خلال الاشتباكات، اضافة الى عشرات المقاتلات التي كانوا قد خسروها في مناطق اخرى داخل لبنان، خلال

تصديهم لسلاح الجو الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٨. ومع اقتراب نيسان (ابريل) من نهايته، ادخل السوريون الى منطقة البقاع بطاريات صواريخ مضادة للطائرات من نوع «سام ٦». وكان من المفترض بهذه البطاريات حماية قواتهم المجوقلة والحؤول دون وقوع خسائر اضافية في صفوفها. وعلى الفور احتج الاسرائيليون على هذا التحرك، واعتبروه خرقاً لسياسة «الخط الاحمر» المائعة، والتي كان قد مضت على تطبيقها فترة طويلة. واوضح احد كبار ضباط سلاح الجو الاسرائيلي ان نشر بطاريات «سام ـ ٦» في البقاع، يعتبر تحدياً واضحاً للسيطرة الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها اسرائيل داخل المجال الجوي اللبناني بكامله منذ اواسط السبعينات.

وحالت الغيوم الكثيفة التي تجمعت في سماء البقاع دون قيام المقاتلات الاسرائيلية بمهاجمة بطاريات الصواريخ السورية على الفور. وفيما كان الطيارون الاسرائيليون ينتظرون انقشاع الغيوم، تحركت واشنطن بسرعة بغية التخفيف من حدة الازمة الناشئة بين السوريين والاسرائيليين، مستخدمة الاقنية الديبلوماسية.

وكان قد مضى على وجود الرئيس رونالد ريغان في «البيت الابيض» ثلاثة اشهر فقط. وارسل احد الديبلوماسيين المحنكين الى لبنان. فيليب حبيب، (وهو لبناني الاصل)، كمبعوث خاص له وكلفه التوسط من اجل سحب صواريخ «سام» من البقاع. ومن خلال ايفاد فيليب حبيب الى لبنان، حشر رونالد ريغان الولايات المتحدة في التطورات الجارية هناك، بشكل مباشر، واكثر من اي وقت مضى، منذ احداث ١٩٥٨.

وقام فيليب حبيب برحلات عدة بين كل من لبنان، وسوريا، واسرائيل، والمملكة العربية السعودية. ونجح في ابعاد خطر مهاجمة الاسرائيليين بطاريات «سام»، كما كان يخشى الرئيس رونالد ريغان. لكنه، لم يحقق النجاح ذاته بالنسبة الى اقناع السوريين بسحب الصواريخ من منطقة البقاع.

وخلال شهرين من الجولات المكوكية، تحول انتباه المبعوث الاميركي نحو اتجاه أخر. وفي اواسط تموز (يوليو) بدأت حدة المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية في جنوب لبنان تتصاعد، وادت الغارات الجوية الاسرائيلية الوحشية ضد قواعد الفلسطينيين في الجنوب واهداف اخرى الى دخول العنف حلقة مفرغة. وعمد الفلسطينيون من جهتهم الى الرد على تلك الغارات بشن هجمات بالصواريخ على المستعمرات الواقعة على الحدود الشمالية لاسرائيل. وفي التاسع عشر من تموز (يوليو) قام الاسرائيليون بتوجيه ضربة موجعة داخل بيروت الغربية ذاتها. فقد حلقت طائراتهم المقاتلة على ارتفاع منخفض وقصفت بعض الاهداف داخل المدينة نفسها، ولاول مرة منذ عام ١٩٧٤. وخلفت تلك الغارة وراءها اكثر من ٢٠٠ قتيل من الفلسطينيين والمدنيين اللبنانيين التعساء.

وكان فيليب حبيب في ذلك الوقت في السعودية لمناقشة ازمة صواريخ «سام». وكادت الازمة التي نشبت في بيروت تقضي على الجهود التي بذلها على مستوى القضية السورية ـ الاسرائيلية الحساسة. وعلى هذا الاساس انتقل على الفور الى بيروت لمعالجة الازمة الجديدة التي برزت بين اسرائيل «ومنظمة التحرير الفلسطينية».

ومع حلول الرابع والعشرين من تموز (يوليو)، نجح في التوصل الى اول اتفاق لوقف اطلاق النار بين اسرائيل و «منظمة التحرير» عبر وساطة اميركية. وعاد بعد ذلك الى التفرغ لمعالجة «ازمة سام»، التي كانت تحقق تقدماً بطيئاً.

واستمرت صواريخ «سام» تشكل نقطة الارتكاز في الجهود التي بذلها فيليب حبيب حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٢ التالي. ولكن خلال قيامه بتلك الجهود المتواصلة ادرك ان عليه الاهتمام ايضاً بمسألة توازن القوى داخل الحكومة المركزية في لبنان.

وكان المبعوث الاميركي يعرف تماماً من جهة اخرى ان ولاية الياس سركيس، العادية جداً، ستنتهي في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وان نتيجة الانتخابات الرئاسية ستكون لها بالتأكيد اثار مباشرة على ميزان القوى الاسرائيلي ـ السوري داخل لبنان. وسيترك هذا الامر، بالطبع، انعكاساته على قضية صواريخ «سام»، التي كانت تشكل الاهتمام الرئيسي بالنسبة الى فيليب حبيب في لبنان.

والحقيقة، ان المبعوث الاميركي وكذلك الادارة الاميركية بكل ثقلها، انزلقا تدريجياً وبشكل متزايد، خلال تلك المرحلة، في متاهة الاوضاع الداخلية السائدة في لبنان.

□ □ □

لقد حاولت حتى الآن شرح تاريخ الاضطرابات والتوازنات في لبنان مستندة في الدرجة الاولى الى التفاعل القائم بين ثلاثة لاعبين رئيسيين: الياس سركيس، الشيخ بشير الجميل، وسعد حداد. اضافة الى جارتي لبنان القويتين والمباشرتين: اسرائيل وسوريا.

ولكن... مع اقتراب هذه المرحلة من نهايتها ، برز بوضوح ان هناك شخصية لبنانية اخرى قد بدأت التأثير بقوة على النظام اللبناني. واكثر ما يدهش في هذه الشخصية او بالاحرى اللاعب الرابع هو انه عندما بدأت «الحركة» التي اسسها تمارس تأثيرها الواضح على مسار الاحداث في لبنان، كان اجله قد انقضى منذ زمن. تلك الشخصية هي الامام موسى الصدر.

ولد موسى الصدر في المدينة الشيعية المقدسة «قم» في ايران في العام ١٩٢٨، من عائلة لديها فروع في كل من ايران، والعراق، ومنطقة «جبل عامل» في جنوب لبنان. وكانت عائلته قد افرزت عدداً كبيراً من العلماء. وسلك موسى الشاب الطريق ذاته، واصبح عالماً بعدما درس في كل من «قم» وطهران. وعمل بعد ذلك في المؤسسة الدينية في «قم».

وما ان بلغ الثلاثين من عمره حتى برزت قدراته الفذة، ومؤهلاته بوضوح للزعيم الروحي للشيعة في «جبل عامل»، الذي اختاره خليفة له، وهي الطريقة التقليدية المتبعة. وبعد سنتين فقط، وبالتحديد خلال عام ١٩٦٠، توفي الزعيم الروحي. وانتقل الصدر الى «صور» في جنوب لبنان، لتسلم مهامه الدينية الجديدة. ونظراً الى مركزه، وخلفيته العائلية، اعطي على الفور الجنسية اللبنانية.

ومنذ البداية، كان الصدر عاملاً مشجعاً وقوة دفع نحو الاصلاح في منطقة «جبل عامل». وطرح على البحث السيطرة شبه التامة التي تمارسها بضع عائلات

اقطاعية قوية على الطائفة «الشيعية» هناك، واعرب عن اعتقاده بانه من المفترض ان يكون لعلماء المنطقة رأي اكبر في ادارة شؤونها. وحاول الزعماء الاقطاعيون التصدي للعالم الشاب، والجذاب، باطلاق بعض التهم المسيئة لمقامه فرد على هذه التهم بمناشدة سكان البقاع الشمالي من «الشيعة» تأييده، والوقوف الى جانبه. ولم يتردد هؤلاء في منحه الدعم الذي يحتاجه، ولبى دعوته مئات الآلاف من الاهالي.

وخلال عام ١٩٦٨ زاد موسى الصدر من نفوذ العلماء الى حد بعيد، من خلال اقناع الحكومة بالاعتراف بمؤسسة دينية خاصة بـ «الشيعة». وحتى ذلك الوقت، كانت سائر القضايا التي تخص الطائفة الشيعية، والمتعلقة بالعائلة، والارث، يعود البت فيها الى «المجلس الاسلامي الاعلى»، الذي كانت تسيطر عليه «الهيئة الشرعية السنية» (دار الافتاء)، ولكن موسى الصدر نجح في تأسيس «المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى» واتخذ له مركزاً في منطقة «الحازمية» الشق المسيحي من ضاحية بيروت. وكان المجلس المذكور يضم ممثلين من مختلف التيارات، والاتجاهات، السائدة في صفوف الجماعتين الشيعيتين، الرئيسيتين في «جبل عامل» و «البقاع». غير ان اللجان العليا المنبثقة عنه كانت خاضعة للعلماء. وهكذا وفر المجلس الجديد سبلاً جديدة، ومهمة، تسمح للعلماء بتحدي زعامة العائلات الاقطاعية للطائفة الشيعية في لبنان.

ولم يكن اهتمام الصدر بمسألة العدالة الاجتماعية مقتصراً فقط على طائفته. ومنذ البداية، عمل مع مطران بيروت للروم الكاثوليك غريغوار حداد، المعروف بميوله الراديكالية، من اجل تحسين وضع المحرومين، في مختلف الطوائف الدينية في لبنان. وطالب موسى الصدر كذلك خلال حملاته الواسعة، بتأمين حماية افضل للقرى اللبنانية في الجنوب ضد الهجمات الوحشية، التي كانت اسرائيل تشنها ضد تلك القرى ابتداء من اواخر الستينات وما بعد.

وخلال عام ١٩٧٤، استخدم الصدر النفوذ الهائل الذي كان يتمتع به لتأسيس حركة دعاها «حركة المحرومين». وفي السنة التالية، اسس منظمة مسلحة، استهدفت دعم القدرات الدفاعية للقرى الجنوبية ضد الاعتداءات الاسرائيلية. واطلق على ذلك التنظيم في البداية اسم «افواج المقاومة اللبنانية». ولكن سرعان ما طغى عليها الاسم المختصر «امل».

وخلال التطورات، والتشابكات، والعقد، التي ميزت حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦) وقف الامام الصدر الى جانب سوريا واتبع خطها عن قرب. وقد ادى هذا الموقف الى حدوث التباس، واختلاط لدى عدد كبير من اتباعه، الذين كانوا يفضلون دعم محاولة كمال جنبلاط للوصول الى السلطة، نظراً الى ميولهم اليسارية.

ولكن في شهر آب (اغسطس) اختفى الصدر فجأة، وقد اعادت تلك الحادثة الى اذهان الشيعة ذكرى اختفاء امامهم «الثاني عشر».

وقبل اختفائه كان الصدر مع اثنين من مساعديه في ليبيا، لاجراء بعض المحادثات مع الزعيم الليبي معمر القذافي. واكد الليبيون بعد اختفاء الرجال الثلاثة، انهم غادروا الاراضي الليبية في طائرة اقلتهم الى روما. ولكنهم لم يصلوا الى هناك ابداً. واصيب اتباع الامام الصدر، على اثر ذلك بصدمة عميقة.

وخلال الاسابيع التي تلت، بدأت تتكشف بعض الحقائق التي تثبت ان الامام موسى الصدر ومن كان معه لم يغادروا ليبيا ابداً على طائرة متجهة الى روما. ولكن الليبيين اصروا على موقفهم. ومع انقشاع المزيد من القرائن، بدأت اصابع التهمة تتجه نحو ليبيا.

واثار اختفاء الامام موسى الصدر حفيظة الطائفة «الشيعية» كلها في لبنان. وكانت زعامته حتى ذلك التاريخ موضع تساؤل من قبل عدد كبير من ابناء الطائفة، الذين كانوا معروفين بميولهم اليسارية. غير ان هؤلاء «الشيعة» اليساريين، بدأوا يدركون ان معمر القذافي ـ بطل الغالبية في اليسار العربي! ـ قد حرم طائفتهم من اقوى رمز لنهضتهم الثقافية، والاجتماعية. وتحول الرأي العام الشيعي على اثر ذلك وبسرعة ضد «اليسار»، مرتداً الى الجذور الاعمق للطائفة. والى حركة «افواج المقاومة اللبنانية» او اختصاراً «امل».

ولسنوات عدة، رفض المشرفون الآخرون على «امل» و «المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى»، اختيار خليفة للصدر، الذي يعني اعترافاً نهائيا بذهابه، واول «نائب للرئيس» انتخب لقيادة «امل» بانتظار عودة الامام الصدر، كان نائب بعلبك حسين الحسيني (رئيس مجلس النواب حالاً). وفي عام ١٩٨٠ حل مكانه محام من «جبل عامل» هو نبيه بري. وكان اول «نائب للرئيس» انتخب للاشراف على المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، رجل من عائلة معروفة بعلمائها، هو الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وطوال عام ١٩٧٩، تأثر نمو حركة «امل» الى حد بعيد بتعاظم قوة الحركة الشيعية، التي كان يقودها آية الله روح الله الخميني في ايران البعيدة. وكان شيعة «جبل عامل» يشعرون دائماً بروابط وطيدة مع ابناء طائفتهم في ايران. والحقيقة، ان الايرانيين كانوا تلقوا اول دروس لهم في الفقه الديني منذ ٤٥٠ عاماً تقريباً، على ايدي مدرسين من «جبل عامل».

وخلال الفترات الاخيرة، كان مصطفى شمران، هو المدرب العسكري لـ حركة «امل». والمعلوم انه يتمتع بأصول ايرانية ـ لبنانية مشتركة، مثله مثل الامام موسى الصدر. وقد عين شمران اول وزير للدفاع في النظام الثوري في طهران. وكان موسى الصدر من جهته، وخلال وجوده في «قم»، في فترة الخمسينات، قد عمل مع عالم آخر، بدأ نجمه يسطع عاليا في ذلك الوقت، وهو الخميني نفسه!.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، وصل الخميني الى السلطة في طهران على طريق الثورة الاسلامية العاصفة، التي اجتاحت المدن الايرانية. واسقطت الشاه محمد رضا بهلوي، وادى انتصاره الى اضفاء شعور جديد بالفخر على الشيعة في كل مكان، بمن فيهم شيعة لبنان. وعندما بدأ يطلق تصريحاته الطنانة الرنانة موضحاً ان حركته تمثل «جميع المحرومين في العالم»، اصابت اصداؤها الوتر الحساس في قلوب ابناء طائفته في لبنان. وكان هؤلاء قد عانوا من انسلاخ عنيف عن جذورهم منذ اوائل السبعينات في جنوب لبنان وكذلك في بيروت وجوارها.

وطوال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢، استمرت الاحياء الشيعية الفقيرة جنوب ـ غرب العاصمة بيروت ـ الى جانب التجمعات المارونية جنوب ـ شرق المدينة ـ في تحمل الجزء الاعنف من المعارك، التي كانت تهز العاصمة من وقت الى

آخر. وفي تلك الاثناء كانت القرى الشيعية في الجنوب هي الضحية الرئيسية في لعبة القط والفار المميتة الدائرة بين الرائد سعد حداد ومسانديه الاسرائيليين من جهة وبين «منظمة التحرير الفلسطينية» وحلفائها اليساريين المحليين من جهة اخرى.

وفي ربيع ١٩٧٨، كان في نية الحكومة اللبنانية ان تقوم قوات «اليونيفيل» التي انتشرت في جنوب لبنان، على الاقل، بعزل القرى الواقعة في تلك المنطقة عن المواجهة القائمة بين اسرائيل و «منظمة التحرير الفلسطينية».

ولم تنجح قوات «اليونيفيل» ابداً في سد خطوطها تماماً في وجه المتسللين عبرها من كلا الطرفين. وقد تحدثت التقارير الصادرة عن قوات الامم المتحدة، في ذلك الوقت، عن حدوث خرق متكرر من كلا الجانبين. والملفت ان «اليونيفيل»، بقيت خارج قطعة كاملة من الارض تقع جنوب ـ شرق البلاد، ولم تحولها الى منطقة عازلة. وكانت قوات الرائد سعد حداد، في «مرجعيون» تواجه «منظمة التحرير» وحلفاءها اليساريين المرابطين في مدينة «النبطية» الشيعية مباشرة عبر الممر الضيق لـ «نهر الليطاني».

وكانت الحياة الطبيعية من الامور النادرة في جنوب لبنان، طوال تلك السنوات. وفي مناسبات عدة، كان الرائد سعد حداد، يدير فوهات مدافعه في اتجاه القرى الشيعية المجاورة لمنطقته، مهدداً باطلاق النيران عليها وعلى المدافعين عنها من قوات «اليونيفيل»، ان لم يقم القرويون بدفع الجزية، وتقديم بعض الرهائن للخدمة في صفوف مقاتليه، أو السماح له باقامة بعض نقاط التفتيش في القرية. وكان قادة قوات «اليونيفيل» يرون احياناً ان بأستطاعتهم توفير الحماية للاهالي ضد اعمال الترهيب والتهديدات الصادرة عن جماعة حداد، لكنهم كانوا يعجزون مرات اخرى. واستطاع سعد حداد في الواقع توسيع رقعة اشرافه، ونفوذه، بشكل تدريجي وعلى حساب «اليونيفيل».

ولم تكن القرى الشيعية الواقعة في نطاق الاشراف الفلسطيني واليساري افضل حالاً. فقد قامت «منظمة التحرير الفلسطينية» عبر السنين بتطوير شبكة كاملة عسكرية في جنوب لبنان، وقامت فعلاً «دولة ضمن دولة» هناك. وكانت الحكومة اللبنانية عاجزة عن تقديم ابسط الخدمات الى مواطنيها الجنوبيين، الذين وقعوا تحت رحمة «منظمة التحرير الفلسطينية» من اجل تأمين عدد كبير من احتياجاتهم الاساسية. وكان الجنوبي الذي يرغب في تصليح خط هاتفه، او الحصول على معالجة طبية في المستشفى او استيراد بعض السلع والمنتوجات عبر مرفأ صور البحري، يجد ان القائد الفلسطيني المحلي يعتبر قناة افضل من اي رسمي حكومي لبناني، من اجل تحقيق هذه الرغبات. وهذا الاعتماد على الضيوف الفلسطينيين، ولّد لدى عدد كبير من القرويين الجنوبيين، عبر السنين، شعوراً بالامتعاض والاستياء ازاء «منظمة التحرير» . ولم يكن باستطاعة الحلفاء اليساريين التوسط بين الفلسطينيين والجنوبيين او اقامة علاقات فعالة مع المواطنين في الجنوب، بسبب المفاسد التي كانت تعصف بهم وانزلاقهم في الخلافات القائمة بين الاطراف العربية المختلفة.

ولعقد كامل تقريبا، قام اهالي «جبل عامل» الشيعة بتقديم دعم ملحوظ الى «منظمة التحرير الفلسطينية» في قتالها ضد اسرائيل. واستمروا في ذلك، على الرغم

من الغارات الانتقامية التي كان يشنها الاسرائيليون ضد المتعاونين مع «المنظمة». ولكن مع اقتراب فترة السبعينات من نهايتها، (اي في الوقت ذاته الذي بدأ فيه عدد كبير من الشيعة يتحول عن اليسار اللبناني)، اخذت المشاعر في منطقة «جبل عامل» تنقلب ضد «منظمة التحرير».

وبرزت الدلالة الاولى على ذلك التحول ليس في جنوب لبنان، وانما في بيروت ذاتها. ففي الثاني عشر من اذار (مارس) ١٩٨٠، وقعت اشتباكات عنيفة في احدى ضواحي بيروت بين ميليشيا «امل» وبعض الوحدات التابعة لـ «منظمة التحرير» وحلفائها اليساريين. ونجحت الاتصالات المكثفة التي جرت بين زعماء «منظمة التحرير» و «الزعماء الشيعة» في ضبط هذه المعارك والحد من اتساع نطاقها. غير ان مناوشات متفرقة استمرت في الوقوع بين الطرفين خلال العامين التاليين، معكرة صفو العلاقات القائمة بينهما في كل من الجنوب وبيروت.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، بدأت الحرب العراقية ـ الايرانية، وعبر السنين التي تلت، غرقت الماكينة العسكرية في البلدين في حرب استنزاف شرسة.

ومنذ بداية الحرب، طلب الخميني من زعماء «منظمة التحرير» اعلان تأييدهم ووقوفهم الى جانب الطرف «الاسلامي» اي ايران. وعندما رفض هؤلاء الاستجابة الى طلب الخميني، طرأ تدهور اضافي على علاقاتهم الدقيقة مع «الشيعة» في لبنان.

□ □ □

نمت حركة الامام موسى الصدر الشيعية، «امل»، بسرعة خلال السنوات التي تلت اختفاءه. ولكن مع حلول عام ١٩٨٢ كان مايزال عليها انتزاع الاضواء في المأساة اللبنانية المستمرة واحتلال مركز بارز فيها. وكان ذلك المركز ما يزال وقتها في ايدي الحركة المارونية بزعامة الشيخ بشير الجميل.

وفي عام ١٩٨٢، كان نظام «مابين الطوائف» في لبنان مايزال يترنح من انعكاسات الصدمة التي تعرض لها قبل ١٥ سنة على اثر الهزيمة النكراء التي منيت بها المنطقة في عام ١٩٦٧.

ومن المضاعفات الاولى المترتبة على ذلك، استحالة تطبيق «الوصفة» الشهابية المتعلقة بالسلام الاجتماعي. وبدأ هذا الامر يزعزع قدرة الزعامات السنية التقليدية، على الامساك بالطرف الاخر من معادلة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣.

ومن العام ١٩٤٣ حتى اواخر الستينات، اثبت «الميثاق الوطني» انه مرساة ناجحة للمحافظة على ميزان تعدد الطوائف في لبنان. ولكن بعد العام ١٩٦٧، تعرض هذا الميزان لخضة عنيفة. واخذ يتأرجح بشكل واسع بعد اثنتي عشرة سنة، لاسيما خلال عام ١٩٨٢.

وكان التحدي الرئيسي والاول للميثاق هو محاولة كمال جنبلاط السيطرة على البلاد بكاملها خلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦). غير ان هذا التحدي تعرض لانتكاسة كبيرة كان من نتائجها اشتداد قوة الميليشيات المارونية الممثلة بـ «القوات اللبنانية» الخاضعة الى اشراف الشيخ بشير الجميل.

وبرز التحدي الثاني للميثاق، خلال سنوات الاضطراب التي مرت بلبنان، عندما بدأ الشيخ بشير الجميل يستعد لشن هجومه الخاص.

واستناداً الى رؤيته الخاصة للوضع في لبنان مع بداية عام ١٩٨٢، كان الشيخ بشير الجميل راضيا ومقتنعاً بان الاجزاء كلها بدأت تأخذ مكانها الطبيعي فاتحة المجال امامه لتحقيق الحلم الذي طالما راوده منذ العام ١٩٧٦، وهو السيطرة على البلاد بكاملها.

والاشخاص الذين كانوا يحللون الخيارات المطروحة امام بشير في اواخر السبعينات كانوا يتساءلون حول مدى جدية الامل الذي كان يراوده في تحقيق حلمه. فحتى لو نجح في تعبئة سكان المنطقة الخاضعة لسيطرة «الجبهة اللبنانية». عسكرياً والى الدرجة القصوى، فان قواته كانت ستبقى بكل وضوح من دون المهام المناطة بها، والقاضية بالسيطرة على المناطق الاخرى من لبنان بالقوة، وعلى هذا الاساس كان لابد في هذه الحالة، من ايجاد تحالف مع احزاب لبنانية اخرى. ولكن الشيخ بشير الجميل، لم يكن مستعداً على الاطلاق لتذويب نفوذه الشخصي، كما ظهر ذلك بيانياً، وبشكل واضح، خلال تعامله مع حلفائه السابقين.

غير ان قائد «القوات اللبنانية» كان لديه خيار أخر، وهو محاولة السيطرة سياسياً على لبنان من خلال الانتخابات الرئاسية، فيما يقوم حلفاؤه الاسرائيليون بالمهمة العسكرية الوسخة والقاضية بتنظيف كل من الجنوب وبيروت الغربية من اعدائه.

ومنذ القضاء على الميليشيات الشمعونية في اواسط ١٩٨٠، بقيت سيطرة بشير الجميل على المعقل الماروني من دون منازع، وخلال فترة معينة بين اواسط عام ١٩٨٠ واوائل عام ١٩٨٢، حتى الياس سركيس وقع تحت اغراء النزعة المارونية الضيقة. وبات هو ايضاً مقتنعاً بان الشيخ بشير الجميل هو «الخلاص الوحيد» للموارنة، وعلى هذا الاساس ينبغي ان يعتلي كرسي الرئاسة من بعده. (واعلن الوسيط الاميركي، فيليب حبيب)، في مابعد، انه توصل هو ايضاً الى هذه القناعة في بداية العام ١٩٨٢).[٧]

وقد سيطر على ولاية الياس سركيس منذ البداية نوع من صراع القوى العنيف بين السوريين والموارنة المتطرفين الذين كان يتزعمهم الشيخ بشير الجميل. غير ان السياسات الهجومية المطبقة من قبل كل من اسرائيل وبشير الجميل ادت الى ترجيح كفة الميزان ضد السوريين. وادى ذلك الى جعل صوت الشيخ بشير هو الاعلى داخل القصر الجمهوري في بعبدا.

اما بالنسبة الى الدور الاسرائيلي في مخطط بشير الجميل، فبالامكان القول ان غزو اسرائيل للجنوب كان على اي حال متوقعاً داخل لبنان منذ اوائل العام ١٩٨١. وقد بدأت الغالبية الشيعية وقتها، داخل منطقة الجنوب، بالتحول ضد «منظمة التحرير الفلسطينية»، وعمد عدد من «الشيعة» الى التعاون بشكل مفضوح مع الرائد سعد حداد. وكان حلفاء الفلسطينيين الذين بقوا بجانبهم داخل لبنان ضعفاء، ومنقسمين، الى عدد لايحصى من التنظيمات والفئات. وكذلك بالنسبة الى الحلفاء الرئيسيين داخل العالم العربي. وبدا ان هؤلاء كانوا غير مستعدين للقيام بحملة دولية، رئيسية لانقاذ القوات الفلسطينية في لبنان، في حال تعرضها لهجوم اسرائيلي.

ومع بداية عام١٩٨٢، كانت ماتزال هناك عقبة وحيدة تقف في وجه فكي الكماشة

الاسرائيلية ـ اللبنانية «القوات اللبنانية» التي كانت على اهبة الاستعداد للاطباق على «منظمة التحرير». وكان هذا الامر متوقعاً من زمن طويل داخل بيروت، وهو الفصل الاخير في عملية السلام الاسرائيلية ـ المصرية الذي كان من المفترض اداؤه في السادس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٢. في ذلك التاريخ، كان من المقرر ان تنسحب اسرائيل من القسم الاخير المتبقي من صحراء سيناء التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧.

وكان مؤيدو اسرائيل في الادارة الاميركية في واشنطن ملتزمين وبعمق بضرورة نجاح عملية تطبيق الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي الذي لعبت فيه الادارة السابقة دور الوسيط. وكان الاميركيون يخشون ان يؤدي اي هجوم اسرائيلي على لبنان الى تفجير موجة من مشاعر الغضب ضد اسرائيل داخل مصر، مما يدفع الرئيس المصري حسني مبارك الى التخلي عن التزاماته في عملية السلام.

وفي الواحد والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٢، اي قبل ايام قليلة من موعد انسحاب الاسرائيليين من سيناء، قتل جندي اسرائيلي بانفجار لغم داخل لبنان. واستناداً الى منطقهم الملتوي اعتبر الاسرائيليون تلك الحادثة عملاً هجومياً، وعمدوا الى ارسال طائراتهم المقاتلة فوق مواقع الفلسطينيين بالقرب من «الدامور»، ونجم عن الغارة مقتل ٢٣ شخصاً. ولكن على الرغم من ذلك استمر اتفاق وقف اطلاق النار، الذي تم التوصل اليه بين «اسرائيل» و «منظمة التحرير الفلسطينية» برعاية فيليب حبيب، ساري المفعول.

وفي السادس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٢ تم استكمال عملية الانسحاب الاسرائيلي من صحراء سيناء، من دون وقوع اي حادثة.

وبعد ستة اسابيع اطلق مسلح فلسطيني النار على السفير الاسرائيلي في لندن.

وبعد مضي ثلاثة ايام على محاولة الاغتيال، اي في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، غزت القوات الاسرائيلية لبنان. وبدأ حلم الشيخ بشير الجميل يصبح حقيقة.

حواشي:

(١) ورد في الخالدي. ١٩٧٩، ص ١٠٤ ـ ١٠٥

(٢) رابين. ١٩٧٩. ص ٢٨٠ ـ توكيدي.

(٣) سليم نصر «الازمة اللبنانية واعادة بناء المجال المديني لبيروت. في ميترال، ج. السياسات المدينية في المشرق والمغرب (ليون. فرنسا المطابع الجامعية في ليون ١٩٨٤).

(٤) مقابلتي مع الشيخ بشير الجميل كما وردت في صحيفة «كريستشن ساينس مونيتور»، ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٨

(٥) اذا اردت سرداً حيا عن مجزرة اهدن. وردود فعل الاطراف المختلفة عليها. انظر راندل، ١٩٨٣ ص ١١٨ ـ ١٢٥

(٦) المرجع ذاته ص ١٣٨، توكيدي.

(٧) تعليقات فيليب حبيب التي ادلى بها اليّ في «اطلنطا» (جورجيا)، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣.

الفصل الثامن

أمين الجميل والفرصة الضائعة

يوم الاحد في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وقع الغزو الاسرائيلي، الذي كان منتظراً منذ زمن. وقد اخترقت اكثر من ٢٥٠ دبابة والاف المشاة خطوط قوات «اليونيفيل» (قوات الامم المتحدة) بالقرب من «صور» و «النبطية» و «القطاع الجنوبي» في «البقاع». وتم انزال بعض الوحدات البرمائية في مواقع عدة على امتداد الساحل اللبناني المطل على البحر الابيض المتوسط، فيما ترجلت اعداد كبيرة من الجنود الاسرائيليين المحمولين جواً في طائرات الهليكوبتر في نقاط داخلية استراتيجية بغية تأمين الغطاء اللازم لقوافل الدبابات اثناء تقدمها.

وفي آذار (مارس) ١٩٧٨، تقدم الاسرائيليون في جنوب لبنان في اتجاه «نهر الليطاني». غير ان خطة الهجوم الاسرائيلية، كانت اكثر تعقيداً هذه المرة، واستهدفت التوغل بعمق وتدمير شبكة الاتصالات، والمواصلات، التابعة للقوات الفلسطينية، وحلفائها اليساريين في نقاط عدة داخل جنوب لبنان. وفقط من خلال دفع الخط الامامي لجبهتهم في اتجاه العاصمة بيروت، كان بامكان الاسرائيليين اخيراً «تهدئة» المنطقة الواقعة في مؤخرة قواتهم من الناحية الجنوبية، وبشكل كامل.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كان عدد كبير من القادة العسكريين الاسرائيليين، يتوقع بوضوح. استقبال قرى لبنانية اضافية وصول قواتهم، التي يتجاوز رقمها الاجمالي وبشكل ملحوظ، العدد الذي رحب بها خلال الغزو الاول الذي وقع العام ١٩٧٨. او انهم كانوا يأملون، على الاقل، عدم مواجهة اي معارضة عملية، وفعالة، من قبل تلك القرى. واستنادا الى تلك التوقعات، اعتقد العسكريون الاسرائيليون ان استراتيجية «القفزة الاضافية» باتت ممكنة اكثر مما كانت عليه خلال العام ١٩٧٨.

وكانت اسرائيل قد اثبتت على المستوى الاستراتيجي، سيطرة طيرانها الحربي على المجال الجوي اللبناني غربي سلسلة جبال لبنان، بشكل متكرر، منذ شهر تموز (يونيو) ١٩٧٨ على الاقل. وبقيت هناك، بالطبع، هوة كبيرة تفصل بين الوضع الاستراتيجي العام، والشامل. وبين الاشراف الدقيق على التطورات الميدانية الحاصلة في لبنان الغربي. وكان الهدف الرئيسي من الغزو الاسرائيلي خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٢ هو تضييق تلك الهوة او بالاحرى ردمها.

وفي الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ اشتبك السوريون والاسرائيليون في معركة جوية عنيفة فوق بيروت. وخرجت اسرائيل من تلك المواجهة منتصرة، محافظة بذلك على تفوقها الجوي، وسيطرتها التامة على المجال الجوي اللبناني من

دون وجود اي منازع لها.

وفي اليوم التالي، تابع سلاح الجو الاسرائيلي هجومه ضد السوريين في المواقع المخصصة لقواعد صواريخ «سام ـ ٦» في وادي البقاع. واشتركت في تلك الغارة حوالي ٩٢ طائرة حربية اسرائيلية. واظهرت التقارير انه تم تدمير ١٧ بطارية صواريخ مضادة للطائرات تدميراً كاملاً خلال تلك الغارة.

وفي فترة يومين، واجه الزعماء السوريون احتمال اندلاع حرب شاملة مع اسرائيل. وبدل اثارة القوات الاسرائيلية ضدهم، قرر المسؤولون السوريون ترك قواتهم التي كانت مرابطة في كل من بيروت، والجهات الغربية من لبنان، تواجه مصيرها... فيما عمدوا من جهة اخرى الى تعزيز دفاعاتهم الاستراتيجية في منطقة البقاع.

وكان زعيم الميليشيات المارونية في لبنان، الشيخ بشير الجميل، قد اعلن منذ مدة طويلة معارضته بقاء القوات السورية داخل البلاد. وفي اليوم، الذي تم فيه سحبها من العاصمة بيروت، دعا الشيخ بشير على الفور الى تشكيل «حكومة وحدة وطنية».

وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وصل الاسرائيليون الى القصر الجمهوري في بعبدا الواقع على التلال المشرفة مباشرة على بيروت. ومن هناك كانوا على اتصال مباشر بالشيخ بشير الجميل وقواته المرابطة في بيروت الشرقية. ووجدت القوات الفلسطينية نفسها محاصرة داخل بيروت الغربية، بعدما سدت سائر المنافذ في وجهها. وفي بداية تلك الازمة اللبنانية الجديدة، عاد المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، الى لبنان من اجل ايجاد مخرج ملائم لها، والتعامل معها وفق المعطيات المستجدة وحسب التعليمات الرئاسية الصادرة اليه من واشنطن.

وفي الرابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ اعلن الرئيس اللبناني الياس سركيس بالتنسيق مع فيليب حبيب، تشكيل «لجنة الخلاص الوطني». وتسلم الياس سركيس رئاسة اللجنة المذكورة التي ضمت كلاً من الشيخ بشير الجميل، ورئيس الحكومة السني شفيق الوزان، ووزير الخارجية فؤاد بطرس، وهو من الروم الارثوذكس، اضافة الى الزعيم الدرزي الاشتراكي وليد جنبلاط، ورئيس حركة «امل» الشيعية نبيه بري، والسياسي المعروف نصري المعلوف، وهو من الروم الكاثوليك.

واعلنت «لجنة الخلاص الوطني» انها تنوي ايجاد صيغة تسمح للجيش اللبناني بالحلول مكان القوات التابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي كانت مرابطة في بيروت الغربية. في البداية، رفض وليد جنبلاط المشاركة في الاجتماعات التي عقدت على هذا الاساس. ولكن في العشرين من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وبعد التشاور مع فيليب حبيب، وافق الزعيم الدرزي على حضور اللقاءات التي كانت تعقدها اللجنة المذكورة. وحذا نبيه بري حذو وليد جنبلاط، بعدما اعلن انه سيتحرك في هذا المجال بالتوافق مع حليفه الدرزي.

وتقدم وليد جنبلاط في البداية بمشروع يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية، وضمان سلامة «منظمة التحرير الفلسطينية» مقابل عودة انتشار الجيش اللبناني. ولكن بعد ثلاثة ايام فقط، ابلغ فيليب حبيب «لجنة الخلاص الوطني» ان اسرائيل واميركا على السواء ترفضان هذا الاقتراح.

ويبدو ان وليد جنبلاط اصيب شخصياً بنكسة عميقة، بعد تقدم القوات الاسرائيلية داخل اقطاعه التقليدي في الشوف. وفي العام ١٩٨٢، كان الزعيم الدرزي ما يزال في الثالثة والثلاثين. وكان قد دخل المسرح السياسي اللبناني قبل خمسة اعوام فقط، بشخصيته الدقيقة، والمتغيرة باستمرار، بعد مصرع والده (كمال جنبلاط) وعملاً بالتقاليد العائلية المتبعة في لبنان.

وبين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢، كان عدد كبير من اللبنانيين، يستبعد نجاح وليد جنبلاط في الحلول مكان والده، الذي كان يتمتع بجاذبية شخصية فذة، وارادة قوية. ولم تكن الاهتمامات اليسارية لوالده تثير اهتمامه الشخصي على الاطلاق. ولكنه اكتسب ـ ربما من اعضاء العائلة الموسعة اكثر مما اكتسب من والده ـ اهتماماً واضحاً بتاريخ الطائفة الدرزية وكيفية ادارة شؤونها.

ولم يكن جنبلاط الشاب من المتدينين ابداً في الظاهر. (وكذلك الحال بالنسبة الى الشيخ بشير الجميل، واتباعه في الصف الماروني). ولكن كان باستطاعته التنقل في الشوف والاشارة الى الموقع الذي قامت فيه هذه العائلة او تلك بخيانة «القضية الجنبلاطية» لصالح «اليزبكيين» منذ ٢٠٠ عام تقريباً او ما يزيد. وكان من الملاحظ بشكل واضح، بعد حلوله على رأس «الحزب التقدمي الاشتراكي»، الذي اسسه والده، انه كان يتوجه الى اعضاء الحزب المذكور ومؤيديه بالطريقة الدرزية التقليدية مناديا اياهم «يابني معروف».

وفي الفترة، التي تلت غزو اسرائيل الاراضي اللبنانية خلال العام ١٩٨٢، بدا وليد جنبلاط متذبذباً اكثر من اي وقت مضى. وفي الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ غسل يديه من المفاوضات التي كانت تجريها لجنة «الخلاص الوطني». واعلن بكل جرأة انه ربما كان من الضروري استبدال الزعامة الفلسطينية على رأس «منظمة التحرير الفلسطينية». وفي الوقت نفسه. اعرب عن نيته الاستقالة من «لجنة الخلاص الوطني» بعدما اطلق عليها اسم «حفار القبور» بالنسبة الى الشعبين اللبناني والفلسطيني. (واوضح زعيم «حركة امل» الشيعية نبيه بري على الاثر انه سيقوم هو ايضاً بتعليق عضويته في اللجنة).

وبعد اربعة ايام فقط... ونتيجة تحول جديد في مواقفه، اعلن وليد جنبلاط ان لبنان سيغلق ابوابه والى الابد في وجه النشاطات التي تقوم بها «منظمة التحرير الفلسطينية»!

وفي الوقت الذي كانت تتكشف فيه هذه المآسي، استمر الاسرائيليون في فتح نيران مدافعهم، وطائراتهم، وبوارجهم الحربية، ضد بيروت الغربية، وشددوا حصارهم الفولاذي على آخر معقل لـ «منظمة التحرير».

وفي الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٢ عقد وزير الدفاع الاسرائيلي الجنرال ارييل شارون، المعروف بميوله العدوانية وشخصيته الفظة، مؤتمرا صحافياً في بيروت الشرقية. وشدد على تصميم بلاده على اخراج «منظمة التحرير» من النصف الآخر للمدينة.

وبعد يومين، فاجأ الضباط الاسرائيليون سكان بيروت الغربية بقطع المياه والكهرباء عنهم. وتحول ذلك الجزء الذي كان لقرن كامل مهد الاتجاهات السياسية، والثقافية، والفكرية، الى مايشبه مخيم «تل الزعتر» ولكن بحجم اضخم

طبعاً.

وكان السكان الذين وقعوا بين فكي الكماشة الاسرائيلية والبالغ عددهم ٦٠٠ الف نسمة يعيشون (او يموتون) باستمرار تحت رحمة القصف الدائم لمنطقة تواجدهم. وبدأت الكماشة تطبق اكثر فاكثر حولهم، في ما يشبه الحصار التام. (واحتجاجاً على هذا الوضع اعلن رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان في الرابع من تموز «يوليو» ١٩٨٢ تعليق المفاوضات الجارية مع المبعوث الاميركي فيليب حبيب. ولكن هذا الاعلان لم يحظ على اهتمام احد، وبقي من دون اي اثر على الاطلاق).

ومن اليأس الناجم عن تلك الظروف الصعبة، ولدت الروح الجديدة للمقاومة، وذلك بالاستناد الى روايات اولئك الاشخاص الذين نجوا من الحصار الاسرائيلي. واختفى التشرذم الفئوي الذي عانت منه بيروت الغربية بمجتمعها غير المتجانس، والمسلح تسليحاً عالياً، خلال السنوات الخمس الماضية. وظهر مكانه عزم على التصدي لاقوى آلة عسكرية في الشرق الاوسط، باللجوء الى تقنية حرب الشوارع، التي كانت من اختصاص الميليشيات المختلفة داخل بيروت.

ونجح المقاتلون التابعون لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» والاحزاب اليسارية، والموجودون في بيروت الغربية في اقامة حاجز دفاعي حول المنطقة التي كانوا يرابطون فيها، ووقف زحف الالوية المدرعة الاسرائيلية في اتجاههم. وكان الاسرائيليون مضطرين الى القتال من منزل الى منزل اذا ما ارادوا التقدم مسافة اكبر.

ومنذ بداية الحرب، اعلن الاسرائيليون بوضوح ان الهدف الرئيسي لحملتهم العسكرية هو اقامة منطقة عازلة على حدودهم الشمالية تمتد مسافة ٤٠ كيلومترا داخل الاراضي اللبنانية، بعد تنظيفها من العناصر المناوئة لهم. ولكنهم كانوا في ذلك الوقت قد تجاوزوا تلك المنطقة. وواجهت الحكومة الاسرائيلية سلسلة اسئلة من قبل اوساط مختلفة داخل اسرائيل حول الغاية من استمرار القتال حول بيروت وجدواه. وكان الاسرائيليون في الواقع غير مستعدين لتحمل المزيد من الاصابات بين صفوفهم من خلال خوض معارك شوارع داخل بيروت الغربية، وتنظيفها، من المقاتلين المناوئين لهم. وكان القادة العسكريون في اسرائيل يدركون تماماً ان احتلال الشطر الغربي من المدينة يعني تنظيفه بيتاً بيتاً، مما يعني وقوع عدد كبير من القتلى، والجرحى، في صفوف قواتهم المهاجمة.

والملفت ان حلفاء الاسرائيليين من الميليشيات اليمينية، لم يبدوا هم ايضاً اي استعداد للقيام بهذه المهمة الخطيرة. وكان الهدف الرئيسي للشيخ بشير الجميل، هو الوصول الى سدة الرئاسة من خلال الانتخابات التي كانت ستجري قريباً. وعلى هذا الاساس لم يكن يريد ربط رجاله بالعمليات العسكرية الاسرائيلية ضد بيروت الغربية.

والعقبة الرئيسية، التي حالت دون تقدم الاسرائيليين داخل بيروت الغربية، كان مقاومة السكان «الشيعة» لهم. وكان هؤلاء يعيشون في الضواحي الجنوبية للعاصمة، والمكتظة بالسكان، اضافة الى المناطق الجنوبية ـ الغربية.

وفي الوقت ذاته استقبلت جموع «الشيعة» في القرى الجنوبية، القوات

الاسرائيلية بالترحاب، وكان تأمل ان يؤدي دخول الجيش الاسرائيلي الى منطقتها الى وضع حد لدائرة العنف الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي عانت منه فترة طويلة، تعدت عقداً كاملاً من الزمن. غير ان الاسرة الشيعية في جنوب بيروت، كانت تسير على انغام موسيقى اخرى تماما.

وكان السكان الشيعة في بيروت الجنوبية في معظمهم من الرعيل الاول او الثاني، النازحين الى العاصمة. وقد اقاموا في مابينهم روابط طائفية جديدة، مختلفة تماماً عن الروابط السابقة، وخرجوا على النفوذ الاقطاعي الذي كان مسيطراً على مناطق تواجدهم في كل من جنوب لبنان والبقاع.

وكان الشيعة خلال السنوات القليلة، التي سبقت قد عانوا من التوتر الذي برز في علاقاتهم مع «منظمة التحرير» وحلفائها من اليسار اللبناني. لكنهم كانوا يعتبرون ان مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد حياتهم في الضواحي الفقيرة التي يقطنونها، هو «القوات اللبنانية».

وكان آلاف عدة من السكان الشيعة الذين يعيشون في الضواحي الجنوبية من العاصمة قد نزحوا قسراً من منازلهم في بيروت الشرقية، تحت ضغط الميليشيات المارونية خلال العام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الوقت نشبت باستمرار مناوشات متقطعة بين الطرفين على «الخط الاخضر»، (او «خطوط التماس»، كما درجت تسميتها) الذي يشق طريقه متسللاً عبر تلك الضواحي.

وهكذا في صيف ١٩٨٢، وفيما كانت بعض الفروع التابعة لـ «حركة امل» في جنوب لبنان تتعاون مع الاسرائيليين، كانت ميليشيا «امل» جنوب ـ غرب بيروت تشكل العمود الفقري للدفاع الارضي في تلك المنطقة ضد تقدم القوات الاسرائيلية.

وفي الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٨٢، اعلن الشيخ بشير الجميل ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة. وبدا واضحاً منذ ذلك الوقت ان ثمن القتال حول بيروت لن يكون اقل من وصول الشيخ بشير الى ذلك المركز القوي داخل لبنان، اي رئاسة الجمهورية. وبعد يومين فقط، عمد الاسرائيليون من جديد الى احكام ضغطهم حول الشطر الغربي للعاصمة، مانعين بذلك وصول الامدادات الطبية الى سكانه، بعدما اضافوها الى لائحة المحظورات الطويلة التي كانت بين ايديهم.

في ذلك الوقت، كان رئيس الحكومة شفيق الوزان، قد استأنف عمله كرسول في سلسلة المفاوضات المعقدة التي كانت دائرة بين كل من الاسرائيليين، والاميركيين، من جهة وزعيم. «منظمة التحرير الفلسطينية» من جهة اخرى.

وفي الثالث من تموز (يوليو) ١٩٨٢ سلم ياسر عرفات رئيس الحكومة اللبنانية رسالة خطية تعهد فيها بالانسحاب من بيروت شرط الحصول على بعض الضمانات التي كان يعتبرها ضرورية للقيام بخطوة من هذا النوع. وتوالت الاقتراحات، والاقتراحات المضادة... وسعت كل فئة الى مناقشة التفاصيل. وشكلت الظروف القاسية التي تعيشها بيروت الغربية نتيجة القصف المتواصل وحالة الحصار، احد الضغوط القوية التي حاول «اريل شارون» استغلالها اثناء المفاوضات وهو المعروف ببطشه، وانعدام الرحمة في قلبه.

وفي اوائل آب (اغسطس) ١٩٨٢ تم الاتفاق على قيام قوات متعددة الجنسيات

بالاشراف على انسحاب المقاتلين التابعين لـ «منظمة التحرير» من بيروت. وكان من المفترض ان تنضم الى كل من الاميركيين، والفرنسيين، وحدات تابعة لعدد من الدول الغربية، نزولاً عند رغبة واشنطن، علماً ان تلك القوة لم يجر تشكيلها تحت رعاية الامم المتحدة.

وفي السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٢، وصلت اول دفعة من الضباط التابعين للقوة المذكورة الى مطار بيروت الدولي الذي كان خاضعاً لسيطرة الجنود الاسرائيليين، من اجل التحضير والاعداد لعمليات انتشار القوات المتعددة الجنسيات.

ولم ينته وضع اللمسات الاخيرة لعملية رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت الا في الثامن عشر من آب (اغسطس) ١٩٨٢. ووردت تلك التفاصيل في اتفاق دعا الى وقف اطلاق النار ونشر القوات المتعددة الجنسيات من اجل حماية رحيل الفلسطينيين. وتضمن الاتفاق نفسه ضمانات رسمية، تتعلق بتأمين سلامة المدنيين الفلسطينيين، الذين لم يغادروا العاصمة اللبنانية.

وبعد ثلاثة ايام (١١ اب «اغسطس» ١٩٨٢) بدأ المقاتلون الفلسطينيون مغادرة بيروت. ومع انتهاء عملية اجلائهم في الاول من ايلول (سبتمبر)، لم يعد لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» اي وجود مسلح في العاصمة اللبنانية. وترك السكان في بيروت الغربية، ومعظمهم من المسلمين، يواجهون مصيرهم.

□ □ □

وبذل السياسيون المسلمون في الشطر الغربي من العاصمة وعلى رأسهم رئيس الوزراء الاسبق صائب سلام، جهوداً جبارة اثناء المفاوضات المتعلقة باجلاء المقاتلين الفلسطينيين. وكان همهم الاول انهاء الاوضاع الصعبة، التي كانت مسيطرة على ذلك الجزء الحيوي من العاصمة، لكنهم جهدوا في الوقت ذاته، من اجل تأمين السلامة، والامان، لابناء جماعتهم من المسلمين بعد مغادرة القوات الفلسطينية مواقعها.

وحاول هؤلاء بلوغ الهدف المذكور من خلال دمج استراتيجيتين رئيسيتين. فقد عمدوا اولاً الى انتزاع ضمانات اكيدة تحول دون تقدم الاسرائيليين مسافة اكبر الى الامام، بعد انسحاب الفلسطينيين. وسعوا من جهة اخرى الى ايجاد نوع من التفاهم السياسي الداخلي، يوفر الحماية المطلوبة لبيروت الغربية ضد اي تهديد تكون مصدره الميليشيات المسيحية التابعة لـ «القوات اللبنانية».

واعتقد السياسيون المسلمون انهم استطاعوا تحقيق الهدف الاول عبر الاتفاق الواضح الذي تم التوصل اليه في الثامن عشر من آب (اغسطس) ١٩٨٢ الذي لم يكن يحتمل اي التباس. ولكن بعد ذلك التاريخ، لم يكن هناك وقت كافٍ لبلوغ الهدف الاخر، اذ كان من المزمع اجراء الانتخابات الرئاسية في اليوم التالي، اي في التاسع عشر من الشهر ذاته!.

وكان الثامن عشر من آب (اغسطس) ١٩٨٢ يوما مشهوداً بالنسبة الى السياسيين المسلمين. وفشلوا في ايجاد مرشح قادر على التصدي للشيخ بشير الجميل. وعلى هذا الاساس دعوا الى مقاطعة الانتخابات الى حين ايجاد مرشح

يحضر باجتماع الفئات [illegible] الوحدة الوطنية.

وفي ذلك اليوم تقدمت [illegible] الخضر الذي كان يحضر العاصمة [illegible] المؤقت منذ العام ١٩٧٦. واحتل [illegible] القصر من فوق [illegible] في المركبة على الدبابات في اتجاه [illegible] الانتخابات في الثالث [illegible] عقد الجلسة المقبلة في ثكنة عسكرية [illegible] التي تشرف على [illegible] منطقة التواجد الاسرائيلي [illegible] القوات الاسرائيلية.

ومع حلول يوم الانتخاب [illegible] الشيخ بشير الجميل قد [illegible] مرشحا وحيدا ولكنه [illegible] قائد القوات اللبنانية [illegible] الأصوات اللازمة لانتخاب الرئيس [illegible].

وحاول [illegible] الحرب في طول البلاد وعرضها [illegible] بصورة [illegible] الانتخابات [illegible] حملة عنيفة ومشتركة من قبل [illegible] الاسرائيليين والرئيس الياس سركيس [illegible] الاتصالات داخل بيروت الغربية وخارجها [illegible] في [illegible] اكبر عدد ممكن من النواب [illegible] وفي الوقت ذاته ارسل الياس سركيس [illegible] في قبرص.

وبعد الساعة الواحدة [illegible] تحقيق [illegible] القانوني [illegible] المجلس [illegible] التي [illegible] الياس سركيس الى [illegible] من الوعود بالامتيازات كانت [illegible] الشيخ بشير [illegible] مركز الأول.

وتجدر الاشارة الى [illegible] سركيس في الانتخابات الرئاسية السابقة قد تحت مظلة الدبابات السورية [illegible] الاسرائيلية هذه المرة في تأمين الحماية اللازمة لجلسة [illegible] الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل [illegible] عمره [illegible] قائد القوات الاسرائيلية في منطقة بيروت.

* * *

وكان من المفترض [illegible] الشيخ بشير الجميل رئيسا للجمهورية في الثالث والعشرين من [illegible] ذلك الموعد كان الشيخ بشير يحضر اجتماعا [illegible] الكتائب اللبنانية عندما انفجرت قنبلة موقوتة في مكان الاجتماع [illegible] وتسويته بالارض وقتل الرئيس المنتخب مع عدد من [illegible] في الحزب في ذلك الانفجار المروع.

والقي القبض على [illegible] الكتائب اللبنانية بعد

فترة قصيرة من وقوع الحادثة. وهو شاب ماروني يسكن في شقة مجاورة لمكاتب الحزب، وله علاقة بأحدى الفئات المؤيدة لسوريا داخل «الحزب السوري القومي الاجتماعي».

وكان مصرع الشيخ بشير بالنسبة الى عدد كبير من القادة العسكريين الاسرائيليين بمثابة نهاية الحلم الذي طالما راودهم. فقد اقاموا معه علاقات وطيدة، وودية، منذ وصوله الى زعامة الميليشيات الكتائبية في العام ١٩٧٦. ودعموا طموحاته السياسية. على الارجح منذ المرة الاولى التي تحدى فيها الشيخ بشير الجميل سلطة والده في العام ١٩٧٧. واعتبروه «ولدهم المدلل» داخل اللعبة اللبنانية.

وفي الاسبوع الاخير الذي سبق مقتل الرئيس المنتخب، برزت مؤشرات عدة على وجود خلافات عميقة بينه وبين «الراعي» الاسرائيلي الرئيسي له والمسؤول عنه، وزير الدفاع ارييل شارون. وتحدثت بعض المصادر الاسرائيلية المسؤولة والمطلعة عن وجود نزاع حاد بين الاثنين، بسبب رفض الشيخ بشير الاشتراك في الهجوم الاسرائيلي ضد بيروت الغربية.

وقد بقي هناك سؤال يجول في اذهان الكثيرين بعد مصرعه، ويدور حول شخصيته الطماحة. . هل كان الشيخ بشير سيستبدل نظرته المارونية الضيقة بسياسة لبنانية حقيقية لو كتب له تسلم رئاسة الجمهورية؟ الحقيقة ان المبعوث الاميركي فيليب حبيب، ظل فترة طويلة مقتنعاً بان ذلك التحول كان لامحالة واقعاً. ومما شجع فيليب حبيب وزاد في تفاؤله استعداد بشير الجميل للتخلي عن اعتماده الكلي على الاسرائيليين مقابل توطيد روابطه بالولايات المتحدة، بعد وصوله الى سدة الرئاسة.

وليس بامكان احد معرفة الطريقة التي كان سيتصرف بها الشيخ بشير الجميل لو كان قيض له اداء قسم اليمين الدستوري والجلوس في قصر بعبدا. لكن النهج الذي طبقه معاونوه واتباعه، برز واضحاً وعلى حقيقته بعد ايام معدودات فقط من غيابه عن المسرح السياسي.

وقد شهدت «القوات المتعددة الجنسيات» رحيل أخر فلسطيني عن بيروت في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. يومها اعلنت الفرقة الاميركية التابعة للقوات المذكورة انتهاء مهمتها، وغادرت الاراضي اللبنانية، بعد ذلك في العاشر من الشهر ذاته، اي قبل ١٢ يوما من انتهاء المدة المصرح بها لـ «القوات المتعددة الجنسيات» بالبقاء في بيروت. قامت الوحدة الفرنسية هي ايضا بدورها بمغادرة العاصمة اللبنانية.

ولم يبق في بيروت سوى عدد قليل من الجنود التابعين للجيش اللبناني النظامي، اضافة الى بعض الميليشيات المسلمة، واليسارية، التي قاتلت في المرحلة السابقة الى جانب «منظمة التحرير الفلسطينية». وتعرضت تلك الميليشيات لضعف شديد بعد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين، ووعد عدد كبير من رجالها بالتعاون مع الجيش اللبناني. ولكنه لم يكن قد تم بعد اخضاعها وتحييدها، وكان ما يزال هناك عدد كبير من مخابىء الاسلحة التابعة لها، منتشرة في انحاء مختلفة داخل بيروت الغربية.

وفي الليلة التي تلت مقتل الشيخ بشير الجميل دخل الاسرائيليون بيروت الغربية

ناقضين بذلك، صراحة، البنود الواردة في اتفاق ١٨ اب (اغسطس) ١٩٨٢. وفي اليوم التالي اجتمعوا بمن تبقى من زعماء المخيمات الفلسطينية الواقعة في بيروت الغربية داخل منطقتي صبرا وشاتيلا.

وفي الساعة السادسة من ذلك المساء بدأت العملية. وكانت الوحدات الاسرائيلية قد سبق ان حاصرت المخيمين بعدما تم ترحيل جميع المدافعين عنهما من المقاتلين الفلسطينيين، وارسل القادة الاسرائيليون الوحدات التابعة لـ «القوات اللبنانية» الى الازقة الممتدة بين الاكواخ. وعندما انسحبت تلك القوات من المخيمين بعد ٤٠ ساعة على دخولهما، كانت مئات الجثث تملأ الممرات، وكانت تلك الاكواخ هي الملاذ الوحيد بالنسبة الى قاطنيها.

واثارت مجزرة «صبرا وشاتيلا» حفيظة العالم بأسره. وفي اسرائيل نفسها، نزل اكثر من ٤٠٠ الف شخص الى الشوارع داعين الى اجراء تحقيق عام حول ملابساتها. (وفي شباط «فبراير» ١٩٨٣، تقدمت اللجنة المكلفة بالتحقيق بتقرير دعت فيه وزير الدفاع الاسرائيلي شارون الى تقديم استقالته. وقدم شارون استقالته بالفعل ومعه عدد من كبار الضباط).

وسرت قشعريرة من الخوف في صفوف من تبقى من سكان بيروت الغربية، بعدما تم الكشف عن المجزرة التي وقعت في المخيمين الفلسطينيين. وبدا هؤلاء في حاجة ماسة الى حل يحول دون قيام الاسرائيليين بدفع «القوات اللبنانية» الى مناطقهم. لاسيما وان ضحايا «صبرا وشاتيلا» لم يكونوا كلهم من الفلسطينيين. بل كان ربعهم على الاقل من المسلمين اللبنانيين، الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا، وكانوا قد انتقلوا الى منازلهم. الجديدة خلال السنوات السابقة. ولم تنقذهم بطائق الهوية اللبنانية من المجزرة التي ارتكبت في حقهم.

وبعد مرور يومين على مصرع الشيخ بشير الجميل، رشحت «الكتائب اللبنانية» اخاه الشيخ امين لخوض المعركة الرئاسية، كمرشح عن الحزب.

ومنذ البداية، حظي ترشيح امين الجميل على دعم واسع من قبل السياسيين المسلمين في لبنان. وكانت الفئات السياسية على اختلاف اتجاهاتها ترى في الشيخ امين الامل الوحيد لانقاذها من الاعمال الرهيبة، التي تقوم بها «القوات اللبنانية».

وكانت الفكرة الشائعة هي ان امين الجميل، هو اقل تطرفاً في مارونيته من اخيه الشيخ بشير. ومنذ حداثته جرى اعداده للحلول مكان والده على المسرح السياسي. وبعد دخوله الى المجلس النيابي العام ١٩٧٢ استطاع استقطاب الاضواء وانتزاع صورة تتصف بالتحبب.

وبعد ذلك خلال حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، حافظ على اتصالات مهمة مع الزعماء المسلمين، واليساريين، والفلسطينيين. وفي مناسبات عدة منذ العام ١٩٧٥ ادى تدخله الشخصي الى الافراج عن بعض المساجين، والرهائن، الذين اعتقلوا من قبل الرجال الخاضعين لسلطة اخيه.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، اعتبر السياسيون المسلمون الشيخ امين الجميل افضل مرشح بامكانه حماية عائلاتهم الدينية من وحشية «القوات اللبنانية». وادرك هؤلاء ان الغزو الاسرائيلي رجح كفة الميزان الطائفي داخل لبنان، بصورة ملحوظة الى جانب الموارنة، وعلى ذلك الميزان بالذات، كانت تستند دعائم دولتهم

منذ العام ١٩٤٣.

ولأربعة عقود متتالية، كانت الكلمة المفتاح بالنسبة الى العلاقات القائمة مابين الطوائف في لبنان تعني انه ينبغي الا يكون هناك «غالب او مغلوب» نتيجة اي صراع قد ينشب في مابينها. ولكن بعد صيف ١٩٨٢، برزت طائفة واحدة على انها مسيطرة على سائر الطوائف الاخرى وهي الطائفة المارونية.

وصدمت العائلات الدينية الاسلامية في لبنان ازاء الغزو الاسرائيلي للجنوب، وهالها ماحدث اثناء الحصار الوحشي لبيروت الغربية، الذي استمر اسابيع طويلة عدة. وضعفت قوتها بشكل ملحوظ بعد رحيل حلفائها الفلسطينيين. وازيلت عنها سائر الاحزمة الدفاعية التي بنتها لنفسها محليا، نتيجة التدابير الجذرية التي طبقها الاسرائيليون في كل من جنوب لبنان ، وبيروت الغربية، والتي استهدفت «تهدئة» الاوضاع وفرض السلام بالقوة.

وفي اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ بدات القوات الاسرائيلية تضع يدها على مخابىء الاسلحة التابعة للميليشيات في بيروت الغربية، فيما كانت تتفاوض مع المسؤولين في بيروت الشرقية من اجل شحن المزيد من الاسلحة الى الميليشيات المارونية.

وادرك زعماء الطوائف الاسلامية بعمق هشاشة وضعهم وحراجته. ولم يجدوا سبيلاً الى اعادة ترجيح الميزان الطائفي من جديد، لصالحهم داخل لبنان. وعلى هذا الاساس اختاروا وضع رقابهم كلياً تحت رحمة الشيخ امين الجميل من اجل انقاذهم والحؤول دون وقوع المزيد من المجازر على طراز «صبرا» و «شاتيلا».

ومما شجع الزعماء المسلمين على اتخاذ هذه الخطوة، ادراكهم انه لن يكون هو الوحيد الذي سيفصل بينهم وبين المغالاة الطائفية لـ «القوات اللبنانية». بل ستكون في تصرفه قوة كبيرة من الوحدات الغربية «المحايدة»، والقادرة على دعم سلطته، ومساندته، ضد المتطرفين في «القوات».

واحدثت مجزرة «صبرا» و «شاتيلا» صدمة عنيفة داخل الاوساط الاميركية. وفي مناطق اخرى في العالم. وادرك صانعو السياسة الاميركية ان المجزرة لم تكن لتقع لولا خرق الحكومة الاسرائيلية التزاماتها، القاضية بعدم السماح لقواتها العسكرية بدخول بيروت الغربية بعد رحيل «منظمة التحرير». وكانت تلك الالتزامات تشكل جزءاً اساسياً من الضمانات التي اعطيت لزعماء «منظمة التحرير الفلسطينية»، والمنصوص عليها خطياً في الاتفاق الرسمي الموقع من قبل المبعوث الاميركي نفسه فيليب حبيب.

وشعر الاميركيون ان مصداقية ضماناتهم موضع تساؤل بعد وقوع المجزرة. وعلى هذا الاساس حاولوا الضغط بشدة على الاسرائيليين من اجل سحب قواتهم من بيروت الغربية في اسرع وقت ممكن. وفي الوقت ذاته خططوا على عجل من اجل اعادة نشر «القوات المتعددة الجنسيات» التي كان من المفترض ان تحل مكان الاسرائيليين بعد انسحابهم. وفي العشرين من ايلول (سبتمبر)، طلبت الحكومة اللبنانية الهشة رسمياً عودة «القوات المتعددة الجنسيات». وفي اليوم التالي، دعا المجلس النيابي الى عقد جلسة خاصة لانتخاب رئيس الجمهورية. وخلافاً لما جرى سابقاً ترشح كل من ريمون اده عميد حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية» وكميل

شمعون، رئيس الجمهورية الاسبق، ضد امين الجميل. وصوت ٧٧ نائباً من اصل ٨٠ حضروا الجلسة الى جانب الشيخ امين الجميل، وكانت هناك ثلاث اوراق بيضاء في صندوق الاقتراع. وهكذا تم انتخابه دستورياً رئيساً للجمهورية اللبنانية.

وفي الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) بدأ الاسرائيليون الانسحاب من بيروت الغربية. وفي اليوم التالي، تم تنصيب امين الجميل، رئيساً وفق البنود والمراسيم الدستورية، وهو السابع الذي يعتلي سدة الرئاسة في لبنان.

وفي التاسع والعشرين من ايلول (سبتمبر) انجز الاسرائيليون انسحابهم الى المواقع التي كانوا متواجدين فيها قبل مقتل الشيخ بشير الجميل. وخلال ساعات بدأ مطار بيروت الدولي يستقبل الوحدات العسكرية التابعة للبحرية الاميركية، والتي شكلت الجزء الاكبر من «القوات المتعددة الجنسيات».

وتمركز اكثر من ١٥٠٠ جندي اميركي من «المارينز» في المطار ومحيطه. وانتشرت الفرق الايطالية في المنطقة التي توجد فيها المخيمات الفلسطينية، فيما توزع الجنود الفرنسيون عبر شارع الحمراء في بيروت الغربية. ووصلت في ما بعد وحدة رمزية من الجيش البريطاني من اجل تقديم الدعم اللوجستي للقوات المتعددة الجنسيات. وبات الشيخ امين الجميل، الذي لم يشرف من قبل ابداً على اية وحدات عسكرية، يأمر قوة تستمد نفوذها من المغزى الديبلوماسي الرمزي المرتبط بها.

□ □ □

ولم تحقق الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٧ للمحافظة على الجيش اللبناني، سوى تقدم ضئيل عند انتهاء ولاية الياس سركيس. وعلى هذا الاساس لم يكن يوجد في تصرف الشيخ امين الجميل لدى وصوله الى الرئاسة جيش وطني على الاطلاق. غير ان «القوات المتعددة الجنسيات» وفرت له قوة دستورية نافذة. ومع نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، كان امل السياسيين المسلمين مبرراً بعض الشيء، وكان هؤلاء يعتقدون انهم اذا ما وضعوا رقابهم تحت رحمة امين الجميل، فسيكون بمقدوره حمايتهم ضد مغالاة «القوات اللبنانية» وتطرفها.

لكن المؤشرات المغايرة لهذا الاعتقاد لم تطل حتى برزت بوضوح، واضعة حداً لآمالهم. اذ بعد ايام قليلة من وصوله الى سدة الرئاسة طلب امين الجميل من رئيس الحكومة المستقيل شفيق الوزان البقاء في منصبه. وفي السابع من تشرين الاول (اكتوبر) اعلن الوزان تشكيل حكومة تكنوقراطية غير سياسية من عشرة وزراء. لكن الجميل لم ينتظر حتى ذلك الوقت لكي يرسل الجيش الغوغائي الى بيروت الغربية من اجل اعادة الهدوء اليها.

وانتشرت حواجز الجيش في مختلف انحاء تلك المنطقة، مدققة في اوراق الهوية للمارة. وتم اعتقال مئات الاشخاص على الحواجز، واثناء عمليات التفتيش الواسعة من بيت الى بيت، وضع هؤلاء في شاحنات مفتوحة واقتيدوا الى مراكز توقيف جرى تنظيمها على عجل. واعتقل عدد كبير من المارة بشكل عشوائي. وكانت مراكز التوقيف مكتظة بالمعتقلين وتسودها الفوضى. وكشف بعض المعتقلين فيما

بعد ان اعداداً كبيرة منهم كانت تحشر في غرفة واحدة، ويمنع عنها الطعام لايام عدة.

واخلي سبيل معظم المعتقلين اللبنانيين خلال الاسابيع والاشهر التي تلت، وتم ترحيل الرعايا غير اللبنانيين. غير ان قسماً كبيراً من الناس الذين جرى اعتقالهم خلال الايام الاولى من ولاية امين الجميل، لم يظهر لهم اثر في مابعد، واختفوا تماما، وكان بينهم مواطنون لبنانيون واجانب. وخشيت عائلاتهم ان يكون قد تم تسليمهم الى «القوات اللبنانية» ونفذ فيهم حكم الاعدام.

وشغل الجيش نفسه ايضاً في ازالة المساكن غير الشرعية التي بنيت في الضواحي الجنوبية ـ الغربية من العاصمة. وكانت معظم العائلات التي اخرجت عنوة تنتمي الى الطائفة الشيعية، وكان بينها عدد كبير من الجماعة التي طردت من بيروت الشرقية خلال العام ١٩٧٦. واحتج هؤلاء على قيام الجيش باجبارهم على النزوح مرة اخرى من منازلهم، بينما غض الطرف عن العائلات المسيحية التي كانت ماتزال تحتل بيوتهم بشكل غير شرعي في بيروت الشرقية.

وفي الحادي عشر من تشرين الاول (اكتوبر)، نظم حوالي خمسة آلاف شخص من سكان الاوزاعي ومعظمهم من «الشيعة» تظاهرة ضد اعمال الهدم، التي كان يقوم بها الجيش اللبناني وخلال الاسبوع الذي تلي المظاهرة اشتدت حدة المواجهة بين السكان ووحدات الجيش.

وفي السادس عشر من الشهر ذاته ادى الاشتباك الذي وقع بين الطرفين الى سقوط ثلاثة قتلى وجرح عدد آخر من المتظاهرين. وعمد الجيش على اثر ذلك الى تعزيز مواقعه في منطقة الاوزاعي غير ان مزاج الاهالي هناك ظل فظا مكفهراً.

وفي اوائل كانون الاول (ديسمبر) اجرى الجميل سلسلة تعيينات في المناصب الرسمية الرئيسية. وتم تعيين ابراهيم طنوس، قائدا للجيش، وزاهي بستاني، مديرا للامن العام. والرجلان كانا من المقربين جداً للشيخ بشير الجميل، وقد جرح طنوس مرات عدة اثناء قتاله الى جانب «القوات اللبنانية». وجرت من جهة اخرى حملة تطهير واسعة في صفوف الشهابيين داخل ادارة الدولة.

وفي نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ اعرب الزعماء المسلمون بوضوح عن القلق الذي كان يساورهم ازاء التعيينات التي يجريها الجميل، والتي استهدفت في الواقع تحويل الدولة اللبنانية والجيش على السواء الى مجرد امتداد لحزب «الكتائب اللبنانية». وهكذا عندما حل عيد الاضحى في نهاية ذلك الشهر، تم الاحتفال به بشكل مشترك، كمحاولة للتوكيد، بشكل موحد وعلني، على الهوية الاسلامية اللبنانية.

وحضر الاحتفال بعيد الاضحى الزعماء الدينيون الذين يمثلون السنة، والشيعة، والدروز في لبنان.

وخلال النصف الثاني من العام ١٩٨٢ لعب الدروز دوراً خاصا في المقاومة الاسلامية المتنامية التي تصدت لـ «القوات اللبنانية». وكان الدروز هم الجماعة اللبنانية الوحيدة التي استمرت في مقارعة الميليشيات المارونية والتصدي لها في منطقة الجبل المشرفة على بيروت.

وزاد التوتر بين «القوات اللبنانية» والدروز حدة في منطقة الجبل خلال الاسابيع

الاولى التي تلت غزو اسرائيل الاراضي اللبنانية. ولم يجد الاسرائيليون صعوبة في دخول منطقة الشوف الجبلية التي كان يسيطر عليها الدروز. وبعدما التقى الاسرائيليون بـ «القوات اللبنانية» بالقرب من بيروت سمحوا لوحدات مقاتلة تابعة للميليشيات المسيحية بالانتقال الى الجبل بغية مساعدتهم في ضبط منطقة الشوف والاشراف عليها. ونفذت «القوات اللبنانية» رغبة الاسرائيليين بحذافيرها في ذلك الثأر. وبدأت شائعات عدة بغيضة تنتقل خارج نطاق القرى التي دخلتها حول المجازر والاساءات التي تعرض لها الاهالي على ايديها.

وادى دخول «القوات اللبنانية» منطقة الشوف الى زعزعة التعايش الطائفي الذي ميز الوضع هناك خلال السنوات السابقة. (حتى ابان الحرب الاهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ استمر عدد كبير من المسيحيين في تأييد الزعيم الدرزي كمال جنبلاط ودعمه).

ورأى الدروز في وصول «القوات اللبنانية» الى المعقل القديم لطائفتهم تهديداً فعلياً لأسس جماعتهم واستمرارها. وقبل نهاية حزيران (يونيو) ١٩٨٢ نشبت الاشتباكات العلنية الاولى بين «القوات اللبنانية» وميليشيات «الحزب التقدمي الاشتراكي» بزعامة وليد جنبلاط، والمستندة الى قاعدة درزية اساسا. وشعر الاسرائيليون بالقلق والانزعاج ازاء الاضطرابات التي وقعت نتيجة تحديهم المباشر. وفي الثاني من تموز (يوليو) اصدروا امراً بمنع حمل السلاح داخل منطقة الشوف.

وبقي ذلك الاتفاق حبراً على ورق حتى قبل ان يجف الحبر عنه. فقد اثبت التاريخ ان جميع الجيوش التي اجتازت الشرق المتوسط بقيت عاجزة عن ضبط الحياة اليومية داخل جبل لبنان.

ولم يتأخر الاسرائيليون في استيعاب الدروس وادراك الحقائق المتعلقة بحياة الجبل. وقد بدأت الضغوط من جهة اخرى تشتد عليهم من قبل الطائفة الدرزية الموجودة داخل اسرائيل.

وخلال اسابيع فقط من اندلاع المعارك الاولى في منطقة الشوف تراجع الاسرائيليون عن تقديم الدعم المباشر والعلني لـ «القوات اللبنانية» التي كانت مرابطة هناك. وتبنى الاسرائيليون خلال فترة قصيرة موقفاً حيادياً في الظاهر، بينما عمدوا في الخفاء الى اقامة روابط وطيدة مع الجماعة المقربة من جنبلاط.

ومع نهاية العام ١٩٨٢ بات واضحاً ان الاسرائيليين يقومون بتسليح الطرفين المتنازعين في الشوف، وتعرضت قواتهم في المنطقة لنيران المتحاربين، وتكبدت خسائر فادحة بسبب وجودها بين الطرفين المتنازعين.

وكان الدروز، خلافا لمعظم المقاتلين التابعين لـ «القوات اللبنانية» وكذلك الاسرائيليون يقاتلون في «مربض خيلهم» داخل منطقة الشوف، حيث كان كل منزل في القرى المنتشرة هناك مستعدا لايوائهم اذا ما لزم الامر وتقديم الدعم لهم. ولا عجب ان يجد الدروز ان باستطاعتهم خوض المعارك بمفردهم دونما حاجة الى مساعدة خارجية. وقد اوحت هذه المقاومة داخل منطقة الشوف خلال النصف الاخير من العام ١٩٨٢ لبقية المسلمين اللبنانيين بضرورة التصدي لسلطة «الكتائب اللبنانية»، بعدما كانوا قد مدوا ايديهم اليها متعاونين مع الرئيس امين

الجميل في حكم لبنان.

□ □ □

عندما وصل امين الجميل الى سدة الرئاسة كان لديه سجل شخصي بارز على مستوى الروابط التي كانت تجمعه بالسياسيين المسلمين، حتى عندما كانت الغالبية العظمى في حزب «الكتائب اللبنانية» تعارض مثل هذه العلاقات والروابط. وخلال الاشهر الاولى من ولايته عمد عدد كبير من الزعماء المسلمين المعروفين امثال صائب سلام وغيره، الى تحذيره من مغبة الاستخفاف بمطالب المسلمين، واطلاق يد «الكتائب» في جهاز الدولة بكامله.

ولكن على الرغم من ذلك لم يقم الجميل الا بخطوات محدودة تدل على رغبة حقيقية في تحقيق مصالحة وطنية عامة.

فما هو السبب؟

الحقيقة ان الجميل عند تسلمه منصب الرئاسة كان ما يزال خاضعا لضغوط مستمرة من قبل الموالين والاوفياء لاخيه الراحل الذين كانوا يسيطرون على «القوات اللبنانية» القوية والنافذة. وخلال الاسابيع الاولى من ولاية الرئيس الجميل كان قائد «القوات اللبنانية» الشاب الذي خلف الشيخ بشير الجميل يردد متبجحاً «هناك منتصر ومغلوب هذه المرة في لبنان».

لاشك ان الدعم الذي حظي به الرئيس امين الجميل من قبل الدول الغربية كما برز ذلك واضحا من خلال وجود «القوات المتعددة الجنسيات»، كان كافيا لتقديم الحماية الملائمة له ضد تعنت «القوات اللبنانية» وتطرفها، لو كانت المصالحة الوطنية هي فعلا هدفه، وهدف الاميركيين، الذين كانوا يقفون وراءه. غير ان المبعوث الاميركي الخاص فيليب حبيب كانت له افكاره الخاصة حول ما ينبغي فعله داخل لبنان. وكان يشعر بقوة في طرح افكاره، لاسيما وان الوحدات الاميركية كانت تشكل الجزء الاكبر من «القوات المتعددة الجنسيات»، التي كانت ترابط في بيروت في ذلك الوقت.

حاول فيليب حبيب اقناع الجميل، بشدة بأن انسحاب السوريين والاسرائيليين من لبنان يجب ان يسبق اي مصالحة لبنانية داخلية. وكان حبيب يشدد باستمرار على ان التوصل الى تسوية سياسية حقيقية داخل لبنان كان صعب المنال طالما ان القوات السورية، والاسرائيلية، ماتزال مرابطة فوق الاراضي اللبنانية. ووعد مرارا وتكرارا بأن الديبلوماسية الاميركية قادرة على اقناع كل من الحكومة السورية، والاسرائيلية، بسحب قواتها من لبنان قبل نهاية العام ١٩٨٢.

وعلى هذا الاساس، كان من الممكن في رأيه وضع الجهود السياسية الداخلية على الرف، بانتظار تحقيق الخطوة الاولى وانجازها.

وسمع الجميل نصيحة حبيب. وربما كان هذا الامر هو الاسهل بالنسبة الى الرئيس اللبناني لاسيما وان ذلك يعني تأجيل اليوم الذي سيكون فيه مضطرا الى التعامل مع عقدة المصالحة الداخلية. وكان في امكانه خلال تلك الفترة انتظار حلحلة مشكلة انسحاب السوريين والاسرائيليين من لبنان بالاعتماد على الاميركيين في الدرجة الاولى. واذا ما كان الجميل قد عبر عن بعض التحفظات حيال نصيحة

حبيب فلاشك ان الاميركيين لم يسمعوا بها. وبدا ان حكومة الجميل مستعدة للسير وفق التوجيهات الاميركية خلال تعاملها مع الرسميين الاميركيين. وكانت تفضل الاستماع الى الكلمات الصادرة عنهم، والتمسك بها بشكل مطلق.

وهكذا، اخذت المشاكل السياسية الداخلية في لبنان تتفاقم، فيما كان فيليب حبيب وفريق العمل التابع له يركزان اهتماماتهما على مسألة الانسحابات الاسرايلية والسورية من الاراضي اللبنانية. غير ان التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط خلال تلك الفترة اقنعت حكومة الدولتين المجاورتين للبنان بأن افضل سياسة بالامكان اتباعها هي تأخير الانسحاب. وكسب الوقت من دون القيام بأي تحرك. وهكذا كان.

واستهدفت الاستراتيجية المتبعة من قبل فيليب حبيب في الدرجة الاولى محاولة التفاوض مع الاسرائيليين بغية التوصل الى اتفاق حول سحب قواتهم من لبنان. وكان يأمل ان يقوم الرئيس امين الجميل بعد ذلك بالتفاوض مع السوريين من اجل اقناعهم بمغادرة الاراضي اللبنانية بدورهم.

غير ان قدرة فيليب حبيب على عقد صفقة مع الاسرائيليين من اجل سحب قواتهم بأسرع وقت ممكن تعرضت لنكسة حقيقية على يد سيده في واشنطن الرئيس الاميركي رونالد ريغان.

فقد كشف رونالد ريغان في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ خطة اميركية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. دعت الى الحد من السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية للاردن التي احتلها الجيش الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولكنه شدد من جهة اخرى على ان الولايات المتحدة لا تستطيع تطبيق الخطة المذكورة الا بعد انسحاب الاسرائيليين من لبنان.

وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية حينئذ مناحيم بيغن، يعارض بشكل تام البحث في مستقبل الضفة الغربية ووضعها. وقدمت له الخطة الاميركية للسلام الحجة المناسبة للمماطلة اطول فترة ممكنة في المفاوضات اللبنانية.

وفي مرحلة معينة من خريف ١٩٨٢ وعد فيليب حبيب الرئيس امين الجميل بأن الاسرائيليين سيخرجون من لبنان مع نهاية العام نفسه. غير ان وقتا طويلا قد مضى على ذلك الموعد، وليس هناك ما يشير حتى الان الى حدوث انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي اللبنانية.

وبعد ذلك في اواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٣ توقفت المحادثات الجارية بين الاردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فجأة. علما انها كانت تشكل جزءا مركزيا من مشروع السلام الذي تقدم به رونالد ريغان. وانحسر الخطر الذي كان يهدد احلام مناحيم بيغن بالسيطرة على الضفة الغربية وبات بامكانه النظر الى وضع قواته في لبنان بمعزل عن التحركات الديبلوماسية المرتبطة بمشروع الرئيس الاميركي.

وما اكتشفه بيغن كان مروعا ومثيرا للقلق. فقد سقط للاسرائيليين خلال الاشهر الاربعة الاولى من وجودهم في لبنان اكثر من ٣٥٠ قتيلا. واضيف الى هذا الرقم عدد آخر تجاوز المائة بين شهري تشرين الاول (اكتوبر) وشباط (فبراير). وتبين للحكومة الاسرائيلية ان بقاء قواتها في لبنان سيكون مكلفا اكثر من احتلالها اية

اراض عربية اخرى تم الاستيلاء عليها حتى ذلك التاريخ.

والغالبية العظمى من العمليات التي تعرضت لها الوحدات الاسرائيلية فوق الاراضي اللبنانية كان يقوم بها مواطنون لبنانيون، وليس الفلسطينيون الذين كانوا مايزالون يعيشون في حالة من الخوف والذعر. وتجدر الاشارة الى ان غالبية السكان الشيعة في الجنوب استقبلت الجيش الاسرائيلي بكل هدوء عند دخوله الى مناطقها في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ولكن في اوائل العام ١٩٨٣ بدأ «الشيعة» ينضمون الى الدروز في الشوف ويقاتلون بحماسة الوجود الاسرائيلي المستمر هناك.

وقد اختصر الرأي السائد بين اللبنانيين في الجنوب محافظ صيدا عندما: قال ان الاسرائيليين «غزونا لمطاردة الفلسطينيين ولكنهم بقوا لاحتلال ارضنا»..[٦] وكل عمل كان الاسرائيليون يقومون به من اجل معاقبة اللبنانيين في الجنوب كان يزيد في اصرارهم وفي وحدة مقاومتهم للاحتلال. وفي الثامن عشر من آذار (مارس) ١٩٨٣ على سبيل المثال، اعتقل رسميون اسرائيليون رجل دين شيعيا بارزا في قرية جبل عامل هي «جبشيت»، بحجة انه كان يحض الاهالي على مقاومة الاحتلال في خطبه الدينية التي كان يلقيها كل نهار جمعة. وتحولت الاحتجاجات ضد اعتقاله، وبسرعة، الى مواجهة مفتوحة بين الجنود الاسرائيليين والمتظاهرين العزل من السلاح. وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته فتح الاسرائيليون النار على احدى التظاهرات الاحتجاجية وادى ذلك الى جرح ثلاثة متظاهرين. وعلى الرغم من ذلك تضاعفت الاحتجاجات وتزايدت. ومع حلول الثالث من نيسان (ابريل) وجد الاسرائيليون انه ليس من المجدي الاستمرار في اعتقال الشيخ الخطيب وقرروا الافراج عنه.

واشعلت الاصابات المستمرة الواقعة في صفوف الاسرائيليين داخل لبنان، حملة احتجاجات واسعة داخل اسرائيل مطالبة بانسحاب الجنود من الاراضي اللبنانية. وبعد زوال الرابط بين عملية الانسحاب من لبنان، ومشروع السلام، الذي تقدم به ريغان، لم يتأخر رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن في عقد اتفاق مع امين الجميل لسحب قواته من الرمال اللبنانية المتحركة. وفي نهاية نيسان (ابريل) شارك الرسميون الاميركيون بزخم في الجهود الديبلوماسية، وقام وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز بزيارات مكوكية لمدة اسبوعين كاملين بين بيروت والقدس. وفي السابع عشر من ايار (مايو) ١٩٨٣ وقعت كل من الحكومة الاسرائيلية واللبنانية على اول اتفاق رسمي بين الدولتين منذ معاهدة الهدنة المعقودة بينهما في العام ١٩٤٩. وقد انهى اتفاق السابع عشر من ايار (مايو) بشكل رسمي حالة الحرب التي كانت قائمة بين اسرائيل ولبنان منذ العام ١٩٤٨. ونص الاتفاق المذكور ايضا على انه يحق لكل طرف اقامة مكتب اتصال داخل اراضي الطرف الاخر اذا ما رغب في ذلك. وتم تشكيل لجنة اتصال مشتركة تمثلت فيها الولايات المتحدة نفسها من اجل الاشراف على تطوير العلاقات الطبيعية بين اسرائيل ولبنان.

ونص اتفاق السابع عشر من ايار (مايو) ١٩٨٣ ايضا على ايجاد منطقة امنية خاصة تغطي كامل المنطقة الممتدة من جنوب نهر الاولي الى الداخل وصولا الى مرتفعات «الجولان» التي تسيطر عليها القوات الاسرائيلية، على ان تقوم فرق

مراقبة اسرائيلية ـ لبنانية بمراقبة عملية تطبيق التدابير الامنية داخل المنطقة المذكورة والانحاء الاخرى من البلاد. وكان من المفترض باللبنانيين تبليغ لجنة اسرائيلية ـ اميركية مشتركة مسبقا بسائر الطلعات الجوية، والرحلات المدنية المارة في اجواء المنطقة الامنية الخاصة.

والتزم الاسرائيليون استنادا الى نص الاتفاق بسحب قواتهم من لبنان خلال فترة تتراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعا من دخول الاتفاق المذكور حيز التنفيذ. وتم التوصل في اليوم ذاته الى اتفاق جانبي بين الاميركيين والاسرائيليين وافق بموجبه الطرف الاميركي على بقاء القوات الاسرائيلية داخل الاراضي اللبنانية الى حين قبول السوريين بسحب قواتهم من لبنان.

ورفض السوريون بهدوء، ولكن بعناد شديد، القبول بهذا الشرط، واعترض الرئيس السوري حافظ الاسد على الامتيازات الخاصة التي منحت للاسرائيليين بموجب الاتفاق الامني في طول البلاد وعرضها. واعلن ان تلك الامتيازات تهدد امن سوريا نفسها. واعرب عن معارضة سوريا الواضحة لاتفاق السابع عشر من ايار (مايو) ١٩٨٣ المعقود بين الطرفين الاسرائيلي واللبناني.

وقام الاسرائيليون بفتح مكتب اتصال لهم داخل المنطقة التي يسيطر عليها الموارنة والواقعة شمال بيروت. غير ان البنود الاخرى من الاتفاق المذكور بقيت حبرا على ورق. وبقيت القوات السورية والاسرائيلية في المواقع التي كانت ترابط فيها في جنوب لبنان وشرقه.

لقد اساء الاميركيون تماما قراءة الموقف السوري وفهمه. وقد دفعت السهولة الواضحة التي استطاع الطيران الاسرائيلي من خلالها تدمير بطاريات الصواريخ السورية في البقاع في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. عدداً من الرسميين في ادارة ريغان الى كيل المديح والتبجح بـ «انتصار السلاح الاميركي» و «الذل الذي لحق بالسوريين». وحتى ايار (مايو) ١٩٨٣، كان الاميركيون يعتقدون انه من السهل ـ بمساعدة مصادر التمويل السعودية المؤيدة للغرب بحماسة ـ اقناع السوريين بسحب قواتهم من لبنان.

غير ان القدرة اللفظية للرسميين الاميركيين اعمتهم عن رؤية التطورات التي حدثت داخل سوريا بين حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وايار (مايو) ١٩٨٣ فلم يقف السوريون وحلفاؤهم السوفيات مكتوفي الايدي منذ تدمير الطيران الاسرائيلي قواعد الصواريخ في البقاع. بل شهدت الاشهر التي تلت تدفقا ملحوظاً للسلاح السوفياتي الى سوريا، وحتى زيادة القوة الدفاعية والترسانة العسكرية التابعة للجيش السوري.

ويبدو ان وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز، كان غافلاً عن هذه الحقائق خلال رحلاته المكوكية بين القدس وبيروت. وعلى الرغم من تصميمه على ربط الانسحاب الاسرائيلي بالانسحاب السوري، فانه لم يكلف نفسه عناء التوجه الى العاصمة السورية قبل التوصل الى الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي. واصيب بخيبة حقيقية عندما نجح السوريون في التصدي للاتفاق المذكور، ومنعوا تطبيقه. ووضع تصدي السوريين لاتفاق السابع عشر من ايار (مايو) الرئيس اللبناني امين الجميل في وضع حرج واوثق يديه. وعمد الجميل الى تأخير اي تحرك في اتجاه المصالحة

الداخلية الى ان يتم انسحاب القوات السورية، والاسرائيلية، على السواء من لبنان. ولكن مع تعثر الاتفاق تجمدت عملية الانسحابات ولم يجر تحقيق اي مصالحة وطنية على الاطلاق. في تلك الاثناء ادت بنود الاتفاقية التي حدت كثيراً من الشرعية اللبنانية، نتيجة القيود المفروضة عليها من قبل الاسرائيليين، الى تقليص الفرص المتاحة امامه لانتزاع تأييد المسلمين اللبنانيين. وكان من الممكن تماما ان يبلغ المسلمون مرارة الاتفاق ويقبلوا به لو كان جزءاً من استراتيجية شاملة نتج عنها انسحاب اسرائيلي، وسوري، سريع من لبنان. وفي اواسط حزيران (يونيو) على سبيل المثال استطاع الجميل انتزاع ٦٤ صوتاً برلمانياً مؤيداً للاتفاقية مقابل صوتين معارضين فقط.

وبما ان عملية الانسحاب ظلت تراوح مكانها، فقد وجد السوريون من السهل تأليب المعارضة ضد الاتفاق، وتشكيل هيئة مناهضة له داخل الجسم السياسي اللبناني. وفي اواسط تموز (يوليو) انضم كل من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، والسياسي الطرابلسي المعروف رئيس الحكومة الاسبق رشيد كرامي (شكل كرامي فيما بعد حكومة الوحدة الوطنية التي انبثقت بعد مؤتمر لوزان)، الى رئيس الجمهورية الاسبق سليمان فرنجية وشكل الثلاثة، برعاية السوريين، «لجنة الخلاص الوطني»، التي اعلنت ان هدفها هو الغاء اتفاقية السابع عشر من ايار (مايو) المعقودة بين لبنان واسرائيل.

والاهم من هذه المناورات السياسية العلنية كان الدعم الذي قدمه السوريون الى الميليشيات التابعة لكل من جنبلاط وبري.

ولم تنجح القوات الاسرائيلية في اخضاع المقاتلين الدروز تماما في منطقة الشوف. واستمر المسؤولون العسكريون في الحصول على امدادات عسكرية من القوات السورية المرابطة في سهل البقاع. وظلت تلك الامدادات تتدفق على الشوف، حتى بعدما انكشف بوضوح، في اواخر ١٩٨٢، ان الدروز كانوا يحصلون على بعض المساعدة، والعون، من قبل الاسرائيليين ايضاً.

وفي تلك الاثناء قام الاسرائيليون بـ «تهدئة»، او بالاحرى اخضاع، المجموعات الشيعية الموجودة في جنوب لبنان، فيما اخضعت القوات النظامية اللبنانية الشيعة الذين يقطنون الضواحي الجنوبية من بيروت. ولم يمض وقت طويل حتى تمكن القواد العسكريون المسؤولون عن ميليشيا «امل» من استئناف العمليات العسكرية، بعد الفواجع والنكبات التي حلت بهم في صيف ١٩٨٢.

بعد ذلك، وجد اولئك القادة في سوريا مصدراً مستعداً لتزويدهم بالعتاد العسكري. ونجحوا بسهولة في ايجاد طرق امدادات جديدة تصل منطقة التواجد السوري في البقاع بالضواحي الجنوبية ـ الغربية للعاصمة بيروت، مروراً بالخطوط ونقاط التفتيش التي اقامها الاسرائيليون. (وتمكنت «امل» ايضاً من تهريب كميات اقل من السلاح من منطقة البقاع الى الحركة المناوئة للاسرائيليين في الجنوب، والتي كانت تنمو باستمرار). وفي تموز (يوليو) ١٩٨٣، وقع اول اشتباك بين الجيش اللبناني وامل في بيروت الغربية، عندما حاول الجنود اللبنانيون ازالة بعض الاكواخ الشيعية من منطقة محاذية للخط الاخضر. وتصدى البؤساء الشيعة لذلك وساندتهم ميليشيا امل بغية الحؤول دون تقدم الجيش. وعندما حاولت دبابات

الجيش توجيه فوهات مدافعها في اتجاه المباني التي كان يقطنها هؤلاء، تعرضت لوابل من قنابل المورتر والبازوكا.

واستمرت المعركة بين الطرفين مدة يومين كاملين، وانحصرت في منطقة ضيقة لم يكتب على اثرها النصر لأحد. ولكنها كانت ايجازاً وايذاناً بالاحداث الحبلى التي سوف تشهدها بيروت في المرحلة المقبلة، لاسيما بعد فرار عدد من الجنود الشيعة من الجيش وانضمامه الى ميليشيا «امل».

□ □ □

حصلت الجهود الاميركية الرامية الى اعادة بناء الجيش اللبناني على زخم جديد بعد تسلم الشيخ امين الجميل، منصب الرئاسة. وشهدت الاشهر الاولى من ولايته اعادة تنظيم جهاز الضباط في الجيش من قبل القيادة العليا التي شجعت عدداً منهم على تقديم استقالته، تماماً كما حدث سابقاً في بداية عهد الرئيس الياس سركيس.

وعلى عهد الياس سركيس كان قائد الجيش مقرباً من «الشهابيين»، غير ان القائد الجديد ابراهيم طنوس، كان من المؤيدين المتحمسين لـ «الكتائب اللبنانية». وقد عمد الى اعادة تنظيم جهاز الضباط في الجيش بحيث يتلاءم مع تطلعات «الكتائب»، وبشكل يقوي شوكتها ويرجح الكفة لصالحها. واوضح الضباط الاميركيون الذين تعاونوا مع طنوس ان ضباط الجيش اللبناني الذين اختارهم لمعاونته كانوا يتعاملون وينسقون عن كثب مع «القوات اللبنانية»، وقلما تم اشراك الضباط المسلمين في اجتماعات التخطيط المهمة.

غير ان كل جيش بحاجة الى جنود. وكان جنود الجيش اللبناني من الشباب الذين لايتجاوز عمرهم ١٨ عاماً والذين دعوا الى خدمة العلم في اواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٣. وكانت اطراف البلاد التي تقطنها غالبية مسلمة، ماتزال خاضعة للاحتلال الاسرائيلي والسيطرة السورية. وعلى هذا الاساس كان من المتعذر تطبيق الدعوة الى خدمة العلم، بشكل صحيح، في تلك المناطق. ولكن الميل الديموغرافي العام حتى في منطقة «بيروت الكبرى» كان يعكس حقيقة الوضع، اذ ان نسبة ٦٠ في المائة من اغرار الجيش كانت من المسلمين، خصوصاً من الطائفة الشيعية.

وفي اواخر تموز (يوليو)، ادركت القيادة الجديدة للجيش انها ستواجه خلال فترة قريبة تحدياً صعباً.

وخلال تلك الفترة، بدا واضحاً لجميع الفرقاء الذين اشتركوا في اتفاقية ١٧ ايار (مايو) ان السوريين لن يدخلوا بسرعة عملية المقايضة المتعلقة بالانسحاب الثنائي. وكانت الضغوط الداخلية تتصاعد على حكومة مناحيم بيغن من اجل خفض عدد الاصابات الواقعة في صفوف الجنود الاسرائيليين داخل الاراضي اللبنانية. وعلى هذا الاساس بدأ الرسميون الاسرائيليون يتحدثون عن احتمال القيام بانسحاب جزئي من منطقة «الشوف»، من دون انتظار انسحاب مواز للقوات السورية من مناطق تواجدها.

وحتى ذلك الوقت، كانت حكومة امين الجميل، وكذلك الاميركيون، يضغطون من اجل تحقيق انسحاب اسرائيلي سريع من لبنان. ولكن عندما اوحى الاسرائيليون

بانسحابهم الجزئي من «الشوف»، طرح على الفور سؤال مهم شغل الجميع ويتعلق بالقوة البديلة التي بامكانها الحلول مكان الجيش الاسرائيلي في المناطق الممزقة نتيجة القتال.

وتم في البداية اقتراح توسيع منطقة اشراف «القوات المتعددة الجنسيات». ولكن لم تكن اي دولة من الدول المشتركة في تلك القوات راغبة في اتخاذ الدور المريع الذي كانت تقوم به الوحدات الاسرائيلية في منطقة الشوف. ولذلك تم الاتفاق على قيام الجيش اللبناني بملء الفراغ الامني الذي سيخلفه الانسحاب الاسرائيلي [illegible]

[illegible] من شأن نشر الجيش اللبناني في «الشوف» زيادة رقعة المنطقة الخاضعة لاشراف الحكومة اللبنانية، واعطاء وهج جديد لنظام الرئيس الجميل.

غير ان الرئيس الجميل والاميركيين ايضا كانوا معارضين لارسال الجيش الى «الشوف» قبل التوصل الى تسوية سياسية بين «القوات اللبنانية» والدروز. وكانوا يخشون ان يتعرض الجيش من جديد الى انقسام في صفوفه. مما يعرض المؤسسة الوطنية للخطر والتفكك والتشرذم. وفيما كان الجميل يفكر في كيفية حل هذه المشكلة. كان الجيش يواجه امتحانا عسيرا اخر. وفي الثامن والعشرين من اب (اغسطس) الذي كان يصادف ذكرى اختفاء الامام الصدر، زحف مقاتلو «امل» الى محطة التلفزيون الواقعة في بيروت الغربية. وانفجر التوتر الامني بين الجيش و «امل» في معركة شاملة. وللمرة الاولى انزلقت وحدات «المارينز» الاميركية المرابطة في محيط المطار، بشكل هامشي. في تلك الجولة من القتال.

وفي اليوم التالي. قام اكثر من عشرة الاف جندي بقطع الضاحية الجنوبية ـ الغربية لبيروت عن بقية اجزاء العاصمة. واشترك «المارينز» من جديد في المعارك الدائرة. وتعرضوا للمرة الاولى لبعض الاصابات في صفوفهم منذ نشر «القوات المتعددة الجنسيات» في منطقة بيروت منذ حوالي السنة تقريباً.

ومع استمرار المعارك في بيروت الغربية، اعلن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط «تأييد ميليشياته الكامل» للمقاتلين الشيعة.

وكان الجيش في تلك الاثناء يجمع قواته لشن هجوم مضاد على حركة «امل». وبدأ الهجوم فعلاً في الواحد والثلاثين من آب (اغسطس). وتقدمت قوافل الدبابات في اتجاه المراكز المشتبه انها لـ «امل» في بيروت الغربية، فاتحة نيرانها الكثيفة عليها. وتمت مواجهة احتجاجات السكان في منطقة النزاع، بفرض حظر للتجول من الفجر الى العصر. والب تقدم الجيش نحو قلب بيروت الغربية في اب (اغسطس) سكان تلك المنطقة ضده. لكنه فشل في الحؤول دون عودة بروز الميليشيات المحلية. وكاعتراف ضمني بهذا الواقع، اجبرت قيادة الجيش على الدخول في مفاوضات مع زعماء حركة «امل». وأدت تلك المحادثات الى ايجاد مناطق واسعة حظر دخولها على الجيش، وكان بعضها يمتد الى اطراف قاعدة «المارينز» في المطار. وخضعت تلك المناطق لاشراف «امل».

وفي الثالث من ايلول (سبتمبر) انسحب الاسرائيليون فجأة من الشوف. وكان كل من الرئيس الجميل والادارة الاميركية يحاولان الضغط على اسرائيل بانتظار تحقيق نوع من التسوية السياسية في المنطقة. ولكن في تحرك ينم عن لامبالاة

برغبات هذين الطرفين، انسحب الاسرائيليون من الشوف.

واعادت المعارك التي اندلعت على اثر ذلك، الى الاذهان ذكريات الفتنة الكبرى التي وقعت بين الموارنة والدروز في الجبل خلال العام ١٨٦١. وحتى تلك الفترة، كان الدروز قد واجهوا في الشوف خطراً حقيقيا من قبل «القوات اللبنانية» لخمسة عشر شهراً متتاليا. وشعروا انهم كانوا يقاتلون من اجل ضمان بقائهم. وكما الحال في العام ١٨٦١، تشبثت العائلات الدرزية بقراها، وانضم اليها مقاتلون جاؤوا من حوران في سوريا، والجليل في فلسطين المحتلة. وقد اراد هؤلاء مساعدة ابناء طائفتهم في معركة البقاء التي لاترحم.

ربما لم يكن الدروز هم الطائفة الاكثر عددا في منطقة الشوف خلال العام ١٩٨٣، ولكنهم اثبتوا انهم الاكثر بأساً. وقد تناسوا الانقسامات التاريخية التي عصفت بهم، وتحالف اليزبكيون، والجنبلاطيون على السواء حول الميليشيا الدرزية التي يتزعمها وليد جنبلاط خلال تصديها لـ «القوات اللبنانية» في طول المنطقة وعرضها.

وفي الرابع من ايلول (سبتمبر)، قامت وحدات الجيش اللبناني بمحاولة ضعيفة لملء الفراغ الذي خلفه الاسرائيليون بعد انسحابهم من الشوف. لكنها لم تصل الا الى عاليه. واتهمها الدروز بالوقوف بوضوح الى جانب «القوات اللبنانية» في الجبل، ونجحوا في منعها من التقدم اكثر واستطاعت الميليشيا الدرزية بعد فترة قصيرة رد الجيش اللبناني من مدينة «عاليه» الى مدينة «سوق الغرب» التي تشرف على بيروت، واستأنف مقاتلوها بعد ذلك معركتهم مع «القوات اللبنانية».

وفي معارك ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣، عاثت الطائفية التي تم تحريك جذورها. على اثر دخول «القوات اللبنانية» منطقة الشوف قبل ١٥ شهراً، فساداً وخراباً. ومع تقدم القوات الدرزية، زاد عنفها صلابة نتيجة الانتهاكات البشعة في حق الاهالي الدروز خلال الاشهر السابقة. وفي حالات عدة رد الدروز بالمثل.

وتدفقت اعداد كبيرة من المسيحيين المرعوبين في اتجاه المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل، ونزحوا كذلك الى بيروت الشرقية. وتجمع حوالي ٢٠ الفا من اولئك الذين لم يقدر لهم الوصول الى المنطقتين المذكورتين في عاصمة الشوف «دير القمر»، حيث كانوا محاصرين من قبل الدروز. وادركت القوات المتبقية من الميليشيا المسيحية، والتي كانت مرابطة في الشوف منذ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ان آمالها الكبرى والاصلية في السيطرة على المنطقة قد تلاشت تماما. فالتجأت هي ايضاً الى «دير القمر». وكانت المعركة الكبرى الفاصلة والمتبقية تستهدف السيطرة على «سوق الغرب». وكان الرئيس الجميل ومساندوه الاميركيون يخشون في حال نجاح الدروز في اختراق خطوط الجيش هناك، ان يتم الربط بين الميليشيات الدرزية وحركة «امل» في جنوب ـ غرب العاصمة، مما يسمح للطرفين بتشكيل حزام تمرد حول بيروت.

وفي السابع من ايلول (سبتمبر)، امتدت معركة الجبل الى العاصمة نفسها، وتعرضت مواقع القوات الاميركية للنيران، وقتل ثلاثة جنود فرنسيين تابعين لـ «القوات المتعددة الجنسيات»، نتيجة القصف المدفعي الكثيف. وفي اليوم التالي، حاولت البحرية الاميركية الرد، وفتحت بارجة حربية من اصل دزينة من السفن

المرابطة على مقربة من الساحل اللبناني نيران مدافعها من عيار خمسة انشات على مواقع الدروز في الجبل. وكانت الميليشيات الدرزية في تلك الفترة تزيد من ضغوطها على الجيش اللبناني المدافع عن «سوق الغرب». وفي التاسع عشر من ايلول (سبتمبر)، نجحت تلك الميليشيات في السيطرة على اطراف المدينة اثناء معارك عنيفة بالسلاح الابيض. وردت البحرية الاميركية هذه المرة بقصف مركز لم تقم بمثله منذ حرب فيتنام: فقد اطلقت البوارج الحربية حوالي ٣٥٠ قذيفة من عيار خمسة انشات على المواقع الدرزية حول «سوق الغرب»، مجبرة المقاتلين الدروز على الانكفاء الى الوراء.

وتصاعدت حدة المعارك خلال ذلك الاسبوع. وتدخل الطيران اللبناني في المعارك وقصفت المقاتلات القديمة من طراز «هوكر هنتر» المواقع الدرزية من الجو. واستمرت البحرية الاميركية من جهتها في توجيه نيران مدفعيتها نحو منطقة الجبل. وفعل سرب فرنسي مكون من احدث المقاتلات النفاثة الشيء نفسه.

وحاول الدروز زيادة حدة الضغوط الممارسة على موقع الجيش اللبناني في «سوق الغرب»، طالبين من الميليشيات الاسلامية في بيروت فتح جبهة اخرى ضد الخطوط الخلفية للقوات النظامية اللبنانية.

وكانت الميليشيات السنية بزعامة رئيس الحكومة الاسبق صائب سلام، قد فشلت خلال العام ١٩٥٨ في الاستجابة لنداء مماثل اطلقه الزعيم الدرزي كمال جنبلاط في ذلك الوقت. ولكن في ايلول (سبتمبر) تصرف المقاتلون الشيعة بسرعة وبشكل مغاير. وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته، بدأت المعارك الدائرة بين «امل» والجيش اللبناني تتصاعد بسرعة، وكادت تتحول الى انتفاضة عريضة ضد نظام الجميل وحلفائه الاميركيين. وهذا ما كان يخشاه الطرفان حقا. وبعد يومين، فيما كان الجيش اللبناني يدافع عن بقائه ووجوده، انضمت الى الاسطول الاميركي الضخم الذي كان مرابطاً في محاذاة الشاطىء اللبناني، البارجة المعروفة «نيوجرسي»، التي فتحت نيران مدافعها الكبيرة من عيار ١٦ انشا في اتجاه الجبل. وادركت جميع الاطراف المشتركة في معركة سوق الغرب، بشكل مباشر وغير مباشر، ان اي تصعيد في القتال من شأنه ان يؤدي الى نتائج وخيمة.

وخلال الاسابيع الثلاثة الماضية، دخلت الحكومة اللبنانية في مفاوضات مع السوريين حول «الشوف». وفي الليلة ذاتها، التي وصلت فيها البارجة «نيوجرسي»، اعلنت الحكومتان السورية واللبنانية، توصلهما الى اتفاق لوقف اطلاق النار في كل من بيروت الغربية، و«الشوف». وسرى مفعول الاتفاق المذكور عند فجر اليوم التالي. وتم الاشراف عليه من قبل لجنة امنية مشتركة ضمت ممثلين عن كل من الجيش اللبناني، وحركة «امل» و «القوات اللبنانية» و «الميليشيا الدرزية».

ونص اتفاق الثالث والعشرين من ايلول (سبتمبر) ايضاً على ضرورة قيام الرئيس امين الجميل وجميع الزعماء السياسيين الرئيسيين بفتح محادثات تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية، بحضور مراقبين سعوديين وسوريين. وزادت فكرة المحادثات امل كل من الدروز وحركة «امل» في ادخال بعض الاصلاحات السياسية. وبغية فتح الطريق امام هذه الاصلاحات قدم رئيس الحكومة شفيق الوزان استقالته في السادس والعشرين من ايلول (سبتمبر). ومن جهتهم، شعر

مؤيدو «القوات اللبنانية» بذعر حقيقي ازاء فكرة ادخال اصلاحات سياسية على النظام القائم. وادركوا ان ميزان القوى السياسي، والعسكري، بدأ يميل بشدة ضدهم بعد الفورة التي شهدوها في اب (اغسطس) ١٩٨٢. وكانت «القوات اللبنانية» قد فقدت عدداً من افضل وحداتها المقاتلة في معارك «الشوف». وادت هذه المعارك، التي كانت نتيجة مباشرة لتخلي الاسرائيليين عن «القوات اللبنانية» هناك، الى تعميق المرارة في نفوس المسيحيين... وكانت بمثابة رش الملح على الجراح. واضطر مؤيدو «القوات اللبنانية» الى الاستنتاج بعد تلك الاحداث ان مساعدة اسرائيل لهم في المرحلة المقبلة ستكون محدودة جداً خلافاً لحساباتهم السابقة.

وادرك المتطرفون الموارنة ان اي تسوية سياسية قد يتم التوصل اليها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ من شأنها الحد كثيراً من الامتيازات التي كانت تتمتع بها طائفتهم داخل النظام اللبناني، حتى ذلك التاريخ. وعلى هذا الاساس حاولوا المماطلة وتأجيل موعد انعقاد المحادثات، الى ان يكتب لهم النجاح في قلب الميزان الاستراتيجي داخل البلاد لصالحهم من جديد. واملهم الوحيد في بلوغ هذا الهدف كان مرتبطا بقدرتهم على دفع القوات الاميركية اكثر في متاهة الصراع، وحثهم على الوقوف الى جانبهم.

وكانت الادارة الاميركية من جهتها منقسمة على ذاتها بالنسبة الى كيفية التعامل مع الوضع اللبناني. وكان يرى قسم منها ان تخفيف مستوى المساعدة الاميركية المقدمة الى الجيش اللبناني من شأنه تعريض المصداقية الاميركية في العالم لنكسة خطيرة. لكن هذا الموقف كان يواجه معارضة شديدة من قبل العسكريين الاميركيين الذين حذروا من الانزلاق في حرب اهلية خطيرة وغير رابحة على الارجح.

هذا التردد الاميركي ادى الى تخفيف الضغط الذي كان يواجهه الرئيس امين الجميل من اجل البدء في المحادثات المزمعة، والمتعلقة بالمصالحة الوطنية. ودفعه هذا الامر الى الالتزام بمواقف المتطرفين الموارنة، وتحقيق رغباتهم محاولاً دائما التقليل من اهمية المحادثات الموعودة. واعلن اخيرا في التاسع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) تأجيل تلك المحادثات الى اجل غير مسمى.

وبعد اربعة ايام، برز عامل جديد دفع الادارة الاميركية فجأة الى حث الرئيس الجميل على البدء في مفاوضات المصالحة الوطنية. ففي وقت مبكر من صباح ذلك اليوم قاد شخصان يعتقد انهما ينتميان الى جماعة شيعية متطرفة شاحنتين معبأتين بالمتفجرات في اتجاه موقعين تابعين لكل من الوحدات الاميركية، والفرنسية، المرابطة في بيروت. وادى انفجار الشاحنة الاولى بالقرب من مطار بيروت الدولي، الى تدمير المبنى الذي كان يضم عدداً كبيراً من جنود «المارينز». ونجم عن ذلك مقتل ٢٢٢ عنصراً منهم وجرح عدد كبير من رفاقهم. وسقط للفرنسيين في الانفجار الآخر ٥٧ قتيلاً بعد تدمير مركز قيادتهم الواقع بالقرب من قلب بيروت الغربية.

ودفع حادث التفجير الذي تعرض له مركز «المارينز» في بيروت ادارة الرئيس رونالد ريغان الى انعاش مفهوم «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، الذي كان قد

تم تجميده في وقت سابق على اثر ضم اسرائيل مرتفعات «الجولان» السورية. غير ان ذلك الانفجار حض الاميركيين من جهة اخرى، ولاول مرة، على التركيز على مسألة تحقيق «مصالحة لبنانية داخلية». علما ان كبار الرسميين حذروا من عدم بلوغ هذه الغاية على حساب اتفاق السابع عشر من ايار (مايو) المعقود بين اسرائيل ولبنان.

وقد تبلغ الرئيس امين الجميل مضمون الرسالة الاميركية والنيات الكامنة وراءها. وفي الحادي والثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) افتتحت الجلسة الاولى من المحادثات المتعلقة بالمصالحة اللبنانية في «جنيف». وهو المكان الوحيد الذي كانت الاطراف المشتركة تشعر فيه بالامان. واشترك في تلك المحادثات كل من الشيخ بيار الجميل، والرئيس كميل شمعون عن «الجبهة اللبنانية» المارونية، ووليد جنبلاط، والرئيس رشيد كرامي، والرئيس سليمان فرنجية، ممثلين عن الجماعة المؤيدة (جبهة الخلاص الوطني) لسوريا، ونبيه بري ممثلا حركة «امل»، اضافة الى الرئيس صائب سلام والرئيس عادل عسيران. وكان كل واحد منهما يمثل الوجود السنية، والشيعية القديمة. وحضر المحادثات ايضا بصفة مراقب ممثلون على مستوى عال من كل من الولايات المتحدة، واسرائيل وسوريا.

ومنذ البداية، وصل المؤتمر الى طريق مسدودة عند البحث في اتفاق السابع عشر من ايار (مايو) الموقع مع اسرائيل. وكان المراقبون الاميركيون، والاسرائيليون، على السواء يمارسون من وراء الكواليس ضغوطاً شديدة على الرئيس امين الجميل من اجل الحؤول دون الغاء الاتفاق. وكان السوريون، من جهتهم، يضغطون بالتنسيق مع حلفائهم في «جبهة الخلاص الوطني» من اجل وضعه جانباً.

وبعد فشل المؤتمرين في تضييق هوة الخلافات الفاصلة بينهم قرروا اللجوء الى حل مؤقت قضى بتجميد المحادثات من اجل اعطاء الرئيس امين الجميل الوقت الكافي للتشاور مع الحكومات المشاركة في «القوات المتعددة الجنسيات».

وفي ذلك الوقت، وعد الجميل باستئناف المؤتمر اعماله بعد اسبوعين فقط. ولكن بعد مرور فترة قصيرة بدأ مساعدو الرئيس ومستشاروه يسخرون من فكرة «المصالحة الوطنية» ويعتبرونها غير ضرورية. وفي تلك الاثناء حاول الرئيس الجميل خلال زياراته الى عواصم الدول المشاركة في «القوات المتعددة الجنسيات» اقناعها، من دون جدوى، بزيادة مساعدتها للجيش اللبناني. وفي بداية كانون الاول (ديسمبر) توجه الجميل الى واشنطن لاجراء محادثات مع الرئيس رونالد ريغان. وفور مغادرته العاصمة الاميركية قام سرب من المقاتلات الاميركية بقصف المواقع السورية في البقاع. واذا ما كانت اميركا قد حاولت من وراء ذلك ابلاغ المعنيين انه مايزال باستطاعتها استخدام «عضلاتها» في لبنان، فقد فشلت فشلاً ذريعاً، اذ تم اسقاط طائرتين حربيتين اميركيتين من قبل المضادات السورية وقتل احد الطيارين فيما وقع الاخر في الاسر. (وقد افرج عنه بعد شهر من اعتقاله على اثر الزيارة التي قام بها الى دمشق المرشح الرئاسي القس جيسي جاكسون).

واستمر الرئيس امين الجميل في المماطلة في الدعوة الى استئناف محادثات «جنيف». في تلك الاثناء بدأ وقف اطلاق النار في كل من «الشوف» وضواحي بيروت ينهار تدريجياً. وكان قد تم التوصل اليه في الثالث والعشرين من ايلول (سبتمبر)

كما مر معنا.

وفي اواسط كانون الثاني (يناير) اعلن وليد جنبلاط اخيراً انه فقد صبره واتهم الرئيس امين الجميل بالتحيز بشكل مفضوح لـ «القوات اللبنانية». وفي الثاني والعشرين من الشهر ذاته طلب منه تقديم استقالته. ولكن بعد فترة قصيرة عاد الزعيم الدرزي وغير رأيه واوضح ان قصده كان ان تقوم الحكومة اللبنانية بالاحرى بتقديم استقالتها، وليس الرئيس نفسه! وكان العسكريون الفرنسيون في «القوات المتعددة الجنسيات» يضعون في تلك الفترة الخطط المتعلقة باعادة نشر قواتهم في بيروت الغربية.

وفي اوائل شباط (فبراير) انسحب الجنود الفرنسيون من مواقعهم، على امتداد الخط الفاصل بين «الشياح» و «عين الرمانة».

ومع انسحاب القوة الفرنسية، تحركت بعض الوحدات التابعة للجيش اللبناني للحلول مكانها. غير ان امل رأت في ذلك التحرك خطراً، ومحاولة للسيطرة على منطقة استراتيجية شكلت حتى ذلك الوقت جزءاً من نطاق النفوذ الشيعي في الشياح. وعلى هذا الاساس تصدى مقاتلو «امل» للجيش اللبناني.

وقرر قائد الجيش ابراهيم طنوس، اتخاذ موقف متصلب بالنسبة الى قضية «الشياح». (وربما وجد طنوس ومعاونوه في قيادة الجيش، المؤيدون لـ «القوات اللبنانية». في قضية «الشياح» فرصة مناسبة من اجل دفع اميركا الى تقديم دعم اكبر لموقف الجميل في لبنان). وأيا كان نمط التفكير المتحكم بهم فقد حاولوا بسرعة تعزيز قوة الجيش على خطوط التماس المواجهة للاحياء الشيعية. وعمدوا بعد ذلك الى قصف المباني المكتظة بالسكان هناك بالدبابات والمدفعية.

وتحت كثافة ذلك القصف دعا زعيم «حركة امل» نبيه بري في الرابع من شباط (فبراير) الوزراء المسلمين في حكومة شفيق الوزان الى تقديم استقالاتهم، وطلب من الجنود المسلمين رفض الاشتراك في قصف الاحياء المدنية.

وكان نبيه بري قد تسلم زعامة «امل» خلال العام ١٩٨٠. وهو فرد من ثاني اكبر عائلة شيعية في قرية «تبنين» الواقعة في «جبل عامل». وقد درس الحقوق وتخرج محامياً وتدرج في مكتب المحامي المعروف عبد الله لحود، وكان بري انموذجاً لجيل كامل من المهنيين الشيعة الذين كانوا يشكلون الاساس التنظيمي لحركة «امل».

وفي العام ١٩٨٣ لم يكن عمر نبيه بري يتجاوز السادسة والاربعين، وكان مايزال شابا لكي يكون في عداد الجيل الجديد من الزعماء الوطنيين. ولكنه كان قد اكتسب خبرة سياسية طويلة، ولم تكن أراؤه السياسية متطرفة على الاطلاق. وكان حتى العام ١٩٨٣ مايزال متمسكا ببطاقة الاقامة الاميركية.

وكان نبيه بري هو القائد الفعلي لـ «امل» ونجح في التنسيق مابين ميولها واتجاهاتها المتنوعة، وكان يملك حدا معقولاً من الجاذبية الشخصية.

حتى تلك المرحلة لم يكن بري قد دعا بعد، بشكل مباشر، الجنود المسلمين للفرار من الجيش. ولكن هذا بالذات ما قامت به العناصر المسلمة خلال ساعات. وكان الفرار كثيفاً بحيث انهارت سلطة الجيش كليا داخل بيروت الغربية، مع حلول السادس من شباط (فبراير). وسيطر مقاتلو «امل» المغتبطون، اضافة الى حفنة من الميليشيات الاخرى، والاصغر حجماً في بيروت الغربية، على ذلك الجزء من

العاصمة من دون وجود اي طرف مناوىء. ووجد هؤلاء انفسهم مسؤولين، بحكم الواقع، عن سلامة المباني العامة، والسفارات المتعددة، ومحيط التجمع العسكري الاميركي بالقرب من المطار.

وفي السابع من شباط (فبراير) اعلن الرئيس الاميركي فجأة انه اصدر اوامره لقوات «المارينز» بالانسحاب من لبنان، والعودة الى السفن الحربية المرابطة بمحاذاة الشاطىء اللبناني.

ورافق هذا الاعلان اصدار تعليمات جديدة الى القواد البحريين تخولهم اللجوء الى استخدام القصف البحري او الجوي. لاية قوات تتعرض او تهاجم منطقة بيروت الكبرى، (وتم بالفعل خلال الايام التي تلت استخدام تلك القوة من دون اية قيود. وسقطت مئات القذائف المنطلقة من البارجة «نيوجرسي» والبوارج الاخرى. على الاجزاء التي كان يسيطر عليها الدروز في منطقة «الشوف»)، وبعد فترة قصيرة اعلن رونالد ريغان ان قوات «المارينز» ستنسحب من لبنان. واوضح البريطانيون من جهتهم ان فرقتهم الصغيرة العاملة من ضمن «القوات المتعددة الجنسيات». (التي كانت ترابط في الحدث، منطقة قريبة من جسر بلدة كفرشيما المحاذية للبلد الدرزية الشويفات). ستنسحب هي ايضاً وتم ذلك فعلا في اليوم التالي. ولم يتأخر الايطاليون في الاعلان عن النية ذاتها.

وعلى الرغم من ان الفرنسيين لم يكشفوا على الفور عن اية خطط بهذا الشأن. فقد اعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وجود تفضيل عام يقضي باحلال قوة تابعة للامم المتحدة مكان الجنود الفرنسيين.

وخلال الايام التي تلت السابع من شباط (فبراير). اعادت الوحدات العسكرية التي بقيت موالية للرئيس امين الجميل تجميع صفوفها الى جانب «القوات اللبنانية» في بيروت الشرقية، بغية منع ميليشيا «امل» من التقدم في اتجاه المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسيحية. واعيد في ذلك الوقت تنظيم الجنود الذين فروا من الجيش، وانضموا الى «امل» باشراف القيادة التابعة للواء السادس. (اشترك هذا اللواء في ما بعد مع حركة «امل» في ما عرف بـ «حرب المخيمات» التي اندلعت بين «امل و الفلسطينيين في ١٩ ايار «مايو» ١٩٨٥)، والتي كانت تنسق عن قرب مع زعامة «امل» داخل بيروت الغربية.

وفي الاسبوع التالي استأنف الدروز في الجبل هجومهم ضد مواقع الجيش اللبناني التي كانت ماتزال موجودة على اطراف «الشوف». ونجح الجيش في التمسك بموقعه الحصين في «سوق الغرب» غير ان الدروز، استطاعوا دحره بشكل كامل في الاجزاء الاخرى من منطقة «الشوف» وصولاً الى الطريق الممتدة من «خلدة» الى «الدامور».

وفي الخامس عشر من شباط (فبراير) تمكن المقاتلون الدروز من ربط مناطقهم بالمناطق التي تسيطر عليها حركة «امل» في بيروت الغربية. وواجه الرئيس امين الجميل، كتلة معارضة قوية تشرف على منطقة تمتد من خطوط التماس في بيروت الى الخطوط الامامية للجيش الاسرائيلي على نهر الاولي. وانقسم الجيش الى قسمين متعادلين. وادار الاسرائيليون له ظهورهم وتخلوا عنه وتلاشت «القوات المتعددة الجنسيات» التي كانت تعتبر الامل الوحيد لخلاصه في الاخير! وحدها سوريا كانت

قادرة على الدفاع عن رئاسته

وفي اواخر شباط (فبراير) قام امين الجميل باول زيارة رئاسية الى دمشق من اجل مناقشة التنازلات المفترض به تقديمها الى الرئيس حافظ الاسد بغية انقاذه

□ □ □

لم يكن التحدي الذي يمثله الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل و «القوات اللبنانية» بالنسبة الى نظام مابين الطوائف في لبنان خلال العام ١٩٨٢ يقل خطورة - وربما كان اخطر بكثير - عن تحدي كمال جنبلاط للنظام ذاته قبل سنوات ست

وكانت حركة كمال جنبلاط قد تحدت مباشرة بعدين رئيسيين من ابعاد نظام الميثاق الوطني الذي حكم لبنان منذ العام ١٩٤٣ الاول هو نظام الحصص على مستوى الوظائف داخل ادارة الدولة. والثاني هو الهيمنة المارونية التي ضمنها نظام الحصص نفسه.

ولكن كان بالامكان النظر الى اهداف كمال جنبلاط على انها جزء متناغم مع الروح الدستورية للبنان. وذلك استنادا الى الدستور الصادر خلال العام ١٩٢٦

فالدستور اللبناني اعلن صراحة ان نظام الحصص يعتبر ضروريا بشكل مؤقت فقط. وان قاعدة النظام هي المساواة بين جميع المواطنين اللبنانيين بغض النظر عن انتمائهم الطائفي

وقد تعرضت حركة الشيخ بشير الجميل الى هذا المبدا بالذات والوارد في دستور العام ١٩٢٦. ومن الممكن الاعتقاد ان الحركة المذكورة. ربما كانت تصرفت بشكل مختلف تماما لو لم يلاق زعيمها مصرعه، حتى عندما كان النصر النهائي في متناول يدها. لكن الشيخ بشير قتل وكل ما نستطيع الحكم عليه هو الحركة ذاتها وفي غياب زعيمها. وقد تبين انها طائفية. وارادت التصدي فعلاً لدعائم التعاون الطائفي في لبنان. واني شخصياً - وخلافا لفيليب حبيب - اجد صعوبة في تصور توجهات مختلفة للحركة حتى لو قيد لزعيمها البقاء على قيد الحياة.

ان القصة التي امتدت فصولها طوال فترة الواحد والعشرين شهرا، التي اعقبت غزو اسرائيل للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، هي قصة بلوغ تحدي «القوات اللبنانية» النظام اللبناني اوجه. لكن هذا التحدي فشل. ويالها من قصة! فمن صيحات الاغتباط والفرح التي كان يطلقها فادي فرام، الى المأساة التي حلت بالرئيس امين الجميل، الذي وقف عاجزاً عن التصدي للامواج المتلاطمة التي تهدد وجوده، والافكار التي ينادي بها، كان الفرق شاسعاً.

ولسنوات عدة. كانت «القوات اللبنانية» تأمل، في حال نجاحها في السيطرة على «الشوف»، في ربط مناطقها بتلك التي تشرف عليها القوى المؤيدة لها والتي تساندها اسرائيل في جنوب لبنان. ومن ثم الاعلان عن اخضاع البلاد كلها لحكمها. بحكم الواقع. وكان من شان هذا الالتفاف محاصرة اعداء الميليشيات المسيحية من المسلمين في كل من بيروت. والجنوب. وقطع المنافذ امامهم. وكذلك القضاء على زعماء المسلمين في البقاع، والشمال، واضعاف مركزهم. وكان من المتوقع ان ينجم عن ذلك بروز زعامة اسلامية جديدة قادرة على التعاون. والتنسيق مع «القوات اللبنانية». وموافقة على سيطرة «القوات» على كامل النظام اللبناني وهكذا يكون قد

تم «انقاذ لبنان». (ولقد سمعت «القوات اللبنانية» لاول مرة تناقش هذا المخطط في العام ١٩٧٨).

والحقيقة ان المخطط المذكور كان يستند الى ركائز، وطروحات، خاطئة ويعتريها الخلل. فتاريخ كيان مابين الطوائف الذي يعرف بأسم لبنان، قد بني من اساسه على عدم سماح اي طائفة للطوائف الاخرى بالسيطرة عليها كليا.

وكان من المفترض بالموارنة ـ قبل غيرهم ـ تذكر هذا المبدأ استنادا الى تجربتهم الحديثة في التصدي لهجوم كمال جنبلاط خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

غير ان «القوات اللبنانية» تجاهلت ذلك الدرس. وخلال فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ زحف المقاتلون المسيحيون بابتهاج وعنجهية الى منطقة «الشوف»، ظانين ان باستطاعتهم السيطرة «بسهولة» على الطائفة الدرزية هناك. وفي «جبل عامل» عمدوا الى جانب جيش الرائد سعد حداد الفوضوي الى الاحتماء بقوافل الاسرائيليين لارتكاب التعديات. واعتقدوا ان بامكان الجيش الاسرائيلي حماية طموحاتهم «بسهولة» هناك ايضا وتصوروا ان سيطرتهم على قيادة الجيش اللبناني، ستساعدهم على ضبط المسلمين المشاغبين في الشطر الغربي من العاصمة بيروت. وظنوا ان ساعتهم قد حانت.

ولكن ذلك لم يتحقق اطلاقا. فقد وجد الدروز بسرعة الوسائل التي تسمح لهم بالدفاع عن معقلهم في «الشوف». (لماذا ظن قادة «القوات اللبنانية» ان الدروز لن يستطيعوا ايجاد تلك الوسائل؟) وتمكن شيعة «جبل عامل» وبيروت الغربية بعد فترة قصيرة، من تحقيق ما قدر للدروز تحقيقه من قبل. (لماذا لم يستشرف قادة «القوات اللبنانية» هذه المرة ايضا هذا الامر؟). وعادت ضرورة التعايش القديمة العهد تفرض نفسها من جديد، وبقوة، في منطقة جبل لبنان.

وما كان يحدث في لبنان بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤، كان في الواقع بمثابة تحول جديد في كفة الميزان. وتمكن التحالف الجديد، الذي كانت تسيطر عليه حركة «امل» الشيعية، من دحر التهديد الذي طرحه الموارنة على الجماعات الاسلامية في لبنان، ونظام مابين الطوائف.

والتحول الذي طرأ على ميزان القوى الداخلية انقذ، ربما، نظام مابين الطوائف في لبنان.

غير ان ذلك طرح تحدياً حقيقياً امام اوجه محددة من لبنان، الذي شيد على ركائزه مبدأ مابين الطوائف، الخاص بلبنان، عبر المائة وخمسين سنة الماضية.

وفي اواسط العام ١٩٨٠ كان مايزال من غير الواضح كم هي المعالم الرئيسية لذلك البنيان سيصمد على مر العقود. ولكن ما كان واضحاً هو ان سمات كثيرة تم تغييرها بشكل نهائي منذ وصول لبنان الى الذروة الظاهرة، قبل عقدين.

حواشي:

---

(١) انظر مقال وليم ب. كواندت في ميدل ايست جورنال. ربيع ١٩٨٤

(٢) اغسطوس ار. نورتن «خلق الاعداء في جنوب لبنان. حركة امل. جيش الدفاع الاسرائيلي. وجنوب لبنان» في ميدل ايست انسايت» (واشنطن، دي سي) المجلد ٣، رقم ٣، كانون الثاني (يناير) شباط (فبراير) ١٩٨٤، ص ١٩ انه المقال الثاني الذي كتبه نورتن عن الاتجاهات المختلفة داخل الطائفة الشيعية بين اواخر ١٩٧٠ و ١٩٨٣. صدر المقال الاول في العدد السابق من النشرة ذاتها.

الفصل التاسع

استنتاجات: نظام التداخل الطائفي يدخل قرنه الخامس

اشياء كثيرة تغيرت في لبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥. على ذلك بقيت امور كثيرة على ما هي عليه على الرغم من الاضطرابات التي شهدها ذلك العقد، فما هو اذن الشيء الذي سيثبت انه ثابت مستمر في التطورات المستقبلية لذلك المكان، وما هو الشيء المؤقت؟ في الفصول السابقة، سلطت الاضواء خصوصا، على مصير ذلك البيان السياسي الذي شيد منذ العام ١٩٢٠ وما بعد، فوق الدعائم القديمة لواقع ما بين الطوائف في لبنان. واذا اردنا النظر الى تطور البلاد استنادا الى ذلك البيان فقط، كان علينا الاستنتاج حتماً ان الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٨٥ تشكل دائرة فريدة وواضحة من النمو السياسي تبعتها حالة من الفساد شبه التام.

ماذا بقي بعد كل الذي جرى حتى اواسط الثمانينات من حدود العام ١٩٢٠، ودستور العام ١٩٢٦، والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ او النهج الشهابي؟ قليل جدا، باستثناء تمسك معظم اللبنانيين الميئوس بفكرة حدودهم الوطنية، اضافة الى بعض الشكليات الواردة في الدستور.

على اي حال، هناك مستوى آخر بامكاننا من خلاله دراسة تاريخ لبنان وتفحصه، غير المستوى المتعلق بتطور مؤسساته الوطنية ذات «الطراز الحديث». وهذا يعني النظر الى التحول التدريجي والبعيد الامد للسلطة بين مختلف الجماعات داخل نظام ما بين الطوائف.

وعلى هذا الاساس، باستطاعتنا النظر الى الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٨٥ من خلال دخول طائفتين جديدتين ورئيسيتين (السنة والشيعة) النظام الذي يسيطر عليه الموارنة. وقد استمر الموارنة في احتلال المرتبة الاولى في النظام اللبناني فترة خمسين عاما كاملا تلت العام ١٩٢٠. غير ان احدى طوائفه الجديدة (الشيعة) نمت بشكل قوي، وكان هذا النمو كافياً لتحدي الهيمنة المارونية.

وفي اواسط الثمانينات، بدا وكأن الموارنة والشيعة دخلوا صراعا طويلا الامد من اجل السيطرة على المكانة الاولى في نظام ما بين الطوائف في لبنان. وفي نظري، ان كل المؤشرات كانت تدل على ان الشيعة هي الطائفة التي ستخرج منتصرة او بالاحرى الاقوى من ذلك الصراع.

وفي ضوء هذه الرؤية، ليس بالامكان اعتبار السنوات التي تلت العام ١٩٧٥ مجرد فترة فساد وانهيار (بالنسبة الى المؤسسات القائمة)، وانما بالاحرى بداية مرحلة انتقالية ستنتقل المكانة الاولى خلالها من الموارنة الى الشيعة. ومنذ العمل بنظام ما بين الطوائف في لبنان في اواخر القرن السادس عشر كانت هناك طائفة هي

«الاولى بين الطوائف الاخرى المتساوية» داخل النظام. ومع تطور ذلك النظام بدا واضحا ان هناك حدودا معينة للسلطة التي بامكان الطائفة داخل نظام ما بين الطوائف القيادية ممارستها: وكان موقع تلك الطائفة داخل نظام ما بين الطوائف في لبنان يتميز بالافضلية، اكثر مما هو موقع سيطرة وضبط. ومع الاعتراف صراحة بحدود سلطتها، كان بامكان الطائفة الاولى في لبنان فرض رؤيتها ومصالحها على النظام بكامله والى درجة تتعدى قدرة الطوائف الاخرى في هذا المجال.

وفي القرون الاولى تمحور الصراع على الاولوية حول مؤسسة الامارة او بعتبير اخر حول مركز الامير، علما ان الامير في لبنان القديم كان عليه دائما الفوز برضا الاقطاعيين الاقوياء داخل الجبل. وتركز الصراع في العصور الحديثة، وفي الدرجة الاولى، حول المؤسستين التوأمين اي رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش.

ومن النقاط المهمة التي ينبغي الا تغيب عن البال، عند النظر الى لبنان على اساس ميزان ما بين الطوائف والصراع في ما بينها على مركز الصدارة، هي ان انتقال الاولوية من طائفة الى اخرى، كما هو حادث الان في لبنان، ليس بالامر الجديد. فقد حدث ذلك من قبل. ولم يحتل الموارنة مركز الصدارة ويتبؤوا المكانة الاولى داخل النظام القائم، الا بعد انتزاعهما من الدروز في اواسط القرن التاسع عشر.

ولم يتم ذلك الانتقال الاول بسهولة على الاطلاق، بل مر بمرحلة من الاضطراب المدني الحاد استمرت ٣٦ عاما او اكثر. ورافق ذلك بروز حركات راديكالية جديدة وتدخل عدد كبير من القوى الخارجية بشكل مباشر.

وبالطبع، تم خلال عملية الانتقال الاولى لمركز الصدارة، تدمير عدد كبير من المؤسسات السياسية القائمة، بما في ذلك النظام الاقطاعي المستند الى قاعدة درزية.

ولكن ماذا عن المحيط الاقليمي للبنان؟ ألم يلعب هذا المحيط ايضا دورا رئيسيا في اشعال المشاكل التي مر بها لبنان منذ العام ١٩٦٧ وما بعد؟

نعم، لقد لعب ذلك المحيط، في اعتقادي دورا مهما. فقد وجد اللبنانيون بسرعة ان ليس باستطاعتهم عزل انفسهم عن الازمة الفلسطينية - الاسرائيلية المزمنة التي نجمت عن حرب العام ١٩٦٧. ولكن لم يكن بامكانهم ايجاد السبل الملائمة للتعامل مع تلك الازمة، اذ ان استمرار النظام اللبناني اعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على المحافظة على حكومة ضعيفة ومتوازنة بشكل دقيق، داخل بيروت.

وهكذا كان اللبنانيون محكومين بالتعايش مع تصاعد العنف الفلسطيني - الاسرائيلي، وزيادة حدة الاستقطاب بالنسبة الى القضية الفلسطينية، ذلك الاستقطاب الذي طال جسمهم السياسي نفسه. وكما سبق وذكرنا في الفصل الخامس، كان ذلك الاستقطاب هو المسؤول الرئيسي عن زعزعة موقع الزعماء السنة ومركزهم داخل النظام اللبناني، بعدما كانوا يشكلون الرعاية الرئيسية الثانية للدولة اللبنانية منذ نيلها الاستقلال. وادى اضعاف الزعامة السنية التقليدية الى تعرض الميزان اللبناني، الذي كان قائما من العام ١٩٤٣، لخلل شديد. وفتح هذا الوضع المجال واسعا اما التأرجحات المتتالية ولانتفاضات الاستياء والغضب - ابتداء بكمال جنبلاط وانتهاء بأمل، مرورا بالطبع ببشير

الجميل ـ التي احدثت المزيد من الخلل في المؤسسات السياسية للبلاد.
ومن الحجج والافكار الشائعة في لبنان (خصوصا بين الموارنة) ان الاضطراب الذي عاشه النظام اللبناني في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ واواسط الثمانينات، كان فقط نتيجة تلك العوامل الاقليمية. ولكني لا اعتقد ان هذا الوصف كافٍ لتفسير ما حدث. خصوصا وان تلك العوامل لا تفسر التغييرات التي كان يمر فيها ميزان ما بين الطوائف في لبنان خلال تلك الفترة.

الشيعة:

ومع حلول اواسط الثمانينات برز الشيعة كأهم جماعة قادرة على تحدي الهيمنة المارونية. ولكن كيف بالامكان ربط نهضة الشيعة او عودة انبعاثهم بالمحيط الاقليمي للبنان؟ في نظري ان هذا الربط يبدو شبه معدوم.
الحقيقة ان بروز الطائفة الشيعية منذ الستينات وما بعد، مرتبط بعمق بالعمليات الداخلية المتعلقة بادخالها الى نظام ما بين الطوائف في لبنان، اكثر من ارتباطه بالعوامل الاقليمية. فقد كان لمشاريع شق الطرقات وبناء المدارس التي نفذها الرئيس فؤاد شهاب وكذلك الاتجاه الليبرالي للنظام اللبناني اثر بعيد على نهضة الشيعة يتعدى كثيرا الاثار التي خلفتها اعمال الاسرائيليين والفلسطينيين والايرانيين على السواء. (كما الحال في القرون السابقة حيث فجرت الفرص الجديدة التي قدمها نظام ما بين الطوائف نهضة ملحوظة في صفوف الطائفة المارونية).
واستنادا الى هذه الرؤية كان لابد ان تكون للشيعة ايضا نهضتهم بغض النظر عن النشاطات والافعال التي قام بها الفلسطينيون والاسرائيليون في لبنان. وكان من الطبيعي ان ينمو بشكل قوي وكاف من اجل تحدي الهيمنة المارونية في مرحلة من المراحل، وبغض النظر عن العوامل الاقليمية الاخرى. قد يكون للعوامل الاقليمية اثر كبير على كيفية تحدي الشيعة للهيمنة المارونية، وتوقيت هذا التحدي، ولكنها لم تؤثر على واقع حدوثه. ولو كان الوضع الاقليمي مختلفا عما كان عليه، لكان التحدي الشيعي للنفوذ الماروني في لبنان، قد وقع حسب رأيي، قبل ذلك التاريخ او بعده، ولكن من المرجح انه كان لابد وان يقع على اي حال.
وقبل ان نلقي نظرة الى المحيط الاقليمي الذي وجد لبنان نفسه فيه في اواسط الثمانينات دعنا ننظر الى ما حدث داخل كل طائفة من الطوائف الرئيسية الفاعلة حتى ذلك التاريخ. عندما تم ادخال الجماعتين الشيعيتين في كل من جبل عامل وشمال البقاع الى النظام اللبناني خلال العام ١٩٢٠، كانت ماتزال هناك فوارق تفصل بينهما. وكانت تلك الجماعتان متخلفتين عن الموارنة ومعظم الدروز، على مستوى الهياكل الاقتصادية الارتكازية وتطورها الاجتماعي والسياسي.
في البداية شعر الرأي العام الشيعي بالاستياء ازاء دمج تلك المنطقتين بلبنان الكبير وانفصالهما عن الداخل السوري. وظل هذا الميل نحو الابتعاد عن المركز (المركز اللبناني) قوياً في الاوساط الشيعية خلال عقود عدة بعد العام ١٩٢٠. ولكن حتى ذلك التاريخ كانت الطائفة الشيعية خاضعة لسلطة حفنة من العائلات الاقطاعية (في جبل عامل) والزعماء العشائريين (في البقاع). ونجحت فرنسا في

انتزاع ولاء القسم الاكبر من اولئك الزعماء وتأييدهم للادارة المركزية في بيروت، من خلال توزيع المغانم والامتيازات والمناصب. وحافظت العائلات المعروفة والنافذة على سيطرتها على الطائفة الشيعية حتى العام ١٩٥٨. ومن ثم، خلال الحرب الاهلية التي اندلعت في ذلك العام، رأت تلك العائلات قسما كبيرا من اتباعها يبتعد بشدة عن زعامتها، ويتجه نحو الراديكالية العروبية التي نادى بها الناصريون.

وقلة بين اولئك الزعماء الشيعة التقليديين كانت ترى فعلا ان هناك حلا للازمة الداخلية التي عصفت بطائفتها في ذلك الوقت. لكن الرئيس شهاب وجد الحل. واتجهت سياسته، بعد تسلمه منصب الرئاسة، نحو حل المشاكل الاجتماعية المتعددة التي كانت تدفع بشكل خطير، حسب رأيه، الشيعة نحو الافكار الراديكالية. ومن خلال رفع مستوى تطور الشيعة بشكل يتلاءم مع تطور الموارنة والدروز، حاول شهاب فعلا دمجهم في النظام اللبناني. ولم يحقق شهاب سوى نجاح محدود خلال تطبيق برنامجه الاقتصادي الشامل في لبنان. ولكنه نجح والى حد بعيد، في الحث على التطور الاجتماعي داخل المناطق الريفية.

وكان الشباب الشيعة المغامرون والمقدامون، قد رأوا في وقت سابق، طموحاتهم اسيرة الاتجاهات المحافظة التي يتميز بها اسلوب زعمائهم التقليديين. ونجم عن ذلك هجرة عدد كبير منهم الى الجهات الغربية من افريقيا ومناطق اخرى في العالم، من اجل اطلاق العنان لتلك الطموحات. وبعدما انجز شهاب مشاريعه الانمائية والاصلاحية بات بامكان اليافعين الشيعة دخول مدرسة قريبة من مناطق سكنهم وتواجدهم، ومتابعة الدراسة العليا في جامعة وطنية جديدة اسست في بيروت، ثم العودة الى القرية للعمل فيها كمدرس او محام. ولم تكن العملية الطويلة تكلف العائلة الكثير من النفقات والمصاريف. ولم يكن باستطاعة الاقطاعي المحلي ايقاف عملية التغيير الاجتماعي التي كانت قد انطلقت. ولم يعد الشباب الشيعة كلهم الى قراهم. وتحول نزوح العائلات الشيعية الى ضواحي بيروت، الى دفق منذ اواخر الخمسينات وما بعد. ومع بداية العام ١٩٨٠ كان ثلث السكان الشيعة قد انتقل الى تلك المناطق.

وعجّل نزوح الشيعة بشكل واسع الى بيروت عملية التغيير الاجتماعي الحادث داخل طائفتهم. وبالاضافة الى ذلك، اختلط شيعة جبل عامل لاول مرة، داخل المدينة، بابناء طائفتهم القادمين من البقاع، ومروا معاً في التجارب المأساوية ذاتها. وادت عملية التحضر الى شبك مصالح المناطق الثلاث المتمايزة حيث كان يقطن افراد الطائفة الشيعية سابقا، في جماعة واحدة تقريبا على المستوى الوطني.

ونجم عن اندماج الشيعة الحقيقي في النظام اللبناني، بتحفيز من الشهابيين، بروز حركات راديكالية جديدة تحدت بعنف الزعامة التقليدية للطائفة وكذلك الهيمنة المارونية (وهناك في الواقع تشابه كبير بين تطور الطائفة الشيعية وبين ما حدث سابقا للطائفة المارونية في العقود الاولى من القرن التاسع عشر).

وكانت الصبغة الاساسية للنهج الراديكالي الشيعي الجديد يسارية بشكل عريض. وعندما بدأ التحالف اليساري بزعامة كمال جنبلاط يشتد ويقوى بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥، كانت غالبية اعضائه من الشيعة، على الارجح. وقد قاتل

الشيعة باعداد كبيرة الى جانب جنبلاط في محاولته للسيطرة على الحكم خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وقتل منهم قسم كبير. وكانت معارضة الشيعة لزعماء الطائفة التقليدين من القوة، بحيث اضطروا الى اللجوء الى المعقل الذي تسيطر عليه الجبهة اللبنانية خلال تلك السنوات!

وبعد العام ١٩٧٦، تعرضت حركة جنبلاط لنكسة حقيقية وبدأت في الانهيار والتفكك. ولم يعد مزيج افكاره ـ الذي كان يدور حول العلمانية والعروبة ـ يستقطب الجماهير. وحاول الزعماء الشيعة من الطراز القديم استعادة سلطتهم المفقودة داخل طائفتهم.

على اي حال، استمرت الاسباب الكامنة وراء التطرف الشيعي، وظلت بارزة ونافذة. وكانت غالبية الشيعة تلقي اللوم، بالنسبة الى المشاكل المختلفة التي تعاني منها الطائفة، على المتطرفين الموارنة الذين كانوا يحمون الزعامات التقليدية خلف سياجهم ودفاعاتهم. ولم يؤد تفكك الحركة التي كان يتزعمها جنبلاط الى عودة بروز النظام الشيعي القديم، بل الى نمو شكل آخر من اشكال الطائفة الشيعية لحركة امل.

ولاشك ان اختفاء موسى الصدر في ليبيا ساهم في انتعاش حركة امل ونموها، ولعبت الثورة في ايران من جهتها دوراً مهما في هذا المجال بعد وصول الائمة الى الحكم في طهران. غير ان معظم الاسباب الكامنة وراء المكتسبات التي حققتها الحركة كانت محض لبنانية.

وكانت حركة امل تتمتع بموقع فريد من اجل تزعم المرحلة الجديدة من النهضة الشيعية، اذ انها عرفت كيف تستفيد من الطاقات الكاملة «للطبقات الجديدة» من رجال الاعمال والمهنيين الشيعة، من اجل بناء الطائفة بمعزل عن التأثير المجزأ للايديولوجية اليسارية المستوردة. ولم تكن امل بحاجة الى استيراد اية ايديولوجيات، اذ ان تقاليد العلماء التي كانت تشكل جذور الحركة، كانت تمس اتجاهات مهمة من الراديكالية الاشتراكية او بالاحرى الاجتماعية.

واستناد الى الاستقطاب الشيعي الجديد الذي كانت تمثله حركة امل، ابدى الاطباء الشيعة الذين كانوا يملكون عيادات ناجحة نسبيا في بيروت، استعدادا للتطوع والعمل مجانا في المستوصفات الريفية التي كانت تشرف عليها الحركة المذكورة. وامن اصحاب المصارف الشيعية في بيروت ـ وهم جماعة لم تكن موجودة حتى قبل العام ١٩٧٧! ـ قروضا من اجل تمويل مشاريع التنمية واعادة التأهيل التي كانت امل تقوم بتنفيذها. وتم الوفاء بمستحقات الحركة ونفقاتها من قبل بعض المهاجرين والنازحين الشيعة من جيل سابق، الذين كانوا يكنون الكراهية والعداء لزعماء الطائفة التقليديين من الطراز القديم.

وهكذا فان النهضة الاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك الاقتصادية التي شهدتها الطائفة الشيعية ـ بالاضافة طبعا الى عدد افرادها ـ دفعتها نحو مركز الصدارة داخل نظام ما بين الطوائف مع حلول اواسط الثمانينات.

هل الحركة الطائفية الشيعية هي مجرد ظاهرة انتقالية مؤقتة، ومعرضة للزوال، كما حدث من قبل لليسار الشيعي؟ شخصيا استبعد ذلك. فمع حلول اواسط الثمانينات ظهر بوضوح ان هناك «قضية شيعية» لابد من حلها داخل النظام

اللبناني. واذا كانت زعامة نبيه بري عاجزة عن ذلك، فان هناك عددا وفيرا من الجماعات الاكثر راديكالية وتطرفا داخل الطائفة، والمستعدة لدخول التجربة ومحاولة ايجاد الحل المطلوب!

وفي اواسط الثمانينات اثبتت زعامة امل فعاليتها وقدرتها على اكثر من صعيد. (واعترف بذلك صراحة عدد من زعماء الشيعة التقليديين. ورأى هؤلاء انه لابد من العمل ضمن اطار الحركة اذا ارادوا المحافظة على قاعدة سياسية مؤيدة لهم).

ومن أصعب المهمات التي واجهتها زعامة امل، تشابك المصالح المتنوعة الى حد بعيد، للجماعات المختلفة داخل الطائفة. وخلال السنوات الاولى من حكم امين الجميل، كان على الشيعة الموزعين على ثلاث مناطق مختلفة التعامل مع حكام وقواد مختلفين.

ومنذ تأسيسها حاولت حركة امل التعامل مع التنوع الذي ميز اتباعها، من خلال تطوير نمط جماعي وحر من الزعامة. وكان بامكان الافراد الذين يشكلون المجموعة القيادية التصرف مع الاعداء والحلفاء من دون اي عائق او خوف مما قد يصدر عن زملائهم في الطرف الاخر من القيادة. ولكن ظل هناك دائما نوع من الاتفاق المركزي فيما بينهم حول الاهداف البعيدة المدى التي تنادي بها حركة امل، من دون ان تؤثر الخلافات المؤقتة والقصيرة الامد على نشاطاتهم. ومن المجالات الاخرى التي اثبتت امل من خلالها انها تتمتع بحنكة ودراية، مستوى التعقيد الذي ميز تعاملها مع حلفائها المحليين والخارجيين. وكما فعل الامام الصدر من قبل، حاول نبيه بري اقامة تشكيلة واسعة من الصداقات مع زعماء الطوائف الاخرى داخل لبنان. وبعدما قامت الميليشيات التابعة له باجتياح بيروت الغربية، عمد الى اتخاذ بعض التدابير الحازمة التي استهدفت حماية السكان غير الشيعة في ذلك الجزء من العاصمة، ضد موجة التطرف الشيعي.

وخلال تعاملها مع كل من اسرائيل وسوريا، وجدت امل انها غير قادرة على تبني موقف حيادي من الجارين اللذين كانا مايزالان يحتلان مناطق كبيرة من البلاد حتى نهاية ١٩٨٤. وقد دفعتها المصالح الدينية والطائفية الخاصة بالشيعة، الى معارضة الاحتلال الاسرائيلي لجبل عامل بالتعاون مع المتطرفين الموارنة. وكانت سيطرة سوريا على البقاع تعتبر اقل خطرا بالنسبة الى زعماء الحركة.

وعلى الرغم من هذا الموقف المناهض لاسرائيل، حاولت قيادة امل تجنب الاعتماد كليا على سوريا، والذي كان لابد وان يستتبع، على سبيل المثال، الانضمام الى جبهة الخلاص الوطني خلال العام ١٩٨٣. وقد ظلت حركة امل على اتصال غير مباشر بالاسرائيليين في جنوب لبنان، حتى عندما كانت تخوض المعارك ضدهم!.

ومنذ اليوم الاول الذي اتخذت فيه الحركة اسم افواج المقاومة اللبنانية، خلال العام ١٩٧٥، اعرب التيار الرئيسي في امل عن عزمه على المحافظة على صبغته اللبنانية، بدل الانجراف وراء السوريين او اي طرف آخر. ومن خلال الاعمال التي قامت بها في النصف الاول من العام ١٩٨٠، اثبتت قيادة امل تصميمها على السير وفق هذا النهج.

ماذ جرى للموارنة في تلك الاثناء؟ كيف تأثرت طائفتهم بتزايد الخطر الذي يهدد مركز الصدارة الذي تتمتع به داخل النظام اللبناني؟

الى حد ما، يعتبر ما حدث للموارنة خلال العقود الاربعة التي تلت الاستقلال موازيا لقصة لبنان الحديث نفسه. اذ انها قصة تعرض المؤسسات فيه وبشكل مفاجيء لما يقرب الدمار التام، بعد عودة بروز السمات السالفة لعصور بائدة.

لقد تميزت الرؤية التي بنيت على اساسها الدولة الحديثة في لبنان باتجاهاتها الليبرالية. وكان المقصود في الواقع اقامة جمهورية ليبرالية تعنى بالتجارة ويتمحور نشاطها وعمرانها حول ميناء بيروت النابض حياةً. هذه هي الرؤية التي راودت مخيلة المعرفي المسيحي الذي وضع مسودة الدستور اللبناني خلال العام ١٩٢٦. كما كانت في اساس الميثاق الوطني الذي قسم السلطة بين زعماء كل من الجماعة التجارية، المارونية والسنية، في بيروت.

وبدا في السنوات الاولى للاستقلال ان تلك التدابير كانت تعمل بشكل ممتاز. وتدفقت مبالغ مالية كبيرة عبر مصارف العاصمة. وبرزت طبقات جديدة من البيروتيين. بمن في ذلك عدد كبير من الموارنة، الذين اغتنوا واثروا بشكل يفوق تصورات اجدادهم والاحلام التي راودتهم. وكان هناك بالطبع بعض الخلافات حول الثراء غير المشروع لعدد من اصدقاء الرئيس بشارة الخوري، الذين جمعوا ثروات طائلة، وبسرعة. غير ان الالتزام الرئيسي بمبدأ التجارة الحرة من دون قيود، وبقيام حكومة مركزية ضعيفة! استمر في توفير الازدهار للجمهورية اللبنانية المعتمدة على التجارة.

ولكنه لم يكن نظاما قادرا على مجابهة الضغوط الداخلية والخارجية على السواء. وعرض بروز المشاعر الموالية للناصرية داخل لبنان خلال العام ١٩٥٨، النظام كله لأزمة خطيرة. وتمكنت الجمهورية التجارية من انقاذ نفسها فقط من خلال تقديم تنازلات لصالح المصالح المختلفة للمناطق الريفية خارج بيروت. واتخذت تلك التنازلات شكل الدولانية (اي تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة)، التي نادى بها فؤاد شهاب. وكانت القيود التي فرضت على النظام اللبناني بعد العام ١٩٦٧، اشد قسوة وشدة من تلك التي فرضت خلال العام ١٩٥٨. فقد واجه الزعماء الموارنة تنامي الحركة اليسارية التي تحدت المكانة المميزة لطائفتهم داخل الجمهورية التجارية وكذلك بعض الاسس الرئيسية لتلك الجمهورية.

وكانت ردة الفعل الفورية لاولئك الزعماء هي العودة الى جذورهم الطائفية. وحتى العام ١٩٦٧، استمر معظم الزعماء الموارنة، بمن فيهم دعاة الجمهورية التجارية، يحاولون انتزاع افضل صفقة ممكنة من الحكم الشهابي. وبعد العام ١٩٦٧، بدأوا يعملون على زعزعة النمط الشهابي للحل التوفيقي المستند الى مبدأ ما بين الطوائف في لبنان. وينطبق هذا الواقع تماما على تحركات زعيم حزب الكتائب بيار الجميل، غير ان عددا آخر من الزعماء الموارنة عدل موقفه من الشهابية ايضا.

وفي العام ١٩٧٠، سقط الشهابيون من السلطة. غير ان التحول ضد التركيبة

الاجتماعية الذي برز داخل الطائفة المارونية بدأ يأخذ بعد اشتداد حدته شكل معارضة تقديم اي تنازل لصالح الطوائف الاخرى داخل لبنان.

وكان بشير الجميل يعتبر نموذجا لذلك التحول. ففي بداية العام ١٩٧٠ كان هو ومئات من الشباب الموارنة، يتجهون في نهاية عطلة الاسبوع الى الجبل للمشاركة في التدريبات التي كانت تقوم بها الميليشيات الكتائبية. والحقيقة ان عددا اكبر من الموارنة، بدأ في تلك الفترة يرتد من بيروت المعروفة بميولها الليبرالية على صعيد العلاقات ما بين الطوائف، الى الجبل بكل ما يمثل من ايديولوجيات قديمة تتعلق بضرورة المحافظة على استمرار الطائفة وبقائها. هذا اذا اردنا استخدام الاستعارات والتشابيه لوصف ما كان يجري داخل صفوف الموارنة خلال تلك الفترة.

ولم تكن الحركة التي تزعمها بشير الجميل نسخة طبق الاصل من الايديولوجيات المارونية القديمة التي كانت سائدة في الجبل. بل كانت تصطبغ بشكل كثيف بالحسم القائم ما بين الطوائف في ضواحي بيروت. وقد كان للمجتمع الماروني التقليدي في الجبل، اصوله الخاصة والمتشددة على مستوى التعامل واعترافه بوجهات النظر المختلفة، اضافة الى خلافاته الاقطاعية المزمنة التي كانت تتجاوز احيانا كثيرة حدود ما بين الطوائف.

ومارونية بشير الجميل كانت اشد عنفا وصلابة واقل شفقة ورحمة من الاتجاهات المارونية السائدة في الجبل. لقد كانت تعبيرا عن نظرة الطبقات الوسطى في ادنى مستوياتها، تلك الطبقات التي مرت في عملية التحضر حديثا. انها نظرة متراصة ومتشددة عن المجتمع الماروني، نسجت على منوال الكتيبات الخاصة بالحركات الفاشية في اوروبا الغربية. لقد طرح بشير الجميل تحديا رئيسيا لزعماء الموارنة الذين رعوا ليبرالية الجمهورية التجارية. وكان ريمون أده يشكل احد اهدافه الرئيسية بين الموارنة، وهو ليبيرالي صلب، وفرد في عائلة اقطاعية ومصرفية عريقة. وفي العام ١٩٧٦، اخرجه مقاتلو بشير من معقله في جبيل. (واجبره السوريون فيما بعد على ترك البلاد). ودلت الاعمال المتعاقبة التي قام بها بشير على ضيقه ومعارضته لاي خلاف في وجهات النظر بين الموارنة حتى ولو كانت طفيفة.

هل كانت حركة بشير الجميل تطرح تطرفاً اجتماعيا حقيقيا؟ هذا ما كان يدعيه هو والجماعة المؤيدة له، فقد كان يعنف «العائلات الكبرى» التي اوصلت البلاد الى حافة الدمار والانهيار بسبب خلافاتها والفساد الذي كان يعصف فيها. واقسم على استبدال هذا الوضع بنظام جديد واكثر مناقبية. (وكانت معظم هذه الافكار مجرد اصداء للافكار الاولى التي نادى بها زعماء الموارنة اثناء «الانتفاضة الكبرى» قبل ٥٠ عاما).

والحقيقة كان هناك عدد كبير داخل الطائفة المارونية، يعتقد ان آل الجميل يريدون استبدال «العائلات الكبرى» بحكم «عائلة كبرى» واحدة، هي عائلة الجميل نفسها. ولكن جرى اسكات تلك الاصوات، بعدما رأى الموارنة قيام الميليشيات الكتائبية بالتصدي على نحو فعال للفلسطينيين (١٩٧٦) ثم السوريين (١٩٧٧ و١٩٧٨). وظلت تلك الاصوات صامتة طوال الفترة التي كان بشير يحقق فيها الانتصارات، اي بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢. ومع حلول العام ١٩٨٢، كان

جيل سياسي جديد قد نضج داخل معقل الجبهة اللبنانية، وكان يعارض كليا اي شكل من اشكال الحلول التوفيقية مع المسلمين. ولم يحتك اولئك الشباب خلال الفترة الاعدادية، مع المسلمين كما فعل الجيل السابق. وكانوا يعرفون الشيء القليل فقط عن اترابهم في الطوائف الاسلامية! وكانوا غافلين تماما التطورات الاجتماعية الهائلة والكثيفة الجارية داخل الطائفة الشيعية. كانت معرفتهم تنحصر فقط في المعلومات والامور التي كانت وسائل الاعلام في بيروت الشرقية تزودهم بها.

وظن جيل الجبهة اللبنانية من الموارنة ان بامكانه السيطرة على جميع المسلمين بسهولة، واعادة عقارب الساعة الى الوراء، الى مرحلة اسطورية سابقة. عندما كان الموارنة غير مضطرين الى التوصل الى حلول توفيقية مع اطراف اخرى.

لم يكن لتلك الحقبة، بالطبع، مثيل من قبل. وقد جرى حقن افراد جيل القوات اللبنانية بالروح العدوانية السائدة بين مسانديهم الاسرائيليين مثل ارييل شارون، الى درجة ظنوا معها ان بامكانهم السيطرة ليس فقط على طائفتهم وانما ايضا على لبنان بكامله. وخلال العام ١٩٨٣ واوائل ١٩٨٤، ادركوا عقم ذلك المفهوم وعدم صحة رؤيتهم. وكان لابد من الانتظار قليلا ريثما تتجلى معالم الزعامة الجديدة التي ستبرز من خلال طموحاتهم الضائعة. هل سيستمر الاجماع الماروني متمسكا بالانعزالية الطائفية التي سيطرت على المعقل الماروني منذ العام ١٩٧٥؟ هل سيكون بامكان دعاة الجمهورية التجارية تحقيق نوع من العودة السياسية الى المسرح السياسي اللبناني؟ ام سيكون بامكان زعماء الطائفة المارونية ايجاد طريق اخرى اكثر اعتدالا؟

كانت تلك الاسئلة ماتزال مهمة جدا وحيوية في اواسط الثمانينات. بما ان الموارنة كانوا يملكون حتى ذلك الوقت معظم مفاتيح الضغط داخل الادارة اللبنانية. وهكذا ـ الى ان يتخلى الموارنة عن تلك المفاتيح لجماعة اخرى ـ فان مستقبل البلاد كله كان مرتبطاً، والى حد بعيد، بالتطورات الجارية داخل الطائفة المارونية.

السنة (والاقليات الاخرى)

اعطى النظام الذي بني على اساس الميثاق الوطني العام ١٩٤٣، السنة المركز الثاني بعد الموارنة داخل التركيبة السياسية اللبنانية. وعلى هذا الاساس بنوا احلاما وأمالا كبيرة على مدى قدرتهم على المشاركة في صنع مستقبل البلاد.

ولكن في العام ١٩٥٨، ومرة اخرى في اواخر الستينات واوائل السبعينات، كان من المعتقد ان السنة يشكلون الخطر الرئيسي على الوضع القائم في لبنان. وحل مكان الآمال الكبيرة، بالنسبة الى عدد كبير من الموارنة، خوف عام من احتمال قيام السنة بقلب النظام كله. وايا كانت الحالة، كان السنة يعتبرون مهمين جدا عند طرح مصير البلاد على البحث. ولكن الامال والمخاوف التي كان يثيرها السنة بقيت غير مكتملة تماما. وفي اواسط الثمانينات بات السنة يقفون على هامش الاحداث الجارية داخل البلاد، فيما كان الموارنة يتنازعون مع الشيعة والدروز حول رسم

مستقبل لبنان. لماذا انكمش دور السنة بهذا الشكل المأساوي؟ في رأيي، هناك ثلاث قضايا، اذا جرى جمعها معا، بامكانها شرح ما حدث. القضية الاولى تتعلق بالمصالح المختلفة والتاريخ المتباين القائم بين المدينة والجبل داخل لبنان. وترتبط الثانية بالتميز الموجود بين الطائفة والاقلية، كما سبق ذكر ذلك في الفصل الاول. اما القضية الثالثة متصلة مباشرة بموقع السنة اللبنانيين بالنسبة الى العالم العربي. سبق ان وصف لبنان الميثاق الوطني على انه «جمهورية تجارية بنيت حول مرفأ بيروت الناشط». وكان الموارنة الليبراليون احدى الجماعات التي استفادت من ذلك النظام، ثم ضعفت بضعفه. وكان سنة بيروت يشكلون الجماعة الاخرى في هذا المجال.

وكانت لصيغة «الجمهورية التجارية» في لبنان سوابق تاريخية، تعود الى تطوير مرافىء البلاد في بداية القرن التاسع عشر. غير ان ذلك المفهوم بقي يطرح على الدوام مشكلة حقيقية.

فبيروت لم تكن هونغ كونغ. لقد كانت متصلة بداخل جبلي له تأثير عميق على سياسات المدينة. وكان بدوره مرتبطاً بالنظام السياسي ذاته الذي كان يحكم المدينة. ولم يكن ذلك الداخل الجبلي منطقة قابلة للركود والهدوء بسهولة. وتميز تاريخها بالنزاعات بين الاطراف المختلفة ولم يكن من السهل حكمه والسيطرة عليه بالطرق التقليدية المتعارف عليها، كما انه كان يشكل منطقة مغلقة. ويشرف كل من الشوف والمتن، وهما منطقتان حيويتان بالنسبة الى نظام ما بين الطوائف في الجبل، على بيروت بكاملها، وتسيطران على سائر منافذ العاصمة نحو الداخل.

وقد ادرك العثمانيون بعض المشاكل المتعلقة بربط المركز التجاري المتطور، بسرعة، في بيروت، بشكل وطيد بالجبل. ومنذ ايام الامراء الشهابيين بقيت بيروت عن قصد مفصولة عن النظام الخاص الذي يتطور في الجبل. وفي القرن التاسع عشر ساهم واقع فصل بيروت عن الجبل في النجاح الطويل الذي عرفته صيغة المتصرفية والذي استمر ٥٥ عاما!.

وظهرت هشاشة صيغة «الجمهورية التجارية»، اول ما ظهرت في لبنان ما بعد الاستقلال، خلال اضطرابات العام ١٩٥٨، والتي بالامكان اعتبارها، جزئيا على الاقل، بمثابة انتفاضة الجبل ضد سيطرة بيروت! ولفترة، استطاع الشهابيون ايجاد نوع من الحل التوفيقي بين مصالح المدينة ومصالح الجبل.

ومن ثم، خلال الاضطراب الذي شهدته الاعوام التي تلت ١٩٦٧، تبين ان احدى الضحايا الرئيسيين كانت الجمهورية التجارية نفسها. كما سبق ذكر ذلك، بعد العام ١٩٦٧ تحول الموارنة بعيدا عن ليبرالية الجمهورية التجارية، وانفلتت قوى جديدة من عقالها ـ الفلسطينيون، اليساريون والموارنة المتطرفون ـ وكانت كلها مناهضة بشدة لتلك الصيغة.

وقيام الميليشيات الكتائبية بحرق الاسواق التجارية في بيروت خلال العام ١٩٧٥ كان بالطبع رمزا واضحا لتلك الايام. وكذلك الامر بالنسبة الى السرقات وعمليات السطو التي نفذها الفلسطينيون ضد البنوك، والكتائبيون ضد المنطقة الحرة التابعة للمرفأ. وخلال الاعوام التسعة التي تلت ١٩٧٥، لم يكن ميناء بيروت قادرا على استعادة مركزه البارز سابقا، كمستودع عالمي. وتم اغلاق مصافي

البترول في كل من طرابلس وصيدا الى اجل غير مسمى بسبب القتال الذي كان مستعرا. وانتقلت الشركات الدولية والعالمية الكبرى التي اتخذت من بيروت مركزا رئيسيا لنشاطاتها في الشرق الاوسط، الى اثينا، وعمان والخليج وحتى الى لندن.

وذروة النهضة التي عرفتها الجمهورية التجارية في لبنان، اولى ضحايا التفكك الذي اصاب الدعائم المادية والسياسية لتلك الجمهورية. وتم اقصاء العائلات المذكورة، وبعنف الى هامش الحياة السياسية للبلاد. وحل مكانها على المسرح مزيج من القوى القديمة في الجبل والقوى الجديدة المتدفقة حياة في ضواحي بيروت.

وكان من الطبيعي ان تصاب الجماعة السنية بالضعف والترهل نتيجة ما حدث، كونها لا تتمتع بأي قوة في الجبل او الضواحي التي تقع على اطراف بيروت.

وكان موقع السنة الرئيسي في المدينة مرتبطا بكونهم اقلية داخل لبنان اكثر مما هم طائفة. وكنت قد المحت في الفصل الاول من الكتاب الى التمييز المفيد الذي وضعه العالم الانثروبولوجي اللبناني فؤاد خوري للتفريق بين الطائفة والاقلية. وفي رأيه ان هناك فارقا ملحوظا، خصوصا في الشرق الاوسط، بين الاقلية كما جرى تحديدها استنادا الى المفهوم الاوروبي الكلاسيكي، والطائفة التي يحددها على انها مجموعة متماسكة تعيش في معقل بالامكان الدفاع عنه بسهولة.

واستنادا الى هذا التمييز توجد في لبنان ثلاث طوائف (الموارنة، الشيعة والدروز) وعدد من الاقليات، تعتبر الاقلية السنية اكبرها. والمتوقع، في رأي خوري، ان تتصرف الاقلية بشكل مختلف عن الطائفة. وكما الحال بالنسبة الى الاقليات في اوروبا. من المرجح ان تركز الاقليات جهودها واهتماماتها حول قضايا الحقوق المدنية على المستوى الوطني، بينما تنصب اهتمامات زعماء الطوائف على الدفاع عن امتيازاتهم داخل معاقلهم.

ويشير هذا التحليل الى ان بامكان الاقليات المساهمة في السياسات الوطنية في الحقبات الليبيرالية ـ كما فعل السنة والروم الكاثوليك والروم الارثوذكس في لبنان. ولكن عندما تكون الطائفية هي المسيطرة تكون مساهة زعماء الاقليات مشتتة متفرقة وغير فعالة الى حد بعيد. والمتوقع ان يبذل هؤلاء جهودا جديدة من اجل تحقيق المصالحة بين الطوائف المتنازعة. غير ان نجاح جهودهم مرتبط في الدرجة الاولى بقرار زعماء الطوائف وقبولهم بالمصالحة.

وقد ساهم موقع السنة كاقلية داخل لبنان، خلال فترة اشتداد حدة الطائفية ونفوذها ابتداء من العام ١٩٦٧ وما بعد، الى اضعاف دورهم السياسي.

ولابد هنا من ذكر عامل اضافي. وهو الروابط الوطيدة والتقليدية التي تربط سنّة لبنان بالاكثرية السنية في انحاء اخرى في العالم العربي.

لقد كانت هزيمة ١٩٦٧ بمثابة كارثة حقيقية بالنسبة الى معظم السنة في المشرق العربي. واستمرت مضاعفاتها تتفاعل حتى اواسط الثمانينات، وتم التخفيف قليلا من اعبائها بعد تصاعد الآمال العربية فترة قصيرة إبان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

بعد وفاة كل من الرئيس جمال عبد الناصر العام ١٩٧٠ والملك السعودي فيصل العام ١٩٧٥، لم يعد هناك اي زعيم عربي يتمتع بجاذبية شخصية قادر على استقطاب طموحات السنة في لبنان كما فعل هذان الرجلان من قبل. حتى بعد العام

١٩٧٥، استمر عدد من السنة بالتحالف مع ابناء طائفتهم من الفلسطينيين، خصوصا القيادة الفلسطينية، أملا في توطيد موقعهم وتعزيز مركزهم. ولكن بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان خلال فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، ازيلت آخر دعامة خارجية.

ولذلك كانت هناك اسباب عديدة لسقوط السنة من المكانة العالية التي منحت لهم داخل النظام خلال العام ١٩٤٣. ولعب كل من تدهور الجمهورية التجارية ونمو الطائفية في لبنان دورا في دفعهم، الى جانب الاقليات الاخرى، الى دائرة الظل على المسرح السياسي مع حلول اواسط الثمانينات. وزاد تضعضع العالم العربي وضعفه في تقوية هذا الاتجاه الجديد، خصوصا بالنسبة الى الاقلية السنية.

وربما مايزال السنة يحتلون المرتبة الثانية بالنسبة الى عدد السكان في لبنان، غير ان الدور الرئيسي داخل البلاد، خلال السنوات المقبلة لن يكون على الارجح بين ايديهم، بل ستتقاسمه الطوائف الثلاث الرئيسية:

الدروز

لقد كانت خسارة السنة، بشكل عام، مكسباً بالنسبة الى الدروز. ولاشك ان عودة بروز الجبل على حساب المدينة، وانتعاش الطائفية عززا دور الدروز داخل النظام اللبناني ابتداء من العام ١٩٧٥ وما بعد.

ولكن ماذا حدث داخل النظام في تلك الاثناء؟ وما هو الدور الذي من المفترض بالدروز توقع القيام به داخل لبنان في المستقبل؟

خلال القرن العشرين، كما في القرون السابقة، استمرت السياسة الداخلية للطائفة الدرزية تتمحور اساسا حول شخصياتها القيادية من الطراز الاقطاعي. ومنذ الاستقلال حتى العام ١٩٧٧، سيطر كمال جنبلاط بمفرده على شؤون الطائفة. وهكذا تعزز موقع «الفئة» الجنبلاطية على مستوى السياسة التقليدية للطائفة. خلال تلك السنوات. وعندما قتل كمال جنبلاط، كانت الصفات الشخصية والسياسية لابنه وخليفته وليد، ماتزال مجهولة وغير مثبتة. وعلى هذا الاساس حاولت عائلة ارسلان واتباعها من اليزبكيين العودة الى الاضواء وتحدي نفوذ الجنبلاطيين وقوتهم الوطيدة. وعمدت قيادة القوات اللبنانية بشكل خفي وبعيد، الى مساندة الارسلانيين وانشأت ميليشيا درزية صغيرة بالتعاون مع ابن مجيد ارسلان الوحيد، فيصل.

ولكن في صيف ١٩٨٢ العاصف، اقتحم مقاتلو القوات اللبنانية معقل الدروز في الشوف. وقد القت الاعمال المعادية للدروز الرعب في قلب اليزبكيين الذين كانوا يرعبون في التحالف معهم. وخسر فيصل ارسلان، بالذات، احترام الطائفة وتقديرها. وبعدما توفي والده في العام التالي، ترك فراغا حقيقيا على مستوى الزعامة اليزبكية التي ليس من السهل اطلاقاً سده.

وفي تلك الاثناء تجاوز وليد جنبلاط التردد الذي اعتراه في اواسط حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وبدأ تنظيم مقاومة الدروز ضد المعتدين من القوات اللبنانية. ولقي هو والمقاتلون الدروز الذين كانوا يخوضون المعارك في الشوف نجاحا سريعا

ومدهشا.

وقد حظيت مقاومة الدروز في الجبل على دفعة قوية من قبل الديبلوماسية المحنكة التي انتهجها جنبلاط حيال الجارتين الرئيسيتين للبنان. وحصل الزعيم الدرزي على معظم الاسلحة التي وصلت الى ايدي مقاتليه من السوريين، وقد دفع ثمنها في المقابل ولاء سياسيا صريحا لدمشق، وتوسط عدد من معاونيه في الوقت نفسه لدى الاسرائيليين، واقنعوهم بضرورة خفض المساعدات المقدمة الى القوات اللبنانية المرابطة في منطقة الشوف.

وحاول جنبلاط باستمرار «انكار» الاتصالات التي كانت قائمة مع الاسرائيليين، اذ انه لم يكن يريد الظهور بمظهر المتعاون معهم امام السوريين والاتباع المؤيدين له. ولكن عندما استجاب الاسرائيليون (لاسباب خاصة بهم) لطلبات الدروز بشكل ايجابي، تبين ان جنبلاط كان على حق في انتهاج سياسة محنكة اتصفت بكثير من الديبلوماسية.

وتوطدت مكانته وكذلك موقع الزعامة الجنبلاطية ككل داخل لبنان اثناء الاحداث التي وقعت بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤. ومع حلول العام ١٩٨٤ اعترف عدد كبير من اعضاء العائلات اليزبكية وبشكل صريح، انه «لم يعد هناك شيء اسمه يزبكي او جنبلاطي. كلنا دروز. نعم، ووليد جنبلاط هو زعيمنا».

اذاً ما هو الدور الذي كانت الزعامة الدرزية الخاضعة للجنبلاطيين تتوقع لعبه منذ اواسط الثمانينات وما بعد؟ في نظري، كان ذلك الدور مهما جدا.

في منطقة بدت فيها الاتجاهات الطائفية كأنها مرشحة للاستمرار وبقوة، كان نفوذ الدروز اكبر بكثير مما تشير اليه الارقام المتعلقة بعددهم داخل لبنان.

وكان الموقع الجغرافي للمعقل الدرزي مهماً هو ايضا، اذ ان الشوف يقع في منتصف الطريق بين المعقل الماروني من جهة والمعقل الشيعي من جهة اخرى. وعلى هذا الاساس كانت موافقة الدروز تعتبر ضرورية لاستمرار نظام ما بين الطوائف في لبنان وبقائه. (ربما ساورت كل من شيعة جبل عامل وموارنة الاطراف الشمالية في الجبل، نزعة انفصالية، غير ان ذلك لم يقض على نظام ما بين الطوائف. وكان بامكان ذلك النظام الاستمرار على الرغم من بروز تلك النزعة. ولكن نزوع الدروز نحو الانفصال من شأنه القضاء عليه تماما ودق المسمار الاخير في نعشه)

يضاف الى ذلك، ان المعقل الدرزي كان يشرف على بيروت. ولذلك كانت مواقف الدروز مهمة جدا ولها اثر بعيد في تحديد مستقبل العلاقة القائمة بين الجبل والمدينة.

وهناك عامل اخر من شأنه زيادة اهمية الدروز مع اشراف القرن العشرين على نهايته. وتنبع هذه الاهمية من التاريخ الخاص للطائفة الدرزية خلال القرون السابقة. فهي الطائفة الاولى التي حضنت نظام ما بين الطوائف. كما انها الوحيدة بين الطوائف. التي نجحت سابقا في الانتقال الى المكانة الاولى من المرتبة الثانية داخل النظام.

وبالتأكيد لم يكن هذا الانتقال سهلا بالنسبة الى الدروز. ولكن مع حلول العام ١٨٦١. اوجدوا لانفسهم مركزا ثانيا داخل النظام اعتبروه واقعيا ومقبولا على السواء. وخلال العام ١٩٤٣ تراجعوا الى المرتبة الرابعة، ورأى ابناء الطائفة

اباستثناء جنبلاط على ما يبدو) ان باستطاعتهم التكيف مع هذا الوضع الجديد، والحقيقة ان هذه التغييرات لم تطغ على الاطلاق على هويتهم ومصالحهم كطائفة.

كيف اوجد الدروز لانفسهم موقعا مشرفا داخل النظام حتى بعدما انتقلت الاولوية او بالاحرى الاولية الى طرف آخر؟ هذا السؤال لابد ان يطرحه على نفسه كل ماروني مهتم في بقاء نظام ما بين الطوائف في لبنان بعد ١٥٠ عاما من بروزه.

وبامكان الدروز في الواقع تقديم درس اضافي وعصري اكثر الى الموارنة الراغبين في ذلك. فقد اثبت تصدي الدروز للقوات اللبنانية خلال فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، ان اي طائفة، بغض النظر عن حجمها، قادرة على الدفاع عن نفسها ضد السيطرة الكاملة لأي طائفة اخرى عليها، حتى لو لم تكن تحتل المرتبة الاولى داخل النظام.

هذا درس قديم تم ترسيخ قواعده خلال السنوات الالف الماضية. بفضل طوبوغرافية الجبل في لبنان. ولابد للموارنة الذين كتب عليهم التخلي عن المكانة الاولى داخل النظام مع مشارفة القرن العشرين على نهايته وبالتحديد في اواسط الثمانينات، الاعتبار من هذا الدرس.

□ □ □

وبامكان التنبؤ بأمر واحد اكيد ومطلق بالنسبة الى مستقبل لبنان. وهو ان هذا المستقبل لن يكتب ضمن فراغ اقليمي. وسيظل لبنان متأثرا، وبعمق، خلال فترتي الثمانينات والتسعينات وكذلك خلال تاريخه كله، بالتيارات التي ستعصف بمنطقة شرق المتوسط. هل ستجعل هذه التيارات من المستحيل على اللبنانيين التوصل الى نوع من المصالحة الوطنية في ما بينهم؟

منذ الاستقلال وحتى العام ١٩٦٧، كان الاستقطاب الرئيسي للبنان موزعا بين القوى الغربية المتعاقبة وبين «الجوقة العربية» غير المتناغمة وغير المتجانسة. وقد غيرت حرب ١٩٦٧ هذه الصورة تماما، وأدت الى اضعاف القوى العربية المؤثرة والنافذة، وحلت اسرائيل مكان اميركا كقوة رئيسية في المنطقة.

وفي السنوات التي تلت ١٩٦٧، انحصرت اطراف الاستقطاب الرئيسية الخارجية، التي تأثر بها لبنان، في الجارتين النافذتين اسرائيل وسوريا (وعلى ضوء هذا النزاع بالامكان اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية جزءا من المعسكر السوري. ولكن كانت هناك نزاعات فرعية عدة بين المنظمة ودمشق. كما ظهر ذلك واضحا لسكان طرابلس خلال العام ١٩٨٣). وكان الصراع بين اسرائيل من جهة وكل من سوريا ومنظمة التحرير من جهة اخرى اعنف ومباشرا اكثر، مما كانت عليه من منافسة في الماضي بين العرب والمجموعة العربية. وامتد ذلك الصراع بشراسة لم يعرف لها مثيل في الفترة التي سبقت العام ١٩٦٧. وفي السنوات التي تلت ذلك التاريخ، تم تدمير عدد كبير من القرى اللبنانية نتيجة المنافسة القائمة بين اسرائيل وسوريا (اضافة الى القرى التي دمرت بسبب النزاع المحلي). وعانى الشعب اللبناني كثيرا من الاعمال التي قامت بها كل من اسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير خلال تلك السنوات. ولم تكن هناك نهاية منظورة للمنافسة الحادة التي نشأت بين هذين المحورين. ولكني، على الرغم من ذلك، اعتقد ان الوقائع والاحداث

الاقليمية المشؤومة في ذاتها وما ترتب عليها لم تحل دون امكانية توصل الطوائف اللبنانية المختلفة الى اتفاق قابل للاستمرار حول مستقبل البلاد. وهناك عوامل عدة تجعل هذا الاحتمال ممكنا، اذا تم اخذها كلها في الاعتبار دفعة واحدة.

اولا، مع حلول العام ١٩٨٤، بدا واضحا تماما لسائر القوى الخارجية ان ما تتوقع تحقيقه على مستوى الحياة السياسية في لبنان هو اقل بكثير مما كانت ترغب فيه.

وكان السوريون هم الفئة الاولى التي تعرضت طموحاتها في لبنان لانتكاسة حقيقية وانكماش ظاهر. وعندما دخل الجيش السوري الاراضي اللبنانية خلال العام ١٩٧٦، كان يعتبر نظريا هو الاقوى بين الفئات المتنافسة والمتنازعة هناك. وظن الزعماء السوريون في البداية، ان من السهل السيطرة على النظام السياسي اللبناني. غير ان خططهم واجهت، بعد فترة قصيرة، معارضة محلية قوية، ليس فقط من قبل الحركة التي كان يتزعمها بشير الجميل في بيروت الشرقية وانما ايضا من قبل الجماعات الاخرى.

وفي طرابلس تصدت الجماعات المحلية من المتطرفين السنة منذ العام ١٩٧٦ وما بعد، بعنف للنفوذ الذي استمدته العائلة العلوية في المدينة من الوجود السوري. واستمر اتباع كمال جنبلاط في منطقة الشوف بالقاء اللوم على السوريين بالنسبة الى مقتله في حادثة مدبرة. وانتقدت العائلات المحلية في بيروت الغربية انتشار مرابع القمار والبارات برعاية السوريين وتحت اشرافهم. وفي كل مكان كان السكان المحليون ينظرون الى قوات الردع السورية، على انها قاسية، مناكفة، ومسرفة.

وعندما نخر الاسرائيليون بالون الطموحات السورية في لبنان خلال العام ١٩٨٢، تنفس عدد كبير من سكان تلك المناطق الصعداء، علما انه اكتشف سريعا ان الوجود الاسرائيلي لا يقل ضغطا واخضاعا. وبشكل اضخم بكثير. وكان السوريون قد خفضوا وجودهم، وبشكل ملحوظ، في الجهات الغربية للبنان، حتى قبل العام ١٩٨٢، معترفين ضمنا بان ذلك الوجود غير مستحب.

وبعد شباط (فبراير) ١٩٨٤، استرجع السوريون بعضاً من نفوذهم السابق في لبنان. غير ان طموحاتهم باتت محدودة اكثر من السابق، لاسيما عند دخولهم الاراضي اللبنانية العام ١٩٧٦. وسعوا في ذلك العام الى رعاية نوع من الاصلاح السياسي من خلال مشروعهم العظيم المعروف باسم «الوثيقة الدستورية». ولكن في العام ١٩٨٤، بدوا غير متحمسين كثيرا لايجاد تسوية طويلة المدى للمشاكل الداخلية المتشعبة والمتعددة في لبنان. وكان هناك خيط رفيع وثابت ربط بين الافعال السورية داخل لبنان منذ العام ١٩٧٦ وحتى العام ١٩٨٤، وهو معارضة سورية لبروز اية قوة محلية وحيدة هناك، تستأثر بالنفوذ بمفردها. وحاولت سوريا الحد من طموحات حركة امل خلال العام ١٩٨٤، كما سعت من قبل الى احتواء حركة جنبلاط العام ١٩٧٦، والقوات اللبنانية في عامي ١٩٧٧، ١٩٨٣.

ومع حلول العام ١٩٨٤ انكمشت اهداف سوريا بالنسبة الى القضايا الداخلية اللبنانية، وانحصرت في المحافظة على الميزان الداخلي الهش والرقيق. وكانت سوريا تأمل من خلال ذلك، زيادة نفوذها قدر الامكان كحكم بين الجماعات الداخلية المتوازنة بدقة. وامضى الاسرائيليون وقتا اطول من السوريين لكي يدركوا حقائق

السياسات الداخلية في لبنان. وعندما دفع وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق شارون القوات الاسرائيلية الى بيروت خلال العام ١٩٨٢، كان يعتقد انه من السهل ايصال «صبي اسرائيل المدلل» بشير الجميل الى رئاسة الجمهورية واجباره على القيام بما يحلو لها.

غير ان الاسرائيليين، ولحسن الحظ، بدأوا يدركون بعض الحقائق المغايرة تماما لرؤيتهم مع وصول قواتهم الى محيط بيروت. فقد اكتشفوا انه حتى بشير ذاته لم يكن مستعدا لتنفيذ طلباتهم وفق ما يرغبون. وعرفوا ايضا انه باعهم سلعا لم يكن بامكانه تسليمها. وان حركته كانت في الواقع غير قادرة على السيطرة على الاراضي اللبنانية كلها. وادركوا من جهة اخرى، ان امن قواتهم في لبنان مرتبط ليس فقط بنوعية علاقاتهم مع الجميل، وانما بتشكيلة واسعة من الفئات اللبنانية التي لم يكن شارون يعي وجودها من قبل. وعندما بدأت الحقائق تتكشف امامهم، لم يتأخر الاسرائيليون في الاستفادة من تجربتهم، لاسيما وان طرح الامور على المكشوف في مجتمعهم جعل حكومتهم في وضع دقيق وحرج نتيجة الخسائر التي تعرضت لها قواتهم في لبنان. ونظرا الى استيائهم من القوات اللبنانية الموالية لبشير الجميل، اقام الاسرائيليون علاقات وطيدة مع الدروز ومع الشيعة. واستبدلوا حلمهم السابق بايصال حكومة قوية الى سدة الحكم في لبنان تكون مؤيدة بقوة لهم، ببعض الآمال والطموحات المحدودة. وكانت تلك الطموحات تدور حول امكانية التوصل الى «تفاهم» ضمني مع القوات المحلية في جنوب لبنان، مما يسمح لهم بسحب قواتهم من الرمال المتحركة للوضع اللبناني.

لماذا لم يستطع الاسرائيليون التوصل الى هذا النوع من «التفاهم»، خلال العام ١٩٦٨؟ ولماذا كانت معرفتهم بالوضع الداخلي للبنان محدودة، مما جعلهم يقبلون منذ العام ١٩٧٦ وما بعد، بتقدير بشير الجميل المفرط والمبالغ فيه لقدرة القوات اللبنانية الخاضعة لسيطرته؟

في رأيي، ان السبب في ذلك عائد الى عدم قدرة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على النظر الى القضايا اللبنانية بموضوعية وكما هي تماما، وانما من خلال الهاجس الذي راودهم بالنسبة الى القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧ وما بعد.

وهذا الهاجس بالذات هو الذي دفع الاسرائيليين منذ العام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٦ الى التصدي للفلسطينيين داخل لبنان وبغض النظر عن ردود الفعل والمضاعفات المترتبة على السكان المحليين من جراء ذلك. وهذا الهاجس نفسه هو الذي دفع كل من بيغن وشارون في ما بعد الى تبني مواقف بشير الجميل واعتباره الحليف الرئيسي داخل لبنان، استنادا فقط الى معارضته الشديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان من الممكن تماما ان يتوصل الاسرائيليون منذ اواخر الستينات، وبغض النظر عن التأييد المحدود الذي كان يحظى به قائد القوات اللبنانية في البلاد، الى تفاهم» كاف مع زعماء الجماعات المحلية في جنوب لبنان، يسمح لهم بضمان سلامة قرى الجليل من اعتداءات الفلسطينيين عليها. ولكنهم لم يبذلوا جهدا كافيا في هذا المجال. وبدل ذلك انجروا الى دائرة العنف التي كانت تلف لبنان.

وبانزلاقهم في المعمعة اللبنانية استعدوا اكبر طائفة بين الطوائف اللبنانية

واقواها واثاروا حقد ابنائها من الشيعة الذين يقعون على مقربه من حدودهم وزادت حدة العداء بين الطرفين نتيجة بقاء القوات الاسرائيلية مدة طويلة في جنوب لبنان بعد غزوها الاراضي اللبنانية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. واستخدام المقاتلين الموارنة للمحافظة على ذلك البقاء واستمراره.

هكذا، وحتى بعد الحد من طموحاتهم داخل لبنان، كان الاسرائيليون مقتنعين انهم سيصادفون مشاكل كبيرة وضخمة اذا ارادوا تحقيقها وبلوغها.

ومع حلول العام ١٩٨٤، انحسرت الطموحات السابقة للفلسطينيين ايضا داخل لبنان وبشكل ملحوظ. ومنذ ان بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى الى اقامة «دولة داخل دولة» فوق الاراضي اللبنانية حوالي العام ١٩٧٠، اثارت تلك السياسة نقاشات حامية داخل القيادة الفلسطينية. واوضح كل من السوريين والاسرائيليين في ما بعد، خلال عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣، انهم لن يسمحوا بتطبيق السياسة المذكورة. واظهرت غالبية اللبنانيين، بمن في ذلك المؤيدون السابقون لمنظمة التحرير اضافة الى الدروز والشيعة، ميلا نحو التعامل مع الفلسطينيين فقط ضمن شروط قاسية، او عدم التعامل على الاطلاق.

ومع حلول نهاية ١٩٨٤، كانت الجماعات الفلسطينية التي بقيت في لبنان منشغلة بحاجاتها الاساسية المتعلقة بوجودها وبقائها الى درجة بدت عاجزة عن التدخل في السياسات اللبنانية، ولفترة طويلة جدا. وماتزال هناك جماعات فلسطينية قليلة وصغيرة قادرة على التدخل من وراء الخطوط السورية في لبنان ولكنها خاضعة للاشراف السوري المشدد عليها واكثر من اي وقت مضى. ويبدو ان ليس هناك اي احتمال او امكانية بالنسبة الى تدخل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل فعال ومستقل في لبنان. هل من الممكن ان يلعب الاميركيون او اي قوة خارجية دورا حيويا في لبنان خلال السنوات التالية لعام ١٩٨٤؟ اني استبعد ذلك تماما. فقد تعلمت اميركا درساً صعبا وعلى حسابها الخاص، بين العام ١٩٨٢ واوائل ١٩٨٤، بالنسبة الى حدود قوتها ونفوذها في لبنان.

لاشك ان واشنطن ستستمر في المحافظة على بعض مصالحها في لبنان حتى بعد العام ١٩٨٤. غير ان لبنان سيكون على لائحة المفكرين والاستراتيجيين الاميركيين بمثابة نقطة او منطقة متفجرة قد تؤدي الى حريق اقليمي هائل، وليس كمكان يتمتع بفضائل استراتيجية وديموقراطية، كما كان الامر في السابق.

والمتوقع ان تحافظ الولايات المتحدة على مقعدها الخلفي بالنسبة الى القضايا اللبنانية والذي كانت قد انتقلت اليه بعد شباط (فبراير) ١٩٨٤، وذلك لاعوام عدة مقبلة. ولن يكون بامكانها ممارسة نفوذ يتعدى النفوذ السوفياتي هناك. وقد جلس السوفيات هم ايضا في المقعد الخلفي بالنسبة الى القضايا اللبنانية، منذ العام ١٩٧٦، عندما رفض حلفاؤهم السوريون الاخذ بنصيحتهم بعدم ارسال قواتهم الى لبنان. غير ان اميركا ماتزال تحتفظ بروابط متينة مع اسرائيل، كما الحال بالنسبة الى موسكو ودمشق. وستؤمن هذه الروابط نوعاً من الحضور البعيد لكلا الجبارين في المأساة اللبنانية. ويبدو ان القوتين العظميين على السواء راغبة فعلا في عدم الانزلاق في مواجهة شاملة بسبب مشكلة محلية سببها نزاع ضيق بين الطوائف الصغيرة في لبنان.

غير ان علاقات اميركا باسرائيل وكذلك علاقات الاتحاد السوفياتي بسوريا لا تشبه على الاطلاق العلاقة الكلاسيكية للسيد بالزبون. وخلافا لذلك يبدو ان ذيل الديك السوري قادر على تحريك السوفيات وكذلك الحال بالنسبة الى الاسرائيليين والاميركيين. وعلى هذا الاساس، من غير المتوقع عموما ان تقوم الدولتان العظميان بضبط اعمال حلفائها في لبنان، طالما ان مصالح الجبارين غير معرضة للخطر.

وعلى هذا الاساس ستترك لكل من السوريين واللبنانيين والاسرائيليين مهمة اقتلاع الشوك من ايديهم بانفسهم، والتعامل مع ما اسماه المعلق الاسرائيلي المعروف بنظرته الثاقبة، زييف شيف، «ضمة الدب اللبناني»[11]

هل سيجعل هذا الامل مسألة الوفاق او بالاحرى المصالحة اللبنانية الداخلية اصعب منالاً؟ لا اعتقد ذلك. فقد اثبتت كل من اسرائيل وسوريا بعد العام ١٩٧٦ ان بامكانهما التوصل الى اتفاق حول القضايا اللبنانية. ونجح اتفاق الخط الاحمر الذي تم التوصل اليه خلال العام ١٩٧٦ في ابعاد خطر المواجهة المباشرة بين الطرفين فوق الاراضي اللبنانية، وذلك حتى العام ١٩٨١. وقد فشل الاتفاق المذكور فقط بعد تعرض اسرائيل لطائرات الهليكوبتر السورية في البقاع، مما دفع دمشق الى ادخال بطاريات صواريخ سام المضادة للطائرات الى المناطق الشرقية في لبنان.

وفي اواسط العام ١٩٨٠. بدا ان احتمال التوصل الى اتفاق او تفاهم بين اسرائيل وسوريا كان مايزال ممكنا. واستنادا الى تفاهم من هذا النوع. كان من المحتمل ان يقوم كل طرف من هذين الطرفين بالاعتراف (علنا، والارجح ضمنا) بالاعتبارات الامنية للطرف الاخر داخل لبنان. ولكي يكون هذا التفاهم ثابتا، لابد للاسرائيليين من القبول بممارسة السوريين ضغطا اكبر على الحكومة اللبنانية في بيروت، مما هو فعلا في مقدورهم.

وبالتأكيد، ان يكون اتفاق من هذا النوع ممكنا بين سوريا واسرائيل لا يعني على الاطلاق انه سيجري عقده فعلا. حتى ولو كان بامكان الطرفين المذكورين التوصل الى هذا الاتفاق، فان ذلك لن يعيد الى لبنان فورا التناغم الاجتماعي المفقود. والشيء الذي بالامكان استنتاجه من وراء ذلك هو انه من الخطأ اعتبار العوامل الخارجية، بذاتها وبما يرتبط بها، عقبات ماتزال قائمة دائما على طريق الوفاق اللبناني الداخلي. ولنظام حكم ما بين الطوائف في لبنان تاريخ مزركش. فقد بني ذلك النظام استنادا الى الطوائف التي بقيت هويتها ثابتة وغير متغيرة بعد القرن الحادي عشر. واول ما برز خلال حكم فخر الدين الثاني، الذي كان اميرا على الجبل بين عامي ١٥٨٥ و١٦٣٥. ومع مرور خمسة قرون على ذلك النظام، ماذا بالامكان القول عن المرحلة التي يجتازها حاليا؟

لقد سبق وذكرنا في الفصل الثاني، ان حضانة نظام ما بين الطوائف تمت في ظروف خاصة وفرتها الشبكة او بالاحرى التركيبة الاقطاعية التي كان يسيطر عليها الدروز في جبل لبنان. وتطور نظام ما بين الطوائف في الفترة التي عمد فخر الدين الثاني الى ضم اعداد اضافية من الموارنة (والرعايا غير الدروز) الى سيطرته، نتيجة طموحاته التوسعية وكان بحاجة الى انتزاع ولائهم، فاعطاهم حقوقا مدنية جديدة، انكرها عليهم العثمانيون من قبل.

ولقرنين كاملين، استمر الاقطاعيون الدروز في السيطرة على ذلك النظام، غير ان

زخم الموارنة تعاظم في ظل نظام ما بين الطوائف. واخيرا بين عامي ١٨٢٥ و١٨٦١، تمكن الموارنة من استخدام هذا الزخم والمساواة المدنية التي حصلوا عليها، من اجل اكتساب او بالاحرى رفع انفسهم الى المكانة الاولى داخل النظام. ومع حلول العام ١٩٢٠ كان الموارنة مايزالون في صعود ورحبت غالبيتهم بالتحرك الذي قام به الفرنسيون في ذلك العام، والذي قضى بتوسيع رقعة المنطقة الخاضعة لنظام ما بين الطوائف. وادى ذلك الى زيادة عدد الشيعة (والرعايا غير الموارنة) داخل حدود لبنان. وعمد النظام القائم الذي كان يسيطر عليه الموارنة الى انتزاع ولاء تلك الجماعات الجديدة فمنحها حقوقا مدنية جديدة انكرها السوريون عليها.

واستمر الموارنة في السيطرة على نظام ما بين الطوائف الموسع. غير ان الطائفة الشيعية زادت زخما وقوة. واخيرا منذ العام ١٩٧٥ وما بعد استطاع الشيعة استخدام هذا الزخم الجديد والمساواة المدنية..

ربما لا يعيد التاريخ نفسه في اي منطقة اخرى في العالم. ولكن هذا الشيء ممكن الحدوث في لبنان. بالطبع، ليس الى ما لا نهاية، وانما باصرار محدد ومتكرر. فاي بلد باستطاعته انتاج شخصية مثل رشيد كرامي الذي يبرز كل مرة من جديد محاولا تشكيل «حكومة مصالحة وطنية» بعد كل ازمة اهلية رئيسية تقريبا يتعرض لها لبنان، منذ العام ١٩٥٨ وحتى العام ١٩٨٤؟

هل بامكاننا الاستنتاج تحديدا ان الشيعة هم في خضم عملية ستدفعهم صعوداً داخل النظام اللبناني كما حدث للموارنة في السابق وقبل ١٥٠ عاما تقريبا؟ في رأيي ان باستطاعتنا استنتاج هذا الامر. لكن لابد من توفر عناصر عدة قبل اتمام عملية انتقال الاولية بين الطرفين وبشكل نهائي. وقبل حدوث ذلك سوف نشاهد على الارجح استمرار التأرجحات والتقلبات التي تتراوح بين هدنة قصيرة وانفجار رهيب، كما حدث للبنان منذ العام ١٩٧٥ (ولابد من التذكر دائما انه كان لابد من مرور ٣٦ عاما كاملا قبل ان يتمكن الموارنة من انتزاع الاولية من الدروز).

ولكي يتم انتقال الاولية بشكل كامل لابد اولا من قبول الموارنة بحقيقة ان المرتبة الاولى داخل النظام اللبناني لم تعد ملكهم ولن يكون هذا الانتقال بالنسبة الى الموارنة اسهل مما كان بالنسبة الى الدروز قبل ١٥٠ عاما.

وقد اقترحت القوات اللبنانية والموارنة القيام ببعض الخطوات الجذرية من اجل ابعاد تلك اللحظة المشؤومة. وحاولوا الحد من الخطر الاسلامي باللجوء الى الارهاب. ولكن من دون جدوى. وعمدوا بعد ذلك الى «تجميع» مسيحيي الشرق الاوسط من اجل دعم نسبة المسيحيين الى السكان داخل لبنان. وباءت هذه الخطوة ايضا بالفشل. (وكان لتطرف القوات اللبنانية في الواقع ردة عكسية، اذ انها ادت الى زيادة نسبة المسيحيين المهاجرين الى خارج الوطن من سائر الطوائف المسيحية اللبنانية). واقترحت القوات اللبنانية كذلك اقامة نظام على قاعدة الكانتونات الطائفية من دون تقديم تبرير او شرح لكيفية نجاحه، علما ان نظام القائممقامية فشل فشلا ذريعا من قبل خلال القرن التاسع عشر. وتدل الحقائق الخاصة بنظام ما بين الطوائف على ان الطائفة المارونية ستجد في النهاية طريقة للتعايش مع صعود الطائفة الشيعية داخل النظام اللبناني خلال المرحلة المقبلة.

ومايزال امام الشيعة من جهة اخرى تعلم الكثير حول كيفية تشغيل ذلك النظام

الدقيق التناغم، اي النظام اللبناني. ولابد للطائفة الشيعية ايضا من تحديد اهدافها بوضوح على مستوى الطائفة اولا وبالنسبة الى النظام اللبناني ككل من جهة اخرى. والمطلوب ايضا ان تظهر القيادة الشيعية انها مستقرة بشكل كاف يؤهلها لممارسة اوليتها داخل النظام اللبناني ككل.

هل يريد الشيعة فعلا تأسيس جمهورية اسلامية في لبنان؟ لقد كرر زعيم امل نبيه بري غير مرة انه لا يرغب في ذلك على الاطلاق. ولكن عددا كبيرا من الموارنة مايزال يعتقد ان نياته الحقيقية تصب في هذا الاتجاه. او بالاحرى اذا لم يكن هذا هو هدفه الاساسي فانه سيدفع دفعا الى العمل لبلوغ هذا الهدف من قبل المتطرفين داخل حركته. ما هي اذاً طبيعة العلاقات التي سيسعى الشيعة الى اقامتها مع كل من ايران وسوريا واسرائيل والغرب بعد احتلالهم المرتبة الاولى داخل النظام اللبناني؟ هذه كلها اسئلة مهمة جدا بالنسبة الى الاطراف الاخرى المشاركة في نظام ما بين الطوائف داخل لبنان. ولابد لزعماء لبنان في المستقبل من التعرض لقضيتين داخليتين رئيسيتين تتعلق الاولى منهما بالعلاقة المفترض قيامها بين الجبل والمدينة (او بالاحرى العاصمة).

مع حلول اواسط الثمانينات لم تعد بيروت ذلك المركز التجاري العظيم كما كانت في اوج الجمهورية التجارية المنبثقة عن الميثاق الوطني. ولن يكون بامكانها العودة الى سابق عهدها في المستقبل المنظور. فقد تم اثبات هشاشتها الكبيرة في وجه النزعات السياسية المتصلبة للجبل خلال السنوات الاخيرة. وبدا من الصعب خلال العام ١٩٨٠ الفصل بينها وبين الجبل، خلافا لما كان عليه الوضع خلال العام ١٨٦١.

ولن يكون بإمكان المدينة السيطرة على كامل البلاد بعد اليوم. كما انه من الصعب عكس التيار المترتب على عملية التحضر التي ادت الى دفع حوالي نصف سكان البلاد نحو اطراف العاصمة وضواحيها. وستكون الصيغة المتعلقة بمستقبل لبنان مرتبطة بالتوازن الجديد الذي بالامكان تحقيقه بين ضواحي بيروت والجبل.

والحقيقة ان الموارنة والشيعة يشكلون الطائفتين اللتين تباعدان بين هذين الشطرين وستكون مشاركتهما مهمة جدا في ايجاد حل لهذه القضية الاجتماعية الحيوية.

والمسألة الرئيسية الاخرى المفترض حلها، والتي ستقف على عتبة لبنان المستقبل، هي تلك المتعلقة بالنظام الديموقراطي في لبنان.

وقد ظن عدد كبير من المحللين في اوائل الستينات ان الديموقراطية بدأت تتجذر بعمق داخل التربة اللبنانية. وكان استمرار نظام الزعيم مجرد «لطخة» صغيرة في تلك الصورة المشرقة للديموقراطية.

ولكن مع حلول اواسط الثمانينات بدا العكس صحيحا، فقد برز نظام الزعيم اشد واقوى من الماضي، بعد ذلك الخضم الفوضوي الذي ميز اواخر السبعينات. ويبدو حاليا ان الديموقراطية هي بالاحرى مجرد ثنية سطحية قد تبقى ملتصقة بنظام الزعيم المتجذر بعمق داخل التربة اللبنانية او لا تبقى.

هل يعني ذلك ان الديموقراطية مكتوب عليها الزوال من لبنان المستقبل؟ لا

اعتقد ذلك استنادا الى اسباب عدة.
فاذا كان نظام الزعيم قد تعزز وتوطد داخل لبنان نتيجة الاحداث التي وقعت بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، فان المؤسسات الديموقراطية استطاعت هي بدورها تجاوز مأساة تلك المرحلة الدقيقة، وماتزال تلك المؤسسات تمثل ـ ولو بشكل غير تام ـ ارادة الغالبية اللبنانية، وتتشبث تلك الغالبية، بعناد، بالاشكال الظاهرية للمثال اللبناني.
ثانيا ـ اذا افترضنا ان لبنان المستقبل سيشهد انتقال الاولية داخل النظام ما بين الطوائف من الموارنة الى الشيعة فان هذه العملية بالذات قد تقوي دعائم الديموقراطية داخل البلاد.
واذا كان الموارنة قد شعروا بخوف متزايد في السنوات الاخيرة ازاء قيام الجماعات غير المارونية بالتعبير صراحة عن ارادتها، فليس هناك ما يدعو الشيعة الى الخوف من التغييرات الديموغرافية الجارية داخل البلاد، والتي من شأنها دعم حركتهم التصاعدية ضمن النظام. يضاف الى ذلك ان الشيعة اظهروا خلال النهضة الحديثة لطائفتهم انشدادا كبيرا نحو المثل الديموقراطية وممارسة واضحة للأسس الديموقراطية. وتتميز التقاليد القديمة والعريقة للطائفة الشيعية بأوجه تدل على اتجاه سياسي ليبرالي عموما. وعلى هذا الاساس هناك ما يدعو الى الامل في استمرار الديموقراطية وامتداد جذورها اعمق في التربة اللبنانية، حتى بعد صعود الشيعة الى المكانة الاولى في النظام اللبناني.
ولكن هل سيسير مستقبل لبنان تماما وفق المناهج والمراحل التي حددتها انا شخصيا؟ هل من المتوقع ان يبقى نظام ما بين الطوائف قائماً داخل البلاد؟ وماذا لو اختار الموارنة او اي جماعة اخرى التخلي عن النظام كليا؟ ماذا لو وقعت حرب اخرى في الشرق الاوسط او استطاع الايرانيون تحقيق انتصار رئيسي في حرب الخليج؟ اليس باستطاعة هذه التطورات ان تضع حدا نهائيا لنظام ما بين الطوائف في لبنان؟
ليس بالضرورة. اذ ان نظام ما بين الطوائف قد اثبت على انه نبتة قوية الاصول. فقد استطاع البقاء والاستمرار على الرغم من الانتفاضات الداخلية والخارجية العنيفة التي تعرض لها. وحتى عندما بدا وكأن بعض الاحداث قد طغت عليه تماما، كما حدث اثناء الحربين العالميتين خلال هذا القرن واثناء الانتفاضات التي وقعت خلال القرن التاسع عشر، استطاع النظام اللبناني دائما، وبسرعة، توكيد نفسه من جديد في نهاية المطاف. وفي رأيي ان اياً من الاحتمالات المذكورة آنفا غير قادر على ترك انعكاسات عميقة ودائمة على النظام اللبناني، باستثناء واحد منها. فمن المحتمل ان ينفصل الموارنة لفترة عن النظام. ولكن في اعتقادي انهم سيعودون اليه بعد فترة قصيرة عندما يثبت الانفصال عدم صلاحيته وقدرته على الاستمرار. وربما وقعت حرب اخرى في الشرق الاوسط. وباستثناء انجرار العالم كله نتيجة تلك الحرب الى محرقة نووية فانه لن يكون بامكانها ترك آثار دائمة على نظام ما بين الطوائف في لبنان.
والاحتمال الوحيد الذي بامكانه ترك آثار دائمة على النظام اللبناني هو تحقيق الثوريين الايرانيين انتصارا عسكريا رئيسيا في حرب الخليج، اذ ان ذلك من شأنه

اخراج قوة ثورية وجديدة من القمقم داخل الشرق الاوسط بكاملها، يكون لها ارتباطات مباشرة بطائفة مركزية داخل نظام ما بين الطوائف في لبنان. وكما اشعل انتصار عبد الناصر حماسة السنة اللبنانية فترة الخمسينات، قد يشعل انتصار آيات الله الايرانيين حمية الشيعة اللبنانيين في اواخر الثمانينات.

وبما ان السنة هم الاقلية فقد تبين في النهاية ان دورهم هامشي في التطورات الجارية على مستوى نظام ما بين الطوائف في لبنان. وقد تمكن النظام اللبناني من تحييد الخطر الناصري خلال فترة الخمسينات. غير ان الشيعة كونهم يشكلون طائفة. وهم حاليا في حركة تصاعدية، فان دورهم يعتبر مركزيا بالنسبة الى مستقبل البلد خلال فترة الثمانينات، وعلى هذا الاساس ربما طرح بروز حركة قوية مؤيدة لآيات الله، على صلب النظام اللبناني، واقعا اقليميا جديدا وعريض الافق.

وفي اواسط العام ١٩٨٤ كان هذا الاحتمال مايزال بعيد الحدوث. وكان اهتمام الشيعة اللبنانيين محصوراً في الدرجة الاولى في مستقبلهم اكثر مما هو مرتبط بالتطورات الجارية داخل ايران. وكانت قوتهم مستمدة في الدرجة الاولى من تقاليدهم الخاصة والسائدة في جبل عامل. اكثر مما هي مستمدة من العاصمة الايرانية البعيدة في طهران.

وكان الشيعة، وكذلك بقية اللبنانيين، يمرون في مرحلة انتقالية صعبة خلال الثمانينات وقد تم خلال تلك الفترة التوكيد مجددا على الحقائق القديمة الخاصة بنظام ما بين الطوائف في لبنان وهي ان الجبل ظل دائما، كما في السابق، ملجأ سائر الطوائف، به احتمت واستقوت ضد القوى الخارجية وضد بعضها البعض. وانه ليس بامكان اي طائفة بمفردها السيطرة كليا على النظام. كما ان لا داعي لأي طائفة للخوف على بقائها مادام معقلها مايزال أمنا.

غير ان الثمانينات كانت ايضا فترة دعت الى ضرورة اعادة النظر في كثير من الافكار السائدة حول لبنان.

فقد جرى منذ اوائل القرن التاسع عشر تصوير لبنان بالنسبة الى الغرب على انه في الدرجة الاولى وطن المسيحيين في المنطقة. ولكن مع حلول الثمانينات لم تعد هذه الصورة صحيحة تماما. صحيح ان لبنان مايزال وطن الجماعات المسيحية. غير ان البرت حوراني اشار الى انه وطن الشيعة والدروز والسنة ايضا اضافة الى الاقليات والجماعات الاخرى. ولكل واحدة من هذه الجماعات رؤيتها الخاصة بالنسبة الى مستقبل البلاد وتطلعاتها.[1]

كان الاجانب ينظرون الى لبنان قبل العام ١٩٧٥ في الدرجة الاولى من خلال الفرص والثروات التجارية التي تقدمها العاصمة بيروت. ولكن هذه الثروات تلاشت. وتساءل عدد كبير من الاجانب: ماذا حل بلبنان؟ وكان بذلك يعني «ماذا حدث لبيروت التي عرفناها في الماضي؟».

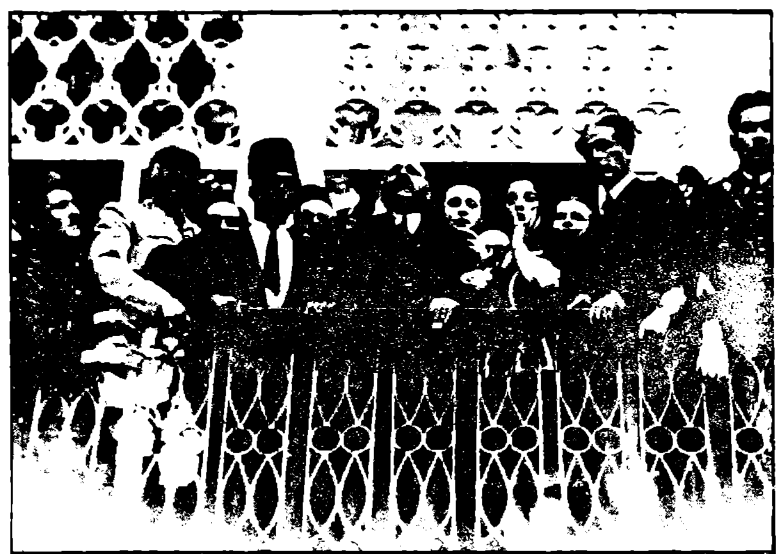
والجواب عن هذا السؤال يدمي الفؤاد بالنسبة الى عدد كبير من اولئك الذين بينها وتمتعوا في السابق باجوائه العالمية والانفتاح الثقافي الذي كانت تتميز به العاصمة. وبيروت ـ بيروت المطاعم والمعارض الفنية المدهشة، ومؤسسات النشر المختلفة ـ ربما لا تعود الى سابق عهدها المألوف. وقد طغت على العاصمة بسبب هشاشتها الدائمة، قوى الضواحي والجبل الاكثر زخما.

غير انه مازالت للبلاد، في نظري، آفاق قابلة للحياة في فترة معينة في المستقبل. وستبرز صيغة ذلك المستقبل من ضمن البلاد ذاتها، ومن التطورات الجارية في قلب نظام ما بين الطوائف القديم والخاص بها.

حواشي:

(١) زييف شيف «التعامل مع سوريا» في السياسة الخارجية (واشنطن، دي سي)، عدد ٥٥، صيف ١٩٨٤، ص ١١٢.

(٢) البرت حوراني، في الخطاب الذي القاه في ندوة مركز الدراسات العربية المعاصرة التابع لجامعة جورجتاون (نيسان «ابريل» ١٩٨٤).



٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ الرئيس بشارة الخوري يلقي خطابا من شرفة القصر الجمهوري في القنطاري بعد اطلاق سراحه من راشيا والى يمينه قائد الجيش. وقتذاك. اللواء فؤاد شهاب بالزي العسكري



تظاهرات في بيروت عند اطلاق سراح الرئيس الشيخ بشارة الخوري وحكومته من الاسر في قلعة راشيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣



الامير مجيد ارسلان على رأس تظاهرة انطلقت من بشامون احتجاجا على اعتقال الرئيس الشيخ بشارة الخوري وحكومته عام ١٩٤٣



دروز الجبل بقيادة الامير مجيد ارسلان عام ١٩٤٣


كميل شمعون: حلف بغداد ومشروع ايزنهاور وما بينهما


شارل حلو: ظل «المكتب الثاني» في قصر بعبدا



الياس سركيس جهود لاعادة بناء الجيش



سليمان فرنجية: نقطة اللارجوع عن... الحرب



الشيخ بشير الجميل: دولة ١٠ آلاف كيلو متر مربع



الرئيس امين الجميل وعقيلته يستقبلان جورج شولتز وزير الخارجية الاميركية في قصر بعبدا: بدايات اتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣



كمال جنبلاط تغيير النظام



وليد جنبلاط الوراثة الصعبة



نبيه بري ثورة المحرومين



الغزو الاسرائيلي للبنان حزيران (يونيو) ١٩٨٢

شكر وتنويه

عشت في لبنان خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨١. وهي فترة كانت مثيرة ومخيفة في بعض الاحيان. فبعد اشهر قضيتها في تعلم اللغة العربية عملت كصحافية وقمت بتغطية اخبار وتطورات لبنان والشرق الاوسط بصورة تفصيلية لصحيفة «الصنداي التايمز» اللندنية و «الكريستيان ساينس مونيتور» ومطبوعات اخرى. وقد كان الاستغراق في التفاصيل مفيداً لي في بعض النواحي إذ اتاح لي لقاء معظم الممثلين الاساسيين في الدراما اللبنانية. كما ان سفري المتواصل وتجوالي في مختلف انحاء لبنان ساعدني على تحليل وتفهم الاوضاع. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك اشياء كثيرة عن هذا البلد ظلت تحيرني وتدهشني. فما كنت اشهده واعايشه في لبنان كان مختلفا جدا عن الصورة الوردية التي ترسمها وسائل الاعلام الغربية.
وبعدما تركت لبنان واصلت متابعتي ورصدي للأحداث هناك. ولذلك لم اتردد عندما عرض عليّ روجر اوين مدير مركز الشرق الاوسط في كلية «سان انطوني» التابعة لجامعة «اوكسفورد» ودار «هتشينسون» للنشر اعداد كتاب عن لبنان. وكنت مدركة منذ الوهلة ان اعداد مثل هذا الكتاب او الدراسة سوف يتطلب الغوص في التاريخ اللبناني بهدف التوصل الى خلفيات المشاكل الراهنة. وراقت لي فكرة اغلاق نفسي داخل مكتبة لهذا الغرض. ولابد ليَ هنا من ان اتوجه بالشكر الى مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة «جورج تاون» الاميركية الذي منحني مركزا فخريا خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ مكنني من الاستفادة من مكتبة الجامعة.

ولحسن الحظ فقد وجدت خلال التنقيب في التاريخ اللبناني، اجوبة عن العديد من الاسئلة التي كانت تقلقني كما كونت منظوراً عاماً ساعدني على فهم افضل لتجاربي التي خضتها وعشتها في هذا البلد. وفي تلك الفترة استطعت تقدير الجهد المتعمق الذي قدمه مؤرخون بارزون مثل البرت حوراني من جامعة اوكسفورد وكمال صليبي من الجامعة الاميركية في بيروت.

وفي صيف عام ١٩٨٣ مكثت شهرا في لبنان لمتابعة البحث في مادة هذا الكتاب وحللت في ضيافة وكرم مالك خوري الذي ادين له بالشكر. وفي منزل اسرته العتيق في بيروت احسست انني في مدينة تستعد لاحداث وتطورات جديدة، كما شعرت بالسعادة كوني اعيش في قصر الرئاسة اللبناني السابق حيث يوجد اول مثال مرسوم باليد لشعار شجرة الارز وعلم الجمهورية اللبنانية. وقد منحني العديد من اصدقائي ومعارفي اللبنانيين الكثير من وقتهم خلال ذلك الشهر. ومن بين هؤلاء اتوجه بالشكر الخاص الى الزملاء الصحافيين ميشال ابو جودة من «النهار»، وجوزف ابو خليل من «العمل». وسجعان قزي من اذاعة «صوت لبنان الحر»، والياس خوري من «السفير». كذلك اتوجه بالشكر الى الباحثين احمد بيضون من الجامعة اللبنانية وسالم نصر وغسان سلامة من الجامعة الاميركية في بيروت. والى رئيس الوزراء السابق سليم الحص والمعلق المخضرم منح الصلح.

عقب عودتي الى واشنطن استفدت من نصائح العديد من الدارسين والعاملين في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة «جورج تاون» وخصوصا من النصائح والملاحظات التي قدمها لي مدير المركز مايكل هدسون والاستاذ الزائر ماريوس ديب. كذلك استفدت من المحاضرات التي القيت خلال الندوة التي نظمها المركز عن لبنان وتحدث فيها عدد من المتكلمين البارزين من بينهم البرت حوراني وفؤاد خوري وكمال صليبي.

واتوجه بالشكر الخاص الى البرت حوراني وروجر اوين لقيامهما بمراجعة جزء من المخطوطة الاولى للكتاب وابديا العديد من الملاحظات القيمة. كذلك اتوجه بالشكر لصديقتي جين فان واغنين التي قرأت المخطوطة وساعدتني في الحفاظ على اسلوب واضح متصل.

ختاما اود ان اسجل الدور الذي لعبه زوجي ويليام كوانت الذي ساندني بكل الطرق الممكنة والى درجة المعايشة للمسألة اللبنانية والالتصاق بها خلال السنة التي قمت خلالها بكتابة واعداد الدراسة... فاليه اهدي هذا الكتاب.

اي لبنان تقدم لنا هيلينا كوبان؟

وهل هناك لبنان واحد، متفق عليه، لكي يقدمه المؤرخون الى طالبي المعرفة؟

في كتابها هذا، تحاول هيلينا كوبان كتابة التاريخ اللبناني متجنبة الخطأ ما استطاعت الى ذلك سبيلا، وبذلت جهدا واضحا في ان توحد ما بين التحليل، والاستنتاج، في تصويرها الدقيق لقيام «لبنان الحديث».

والتاريخ يكرر نفسه عند هيلينا كوبان، تذهب اليه، الى الماضي، لكي تستطيع ان تؤرخ الحاضر، من هنا جاء كتابها هذا، محاولة حديثة لكتابة تاريخ لبنان الشائك والصعب، وقد يتفق البعض معها كما قد يختلف البعض الآخر.

اليس هذا تاريخ لبنان؟

سعر النسخة ١٥ جنيها استرلينيا

